الوحدة اليمنية

المسارات والمآلات

تأليف

صالح سعيد محمد بامطرف

الوحدة اليمنية ... المسارات والمآلات

تأليف: صالح سعيد محمد بامطرف

دار الأسعاء
للدراسات والنشر

هذا الكتاب

الكتاب بين أيدينا كتاب خاص بقضية الوحدة اليمنية حاول من خلاله مؤلفه الأخ صالح سعيد بامطرف أن يستعرض خلفيات وأبعاد مشروعها وأن يتتبع المراحل المختلفة التي مرت بها الصعوبات والتحديات التي واجهتها وتأثير التطورات والأحداث الحالية عليها وهو بشكل عام جهد يستحق الإهتمام

د.محمودعلي محسن السالمي

إستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

بكلية الآداب بجامعة عدن



*ولد في يناير1950 م بمدينة غيل باوزير محافظة حضرموت وبها تلقى تعليمه الابتدائي والمتوسط ثم أكمل دراسته بثانوية المكلا للبنين وتحصل على الشهادة المدرسية السودانية في مارس1970 م

*تقلد عدد من الوظائف الحكومية منذ تعيينه مدرسا اعداديا في 24-10-1970 م في المجال التربوي والسياسي والجماهيري والثقافي حتى تقاعده الوظيفي في أغسطس 2007 م

*لديه اهتمامات بمجال الصحافة،وقد أصدر له كتابين هما :

_ تجربتي مع الصحافة 1974-2016 م عن مطابع الهاشمية بالمكلا عام 2018 م

_ محطات في حياتي عام 2022 م

وهذا الكتاب الثالث في إصداراته

* لدى الكاتب خطة إصدار خلال هذا العام 2023 م كتب أخرى منها:

_ مسارات حضرمية في السياسة والثقافة والتعليم

_ الجامعات اليمنية نشأة وتطوراوافاقا جامعة حضرموت انموذجا

رقم الإيداع بالهيئة العامة للكتاب م/حضرموت: ٢٦٩/ ٢٠٢١م

عنوان الكتاب: الوحدة اليمنية... المسارات والمآلات

تأليف: صالح سعيد محمد بامطرف

حجم الكتاب: ١٧ × ٢٤ سم

الإخراج الفني: عماد عوض عبدالله باحشوان- جوال: ٩٦٧٧٧٧٣٥٧٥٢٦ +

تصميم الغلاف: جمال صالح باشكيل- جوال: ٩٦٧٧٨٠٥٦٦٨٠٨ +

عدد الصفحات: (٣٢٦) صفحة.

الناشر

دار الأسعاء للدراسات والنشر

الشحر- حضرموت- اليمن- ت- واتس: ٠٠٩٦٧٧٣٨٤١٠٢٧١

الطبعة الأولى

١٤٤٥هـ- ٢٠٢٣م

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

يُمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من المؤلف.

الوحدة اليمنية

المسارات والمآلات

صالح سعيد محمد بامطرف


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

لمن عاصروا تجربة الوحدة بدروسها ومرارتها

شكر وتقدير

ما كان لكتابي أن يرى النور إلا بعد استكمال إعداده وبالمؤازرة والعمل المثمر مع الأخوين الأستاذ الروائي صالح سعيد باعامر والأخ أ. د. عبدالله سعيد الجعيدي أستاذ التاريخ بكلية الآداب جامعة حضرموت مدير مركز حضرموت، للدراسات التاريخية والتوثيق والنشر فلهما جزيل شكري وتقديري.

كما إنني أقدر عالياً ما قابه به أ. د. محمود علي محسن السالمي أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة عدن من مساهمته القيمة في تقديم كتابي فله الامتنان والشكر.

والشكر موصول أيضاً لأخي الفاضل د/ **عبدالله عبيد باحفي** الذي أيضاً تفضل مشكوراً بعنايته بالمراجعة اللغوية والتعبيرية وكذا للأخوين: **عماد عوض باحشوان** الذي قام بالإخراج الفني، والأخ **أنيس عوض بكير** لاطلاعه بأعمال الطباعة فلهم أيضاً بالغ تقديري.

صالح

تقديم

د. محمود علي محسن السالمي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

بكلية الآداب - جامعة عدن

لعبت الظروف الطبيعية والجغرافية دوراً فعالاً في تاريخ اليمن في مختلف عصوره، فتنوع تضاريسه بين سهول وهضاب، وجبال حادة ووعرة، وصحاري قاحلة، نتج عنه تنوع كبير في بنيته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وحتى في مناخه، وفي حين شكّل ذلك التنوع والتعدد مصدر ثراء ونعمة، فقد شكل أيضاً مصدر صراع ونقمة، فتضاريسه المتنوعة والوعرة ساهمت في تشتيت سكانه، وتوزيعهم على تجمعات صغيرة معزولة عن بعضها البعض، وفي تكريس حالة الفوارق بين ثقافاتها وسلوكها وحتى في أشكالها، وصعبت في الوقت نفسه من مهمة الدول الكبيرة الذي حاولت أن تسيطر على أكبر مساحة منه. ولذلك لا غرابة عندما نجد أن تاريخ اليمن ارتبط في معظمه، ومنذ عصوره القديمة بتعدد دويلاته وتنوعها، وأن عهود خضوعه لحكم الدولة الواحدة عهود استثنائية جداً.

وفضلاً عن تعقيدات الوضع الاجتماعي الذي خلقته الظروف الطبيعية المتباينة في اليمن، فقد أضاف التعدد المذهبي والفكري إليه المزيد من التعقيد والتباين، بانتشار المذهب الزيدي في المناطق

الجبلية الشمالية الأكثر فقراً وتعصباً، وانتشار المذهب الشافعي في مناطق المنخفضات والسهول الأكثر زراعة وإنتاجاً. وهكذا لم تساعد اليمن ظروفه الداخلية الصعبة والمعقدة على خضوعه بصورة منتظمة لحكم الكيان السياسي الواحد.

وفكرة الوحدة اليمنية بشكل خاص، والوحدة الوطنية بشكل عام، فكرة حديثة، لم تكن تعرفها المجتمعات والدول الماضية، ليس في اليمن فحسب بل وفي العالم كله، وارتبط ظهورها مع ظهور أنظمة الحكم الحديثة في أوروبا التي تجاوزت الهويات التقليدية إلى الهويات الوطنية والقومية، وفكرة الوحدة اليمنية ارتبط ظهورها بمرحلة خمسينيات القرن الماضي التي بلغ فيها زخم المشروع القومي العربي مداه، والتي أخذت تظهر فيها فروع الأحزاب القومية في اليمن التي تبنت الدعوة للوحدة اليمنية خطوة في طريق الوحدة العربية الكبرى. وبعد ذلك أخذت تلك الدعوة تتحول إلى مشروع سياسي وطني طموح على يد القوى القومية والجمهورية التي حكمت في جنوب اليمن وشماله. ومثلما تعثر المشروع القومي العربي، الذي ركز على وضع أهداف وأفكار مثالية على الورق، ولم يراع صعوبات وتعقيدات الواقع العربي القائم، تعثر مشروع الوحدة اليمنية الذي أقيم بين الدولتين اليمنيتين (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية و الجمهورية العربية اليمنية) في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، والذي دخل منذ أيامه الأولى في مرحلة صعبة، بسبب التباين الكبير بين ما كان مكتوب على الورق وما كان ينفذ على الأرض، في ظل غياب الدولة

الوطنية الحديثة التي كان بإمكانها أن ترعي ذلك المشـروع الوطني الكبير وتحسن إدارته، وطغيان سلطة القوى القبلية والتقليدية المتخلفة، التي تعاملت مع مشـروع الوحدة كفرصة تاريخية خاصة بها، لتعزيز مصادر دخلها، وتوسيع رقعة نفوذها.

الكتاب الذي بين أيدينا كتاب خاص بقضية الوحدة اليمنية، حاول من خلاله مؤلفه الأخ **صالح سعيد بامطرف** أن يستعرض خلفيات وأبعاد مشروعها، وأن يتتبع المراحل المختلفة التي مرت بها، والصعوبات والتحديات التي واجهتها، وتأثير التطورات والأحداث الحالية عليها. وهو بشكل عام جهد قيم يستحق الاهتمام.

توطئة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه أجمعين.

وبعد فمنذ صدور كتابي الأول (تجربتي مع الصحافة ١٩٧٤- ٢٠١٦م) عن مطابع الهاشمية بالمكلا ٢٠١٨م ظل هاجس تطوير محتواه يراودني استناداً إلى العديد من المصادر والمراجع المتوفرة لإصدار كتابي الجديد بعنوان **(الوحدة اليمنية المسارات والمآلات)** وتم ترتيب موضوعات أجزائه وفصوله بالمسار الموضوعي التاريخي، هي مرحلة من العمر عشناها وسايرنا بشكل أواخر مسارها مما أوجد لدينا الإمكانية للمساهمة في تحليلها وتقييمها.

الوحدة اليمنية مسألة جدلية وكذا تطبيقاتها، فإذا كانت الوحدة اليمنية في حد ذاتها مشروعاً سياسياً قابل مثل غيره للنجاح والفشل استناداً لتلبية مصالح قواه ومكوناته فآخرون اعتبروها مقدساً أو فريضة لأسباب لا تخفى على أي لبيب، أما حقيقة الأمر فهي كما اثبتت التجربة فإن عملية استمرارها يتعلق بتحقيق شروط أهدافها على الواقع، وهذا الشأن يتعلق بكل الوحدات السياسية السابقة واللاحقة في أي مكان وزمان.

ما أقدمه في هذا الكتاب جهد متواضع ومحاولة للإسهام ولا يمكن ادعاء له الكمال واعتبره متمماً لجهود آخرين، أما الهدف الأساسي فهو ايجاد أسس للبناء عليها لإعادة تشكيل الدولة بما يلبي مصالح الشعب وليس النخب وهو أيضاً مساهمة لتوثيق هذه المرحلة ذات الأبعاد المتداخلة.

صالح سعيد بامطرف

مارس ٢٠٢٢م

الجزء الأول

الوحدة اليمنية، البدايات والاتفاقيات وقيامها وفترتها الانتقالية

ويحتوي على:

الفصل الأول: الوحدة اليمنية والنظرة إليها ومساراتها.

الفصل الثاني: إعلان قيام الجمهورية اليمنية وفترتها الانتقالية.

الفصل الأول
الوحدة اليمنية والنظرة إليها، ومساراتها

تطور الأوضاع باليمن وثورتيه :

لفترة طويلة منذ الخمسينيات وبالأخص منه فترة الستينيات من القرن العشرين أخذت مسألة تحقيق الوحدة اليمنية اهتمام الحركة الوطنية اليمنية، والتي نشأت بتأثير الحركة القومية العربية بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م المصرية وتأثير التنظيمات القومية (حركة القوميين العرب، البعث، الناصريين، وأيضاً بعدها التيار الاشتراكي (منظمة السلفي – باذيب).

أن المسار الوحدوي والنظرة إلى الوحدة بعد قيام دولة اليمن (الجمهورية العربية اليمنية- ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م – وثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م وقيام جمهورية اليمن الجنوبية في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م) قد اختلف ففي حين نظر الشمال بتحفظ وريبة بل واستنكار قيام الجمهورية في الجنوب وهذا ما بينه ردود أفعال عدد من قادتهم وخاصة المتحكمة في القرار وخاصة المشايخ من آل الأحمر الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر الذي أشار في مذكراته: "جاء استقلال الشطر الجنوبي من الاستعمار البريطاني ونحن في بداية الحصار وقد استقبلناه كأمر واقع، إذ لم يكن باستطاعتنا أن نعمل شيء، وكثيراً ممن كان معي كان رأينا أن لا نعترف بهم ولا نهاجمهم إعلامياً، وكثيراً من العقلاء رأوا إن الاعتراف بهم فيه حماية لنا فيما لو سقطت صنعاء، فلو سقط النظام الجمهوري في صنعاء ستكون الجمهورية

في الجنوب سنداً لنا، كما إن عدم الاعتراف معناه أن نجعل لنا خصمين وهذا ليس في صالحنا وقد اقتنعنا بهذا الرأي وصدر قرار الاعتراف بالنظام في عدن".[١]

وفي اتجاه آخر فقد سارت الأمور والأحداث في إطار دولة جمهورية اليمن الجنوبية في مسار آخر حيث تطورت الأوضاع وصراع الأجنحة السياسية بعد الاستقلال الوطني في صالح قوى اليسار حيث تم الإطاحة بالرئيس قحطان محمد الشعبي ومعاونيه بقيام خطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩م التصحيحية وتحويل الجمهورية إلى ديمقراطية بدلاً من الجنوبية واتخاذ النظام توجهاً سياسياً باتجاه التقارب مع البلدان الاشتراكية فيها أطلق عليه (الاتجاه الاشتراكي)، وتكون بالجنوب مجلس رئاسة برئاسة سالم ربيع علي (سالمين).

منذ ذلك الوقت اشتد الصراع السياسي بين النظامين وأخذ طابعاً ايديولوجياً في نظرة النظامين لبعضهما البعض وفي توجهاتهم وتحالفاتهم الإقليمية والعربية والدولية، ونظرة كل منهما لتحقيق الوحدة الذي ارتبط في الأساس في التكوين السياسي للحركة السياسية الفاعلة في الشطرين، وخاصة حركة القوميين العرب، والأحزاب القومية حزب البعث بفرعيه السوري والعراقي واتحاد الشعب الديمقراطي والحركة الناصرية، ففي حين تعمقت

(١) الكاتب البريطاني، بتريك كريجر (مذكرات الشيخ الأحمر- ص١٤١ صحيفة القضية العدد (٥٣) الموافق ١٠ أبريل ٢٠١١م، موضح بعنوان (القضية الجنوبية: جوهرها ودورها في الصراع السياسي في اليمن).

علاقات النظام بالجمهورية العربية اليمنية بالمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، فإن النظام في جمهورية اليمن الديمقراطية أخذ مساراً آخر باتجاه تعميق العلاقات مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى وحركات التحرر الوطني العربية والعالمية.

وخلال هذه الفترة من تصاعد المد الثوري العربي كنتاج لخيبة الآمال التي ألقت بظلالها على الأوضاع العربية أثر هزيمة ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧م برز الاتجاه اليساري في إطار حركة التحرر الوطني العربية والذي تبناه بشكل أساس المركز لحركة القوميين العرب بلبنان ومن قادته جورج حبش ونايف حواتمه وفواز طرابلس هؤلاء القادة كان لهم تأثير مباشر وكبير على مسار تطور الحركة الوطنية في الجنوب وأخذها المنحى اليساري وبدأ في العالم العربي تعمق الفرز والتناقضات السياسية ذات الطابع الايديولوجي اليساري وتعميق التناقضات الوطنية والقومية، وكل التطورات السياسية والصراعات التي احتدمت في إطار تجربة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية اتصلت بشكل كبير في هذا التناقض الذي حدث في إطار التنظيم السياسي الجبهة القومية وبعدها الحزب الاشتراكي في بروز الصراع على السلطة مغلفاً بالصراع الايديولوجي السياسي مما أفضى إلى نتائج وخيمة على تطور النظام السياسي وبعدها على خياراته الاستراتيجية ومنها المتعلقة بالوحدة اليمنية.. فأحداث ٢٦ يونيو ١٩٧٨م التي من خلالها تم الإطاحة بالرئيس سالم ربيع علي (سالمين) واستشهاده وفقدان التنظيم السياسي عدداً من قياداته وبداية تعمق الانقسام السياسي والمناطقي وبعدها اشتد الخلاف

بعد نشوء الحزب الاشتراكي في أكتوبر ١٩٧٨م وبعد عامين فقط تم إقصاء أمينه العام (عبدالفتاح إسماعيل) في إبريل ١٩٨٠م وتحمل مسؤولية الحزب والدولة والحكومة الرئيس علي ناصر محمد ليشتد بعدها خلال الأعوام (٨٥- ١٩٨٦م) الصراع لينتج أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م التي أدت في حصيلتها إلى الانقسام الوطني الكبير في الجنوب ودمرت إلى حد كبير قدراته السياسية والعسكرية والمجتمعية وأثرت على مكانته الوطنية والإقليمية والعربية والدولية، وجاءت في محصلتها النهائية لتخدم نظام الجمهورية العربية اليمنية الذي استفاد منها كثيراً لتحقيق أهدافه وفقًا لما بينته المعطيات لما بعد تحقيق الوحدة اليمنية وإقامة الجمهورية اليمنية في مايو ١٩٩٠م.

بعد هذه الإفاضة عن الوضع بالجنوب لنعود مرة أخرى للحديث عن الأوضاع بالشمال (الجمهورية العربية اليمنية) التي يتحكم في مسارها الأساس سلطة القبيلة والمشيخة ويتم معالجة قضاياها بالعرف القبلي وبالرقص على رؤوس الثعابين كما صوره رئيسها علي عبدالله صالح الذي انقض في عام ١٩٧٨م على السلطة وفقًا لخطة أعدت بأحكام للقضاء على القائد الوطني إبراهيم الحمدي وأخوه وأعوانه وبعدها التخلص من الغشمي وتحميلها الرئيس الجنوبي سالم ربيع علي (سالمين) التي وضعت كمبرر للانقلاب عليه بالجنوب بخلاف الأهداف السياسية الأخرى من وراء ذلك.. كما إنه استمرت الحروب القبلية والعشائرية هناك ومحاربة القوى الوطنية الديمقراطية ليصفوا بعدها الوضع لحكم أسرة آل الأحمر بأجنحتها الثلاث علي عبدالله صالح، علي محسن

الأحمر، الشيخ عبدالله حسين الأحمر.

الخطوات الوحدوية:

إن الفترة فيما بعد ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وقيام دولة الجمهورية العربية اليمنية، وبعدها تحقيق الاستقلال الوطني وقيام دولة جمهورية اليمن الجنوبية في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧م وللفترة ما قبل اتفاق القاهرة في ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٢م بعد الحرب بين الدولتين، لم تشهد لقاءات قمة واتفاقيات مشتركة حيث انشغل النظامان بأوضاعهما الداخلية إن كان من تحولات سلبية في مسار ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م والحرب الأهلية والتسوية السياسية بعدها بين الجمهوريين والملكيين والتي أدت إلى انقلاب الخامس من نوفمبر ١٩٦٧م ومحاربة التيارات السياسية التقدمية، وما حدث أيضاً في الجنوب بعد الاستقلال الوطني وخاصة بعد خطوة ٢٢ يونيو الصحيحية عام ١٩٦٩م في التوجه نحو اليسار، وبالتالي النظرة المختلفة لدى النظامين تجاه تحقيق الوحدة وارتباط ذلك بالاستقطابات الإقليمية والدولية.

ويمكن القول بأن التأسيس المنتظم للقاءات الوحدوية أتى بشكل متأخر وخاصة بعد حرب النظامين عام ١٩٧٢م وعقد اتفاقية القاهرة في ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٢م برعاية الجامعة العربية والجدول المرفق آخر الكتاب يوضح بتفصيلية اللقاءات الوحدوية المنعقدة للفترة من (عام ١٩٧٢م – ١٩٨٨م) رقم (١) [١]

(١) المحطات الرئيسية لمسار العمل الوحدوي (١٩٧٢- ١٩٩٠م) صادر عن دائرة التوجيه المعنوي بمناسبة العيد الوطني الخامس عشر..

وبالعودة إلى هذا الجدول المتضمن عقد (٢٥) اجتماعاً للقادة فيمكن توزيعها وفقاً لسنوات الانعقاد كالتالي:

العام	٧٢	٧٣	٧٧	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	الإجمالي
العدد	٢	٢	٢	٢	٣	٣	١	١	٢	٣	١	١	٢	٢٥

ووفقاً لمواقع عقدها فيمكن تبيانها حتى ٤/ ٥/ ١٩٨٨م كالتالي:

اللقاءات داخل اليمن	الشمال	الجنوب	مشتركة		الإجمالي
	١٦	٢	١		١٩
اللقاء خارج اليمن	القاهرة	ليبيا	الكويت	الجزائر	٦
	١	٢	٢	١	

كما إننا يمكن تحديد مساهمة الرؤساء أو من ينوب عنهم كالتالي:

القاضي عبدالرحمن الإرياني	محسن العيني	إبراهيم الحمدي	علي عبدالله صالح	عبدالفتاح إسماعيل	علي ناصر محمد	علي سالم البيض	حيدر العطاس
٣	١	٢	١٧	١	١٥	٣	١

ومن خلال هذا الجدول يمكن أن نستنتج التالي:

١- خلال الفترة المحددة بالجدول من بين (٢٥) اجتماعاً تم عقدها فمنها ستة عشر اجتماعاً (١٦) تمت بالجمهورية العربية اليمنية، وعدد (٢) اجتماعاً فقط بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، واجتماع واحد (١) مشترك وهذا له دلالته في سعي النظام في الشمال لتحقيق الوحدة على أساس فهمه ومعاييره دون الاهتمام بالأسس السليمة والموضوعية لتحقيقها وهي نظرة سياسية أوضحت بعدها التجربة ومدلولاتها وأهدافها.

٢- إن عدد اللقاءات التي انعقدت خارج اليمن بين قيادتي الدولتين وعددها (٦)

جاءت لمعالجة عدم تكرار الحروب بين البلدين عام ٧٢- ١٩٧٩م أو النزاعات على الحدود أو حل قضايا التدخلات الداخلية، وكانت هذه اللقاءات بطلب من الجامعة العربية أو دول فاعلة ومؤثرة في علاقاتها كمثال ليبيا أو الكويت، وبالتالي فإن اللقاءات التي أسست لقيام دولة الوحدة من خلال اتفاقية القاهرة أو طرابلس والكويت هي نتاج لحربي عام (٧٢- ٧٩م).

٣- إن الفترة الفاصلة بين عامي ١٩٧٤م وحتى أواخر عام ١٩٧٦م لم تشهد أية لقاءات وحدوية حيث أن هذه الفترة شهدت توترات في العلاقات.

٤- إن أعمال القمم المنعقدة ظلت تدور في حلقة مفرغة من أعمال اللجان التي يختلف نوع تشكيلها باختلاف الأوضاع والقيادات في الدولتين، وعلقت لفترات نتائج أعمالها، وأهم ما عملته بإنجاز اللجنة الدستورية إعداد مشروع دولة الوحدة في ٣٠/ ١٢/ ١٩٨١م والذي ظل معلقاً لفترة أكثر من تسع سنوات.

الظروف الموضوعية والذاتية التي أدت إلى اتفاق إعلان عدن (نوفمبر ١٩٨٩م):

أشرت في فقرة سابقة إلى الأوضاع بالجنوب (دولة ج.ي.د.ش) إلى تلك التحولات السياسية الدراماتيكية في إطار القيادة السياسية والتي أنهكت النظام السياسي وكبلته بالخلافات السياسية والتي في حصيلتها أدت إلى انقسامات عميقة ذات بعد مناطقي وخاصة بعد أحداث ٢٦ يونيو ١٩٧٨م وبشكل أكبر بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م لقد أصابت هذه التطورات النظام بمقتل- كما يقول المثل- فالصراع المناطقي أشد تأثيراً حتى من الصراع القبلي.

بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م حاول النظام السياسي بالجنوب أن يضع عدداً من المعالجات لتجاوز آثارها إلا إن تداعياتها أصبحت ليست على المستوى المحلي بل في النطاق اليمني والإقليمي والعربي والدولي، والإصلاحات السياسية ممثلة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تبناه الحزب وتم إقراره في مجلس الشعب الأعلى برئاسة الأخ / المهندس حيدر أبوبكر العطاس وفي رئاسة الحكومة الدكتور ياسين سعيد نعمان وفي ظل قيادة الحزب برئاسة الأخ الأمين العام السيد علي سالم البيض إلا أن ذلك الإصلاح تجاذبته النظرات المختلفة وبقايا التفكير الشمولي رغم المسار النقدي الذي وقف عليه الحزب لتجربته، كما إن استمرار الصراع حول محتوى هذا التحول لم يساعد على السير بخطى ثابتة لتحقيق هذا الإصلاح أو الانفتاح على النطاق الإقليمي والعربي والدولي في ظل تسارع الأحداث والتحولات الدولية في أواخر الثمانينات وضع القائد السوفييتي جوربا تشوف برنامج إعادة البناء (البروسترويكا) والتي فعلت فعلها كالهشيم في النار بالتحولات في أوربا الشرقية بسقوط سور برلين وانتصار الثورات في ألمانيا التي استعادة دولتها الموحدة، وفي براغ تشيكوسلوفاكيا وغيرها من البلدان وبالتالي تفكك النظام الاشتراكي بعد أن تفكك أيضاً الاتحاد السوفيتي واستقلت عدد من دول مكوناته، وأصبح قيادة العالم تسير في إطار نظام القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هذه التغيرات والتطورات كلها كان لها الأثر في إعطاء صيغة التحركات السياسية والدولية طابعاً جديداً، وفي بداية انكفاء وأزمة أنظمة التحرر الوطني ومنها نظام

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والتي كان للتطورات دورها في استمرار تدفق الدعم السياسي والاقتصادي واللوجستي إلخ.

ورغم إن النظام بدأ يتحسس طريقة لأخذ مسار جديد في علاقاته الإقليمية والعربية والدولية إلا أن تسارع الأحداث والانهاك السياسي بداخله وضغط الظروف الذاتية والموضوعية المحيطة به ومنها إرث الصراعات السياسية السابقة داخله وعدم تحقيق مصالحة وطنية لحل قضايا الصراعات الماضية أدت إلى تجاوز خطواته الإصلاحية الهامة المطلوبة إلى أخذ الاتجاه الجديد وخاصة بضغط هذه الظروف وفقدانه بوصلة التفريق بين حل قضايا الإصلاح الداخلي للانتقال إلى تلبية مطالب وطنية كبيرة أكبر من قدرته على التمكن من إدارتها، وخاصة في مسألة الانتقال إلى تحقيق الوحدة في ظل هذا الوضع المعقد والشائك، في ظل إن الاتجاه الأساس والصحيح هو السير بشكل متدرج ومنتظم.

كما إنه من الأهمية الإشارة إنه في أواخر الثمانينات (١٩٨٨- ١٩٨٩م) بدأت تتحرك في الداخل التيارات السياسية المعادية للنظام بشكل أكثر قوة وخاصة التيار الإسلامي المتطرف الذي تم استهدافه سابقاً من النظام وبدعم لا يخفي من نظام صنعاء وخاصة بعد عودة الجهاديين من جهاد (حرب) افغانستان ليبدأوا في إقلاق السكينة العامة في الجنوب، من خلال بدء التظاهرات في كل من المكلا وعدن والتي واجهتها أجهزة الأمن ولكن شرارتها لم تنطفئ.

وإذا ما تحدثنا عن الأوضاع في إطار الجمهورية العربية اليمنية فهناك التطورات الخاصة بقدرة النظام بعد إطاحة الرئيس علي عبدالله صالح بمناوئيه السياسيين من

الحمدي والغشمي وغيرهم عام ١٩٧٨ - ١٩٧٩م بدأ يعيد ترتيب وضعه الداخلي بتقوية نفوذه وتحالفاته الداخلية القبلية والمشيخية وقيادة الجمهورية بالاستناد على مقولته المشهورة (الرقص فوق رؤوس الثعابين) وفقاً لسياسة الترغيب والترهيب، واعطاء المواقع الأساسية في المؤسسات لذوي النفوذ والقربى ووفقاً للتحالف الثلاثي الذي نشأ بين القبيلة والمشيخة وذوي المصالح المرتبطة بها.

إن سياسة إدارة الصراع في إطار الجمهورية العربية اليمنية الواقع تحت تأثير سيطرة القبيلة، وإدارتها وفقاً لسياسة فرق تسد جعلت من الأحداث والتطورات المعتملة هناك تأخذ هذا المنحى، بخلاف ما حصل في دولة الجنوب (ج.ي.د.ش) حيث الصراع على السلطة في إطار تنظيم الجبهة القومية وبعدها الحزب الاشتراكي اليمني تغلف بالصراع الايديولوجي وأخذ مساره صراعاً على السلطة وإزاحة المناوئين وتطور بعدها ليأخذ منحى مناطقي حيث إن هذا الأخطر في الصراعات الأخرى، ففي حين إن القبيلة في الجنوب تلاشى دورها كمكون اجتماعي وتم حل أسس الصراع القبلي المتجسد في الثارات ونزع سلاحها، فإن الواقع في الجمهورية العربية اليمنية بخلاف ذلك حيث القبيلة هي الأساس للنظام وهي مرتكز الدولة والمؤسسات العسكرية والأمنية.

لنظام الجمهورية العربية اليمنية في ظل قيادته من قبل الرئيس علي عبدالله صالح بعد عام ١٩٧٨م دوراً أساسياً في تجنيد الشباب ذوي التوجهات الإسلامية والمتطرفة منها للزج بهم في الحرب في افغانستان ضد النظام الشيوعي بها وإسقاطه، ولاقى في ذلك الدعم الخليجي والأمريكي كما أوضح بذلك أخيراً

ولي العهد السعودي محمد بن سلمان.. وبعد القضاء على النظام بأفغانستان عاد هؤلاء الشباب مطالبين بدور لهم ومكافأة نظير ما قدموه في هذه الحرب وأصبح هؤلاء أحد الهواجس الذي من ناحية تقلق النظام ومن ناحية أخرى يرى فيها أحد الأدوات التي يمكن استخدامها في غزو الجنوب الملحد والكافر كما روج لذلك قادتها وزعيمها حينها أسامه بن لادن، كما إن تحالفات النظام حينها لم تكن على الثبات وتقلق دول الجوار وخاصة علاقته بنظام صدام بالعراق وتحالفاته معه ولذلك شاب هذه العلاقات نوعاً من الفتور وعدم الثقة.

ما هو المخرج من هذا الوضع الصعب والمريب؟ الحل وضع مسألة تحقيق الوحدة اليمنية حلاً للظروف الموجودة والتي تسمح لإيجاد نوع من الاصطفافات الجديدة وأخذ النفس لمواجهة ما يستجد، واستغلال الظروف الموضوعية المناسبة الموجودة لذلك.

في ظل هذه الأجواء الموجودة في الساحة اليمنية والمتعلقة بأزمته السياسية جنوباً وشمالاً، وحيث تصاعدت التوترات بين البلدين وخاصة في المناطق النفطية الحدودية (مأرب، شبوة) بدأت مسائل التحضير للأحداث اللاحقة، ومنها إعلان اتفاق عدن في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م.

اتفاق عدن (٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م):

دون الأخذ بالاعتبار قدرة النظام السياسي اليمني في ظل أوضاعه التي لا تخفى على أحد وقدرته على استيعاب حدث كبير يتعلق بوحدة اليمن وإمكانية السير بها وفقاً لخطوات مدروسة وأثناء الزيارة التي قام بها الرئيس علي

عبدالله صالح إلى عدن بمناسبة ذكرى الاستقلال وحيث وصلت المباحثات بين الدولتين إلى طريق مسدود تجاه الحلول المطروحة من قبل كل طرف وبعد جولة للرئيسين في نفق جولد مور بالتواهي وجلسة منفردة بين الأمين العام علي سالم البيض والرئيس علي عبدالله صالح أعلن الاثنان على الاتفاق على إعلان في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م بقيام وحدة اندماجية بين النظامين وتطبيق بنود الدستور التي تم المصادقة عليها في عام ١٩٨١م، وليضع هذا الاتفاق القيادة السياسية في الجنوب في مأزق التعامل معه وحساب مسألة الرفض والقبول في ظل هذه الظروف الصعبة والمعقدة والملتبسة والغير منسجمة مع التوجهات والمباحثات الموجودة حينها والمطروحة كما أشار إلى ذلك الأخ المهندس حيدر أبوبكر العطاس رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، حيث أوضح إن المشاورات في اللقاءات قبل هذا الإعلان بين الطرفين تسير في اتجاه وضع الجنوب تحقيق وحدة كونفورالية، بينما وضع طرف الشمال إطاراً لتحقيق وحدة فيدرالية.

أهم بنود اتفاق عدن:

أولاً: المصادقة على مشروع دستور دولة الوحدة الذي انجزته اللجنة الدستورية المشتركة بتاريخ ٣٠/ ١٢/ ١٩٨١م تنفيذاً لما ورد (ثانياً) في اتفاقية الكويت.

ثانياً: استكمال الإجراءات المتفق عليها في الاتفاقيات السابقة وعلى وجه الخصوص المواد (التاسعة والعاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة) من اتفاقية القاهرة.

وبعدها توالت أعمال لقاءات القيادة السياسية لمتابعة الإجراءات التنفيذية

وخطة العمل التي وضعها هذا الاتفاق ترونا نوضح في جدول رقم (٢) هذه اللقاءات المنعقدة [١]:

م	موقع القمة وتاريخها	الحضور	النتائج
١	لقاء عدن ٢٩-١٩٩٠/١١/٣٠م	الرئيس علي عبدالله صالح، علي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني	- إقرار مشروع دستور دولة الوحدة. - وضع خطة لمتابعة تنفيذ اتفاقيات القاهرة.
٢	قمة صنعاء ٢٤- ١٩٩٠/١٢/٢٦م	الرئيس /علي عبدالله صالح علي سالم البيض الأمين العام	- اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ اتفاق عدن. - أهمية انتظام لقاءات القمة.
٣	قمة مكيراس ١٩٩٠/٢/١٨م	الرئيسان أعلاه	- بحث الخطوات الوحدوية واستكمال تنفيذ قرارات اتفاق عدن. - سير أعمال اللجان الوحدوية.
٤	قمة تعز- عدن ٨- ١٩٩٠/١٠م	الرئيسان أعلاه	- تقييم عمل اللجان الوحدوية وسير تطبيق نتائج بلاغ صنعاء ومكيراس، واجتماعات مجلس الوزراء بصنعاء وتعز
٥	اتفاق إعلان قيام الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية ١٩٩٠/٤/٢٢م صنعاء	- بحضور الرؤساء وكامل القيادات في الشطرين	- الاتفاق على الخطوات الأخيرة لتنفيذ اتفاق عدن ويكون من عدد (٩) مواد.

الموقف من الاتفاق:

أشرت في أثناء الحديث عن الموقف الذي وجد بالجنوب والإرباك الذي

(١) نفس المرجع المحطات الرئيسية لمسار العمل الوحدوي (١٩٧٢- ١٩٩٠م) صادر عن دائرة التوجيه المعنوي – مركز المعلومات ط٢ فبراير ٢٠٠٥م بمناسبة العيد الوطني الخامس عشر، ص٢١٣- ٢٣٧.

أحدثه الاتفاق في إطار القيادة السياسية حينها واستطاع بعدها الحزب الاشتراكي اليمني الوقوف بشكل عام بموقف موحد، أما بالنسبة للموقف من الاتفاق في الشمال فقد اتسم في البدء بعدم الترحيب والتحفظ والرفض من قبل التيار الإسلامي المتطرف والجهادي في الجمهورية العربية اليمنية من خلال شن حملة شنيعة عليه وعلى الدستور ورأت أن هذا الاتفاق يبرم مع قوى الكفر والإلحاد ممثلة بالحزب الاشتراكي اليمني، وقد تزعم هذه الحملة الشيخ عبدالمجيد الزنداني بإصداره الفتاوى والكاسيتات بمثل هذا الموقف، كما إن القوى القبلية والمشيخية لم تكن على الرضى التام بهذا الاتفاق يتقدمهم الشيخ عبدالله حسين الأحمر خوفاً على ما سيؤول عليه الوضع في الحفاظ على مصالحها، ولكن في المجرى العام استطاع الرئيس علي عبدالله صالح إقناع هذه الأطراف بالتريث وإعطائه الفرصة لتحقيق أهدافه أولاً بتحقيق الوحدة وفقاً لهذا الاتفاق باعتباره فرصة سيكون لها ما بعدها وإقناعها بالانخراط في هذه اللعبة السياسية مع الاحتفاظ بموقفها في وقت لاحق قادم.

الفصل الثاني
إعلان قيام الجمهورية اليمنية وفترتها الانتقالية

اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية المنعقد بصنعاء ١٩٩٠/٤/٢٢م:

شهدت صنعاء في الفترة من ١٩- ٢٢/ إبريل ١٩٩٠م أول اجتماع لكامل قيادتي الوطن اليمني برئاسة العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، وعلي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني وقد اتفق في هذا اللقاء الموسع على الخطوات الأخيرة لتنفيذ اتفاق عدن المنعقد في الثلاثين من نوفمبر ١٩٨٩م ويتكون هذا الاتفاق من عدد (٩) مواد أهمها وجوهرها:

- تحديد يوم إعلان قيام الجمهورية اليمنية وعلى أساس إقامة وحدة اندماجية كاملة.
- الاتفاق على اختيار مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية وفترة عمله للمرحلة الانتقالية وطريقة انتخابه.
- الاتفاق على أن تكون مدة الفترة الانتقالية سنتين وستة أشهر ابتداءً من تاريخ نفاذ الاتفاق.
- عضوية السلطة التشريعية (مجلس النواب) تتكون خلال الفترة الانتقالية من كامل أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى وإضافة إليهم عدد (٣١) بقرار من مجلس الرئاسة، على أن يمارس المجلس كافة الصلاحيات

المخولة له وفقاً للدستور لدولة الوحدة عدا انتخاب مجلس الرئاسة.

- تحديد مهام مجلس الرئاسة في تشكيل الحكومة والمجلس الاستشاري وتشكيل فريق لإعادة النظر في التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية، دعوة مجلس النواب للانعقاد وإنجاز عدد من المهام ومنها إنزال الدستور للاستفتاء عليه قبل ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠م.

- أن يكون هذا الاتفاق منظماً لكامل الفترة الانتقالية، واعتبار أحكام دستور الجمهورية اليمنية نافذة خلال هذه الفترة.

- بالمصادقة على هذا الاتفاق والدستور من مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى تلغي دساتير الدولتين السابقتين.

بالتوقيع على اتفاق عدن في الفترة من ٢٩- ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م والذي ورد فيه ما يلي:

"إحالة مشروع الدستور إلى مجلس الشورى والشعب في شطري اليمن وذلك للموافقة عليه طبقاً للأنظمة الدستورية لكل منها خلال مدة زمنية أقصاها ستة أشهر وبالاستناد على اتفاق صنعاء للقيادة السياسية المنعقد في ٢٢/ ٤/ ١٩٨٠م أقر مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى مشروع دستور دولة الوحدة، ولكن بإجراء بعض التغييرات في إجمالي مواده وبخاصة في الباب السادس المعنون في مشروع دستور الوحدة بالتالي": سريان الدستور وأصول تعديله وأحكام عامة وانتقالية ليعدل ليصبح "أصول تعديل الدستور وأحكام عامة" وبدلاً من إجمالي

(١٣٦) مادة أصبح (١٣١) مادة، وارتبط هذا الإقرار لمشروع دستور دولة الوحدة بإقرار اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية [١] وبغض النظر عن الظروف التي استوجبت هذه التعديلات فقد كانت تبعاتها اللاحقة على التعامل مع الدستور وتنفيذه وجدت خلافات بين القوى السياسية.

إعلان قيام الجمهورية اليمنية (٢٢ مايو ١٩٩٠م):

في فترة قياسية اختزل فيها الزمن منذ اتفاق ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م بعدن وبعد مخاضات وصراع للإرادات احتضنت عدن استناداً إلى اتفاق إعلان قيام الجمهورية اليمنية مراسيم الإعلان في الثاني العشرين من مايو ١٩٩٠م، والذي اعتبر حينها حدثًا تاريخيًا كبيراً في التاريخ السياسي الحديث لليمن، هذه الوحدة التي اشرأبت إليها الأعناق والأفئدة وذرفت لها الدموع في ذلك اليوم الذي احتضنته قاعة فلسطين للمؤتمرات الدولية، لقد تم في هذا اليوم بعد إقرار الدستور والاتفاقية من قبل المجلسين الدخول في تطبيق بنود الاتفاقية الأخرى، تم رفع العلم الجديد، وانتخاب مجلس الرئاسة والإعلان عن الحكومة لدولة الوحدة وغيرها من القرارات الأخرى ترونا نوضح بعض الاستنتاجات عن العلاقات بين النظامين والتي اتسمت بعدد من مؤشرات عدم الثبات والجدية في التعاطي مع الوحدة، وعلاماتها التالي:

أولاً: أن سير تطور النظامين لم يكن على وفاق سياسي وايديولوجي، كما إن الاتفاقيات الوحدوية بينهما اتت كنتاج لحروب ومنها حرب (١٩٧٢م

(١) اتفاق عدن، ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م، واتفاقية صنعاء للقيادة السياسية ٢٢/ ٤/ ١٩٩٠م.

و١٩٧٩م) وتم إيقافها بوساطات عربية ممثلة بالجامعة العربية، وبعض الدول الفاعلة.

ثانيـًا: أن المنطق السليم يقتضي إعادة النظر في هذه الاتفاقيات ومنها مسودة الدستور ليتناسب مع التطورات التي حدثت في هذه الفترة الزمنية وبما يحقق البناء السليم للقاعدة الوحدوية والتدرج فيها وإيجاد نوعـًا من التوازن في مصالح البلدين، وليس النظامين.. وهذا أحد عيوب هذه الاتفاقيات للقيادة السياسية إذ احتفظت بتلك النصوص دون أن تجري عليها تعديلات جوهرية تتعلق بالزمن والتطورات في النظامين.

ثالثـًا: في حين إن الاتفاقات الوحدوية الناتجة عن لقاءات القاهرة أو الكويت تحدد دوراً للجامعة العربية في مجال المتابعة والإشراف ومنها ما يتعلق بإجراء الاستفتاء، فإن اتفاقية إعلان قيام الجمهورية اليمنية وضعت ذلك جانبـًا وهذا كان له مترتباته في الدور العربي بالإشراف على تنفيذ الاتفاقات الوحدوية وبعدها التسرع في خطواتها وما كان لذلك من نتائج لاحقة في دور الجامعة العربية.

رابعـًا: لم يتضمن هذا الاتفاق أية ضمانات أو شروط وآلية واضحة للمتابعة لتنفيذ هذه الاتفاقية والتزامات الطرفين في حالة الإخلال بالاتفاق مما أدى بالنتيجة إلى وجود تباينات في تطبيق الاتفاقية أو ما حصل بعدها من مترتبات على أحد شركائها ممثلاً لدولة الجنوب.

خامسـًا: في حين حددت الفترة الانتقالية تمثيلاً متوازنـًا تقريبـًا للشريك الجنوبي

وخاصة في الهيئات التشريعية والتنفيذية وغيرها، فإن هذه الشراكة التمثيلية ارتهنت فقط بهذه الفترة، وبعدها يتم تطبيق الدستور وحكمت نتائجه بعدها نتائج الانتخابات العامة للسكان والذي يمثل فيها الشمال أغلبية كاسحة، وهذه أحد عيوب هذه الاتفاقية التي لم تضع في الحسبان هذا الواقع ونتائجه بإعطاء نوعاً من التوازن في استمرار التمثيل السابق أخذاً بالاهتمام توسع نطاق جغرافية الجنوب وثروته كأساس لإيجاد معادلة عادلة، وقد تبين لاحقاً صحة هذا الاستنتاج عند إجراء الانتخابات النيابية لمجلس النواب إبريل ١٩٩٣م حيث أصبح تمثيل الجنوب في البرلمان (مجلس النواب) أقل من محافظة تعز، حيث إن هذه أحد المثالب لهذه الاتفاقية التي لم تضع بالحسبان توزيع السكان والمصالح مثلما حصل في وحدات أخرى.

سادساً: أظهرت الأحداث كما سيتم سردها بتفصيل أكبر عند تناول تنفيذ مهام المرحلة الانتقالية، إن نظام دولة جمهورية اليمن الديمقراطية وقيادته وقعت فيما سمي فخ الوحدة، ففي حين عملت هذه القيادة بمصداقية وبنوع من النرجسية في التعامل مع قضية الوحدة كهدف استراتيجي لنضال الشعب اليمني فإن قيادة الجمهورية العربية اليمنية كانت تخفي أهدافها المتعلقة بالسيطرة والهيمنة على الجنوب واقتسام ثرواته بل والاستعداد لتدميره باستخدام أساليب الدس والوقيعة وأجندتها المزروعة أيضاً وإضعاف قواته العسكرية والأمنية، وبث الفرقة والشقاق بين قياداته وفي أهداف وضحت بعدها فيما سمي (عودة الفرع إلى الأصل) أو الانتقام من

هذه التجربة وكافة إنجازاتها المحققة.

وعندما يؤرخ لهذه الأحداث ورغم أهميتها في الزمان والمكان ومن حيث إنها استجابت لمتطلبات النخبة الحاكمة حينها، أو أنها جاءت تلبية لأهداف وطنية وقومية فإن ما يؤخذ عليها إنها تجاهلت كثيراً من المسائل الموضوعية والذاتية لتطور النظامين السياسيين شمالاً وجنوباً.

الفترة الانتقالية مسارها ونتائجها:

من المعلوم إنه وفقاً لاتفاقية إعلان قيام الجمهورية اليمنية فإن الفترة الانتقالية تبدأ من الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م الذي تم فيها عن إعلانها ورفع علمها وتشكيل هيئاتها السياسية والتنفيذية والتشريعية، وتحديد عاصمتها وغيرها من القرارات والقوانين المتعلقة بذلك والتي تضمنتها وثيقة الإعلان وقد حددت هذه الفترة بسنتين وستة أشهر، دعونا نرصد ونتابع مجرى الأحداث منذ ذلك الإعلان لنرى كيف تم التعامل معها في التطبيق العملي.

انتقل الكادر القيادي الأساس في دولة (ج.ي.د.ش) ليشغل المناصب المسندة إليه وفقاً لاتفاقات القيادة، فأصبح السيد علي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني نائباً لرئيس مجلس الرئاسة، والأخ / السيد حيدر أبوبكر العطاس رئيس لمجلس الوزراء، والأخ / د. ياسين سعيد نعمان رئيس لمجلس النواب، "وبالاستناد على دستور دولة الوحدة أقر مجلس النواب المشكل على أساس الأحكام الانتقالية لإعلان الجمهورية اليمنية العديد

من القوانين المهمة التي حظيت بالمناقشة الواسعة لأعضاء المجلس وفي مقدمتها قانون الصحافة والمطبوعات، وقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وقانون التعليم، وغيرها من القوانين الأخرى المهمة كقانون الانتخابات. [١]

واستناداً على هذه القوانين بدأت تدب بالبلاد حركة سياسية من خلال الإعلان عن عقد مؤتمرات للأحزاب السياسية فأعلن عن قيام التجمع الوحدوي برئاسة الأستاذ عمر الجاوي، وأعلنت الأحزاب الأخرى (الناصريين، والبعث)، كما أعلن في أواخر عام ١٩٩٠م عن تأسيس حزب التجمع اليمني للإصلاح وقد أورد الشيخ عبدالله حسين الأحمر أسباب هذا التأسيس في مذكراته حيث أشار إلى مايلي: " طلب الرئيس منا بالذات مجموعة الاتجاه الإسلامي وأنا معهم، أن نكون حزباً في الوقت الذي كنا لانزال في المؤتمر قال لنا: كونوا حزباً يكون رديفاً للمؤتمر ونحن وإياكم لن نفترق وسنكون كتلة واحدة، ولن نختلف وسندعمكم مثلما المؤتمر، إضافة إنه قال: إن الاتفاقية تمت بيني وبين الحزب الاشتراكي وبيننا اتفاقيات لا أستطيع التنصل منها، وفي ظل وجودكم كتنظيم قوي سوف ننسق معكم بحيث تتبنون مواقف معارضة ضد بعض النقاط والأمور التي اتفقنا عليها مع الحزب الاشتراكي وهي غير صائبة ونعرقل تنفيذها، وعلى هذا الأساس أنشأنا التجمع اليمني للإصلاح [١] وكبادرة ترحيب وإفساح المجال لتعدد الأحزاب

(١) صالح سعيد بامطرف (تجربتي مع الصحافة ١٩٧٤- ٢٠١٦م) ص (٩٤).

(١) مذكرات الشيخ عبدالله حسين الأحمر، الآفاق للطباعة والنشر صنعاء ٢٠٠٧م ص(٢٤٨- ٢٤٩).

السياسية وبدء مرحلة جديدة في إطار المناخ السياسي شارك في أعمال هذا المؤتمر وفي جلسته الافتتاحية الأستاذ علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني نائب رئيس مجلس الرئاسة حيث ألقى كلمة سياسية ضافية.

خلال النصف الأولى من عام ١٩٩١م جرت عملية الاستفتاء على دستور دولة الوحدة بعد تأجيله عن موعد إجرائها مدة ستة أشهر حيث كان مقرراً أواخر ١٩٩٠م، لاقى الدستور لدولة الوحدة مقاومة شديدة وحملة إعلامية كبيرة قادها في الأساس شيوخ حزب التجمع اليمني للإصلاح، تطبيقاً للاتفاق غير المعلن حينها مع الرئيس علي عبدالله صالح، واستخدمت في هذه الحملة أساليب تكفير الشريك الجنوبي وأفكار الإسلام السياسي الجهادي للانتقاص من مواده، وقد عارض هذه الحملة عدد من القادة والمفكرين السياسيين وفي مقدمتهم الأستاذ عمر الجاوي الذي تعرض لمحاولة اغتيال عام ١٩٩١م كانت بداية لسلسلة طويلة من الاغتيالات استهدفت كوادر الحزب الاشتراكي اليمني بلغت أكثر من (١٥٠) كادراً.

وقد ازدادت القبضة الأمنية لنظام الجمهورية العربية اليمنية على دولة الوحدة الوليدة، وقد أفصح الأمين العام للحزب الاشتراكي نائب رئيس مجلس الرئاسة عند لقائه بأعضاء سكرتاريات منظمة الحزب الاشتراكي بالمحافظات بصنعاء في مايو ١٩٩١م مع الاحتفال بالذكرى الأولى لقيام الجمهورية اليمنية عن الصعوبات الكبيرة التي تواجه عملهم في إطار الهيئات القيادية مجلس الرئاسة، مجلس الوزراء، والمضايقات الأمنية وغيرها من الصعوبات التي لم تكن في الحسبان ووصل الأمر من الناحية الأمنية إلى تنفيذ عدد من العمليات

الإرهابية خلال عام ١٩٩٢م بفندق عدن والساحل الذهبي، ومحاولة اغتيال المناضل علي صالح عباد (مقبل) بمحافظة أبين.

أما وضع الكادر الجنوبي القيادي المنتقل إلى العاصمة صنعاء والمحافظات الشمالية كشريك في إدارة دولة الوحدة فقد لاقى صعوبات كبيرة حيث أصبح يعمل في وحل من الألغام ابتداءً من مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء والمحافظون والكوادر الأخرى في الوزارات حيث لا يملكوا القدرة على إدارة هذه الوحدات أو المشاركة في اتخاذ القرار، حيث القرار يتحكم فيه القيادات التحتية المتمرسة، بل حتى الوحدات الإدارية بالمديريات كانت تقاد وتعمل وتسير وفقاً للنفوذ القبلي وغالبيتها تشكل من العسكريين "وعندما اكتشف الحزب الاشتراكي إن معظم مدراء المديريات في شمال اليمن كانوا ضباطاً موالين للشيخ الأحمر ومشائخ قبليين آخرين تقدم بخطة لاستبدالهم بمدنيين وهو ما رفضه علي عبدالله صالح بضغط من عبدالله حسين الأحمر، فظهرت حملة جديدة من الاغتيالات عقب اعتراض الحزب الاشتراكي على الهيمنة على المؤسسات المدنية". [١]

أما في الجانب الاقتصادي والاجتماعي فقد واجهت البلاد بعد الوحدة صعوبات جمة نتيجة لعدم إظهار الجدية في التعامل مع برنامج الإصلاح السياسي والوطني الشامل الذي قدمته الحكومة لمجلس النواب وأقره، وبعد ذلك تم تعطيله

(١) الموقع الرسمي للتجمع اليمني للإصلاح http://www.alislah.net

حيث اعتبر نقل الصلاحيات للمحافظات لتسيير شؤونها في المسائل المالية والمشاريع انتقاصاً لدور المركز ،حيث إن مراكز القوى رأت إن ذلك سيؤثر على نفوذها السلطوي والقبلي، وهكذا بالنسبة لحل مسألة الثأر كقضية اجتماعية بعقد صلح عام حيث شجعت هذه القوى أعمال الثأر والانتقام السياسي، بل وتوسيعه إلى المحافظات الجنوبية التي تم فيها قبل الوحدة القضاء التام على ظاهرة الثأر القبلي وأصبحت الدولة المدنية ودولة النظام أساس العلاقات الاجتماعية.

وفي مجال العلاقات مع دول الإقليم والخارج بشكل عام فقد أدى الموقف السياسي من أزمة الخليج وموقف اليمن في المنظمة الدولية تجاه العراق إلى زيادة المصاعب الاقتصادية لدولة الجمهورية اليمنية الوليدة إثر عودة المغتربين من السعودية ودولة الكويت وإيقاف المساعدات مما له الأثر الكبير على ازدياد معاناة المواطنين بتصاعد الأسعار والغلاء مع ما صاحبها من استشراء مظاهر الفساد في الجهاز الإداري والمالي للدولة واتباع نظام المركزية الشديدة بربط كافة متطلبات الوحدات الإدارية بالمحافظات بالمركز مما أثر على عمل هذه الوحدات وعلاقتها بالمواطنين وصعوبة تنفيذ المشاريع.

هذه الأوضاع وغيرها أسست لبروز توترات بل وتباينات شديدة بين حزبي ائتلاف السلطة للفترة الانتقالية (المؤتمر، والاشتراكي) بعبارة أخرى بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض حول تنفيذ الاتفاقيات الوحدوية وأدت إلى بروز أزمة ثقة، وكتعبير عن موقفه تجاه هذه الأوضاع ورفضاً لمسارها

تم الاعتكاف الأول لنائب رئيس مجلس الرئاسة في مطلع عام ١٩٩٢م وتعليق مشاركته في أعمال مجلس الرئاسة، وأدى ذلك الموقف إلى تدخل عدد من الواجهات السياسية والاجتماعية المؤثرة لأجل الاتفاق لحلحلة بعض قضايا الخلاف أما اعتكافه الثاني في حضرموت في سبتمبر ١٩٩٢م نتج عنه تمديد الفترة الانتقالية لمدة ستة أشهر بناء على بيان دستوري لمجلس الرئاسة صدر في ١ نوفمبر ١٩٩٢م حيث ابتداءً من ٢٢ نوفمبر إلى ٢٧ إبريل ١٩٩٣م ومن ضمنها إجراء التحضيرات للانتخابات النيابية لمجلس النواب حيث تم تشكيل لجنة الانتخابات وإقرار قانونها فبدلاً من انعقادها وفقاً لاتفاقية إعلان الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٢م فقد تم إجرائها في ٢٧ إبريل ١٩٩٣م.

الانتخابات النيابية لمجلس النواب نتائجها وأثرها على الوضع السياسي:

إن الانتخابات النيابية لمجلس النواب والتي جرت لأول مرة بالجمهورية اليمنية في ٢٧ إبريل ١٩٩٣م كانت محطة وعلامة فارقة على الاختلاف الجوهري في إطار نظامي الحكم قبل الوحدة، وقد أوضحت النتائج للانتخابات حقيقة الأوضاع التي آلت إليها مسارات وحدة ٢٢ مايو ١٩٩٠م، حيث تم كنتاج لها الفوز الكاسح لممثلي الحزب الاشتراكي اليمني بالدوائر الانتخابية بالمحافظات الجنوبية (دولة ج.ي.د.ش) شريك إقامة دولة الوحدة، وفقاً لما بينه الجدول (١):

(١) بحوث ودراسات، مجلة شؤون اجتماعية العدد ٨٢ صنعاء ٢٠٠٤م السنة ٢١، (الوحدة اليمنية) مقدماتها، اتجاهاتها ومستقبلها ١٩٩٠- ١٩٩٤م، د. سرحان بن دبيل العتيمي، المصدر حسن أبو طالب الوحدة اليمنية ص(٣٠٠).

محافظات الجنوب	الحزب الاشتراكي اليمني	المؤتمر الشعبي العام	الإجمالي
عدن	٨	-	٨
أبين	٧	١	٨
لحج	٨	-	٨
شبوة	٥	١	١٦
حضرموت	١١	١	١٢
المهرة	٠٢	-	٢
الإجمالي	٤١	٣	٤٤

فمن إجمالي (٤٤) دائرة انتخابية فاز الحزب الاشتراكي اليمني بعدد (٤١) وبنسبة ٩٣٪، ولهذه النتيجة أكثر من مدلول ورسائل واضحة لموقف الناخبين تجاه الوحدة وما آلت إليه أوضاعهم بعد قيامها وما افتقدوه من مصالح حيوية، وهذا ما أشار إليه الكاتب بشير البكر في كتابه الصادر عام ١٩٩٥م حيث أوضح ذلك بما يلي: "بقدر ما كان الاعتقاد السائد إن أبناء الجنوب سوف يكفرون بتجربة الحزب الاشتراكي كحزب شمولي حكمهم لربع قرن ويعلنون سخطهم عليه وولائهم لحزب الرئيس، فقد كانت النتائج عكسية تماماً، إذ عبرت الانتخابات التشريعية عن تمسك أبناء الجنوب بالإنجازات البسيطة والمتواضعة التي حققها لهم الحزب الاشتراكي وهي تتمثل بالطبابة والتعليم المجاني، والأمن، والسكن، وتثبيت أسعار السلع الأساسية". (٢)

ومن ناحية أخرى أظهرت النتائج الانقسام الوطني العميق في إطار دولة

(٢) بشير البكر- حرب اليمن القبيلة تنتصر على الوطن ١٩٩٥م المؤسسة العربية للدراسات ص(٥٦٤)

الوحدة (شمالاً، وجنوبـًا) إن هذه الانتخابات تؤسس لواقع جديد، فبدلاً من الشراكة الوطنية وفقـًا لاتفاقية الوحدة فإن الواقع أفرز تشكل ورسم خارطة جديدة للتحالفات فمثلاً برز كنتاج للانتخابات وتحصل التجمع اليمني للإصلاح على المرتبة الثانية بعد المؤتمر الشعبي العام، في حين أصبح الحزب الاشتراكي اليمني (شريك إقامة دولة الوحدة ممثلاً للجنوب) في المرتبة الثالثة، وبالتالي فبدلاً من القسمة على اثنين فإن المعادلة اختلت لتكون القسمة على ثلاثة، وما أحدثه ذلك بأن تكون الكتلة البرلمانية الغالبة في إطار مجلس النواب لتحالف المؤتمر والإصلاح على حساب الاشتراكي، وهذا أهم نتائج مدلولات الاتفاق السري السابق (لتأسيس حزب التجمع اليمني للإصلاح) والذي أشار إليه الشيخ عبدالله حسين الأحمر في مذكراته وأوضحناه سابقـًا.

وفي حين اعتبر الحزب الاشتراكي اليمني فوزه بأغلبية مقاعد مجلس النواب بالمحافظات الجنوبية (دولة ج. ي.د.ش) دليلاً على وجوده الجغرافي كشريك في إقامة دولة الوحدة وهو ما أشار إليه الكاتب الأمريكي ستيفن داي بالتالي: "الفوز الساحق للحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب أبقى حجته بتمثيل المصالح الإقليمية في الجنوب قوية [1] إلا أن عملية عوار هذه الاتفاقية ودستورها تجلت هنا في التطبيق العملي على أساس الدوائر وفقـًا للتمثيل الجغرافي السكاني، والثقل السكان في (ج. ع.ي) حوالي ثلاثة أضعاف سكان الجنوب بل ممكن أن يتجاوز ذلك، حيث لم

(١) الكاتب الأمريكي ستيفن ادي، مؤسسة كارنيغي العدد (٨) ١٠ مارس ٢٠١٠م. مقال بعنوان (اليمن على شفا الهاوية) التحدي السياسي للحراك الجنوبي في اليمن ص(١١)

يضع الشريك الجنوبي الاهتمام بمعادلة المساحة والسكان في إطار الدولتين قبل الوحدة لإيجاد تناسب في توزيع الدوائر الانتخابية للحفاظ على الشراكة الوطنية المتناسبة، والجدول يوضح المساحة والسكان عند قيام الوحدة ١٩٩٠م. [٢]

الشطر	الشطر الشمالي ج.ع.ي	الشطر الجنوبي (ج.ي.د.ش)	الشطران معاً
المساحة بالألف كيلو متر	١٩٥	٣٣٣	٥٢٨
السكان بالمليون	٩,٨	٢,٢	١٢

بتحليل هذا الجدول يتضح لنا التالي:

أولاً: مساحة الشطر الجنوبي (ج.ي.د.ش) أكثر من ضعفي مساحة الشطر الشمالي (ج.ع.ي).

ثانيـاً: سكان الشطر الشمالي (ج.ع.ي) أكثر من سكان الشطر الجنوبي (ج.ي.د.ش) بأكثر من أربع مرات فنسبة السكان في الشمال بلغت حوالي أكثر من ٨١٪ من إجمالي السكان للجمهورية اليمنية.

لقد عكست نتائج الانتخابات النيابية إبريل ١٩٩٣م هذا الواقع للكثافة السكانية فقد تم توزع أعضاء مجلس النواب الجديد المنتخب وعددهم (٣٠١)، فمن (٤٤) دائرة انتخابية في الجنوب فإن الدوائر الانتخابية في الشمال تبلغ (٢٦٧) ويبين الجدول نتائج انتخاب أول مجلس نواب بالجمهورية اليمنية في

(٢) بحوث ودراسات، مجلة شؤون اجتماعية العدد ٨٢ صنعاء ٢٠٠٤م السنة ٢١، (الوحدة اليمنية) مقدماتها، اتجاهاتها ومستقبلها ١٩٩٠- ١٩٩٤م، د. سرحان بن دبيل العتيمي، المصدر حسن أبو طالب الوحدة اليمنية ص(٢٩)

٢٧ ابريل ١٩٩٣م (٣)

الحزب	المقاعد	ملاحظات
المؤتمر الشعبي العام	١٢٣	منها عدد (٣) مقاعد بالمحافظات الجنوبية
التجمع اليمني للإصلاح	٦٢	أجملها في محافظة تعز
الحزب الاشتراكي اليمني	٥٦	منها عدد (٤١) في الجنوب
حزب البعث العربي الاشتراكي	٧	
حزب الحق	٢	
التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	١	
تنظيم التصحيح الشعبي الناصري	١	
الحزب الناصري الديمقراطي	١	
المستقلين	٤٨	
الإجمالي	٣٠١	

تجدر الإشارة إلى أن مقاعد الأحزاب (البعث، الحق، الناصريين) وكذا المستقلين إجمالاً كانت بالمحافظات الشمالية..

وبالاستناد على الجدول فإن نصيب محافظة تعز حيث بها الكثافة السكانية من الدوائر أكثر من إجمالي دوائر الجنوب بأكمله (ج.ي.د.ش) وهذا أهم خطأ استراتيجي للارتجال في توقيع الاتفاقية للوحدة وربط تشكيل الدوائر بالسكان دون الأخذ بالاهتمام دراسة الواقع السكاني والمكاني، وإعطاء اهتمام للجغرافيا في الجنوب وكبر مساحته ومقارنة السكان بالجغرافية والمساحة وأيضاً الثروة، يشير د. أبوبكر السقاف إلى التالي: "لقد غلبت العاطفة والمشاعر الوحدوية الفياضة على أعمال العقل والأخذ بالطريق السليم لقيام وحدة وطنية أكثر

(٣) وثائق عن نتائج انتخابات إبريل ١٩٩٣م.

ديمومة وقابلة للتطور من خلال التدرج في تطبيقها، بعيداً عن اتفاقياتها التي وضعت في فترة تاريخية من الأزمات والحروب ولم تراع الخصائص والاختلافات الجوهرية بين نظامي الوحدة، وقواها الاجتماعية وتراثها الثقافي والتاريخي"، وفي مقالة أخرى يشير "تبدأ رحلة الوحدة – الصفقة بإبرامها ارتجالاً ثم الصراع على مضمونها بينما تجري الأمور في السياسة غير الارتجالية، أي في العقلانية السياسية بتحديد المضمون للاتفاق عليه، وتتضاعف فداحة الارتجال عندما تغيب الدراسة المؤسسية للقرارات الخطيرة "[1]

وسابقًا أشار إلى ذلك شاعر اليمن الكبير عبدالله البردوني عند إلقائه محاضرة بالتواهي بعدن بمقر اتحاد الأدباء إلى مثل هذا المثلب المتوقع إذن فالاستنتاج فإن قبول الشريك الشمالي بشراكة الجنوب في المرحلة الانتقالية كانت طعمًا له لما بعد ذلك من تنفيذ اتفاقية الوحدة بالاستناد على الدستور (الدائرة الانتخابية حيث الوزن السكاني له أكبر) وهذا ما أشار إليه أحد الكتاب: "فالشطر الشمالي قبل بالمناصفة في الحكم مع الشطر الجنوبي انطلاقًا من إن هذه المناصفة سوف تتلاشى مع الأيام في حالة تطبيق الديمقراطية". [2]

---

(١)) د. أبوبكر السقاف، صحيفة التجمع العدد (٦١٣) الموافق ٤ فبراير ٢٠٠٨م، مقال بعنوان (لاهوت الوحدة أدومة طاغوتها).

(٢) جار الله عمر.. بحوث ودراسات الوحدة اليمنية مقوماتها، اتجاهاتها ومستقبلها ١٩٩٠ – ١٩٩٤م ص(٢٩).

الأزمة السياسية والحوار الوطني:

إن المحاولات العديدة التي بذلها الحزب الاشتراكي اليمني برئاسة أمينه العام السيد علي سالم البيض في إطار مجلس الرئاسة ولإصلاح عمل الهيئات والتعامل مع نتائج الانتخابات النيابية بعقلانية ومراعاة ما أفرزته من انقسامات وإيجاد مخارج سليمة لترتيب الأوضاع لاقت التعنت عند المؤتمر مع بروز دور واضح في المشهد السياسي لحزب التجمع اليمني للإصلاح الذي أحتل المرتبة الثانية في نتائج الانتخابات لمجلس النواب وأصبح أداة الضغط في إطار الائتلاف الجديد، ولمحاولة التقليل من مكانة الشريك الجنوبي، وتجسد ذلك في المكايدات لترتيب الهيئات القيادية بعد هذه الانتخابات النيابية وفي مقدمتها مجلس الرئاسة والتي أدت إلى اعتكاف السيد علي سالم البيض أولاً بمنزله بصنعاء وبعدها مغادرته للعلاج بواشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي وصف دقيق للأوضاع التي أدت إلى هذا السفر أشار الكاتب (بشير البكر) في كتابه (حرب اليمن: القبيلة تنتصر على الوطن) الصادر عام ١٩٩٥م إلى التالي:

"عندما عاد البيض إلى واشنطن للعلاج، لم يكن بقي أي أمل لإقناع شريكه الرئيس صالح بضرورة إدارة التجربة الوحدوية بطريقة مغايرة لتلك التي درج عليها بأحكام الشمال في الجمهورية العربية اليمنية والمعتمدة في صورة أساسية على الولاءات القبلية والارتجال والتصرف بالمال العام من دون ضوابط والتفرد في اتخاذ القرار وإرهاب واسكات كل من يحاول الاعتراض، حتى باتت شخصية الدولة مختصرة في شخص رئيسها". [١]

(١) بشير البكر- مرجع سابق ص(٤)

خلال وجوده بواشنطن أجرى نائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض لقاءات مع الإدارة الأمريكية ممثلة بنائب الرئيس (الي اغور) حينها شنت وسائل الإعلام والمسؤولين بصنعاء حملة شديدة وصفته بخروجه عن الشرعية والأعراف الدبلوماسية ووصفت هذه الزيارة بأنها هدفها الإعداد لفصل الجنوب.. وشكلت عودته إلى عدن بالطيران المدني بدلاً من صنعاء بداية أخرى للتعبير عن الصراع المكشوف في إطار دولة الوحدة وأرخت للاعتكاف الثالث في عدن من ١٩ أغسطس ١٩٩٣م والذي أثار جدلاً واسعاً في إطار قيادة الدولة والمجتمع ونخبه السياسية والجماهيرية، بعدها بادر المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني برئاسة أمينه العام علي سالم البيض في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٥ - ٦ أكتوبر ١٩٩٣م بوضعه للنقاط الـ(١٨) والتي اعتبرها مهام أساسية يتطلب التعامل معها بجدية في أي حوار سياسي وحل الأزمة السياسية وإعادة بناء دولة الوحدة بآلية جديدة تأخذ بالاهتمام المصالح الحيوية للشعب اليمني وإعطاء مزيداً من الاهتمام بتأمين الأمن والاستقرار الداخلي ومزيداً من الصلاحيات الإدارية بالمحافظات، وقد وصف الكاتب (بشير البكر) هذه النقاط بأنها تؤسس: "لإعادة النظر في وضع المؤسسات القائمة وصلاحياتها وطريقة إدارة الدولة وطرق عمل مؤسساتها، وبذلك تم تلخيص باختصار شديد كافة أشكال الاحتجاج ضد إدارة التحالف القبلي العسكري للدولة واستئثاره سلطة القرار". [٢]

(٢) بشير البكر- مرجع سابق ص(٥)

حركت هذه المبادرة المياه الراكدة ووضعت سياج التحرك السياسي للحزب الاشتراكي في إدارة معركة الصراع مع مراكز قوى النفوذ والتسلط، واستهدفت هذه المبادرة إيجاد تحالفات سياسية جديدة يتم من خلالها كسر جمود الوضع الموجود ووضع أسس مشروع جديد لبناء الدولة اليمنية بعيداً عن سيطرة مراكز القوى القبلية والعسكرية النافذة والتي ما انفكت تتحكم بالسيطرة على مركز القرار وتعمل بأساليب نظام الجمهورية العربية اليمنية باتجاه مخالف لاتفاقيات الوحدة وبناء دولتها، وهو ما أشار إليه الكاتب والسياسي لطفي شطارة بقوله التالي: "''إن النظام في الشطر الشمالي تنصل مما ورد في اتفاقية الوحدة التي تنص على أن لا يفرض أي من النظامين السابقين في الشمال أو الجنوب تجربته على النظام الحالي ولاينفرد أحد برأيه".''[1]

لاقت هذه المبادرة القبول والاستحسان من عدد من الأحزاب السياسية والشخصيات الاجتماعية الوطنية باعتبارها تؤسس لحوار لحل واقع الأزمة السياسية وبعد فترة وافق حزب الأغلبية النيابية المؤتمر الشعبي العام ورئيسه علي عبدالله صالح على القبول والمشاركة بالحوار وكذا التجمع اليمني للإصلاح، وعلى ضوء ذلك تم التوافق على تشكيل لجنة الحوار للقوى السياسية والتي بدأت عملها في ظل صعوبات وتعقيدات الوضع السياسي والأمني حيث

(١) لطفي شطارة مرجع سابق بحوث ودراسات: الوحدة اليمنية مقدماتها، اتجاهاتها ومستقبلها ص(٤٣)

ضعف حماس التجمع اليمني للإصلاح وضبابية وانتهازية المؤتمر الشعبي العام، ولكن اللجنة واستشعاراً بأهمية دورها وفي مقدمتها الدور الذي اضطلع به المهندس حيدر أبوبكر العطاس في تنظيم عمل اللجنة وترتيب تناول القضايا أسهم بدوره في تخطى الصعوبات والألغام الذي واجهت عملهم وهو ما أشار إليه الكاتب بشير البكر في كتابه "القبيلة تنتصر على الوطن" وبالتالي: "إن الفضل في إخراج الوثيقة إلى حيز الوجود يرجع إلى دور رئيس الوزراء حيدر العطاس الذي سجلت أطراف الحوار برودة أعصابه وقدرته على التوفيق، ويروى أحد أعضاء لجنة الحوار إن العطاس وبعد جدل طويل اقترح فصل نقاط الاتفاق والاختلاف، وبدأ الحوار حول نقاط الاختلاف وبذلك وضع المسألة ضمن سياق عقلاني بعيداً عن المهاترات وتسجيل المواقف الآنية". (٢)

أخذ الحوار لأطراف القوى السياسية والاجتماعية والوطنية قرابة ثلاثة أشهر من حوار مضني وشاق وخاصة بين الأطراف الأساسية في الائتلاف الحكومي (المؤتمر، الإصلاح، الاشتراكي) وفي فترة اتسمت بتعقد الوضع السياسي والأمني التي وصلت درجة حرارتها وطالت الاعتداء على عدد من القيادات في الحزب الاشتراكي اليمني إن كان رئيس مجلس النواب د. ياسين سعيد نعمان باستهداف منزله، وفي أثناء الحوار تم اعتراض موكب المهندس حيدر أبوبكر العطاس رئيس مجلس الوزراء القادم من عدن إلى صنعاء، وبعد

(٢) بشير البكر- مرجع سابق ص(٨)

معاناة شاقة انجزت لجنة الحوار الوثيقة الأساسية لعملها في مدينة عدن في الثامن عشر من يناير ١٩٩٤م، وأقرت تسميتها بـ (وثيقة العهد والاتفاق لبناء الدولة اليمنية الحديثة)

وأقرت بأن يتم الإعداد لإقرارها للتوقيع الرسمي لها بتوفير المكان المناسب والآمن، وفي الأخير علينا الإشارة إلى الوضع الموجود قبل إقرار الوثيقة ومن خلال التالي:

أولاً: إن هذا الحوار وتشكيل لجنة له جاء في الأساس وفقًا لمبادرة الحزب الاشتراكي اليمني ممثلاً بالنقاط الـ (١٨) التي أعلنها الأمين العام، الذي ظل وجوده بعدن معتكفًا بها بعد عودته من واشنطن.

ثانيًا: من الأهمية الإشارة إن الحوار لأطراف القوى السياسية اليمنية كانت تنفذ جلساتها في كل من صنعاء وعدن، ولعدن دور مهم حيث تم بها الإقرار الأولي لهذه الوثيقة في التاريخ المشار إليه آنفًا.

ثالثًا: إن الوضع بالجمهورية اليمنية وإدارة الدولة أثر تواجد نائب رئيس مجلس الرئاسة بعدن ورئيس مجلس الرئاسة صنعاء أصبح يدار برئيسين (جنوبًا، وشمالاً) في تشكل مشابه للوضع قبل الوحدة، وإن اختلفت الإمكانيات والقدرات، والظروف الموضوعية والذاتية ولهذا الوضع الأثر في النتائج التي خلص إليها حوار القوى السياسية في محاولة التوفيق ووضع الحلول التي تأخذ بالاهتمام المطالب الموضوعية لتطوير أداء الدولة اليمنية وبنائها من جديد وفقًا

لقاعدة المصالح المشتركة.

إقرار وثيقة العهد والاتفاق بعمان ٢٠ فبراير ١٩٩٤م وتطوراته:

تم الاستجابة لمبادرة الملك الحسين بن طلال ملك الأردن بشأن احتضان العاصمة عمان هذا التوقيع في العشرين من فبراير ١٩٩٤م وبحضور لجنة الحوار وفي مقدمتهم رؤساء الائتلاف الحكومي وقيادات عربية ومسؤولين بارزين يمنيين وعرب، وبمقارنة بسيطة بين إعلان قيام الجمهورية اليمنية بعدن في ٢٢ مايو ١٩٩٠م ويوم التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق بعمان نجد الاختلاف في الأجواء والعواطف بتأثير فقدان الثقة بين الأطراف، يصف أحد الشخصيات الأساسية في لجنة الحوار الوطني الشيخ العميد مجاهد أبو شوارب هذه الأجواء بالتالي: "بأنه يشبه المواجهة الأخيرة التي تسبق إعلان الطلاق وفك الشراكة" [١] برزت أثناء اللقاء عدم الجدية للتعاطي الإيجابي مع محتوى الوثيقة وتطبيقها من قبل الأطراف الأساسية الفاعلة وفي مقدمتها المؤتمر الشعبي العام ورئيسه علي عبدالله صالح والجهر علانية عند التوقيع ووضع الشروط لحزب التجمع اليمني للإصلاح الشيخ عبدالله حسين الأحمر، وقد تعذر في لقاء عمان وضع آلية توافقية لتطبيق بنود وثيقة العهد والاتفاق وفقاً للأولويات مما أفضى إلى تعدد الاجتهادات وتعمق الخلافات.

ففي حين نصت الوثيقة للعهد والاتفاق على آلية التنفيذ بالتالي: "إعطاء

(١) بشير البكر- مرجع سابق ص(١٦)

الحكومة كافة الصلاحيات وعدم التدخل في أعمالها وبما يمكنها من تنفيذ المهام المنوطة بها" كما أنه أنيطت بلجنة الحوار للقوى السياسية وفقاً للوثيقة مهام المتابعة والإشراف على تنفيذ القرارات التي نصت عليها الوثيقة".

نرى من الأهمية التطرق إلى أهم ما ورد في وثيقة للعهد والاتفاق حول تشخيص الأوضاع في الجمهورية اليمنية "جاءت جهود لجنة حوار القوى السياسية بعد إن بلغت الأزمة السياسية وتداعياتها حداً لا يمكن لأحد القبول به" وفي فقرة أخرى "لقد بدأ اليمن أمام العالم أجمع وكأنه على وشك السقوط في هاوية محققة جراء تلك الأزمة الناجمة عن افتقار الثقة والأخطاء المتراكمة والتجاوزات الخطيرة والتداخلات في المهام والصلاحيات وعدم الالتزام بالدستور والقوانين والنظم النافذة، وهو ما أدى إلى تفاقم تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والأضرار بقوت الشعب على النحو المحزن الذي آلت إليه الأمور".

اختلف مستوى التعامل مع الوثيقة من قبل الأطراف الأساسية في الائتلاف الحكومي (المؤتمر، الإصلاح، الاشتراكي) فقد تواصل الانقسام منذ بعد إقرارها في عمان بالأردن، وتجسد في المواقف التالية:

أولاً: الزيارات التي قام بها نائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض إلى عدد من البلدان العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، وآخرين إلى الإمارات.

ثانياً: الزيارات التي قام بها المشير / علي عبدالله صالح إلى البلدان الأخرى.

ثالثاً: عدم عودة نائب رئيس مجلس الرئاسة (البيض) إلى العاصمة (صنعاء) بل عودته مجدداً إلى (عدن).

رابعاً: في حين أبدت المنتديات والملتقيات الجماهيرية والمنظمات الجماهيرية تأييدها ومباركتها إقرار هذه الوثيقة، إلا أن اشتراط بعض الأطراف وخاصة الشيخ عبدالله حسين الأحمر تطبيق نصوص الاتفاقية بما سمي (التئام الهيئات، وخاصة مجلس الرئاسة) وعودة النائب إلى صنعاء كشرط أساسي للتعامل مع الوثيقة.. وهذا ما أدى إلى الفتور وتفاعل الهيئة التشريعية (مجلس النواب) في التعامل مع الوثيقة وتطبيقها وفقاً لبنودها فأوجد ثغرة كبيرة، ولم يتم مباركة المجلس لها إلا بتاريخ ٢٧/ ٣/ ١٩٩٤م.

لقد نظرت القوى القبلية والمشيخية للوثيقة وتطبيقاتها بأنها ستقوض نفوذها وسيطرتها على مفاصل الدولة وإنها تشكل خطراً داهماً لمصالحها، وإنها ستكون عاملاً لتمزيق اليمن وتلبي مطالب قوى الانفصال.

تطورت الأوضاع وتصاعدت وتيرة الاختلافات حول تطبيق الوثيقة ففي حين أصر نائب رئيس مجلس الرئاسة على أن يتم أولاً حل مسألة الجزء الأولى بها والخاص بالأوضاع الأمنية، أصر الطرف الآخر على أن يتم أولاً عودة النائب إلى صنعاء، والتئام مجلس الرئاسة، والحلول الوسط ظلت تراوح مكانها بين مؤيد ومعارض في الطرفين. وكلما سعت الشخصيات في لجنة الحوار والواجهات الاجتماعية إيجاد منقذ ومخرج وكذا الجهود الأخرى للخيرين فإنها

تصطدم بطرف ثالث تحدد دوره في تعطيل أي التقاء وتفاهم جدي بين القيادة لوضع الحلول وهكذا فشل اللقاء الذي استضافته سلطنة عمان بتاريخ الخامس من ابريل ١٩٩٤م". (١)

يظهر أن المخطط المراد به إسقاط تجربة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الذي تم إعداده بعد انقضاء حرب المجاهدين في افغانستان، وتم بعد ذلك ارجائه على أساس أولاً تجريب خطة التهام الجنوب وتجربته سلمياً بوحدة ٢٢ مايو ١٩٩٠م وبمباركة قوى إقليمية وعربية ودولية، ومن ثم وفي ظل تصاعد تأثير الولايات المتحدة الأمريكية وتفردها في قيادة العالم بعد انقضاء الحرب الباردة وتفكيك المنظومة الاشتراكية، وفي مقدمتها جمهوريات الاتحاد السوفييتي وسقوط سور برلين وتوحدها وانتصار الثورة في تشيكوسلوفاكيا وغيره هذه كانت مادة رائجة وهامة للنظام حينها في الجمهورية العربية اليمنية في تعاطيه السياسي والدبلوماسي والعسكري.

تحققت الوحدة الحلم، وظهر بعد فترة عوارها وإنها كانت لحظة تاريخية فارقة ولكنها في زمن ردي وأجواء غلبت فيها روح المصالح للقوى الدولية لتنفيذ أغراضها في عقد صفقات شركاتها العملاقة، كما أوضحت الأحداث اللاحقة بعد الاتفاق على وثيقة العهد والاتفاق تعمق الانقسام السياسي والجغرافي وصحيح أن الشمال استفاد أكثر من غيره من الأوراق التي استخدمها بعد عقد

(١) بشير البكر- مرجع سابق ص(١٨)

الوحدة في تفكيك أولاً تلاحم الحزب الاشتراكي اليمني وقدرته على التأثير والقيادة بمغريات كثيرة، ومنها أيضاً تشتيت قواه العسكرية والأمنية في انتظار اللحظة المناسبة للسيطرة الكاملة على الجنوب أرضاً وثروة، وظلت ورقة استخدام المجاهدين العائدين من افغانستان للانتقام من تجربة دولة جمهورية اليمن الديمقراطية طعماً رائجاً في أروقة نظام صنعاء وحلفائه الدوليين.

الجزء الثاني

حرب ١٩٩٤م ونـتائجها وآثارها

ويحتوي على:

الفصـــل الأول: حـــرب صـــيف عـــام ١٩٩٤م وآثارهـــا ونتائجهـــا.

الفصل الثاني: نتائج حرب صيف عام ١٩٩٤م وما أفرزته من تحالفات سياسية.

الفصل الأول
حرب صيف عام ١٩٩٤م وآثارها ونتائجها

الحرب التي تم الإعلان عنها من ميدان السبعين في العاصمة صنعاء في ٢٧/ ٤/ ١٩٩٤م بالخطاب للرئيس علي عبدالله صالح، ومن ثم ازدادت حدتها بالحرب الشاملة في الرابع من مايو، وحطت رحاها في السابع من يوليو ١٩٩٤م بالانتصار المزعوم للوحدة والشرعية، هذه الحرب التي دارت رحاها ومعاركها على الجنوب واستهدفته كنظام سياسي ودولة وشريكًا في قيام دولة الوحدة بطريقة سلمية واتفاق سياسي بين الدولتين تحولت كنتاج لها إلى وحدة معمدة بالدم وحدة الضم والإلحاق، وبهذه الحرب تم الانقضاض على اتفاقياتها بل تم وضع وثيقة الاجماع الوطني (وثيقة العهد والاتفاق) جانبًا التي تم التوقيع عليها في عمان بالأردن الشقيق، كما لم تراع المطالبات الإقليمية والدولية لإيقاف هذه الحرب واعتماد لغة الحوار، منها اجتماع مجلس وزراء دول مجلس التعاون الخليجي في أبها بالمملكة العربية السعودية والمنعقد في ٤ – ٥ يونيو ١٩٩٤م وقرارات مجلس الأمن الدولي (٩٢٤- ٩٣١)، كما وضعت على الرف تعهدات الحكومة بعد الحرب الموجهة للأخ / الأمين العام للأمم المتحدة بمعالجة آثار الحرب والمصالحة الوطنية.. الخ.

وبانتصار السابع من يوليو ١٩٩٤م: "انتصرت القبيلة على الوطن" [١] كما

(١) بشير البكر: حرب اليمن القبيلة تنتصر على الوطن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٩٥م (غلاف الكتاب).

يصور ذلك الكاتب بشير البكر وكنتاج لها تقاسم شريكا الحرب المؤتمر والإصلاح برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح، والشيخ عبدالله حسين الأحمر وأسرتهما ما تبقى من إرث اليمن (دولة ج.ي.د.ش) والعبث بكل الإمكانيات الموجودة كغنيمة وفيد، ويوصف هذا الواقع القبلي المقيت د. أبوبكر السقاف بالتالي: "المجتمع القبلي مغلق بامتياز ولا يستطيع أن يخرج من سجنه إلى رحاب التعاون والألفة فهو لا يرى نفسه إلا قاهراً أو مقهوراً، وإذا كان النسب والمولد أساس اللحمة الروحية، فإن الغنيمة أساس الاقتصاد والسياسة معاً، وليس ذلك في أيام الحرب بل وفي أيام السلم".[١]

وكنتاج لهذه الحرب تم توسع نطاق نفوذ نظام صنعاء (الجمهورية العربية اليمنية) لإدارة المناطق العسكرية والسلطات المحلية بالمحافظات الجنوبية والقيام بالتمكين للنافذين القادمين لإدارة القطاعات الاقتصادية المهمة والإيرادية وكذا الوكالات التجارية والاتصالات والنقل العام، والتجارة الداخلية والخارجية والقطاع العام، والسيطرة على أراض الدولة البيضاء والأراضي الزراعية الخصبة ومزارع الدولة وأراضي التعاونيات الزراعية، وبدء تطبيق خطة الانتقام من العاصمة عدن وتاريخها وثقافتها ومدنيتها، أما أهم مظاهر الانتقام من النظام الجنوبي السابق، فقد تمثل في العمل على إلغاء أهم المؤسسات الاقتصادية، مؤسسات القطاع العام وأصبح الآلاف من العاملين خارج إطار

(١) د. أبوبكر السقاف، صحيفة الأيام ٣٠ نوفمبر ١٩٩٤م (فتح الجنوب والاستعمار الداخل).

العمل فيما أطلق عليه سياسة (خليك في البيت)[١]، وفي المجال العسكري فقد لاقى الضباط والجنود الجنوبيون مصيراً مشابهاً بل أكثر ضراوة من أخوانهم المدنيين في مؤسسات القطاع العام والدولة حيث تم الاستغناء عن خدماتهم ومن تبقى منهم عاش في وضع لا يقارن شيئاً من حيث الرتبة والمعيشة مع الآخرين من قوات الشرعية المنتصرة".

ومن المعروف أنه في سياق هذه الحرب استخدم نظام علي عبدالله صالح القوات الجنوبية المتواجدة حينها في الشمال المنسحبة أثر احداث ١٣ يناير ١٩٨٦م برئاسة الرئيس علي ناصر محمد حيث يشير الكاتب ستيفن داي إلى هذا الواقع والاستخدام بالتالي: "قبل نهاية صيف العام ١٩٩٤م، كان الرئيس صالح قد عدل دستور الوحدة وألغي مؤسسات الحكم المشترك والتوزيع الموسع للسلطة ومنح نفسه المزيد من السلطات التنفيذية كي يحكم بالمراسيم" ويواصل "عين بعض الجنوبيين ومن بينهم نائب الرئيس عبدربه منصور هادي في مناصب حكومية رفيعة، لكن هذه المناصب كانت رمزية عموماً.. وفي البداية اعتمد على "محاربي علي ناصر" الجنوبيين الذين فروا من القتال خلال العام ١٩٨٦م".[٢]، كما استخدم الجهاديين الأفغان تحت رعاية وإشراف حزب الإصلاح وقادته الميامين ومنهم علي محسن الأحمر وعبدالمجيد الزنداني والديلمي وغيرهم

(١) د. أبوبكر السقاف، صحيفة الأيام ٣٠ نوفمبر ١٩٩٤م (فتح الجنوب والاستعمار الداخل).

(٢) الكاتب الأمريكي ستيفن داي، اليمن على شفا الهاوية: التحدي السياسي للحراك الجنوبي في اليمن، مؤسسة كارفيغي العدد ١٠٨ مارس ٢٠١٠م.

الذين اغتنموا كثيراً من هذه الحرب وكونوا السياج الإعلامي والديني بفتواهم الموجه ضد شعب الجنوب وقيادته حينذاك.

وافضت هذه الحرب إلى إخراج الحزب الاشتراكي اليمني من المشاركة في إدارة النظام السياسي بعد وصفه بتهم الانفصال ويشير د. عبدالله الفقيه إلى هذا الواقع بعد حرب صيف ١٩٩٤م: "أفرزت الحرب على الأقل في بداياتها خريطة سياسية جديدة عززت من موقع حزب الإصلاح واضعفت الجماعات الدينية الزيدية.. وأصبح واضحاً إن التجمع اليمني للإصلاح يملك القول الفصل في الكثير من المسائل الدينية بينما يملك الطرف الآخر القول الفصل في المسائل السياسية".[1] وغادر قادته كما أشرنا آنفاً البلاد إلى المنافى وأصبح الحزب الاشتراكي اليمني الذي قاد تجربة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لفترة تزيد على ٢٢ عاماً وحقق خلالها للمواطنين عدداً من الإنجازات في المجال التعليمي والطبي والاجتماعي وقضى على عدد من الظواهر الاجتماعية كالثأر ومحو الأمية وحافظ خلال حكمه على الاستقرار المعيشي وثبات العملة الوطنية وغيرها مما أصبحت اليوم شاهداً له لتجربته بغض النظر عن أخطائه السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي هي كانت سبباً في المآلات الأخيرة لهذه التجربة التي تقييمها الموضوعي هو الأساس للحكم عليها.

في موضوع للكاتب قادري أحمد حيدر بمناسبة الذكرى الـ (١٤) ٢٠٠٨م

(١) د. عبدالله الفقيه، صحيفة الوسط العدد (٣٦) الموافق ٢١ فبراير ٢٠٠٧م

لحرب صيف عام ١٩٩٤م يوضح فيها المآلات والنتائج التي حدثت بدولة الجنوب وفقاً لمعطيات الجدول التالي[١]:

١- استعداد للحرب	٢- حرب على أرض الجنوب
٣- اقتحام أرض الحرب (فيد وغنيمة)	٤- نصر على الاشتراكي والجنوب أعلن عنه في ١٩٩٤/٧/٧م وسمي بيوم النصر على الردة والانفصال
٥- محاكمة قادة دولة الجنوب والاشتراكي تحت اسم قائمة (١٦) محاكمة صورية	٦- تفكيك دولة
٧- حل الجيش والأمن	٨- تسريح ومقاعدة موظفي دولة
٩- سيطرة نافدين على شركات ومناطق النفط	١٠- نهب أراضي الدولة وأملاكها ومساكن مواطنين وأراضيهم
١١- ثلاثة أرباع مدراء العموم في عدن من خارج المحافظة وفي محافظة أبين كل مدراء المؤسسات الأمنية والمالية والإيرادية من خارج المحافظة وكذا بقية المحافظات الجنوبية	١٢- جميع المعتقلين والمقدمين للمحاكمات والمسجونين في قضايا الاحتجاجات الجماهيرية جنوبيون
١٣- جميع من تم اعتقالهم وأفرج عنهم ومن قتلوا واعتبروا شهداءهم جنوبيون	١٤- استبدلت الدولة ومؤسساتها ودورها بدور المشايخ والقبائل وبأحكام القبيلة والعرف
١٥- الجهاز الدبلوماسي في غالبيته المطلقة شماليون	١٦- جميع محافظي المحافظات الجنوبية والشرقية شماليون
١٧- تقسيم الجنوب إلى مناطق جباية عسكرية ونفطية وإدارية محتكرة للمتنفذين	١٨- القيادات العسكرية والأمنية والاستخباراتية جميعهم شماليون وغالبيتهم من جهة ومنطقة واحدة في الشمال
١٩- معظم المتقاعدين والمقاعدين والمسرحين جنوبيون، بل وقطاع منهم يو صفون بحزب (خليك في البيت) لم يدخلوا استراتيجية الأجور لعام ٢٠٠٥م والقليل الذين جرى ترتيب أوضاعهم تم ذلك بصورة منقوصة وظالمة	

ويشير الكاتب ستيفن داي إلى الأحداث بعد حرب صيف عام ١٩٩٤م إلى التمايزات في الواقع بين الجنوب والشمال بالتالي: "عند تحقيق الوحدة في

(١) الكاتب قادري أحمد حيدر، صحيفة التجمع ٢١ أبريل ٢٠٠٨م العدد (٦٢٤).

٢٢ مايو ١٩٩٠م عدد سكان الشمال يوازي أربعة أو خمسة أضعاف سكان الجنوب وأراضي الجنوب أقل كثافة سكانية من تلك التي في الشمال، لكنها أكبر منها مساحة.. وأغنى بالثروات المعدنية، فالجنوبيون يشعرون بأن الثروة المنبثقة من أراضيهم وزعت بشكل غير متناسب على جيش الرئيس صالح وقوات أمنه الشمالية التي تقمع الشعب الجنوبي".[١]

انطلاقة شرارة الحرب وسيرها:

ألقى الرئيس علي عبدالله صالح كلمة صباح يوم ٢٧/ ٤/ ١٩٩٤م في المهرجان الجماهيري الذي نظم في ميدان السبعين بالعاصمة صنعاء بمناسبة الذكرى الأولى للانتخابات النيابية ويؤرخ بأن هذه الكلمة كانت الشرارة والتوجيه السياسي الكامل لبدء الحرب للشمال على الجنوب، وهي الكلمة النارية ومما ورد فيها:

"أية ممارسة خارج المؤسسة الدستورية أو الدستور سيعتبر عملاً غير مشروع.. مثلما انتصر شعبنا للثورة والجمهورية فإنه على استعداد مرة أخرى لمواجهة أعداء الوحدة والديمقراطية ودعاة الانفصال الذين استلموا ثمن الأزمة.. نحن نؤكد لمن يحاولون أن يشقوا الصف الوطني إننا هنا سنصمد وندافع عن الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية أبداً ومهما كلف الثمن"[٢]

---

(١) الكاتب الأمريكي ستيفن داي، اليمن على شفا الهاوية: التحدي السياسي للحراك الجنوبي في اليمن، مؤسسة كارفيغي العدد ١٠٨ مارس ٢٠١٠م.

(٢) محمد عباس الضالعي، عدن تدفع الثمن ص(٨٢، ٨٣، ٨٤)

وفي نفس ظهر هذا اليوم انفجر الموقف في معسكر عمران بين اللواء الثالث (جنوبي) وقائده العقيد الركن / سيف علي صالح (البقري) واللواء الأول مدرع (شمالي) وقائده العقيد الركن / حميد القشيبي". [١]

وفي الرابع من مايو ١٩٩٤م اشتدت الحرب واتسمت بالشمولية بانفجار الوضع أيضاً في محافظة ذمار والذي شكل البداية لاستمرار القتال، وفشلت كل الوساطات لإيقافها ومنها المحاولة الأخيرة في احتضان سلطنة عمان وسلطانها قابوس لقاء للقيادة السياسية، لقد رأى نظام صنعاء (نظام الجمهورية العربية اليمنية) إن الفرصة أصبحت مواتية وطنياً وإقليمياً ودولياً لكسب المعركة والانتصار فيها في ظل الوضع السياسي والعسكري للشريك الجنوبي وتشتت قواته، ووضع الحزب الاشتراكي اليمني بعد تحقيق الوحدة الذي اختلف عن قبلها حيث كان لديه القدرة السياسية والتنظيمية والعسكرية للمواجهة رغم الظروف السياسية والاقتصادية المعقدة والحصار المفروض عليه وتراجع دور الداعمين له بفعل الأحداث المشار إليها في إفاضة سابقة عن بداية انهيار المنظومة الاشتراكية وطليعتها جمهوريات الاتحاد السوفييتي.

وفي سياق هذه الحرب تكشفت كثيراً من الخطط التي كان يرسمها نظام علي عبدالله صالح وعمله الدؤوب تجاه الاستفادة القصوى من كل مآسي الجنوب وصراعاته السياسية لفترة تاريخية امتدت منذ قبل الاستقلال الوطني في

(١) محمد عباس الضالعي، عدن تدفع الثمن ص(٨٤)

٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م وحتى أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م والانقسامات التي وجدت على أثر ذلك والتسرع بالدخول في الوحدة دون إجراء مصالحة وطنية شاملة تمكنه من مواجهة الأخطار القادمة للقضاء على تجربته في قيادة دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لفترة تاريخية من ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م وحتى ٢١ مايو ١٩٩٠م لما يقارب ثلاثة وعشرين عاماً.

دعونا نوضح بالاستناد على عدد من الوثائق تشكل الوضع العسكري، وأيضاً تموضع القوات كنتاج لاتفاق الوحدة، حيث يوضح الجدول أدناه صورة تنقل الوحدات العسكرية بين الشطرين كنتاج لاتفاق الوحدة:[١]

الوحدة العسكرية	تبعيتها	الموقع الذي انتقلت إليه
لواء باصهيب	الشطر الجنوبي	محافظة ذمار (جنوب صنعاء)
اللواء الخامس	الشطر الجنوبي	محافظة صنعاء (حرف سفيان شمال صنعاء)
اللواء الثالث مدرع	الشطر الجنوبي	معسكر عمران شمال صنعاء
اللواء الثامن مدرع	الشطر الشمالي	معسكر الكبسي بردفان (محافظة لحج)
اللواء العشرون لواء العمالقة	الشطر الشمالي	منطقة مكيراس (محافظة أبين) في مدينة عدن وعلى محيط مطارها
وحدات من الشرطة العسكرية والحرس الجمهوري والأمن المركزي	الشطر الشمالي	

يشير الكاتب بشير البكر إلى الاستنتاج حول هذا الوضع لتمركز القوات بين الشمال والجنوب بالتالي: "لقد جرى نقل الأولوية المحترفة داخل هذا الجيش إلى الشمال وخصوصاً اللواء المدرع الثالث ولواء باصهيب، وإن كان خطر

(١) مرجع سابق: الوحدة اليمنية: مقدماتها، اتجاهاتها ومستقبلها ص (٥٠) المصدر: د. علي عبدالقوي العفاري الوحدة اليمنية: الواقع والمستقبل ص(٢٣٢- ٢٣٣)

الأولوية التي نقلت إلى الشمال إنها وقعت في فك كماشة الوحدة، فإن القوات التي ظلت في الجنوب لم تكن في وضع أفضل لقد تعرضت هي الأخرى للنسيان والإهمال". [١]

وفي تقييمه لهذا الوضع يشير أيضاً الكاتب محمد عباس ناجي إلى "إن القيادة الجنوبية لم تدرس الأوضاع في الشمال دراسة دقيقة، حيث كانت تعتمد في ذلك على تقييم القيادات الشمالية النازحة إلى الجنوب، وهذا ما تجلى بأنه في حالة أي خطر يتعرض له اللواء الثالث سوف يسند من قبل القبائل الموالية للشيخ مجاهد القهالي (عيال سريع).. والتي أشار إنها رفضت تقديم أبسط مقومات المساعدة لهم". [٢]

وفي الأخير فقد نجحت خطة الرئيس علي عبدالله صالح في تشتيت القوى الجنوبية باتجاهات عدة، منها ما تم إيضاحه في نقل الوحدات المهمة إلى مواقع بالشمال يسهل من خلالها القضاء عليها في ظل عدم القدرة للجنوب للوصول لدعمها، والثانية الاستفادة من القوات العسكرية الجنوبية الموجودة بالشمال النازحة من الجنوب بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م لوضعها أولاً في موقع الحياد تجاه هذه الحرب ثم بعدها استخدامها كبوابة أساسية لغزو واحتلال الجنوب كما استخدم نظام علي عبدالله صالح كل الوسائل والأساليب لتحييد بعض القيادات

(١) بشير البكر مرجع سابق ص(٣١)

(٢) محمد عباس ناجي الضالعي، عدن تدفع الثمن ص(٨٧- ٨٨)

السياسية والعسكرية ووضعها خارج إطار الفعل والمواجهة وإضعاف جاهزيتها.

وبمقارنة بين وضع الجنوب في سياق ما قبل الحرب بالشمال فإن نظام الجمهورية العربية اليمنية برئاسة علي عبدالله صالح قد أعد خطة شاملة لإدارة هذه المعركة بالاستفادة من كل الانقسامات الجنوبية وتشتت قواه السياسية والعسكرية كما إن معاونيه في الجنوب وخاصة في مجال الاستخبارات وفروا له معلومات وافية عن الوضع يمكنه من إحراز النصر في ظل تراجع وتذبذب المواقف الإقليمية والعربية والدولية ومراعاتها حساب الربح والخسارة في هذه الحرب ومصالحها الاستراتيجية، وهنا برز في هذا الجانب الدور الأمريكي الذي يشد الحبل ويرخيه ويمارس لعبته المعروفة عالمياً في إن المصلحة هي الأساس والواقع أساسه وأجندته.

من الأهمية بمكان الإشارة إن النظام في الشمال قد تعامل مع الوحدة كوسيلة للاستئثار بالجنوب وخيراته وليس كغاية للنهوض باليمن وتطويره، وكان أهم أهدافه الاستراتيجية الانتقام من نظام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ورغم ما لقيه الجنوب من دعم إقليمي وعربي وخارجي دولي ممثلاً بقرارات مؤتمر أبها في الرياض المنعقد خلال الفترة من (٤ - ٥ يونيو ١٩٩٤م) وقرارات لمجلس الأمن ٩٢٤ - ٩٣١ بعد إعلان السيد علي سالم البيض في ٢١ مايو ١٩٩٤م فك عقد الارتباط (الشراكة) مع نظام الجمهورية العربية اليمنية، إلا أن كفة الميدان في الحرب رجحت لصالح نظام علي عبدالله صالح وبالتالي خروج نظامه منتصراً في حرب الشمال على الجنوب في ما سمي انتصار الشرعية في السابع من يوليو ١٩٩٤م.

تقييم عام لمسار الوحدة والحرب:

فبالحرب أصبح الجنوب الشريك في تحقيق الوحدة خارجاً عن معادلتها، لقد ركن نظام علي عبدالله صالح المنتصر جانباً كل الاتفاقات الوحدوية وآخرها وثيقة العهد والاتفاق، وتحولت دولة الوحدة الذي تأسست بالسلم في ٢٢ مايو ١٩٩٠م إلى إطار للغلبة والقوة وبذلك يؤرخ كنتاج لهذه الحرب إلغاء عقدها السلمي، وكنتاج للحرب الظالمة هذه أصبح الجنوب أرضاً ومؤسسات فيداً وغنيمة للمنتصر وبها أصبح أيضاً وفقاً لمقولة الشيخ عبدالله حسين الأحمر شيخ مشائخ حاشد ورئيس مجلس النواب حينها (فرعاً عاد للأصل).

أما الحزب الاشتراكي اليمني أصبح مطالباً قادته وتاريخه كاملاً للمحاسبة بشكل تراجيدي للفصل بين الحق والباطل، وعليه أن يتحمل تبعات كافة فترة حكمه.. لقد أشار عالم الفلسفة د. أبوبكر السقاف إلى الواقع الناتج عن صيف حرب ١٩٩٤م بالتالي: "إن البلاد بأسرها.. ولا علاقة لهذه الممارسات باجتثاث جذور الاشتراكي التنظيمية والإدارية.. فهي تذل وتزدري مجموعة كبيرة من السكان لا علاقة لهم بالاشتراكي". [١]

تجدر الإشارة إلى الدور الكبير الذي اضطلع به الكاتب والمفكر د. أبوبكر السقاف في إبراز أخطار هذه الوحدة ووصف حرب عام ١٩٩٤م ضد الجنوب (بالاستعمار الداخلي) في مقالات نشرها بصحيفة الأيام.

---

(١) د. أبوبكر السقاف، صحيفة الأيام ٧ ديسمبر ١٩٩٤م

أما الكاتب جمال سند السويدي في مقدمته لوثائق الندوة التي نظمها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بعنوان (حرب اليمن ١٩٩٤م الأسباب والنتائج) فقد أشار إلى مايلي: "إن استعجال القيادتين لإعلان الوحدة كان الهدف منه القفز فوق الكثير من المعطيات الموضوعية والوصول بأسرع ما يمكن لإعلان الوحدة.. فاختارت السهل والسريع فيما أجلت إلى ما بعد الوحدة المشاكل التي يجب أن تعالج قبلها".[١]، وفي مكان آخر من مواضيع هذه الندوة نفسها لمركز دراسات الإمارات حول حرب اليمن ١٩٩٤م الأسباب والنتائج) يشير مايكل س. هدسون في الفصل بعنوان: "التجاذب الثنائي والتفكير المنطقي والحرب في اليمن): "إلى التعارض بين شرعية الوحدة وواقعيتها بين الشمال والجنوب في عام ١٩٩٠م وتأثيره على الاندماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ويشير إلى إن الوحدة الفعلية لا تتحقق بدمج المؤسسات والسلطات الحكومية والمبادئ القانونية، دون الأخذ في الاعتبار الاختلافات الايديولوجية والثقافية الراسخة بين أفراد النخب الحاكمة، وإدراك دور هذه الاختلافات في فهم انهيار الوحدة الوطنية الفتية والحرب الأهلية الناتجة فيها عام ١٩٩٤م".[٢]

ويشير الكاتب البريطاني باتريك كريجر معهد العلاقات الدولية إلى أن واقع

---

(١) جمال سند السويدي- حرب اليمن ١٩٩٤م الأسباب والنتائج ص(٤٠، ٤١)

(٢) بحوث ودراسات: حرب اليمن ١٩٩٤م الأسباب والنتائج، المقدمة جمال سند السويدي ص(١١)

الوحدة التي تشكلت بين النظامين باليمن بالتالي: "لقد تمت الوحدة بين مجتمعين تشكلت فيهما قيم سياسية وقانونية واجتماعية مختلفة" ويتابع وصفه للواقع "بأنه صدام بين ثقافتين أحدهما تنتمي إلى مجتمع الدولة والحياة المدنية والأخرى تنتمي إلى مرحلة ما قبل الدولة، مرحلة التنظيم القبلي للمجتمع وسيطرة الزعيم والشيخ والمتنفذ القوى".[١]

أدى انتصار قوات نظام علي عبدالله صالح المدعوم من المجاهدين الأفغان وحزب الإصلاح اليمني برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، وبمشاركة من القوات الجنوبية التي تواجدت بصنعاء أثر احداث ١٣ يناير ١٩٨٦م والتي تتبع الرئيس علي ناصر محمد إلى الإطاحة بالقيادة الجنوبية وفي مقدمتهم الرئيس علي سالم البيض ونائبه الجفري، ورئيس الوزراء حيدر أبوبكر العطاس ود. ياسين سعيد نعمان وغيرهم الذين أجبروا على مغادرة البلاد إلى البلدان المجاورة إلى سلطنة عمان، والسعودية، والإمارات ومصر، وبنهاية الحرب بدأت مرحلة جديدة في الجمهورية اليمنية، سيتم تبيان معالمها في الجزء الثاني من كتابنا هذا، في ندوة نظمها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة والمنعقدة في ٢٦- ٢٧ يوليو ١٩٩٤م بعنوان: (حرب اليمن ١٩٩٤م الأسباب والنتائج) أشار السفير تشارلز.

---

(١) الكاتب البريطاني باتريك كريجر(عدن تعرض إيقاع الحياة السياسية باليمن) منتديات مركز صوت الجنوب العربي الموافق ١٦/ ١٢/ ٢٠١٣م.

ف. دنبار رئيس مجلس كليفلاند للشؤون الدولية وسفير الولايات المتحدة الأمريكية السابق في اليمن في دراسته المقدمة للندوة بعنوان: (السياسات الداخلية في اليمن تقدم أم تراجع)، إلى أن الأوضاع بعد هذه الحرب يمكن أن تفضي إلى أربع بدائل مستقبلية ومنها: "التأكيد مجدداً على انفصال الجنوب".[١]

(١) مرجع سابق، حرب اليمن ١٩٩٤م الأسباب والنتائج ص(١٣) المقدمة إعداد: جمال سند السويدي

الفصل الثاني
نتائج حرب صيف عام ١٩٩٤م وما أفرزته من تحالفات سياسية

في الجزء الأول أشرت إلى فترة الربيع بعد قيام الجمهورية اليمنية والتي لم تستمر لفترة طويلة والمتجسدة في الدور الذي اضطلع به مجلس النواب خلال الفترة الانتقالية برئاسة د. ياسين سعيد نعمان في إقرار عدداً من القوانين المتعلقة بالحريات السياسية والثقافية والنقابية والتشريعية ومنها قانون تنظيم الأحزاب ودورها وقانون الانتخابات، كما إن هذا الدور أيضاً امتد لمشاركتها في إنجاز الحوار الوطني أثر الأزمة السياسية لدولة الوحدة ووصولاً إلى إقرار وثيقة العهد والاتفاق لبناء الدولة اليمنية الحديثة والتي تم إقرارها بصيغتها النهائية في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٩٤م وقد أشرنا سابقاً إلى الأجواء السياسية لإقرارها، والنتائج التي تمخضت عنها بإعلان حرب صيف عام ١٩٩٤م واحتلال الجنوب في السابع من يوليو من نفس العام.

دعونا نقف هنا بشكل عام عن واقع الأحزاب في الجمهورية اليمنية على أن نبدأ أولاً بالحزب الاشتراكي اليمني وبعده المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح.

الحزب الاشتراكي اليمني:

تأسس في أكتوبر ١٩٧٨م بعقد مؤتمره العام الأول، وقبل هذا فالحركة

السياسية الوطنية في الجنوب لها جذور في أعماق التاريخ السياسي والوطني منذ الخمسينيات حيث تأسست الحركات القومية العربية ومنها (حركة القوميين العرب وأحزاب البعث ، والناصريين، واتحاد الشعب الديمقراطي برئاسة عبدالله باذيب)، الحركة الوطنية اليمنية بالجنوب كانت أكثر ارتباطاً بالحركة الجماهيرية والنقابية، وتأسست في واقع اقتصادي واجتماعي وسياسي في إطار الجنوب العربي في العهد الاستعماري البريطاني واستطاعت أن تحقق لها مكانة مرموقة في إطار المجريات النقابية والجماهيرية والثقافية التي شهدها الجنوب وسلطناته ومشيخاته.

ففي البدء تم قيام التنظيم السياسي للجبهة القومية في عام ١٩٦٣م متوجاً لنضال عدد من الفصائل الوطنية والانتفاضات القبلية والجماهيرية ضد الاستعمار البريطاني وأعوانه من سلاطين ومستوزرين من كافة انحاء وأرجاء الجنوب العربي، وشكل له امتدادات سياسية وتنظيمية وجماهيرية في الوسط الاجتماعي وفي النقابات والمنظمات الجماهيرية وأخذ بعدها بالنضال المسلح بانطلاق ثورة الرابع من أكتوبر ١٩٦٣م، وحدد له برنامجاً سياسياً بعنوان "الميثاق الوطني" لقد أخذ هذا التنظيم في الناحية السياسية بعض الأفكار حينها للناصرية ودور جمال عبدالناصر في حركة التحرر الوطنية العربية ودعم الجمهورية العربية المتحدة لثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وبعدها ثورة ١٤ أكتوبر، الاستنتاج الرئيس لهذا السرد إن تنظيم الجبهة القومية الذي قاد نضال حركة التحرر الوطني في الجنوب وحقق الاستقلال الوطني في الثلاثين من نوفمبر

١٩٦٧م تأسست وتكونت قاعدته الشعبية من عدد من التيارات والفصائل ومن بين أوساط الجماهير، وليس من وجوده بعدها في إطار السلطة، مثلما حدث في تأسيس أحزاب أخرى وهذا أهم خصائص تشكله ودوره الوطني وإنجازاته المحققة رغم كل الأخطاء السياسية والاقتصادية التي سادت فترة حكمه لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م وحتى ٢١ مايو ١٩٩٠م، في موضوع للمفكر د. أبوبكر السقاف بصحيفة التجمع بعنوان (لاهوت الوحدة أرومة طاغوتها) يشير إلى هذا التمايز بين الجنوب والشمال بالتالي: "إن القضية هي إن مسيرة التاريخ اثمرت خلال نحو ثلاثة قرون واقعين مختلفين في سياق تنوع وتفاعل وتمايز أحدهما جنوبي والآخر شمالي، وانتج الزمن الجنوبي مع اللحظة الاستعمارية هوية جنوبية كانت حركة التحرر الوطني ثورتها الوحيدة كما في البلدان العربية، والهوية ليست قارة، إنها دائماً سياق تاريخي". [١]، كما إنه أوضح أيضاً التالي: "إن نهب عدن والمكلا في وضح النهار يرقى إلى مستوى الفضيحة الوطنية القومية الدولية". [٢]، بل أضاف د. السقاف "إن السلوك اليومي للسلطة لا يمكن أن يوصف إلا بمصطلح (الاستعمار الداخلي). [٣]

أشرت إلى دور ومكانة الحزب الاشتراكي اليمني ودوره السياسي وقيادته

(١) د. أبوبكر السقاف، صحيفة التجمع العدد (٦١٣)، ٤ فبراير ٢٠٠٨م.

(٢) د. أبوبكر السقاف، صحيفة الأيام (فتح الجنوب والاستعمار الداخل) ٣٠ نوفمبر ١٩٩٤م.

(٣) د. أبوبكر السقاف، صحيفة الأيام ٧ ديسمبر ١٩٩٤م.

لتجربة دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حتى تحقيق إعلان قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وكنتاج لحرب صيف عام ١٩٩٤م تحول وضع الحزب الاشتراكي اليمني ليكن حزباً معارضاً حيث لاقى الحزب والجنوب الآثار الوخيمة لما بعد هذه الحرب الذي أوضحنا أهم نتائجها على صعيد الجنوب بشكل عام، إن كان في نزوح قادته إلى الخارج وتعرضها للمحاكمات الصورية فيما عرف بقائمة الـ (١٦)، أو التحفظ والمصادرة لممتلكاته ومنها مقراته ومؤسساتها المختلفة، ووضع شروط جديدة لنشاطه ومنها إعلانه أدانة قرار الانفصال وهو الذي أعلن في ٢١ مايو ١٩٩٤م بفك الارتباط وأعادة دولة ج. ي.د.ش بدلاً عن وحدة الحرب والذي توجت بالاحتلال.

ورغم الجراح والتشتت لقيادته إلا إن الحزب الاشتراكي اليمني استنهض دوره بعقد اجتماع للجنة المركزية بعاصة الجمهورية العربية السورية (دمشق) واتخذت قرارها بإدانة الحرب والانفصال كحل وسط ومخرج لاستمرار عملها، وباعتبار أن الانفصال نتاج للحرب وليس العكس، كما إنه تم من قبل القيادات للدولة المعلنة في ٢١ مايو ١٩٩٤م إعلان تأسيس جبهة موج كإطار معارض أيضاً للنظام.

بالنسبة لعمل الحزب الاشتراكي اليمني بالداخل في الفترة الأولى من عام (١٩٩٤- ٢٠٠٥م) فقد اضطلع بدور أساس فيه كل من الأخ علي صالح عباد (مقبل) الأمين العام للحزب الاشتراكي في المؤتمر العام الرابع، والأمين العام المساعد جارالله عمر وآخرون، أما في الفترة من عام ٢٠٠٥م بانعقاد المؤتمر العام

الخامس فقد كان للأخ/ د. ياسين سعيد نعمان الذي انتخب أمين عامـاً للحزب دوراً أساسيـاً في تطوير دوره وزيادة مشاركته ونشاطه في العمل السياسي وفي تطوير أوضاع المعارضة السياسية وخاصة في إطار أحزاب اللقاء المشترك كإطار سياسي جامع أكثر فعالية وتنظيمـاً وتطويراً لأشكال المعارضة السابقة للنظام.

المؤتمر الشعبي العام:

هنـاك اخـتلاف كبيـر في تشـكل الحركـة السياسـية والوطنيـة بـين الجنـوب والشـمال بـاختلاف الحقـب التاريخيـة لنمـو وتطـور الأنظمـة، وتشـكل الـوعي السياسي والاجتماعي ففي حين ساعدت الحقبة الاستعمارية البريطانية بالسيطرة على الجنوب عدن والمحميات الغربية والشرقية في إيجاد تطـور نـوعي في مجـال التطور المتعـدد النـواحي، الثقـافي والاجتمـاعي والاقتصـادي والحركـة السياسـية والنقابية والجماهيرية والحريات العامة، فـإن سير التطـور بالشـمال الـذي خضـع للسـيطرة العثمانيـة والإماميـة المتخلفـة كـان واقـع أكثـر تخلفـاً واتسـم بالطـابع القبلـي، وفي حـين تـوّج نضـال الجنـوب بقيـادة حركتـه الوطنيـة بـانطلاق ثـورة ١٤ أكتـوبر ١٩٦٣م كحركـة سياسـية وجماهيريـة اتخـذت العديـد مـن أشـكال النضال ومنها النضال المسلح لتحقيق الاستقلال الـوطني النـاجز في الثلاثـين مـن نوفمبر ١٩٦٧م، فإن الوضع في الشمال كان يعيش في فـترة ظلاميـة مكبلـة بـالقيود وأشكال العبودية في ظل سيطرة الإمامة وآخرهـا الإمامـة المتوكليـة، وقـد اختلـف أسلوب الثورة في الشمال عن الجنوب حيث تم في السادس والعشرين من سبتمبر

١٩٦٢م الانقلاب العسكري ضد النظام الإمامي وهذا ما كان له من مترتبات بعدها على مجرى التطور في إطار الجمهورية العربية اليمنية مما تم ايضاحه سابقاً في الجزء الأول من انتكاسات وارتدادات أدت إلى سيطرة القبيلة على الدولة، وايجاد تحالف بغطاء جمهوري وسياسات ملكية أكثر من الملك، فالحياة السياسية قبل ثورة ٢٦ من سبتمبر ١٩٦٢م وبعدها اتخذت أسلوب العداء ومواجهة التيارات السياسية التقدمية، بل تحريم الحزبية.

ومآلات الواقع المتشكل في الشمال والجنوب تم الإحاطة والحديث عنه أيضاً في الجزء الأول وخاصة في مجال الاستقطابات السياسية والفكرية التي أخذت مكانتها ودورها في النظامين، ودعم كل جهة للأطراف المناوئة، وفترات الحروب والاتفاقات الوحدوية والتي توجت باتفاقية إعلان قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م والموقعة بين كل من الحزبين، المؤتمر الشعبي العام ورئيسه علي عبدالله صالح، والحزب الاشتراكي اليمني وأمينه العام علي سالم البيض.

وقد تأسس المؤتمر الشعبي العام في ٢٤ أغسطس ١٩٨٢م، ويعتبر علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية والقائد الأعلى للقوات المسلحة ومؤسسه، وبالتالي فإن المؤتمر الشعبي العام يكون منذ التأسيس تكون من السلطة الحاكمة وفي إطارها، باختلاف كبير عن تأسيس التنظيم السياسي للجبهة القومية الذي هناك فارق الزمن كبير في التأسيس بينهما وكذا قيام الحزب الاشتراكي اليمني في أكتوبر ١٩٧٨م وبالتالي فقد اتسم المؤتمر الشعبي العام بأنه

منذ تأسيسه تشكل كحزب حاكم من النخبة العسكرية والقبلية والمشايخ وعدداً من التجار المنتفعين والمرتبطين بشبكة المصالح مع النظام الحاكم، كما إن كافة قراراته تنبثق من توجهات ومطالب الحاكم وتشكل كإطار جامع بما يشبه (مجلس للشورى) منه أن يكون أقرب إلى حزب سياسي يرسم سياسات واضحة ويقف في عمله على هيئات حقيقية، فمصدر القرار الأول والأخير في كل الحالات بيد الرئيس القائد علي عبدالله صالح.

ويمكن القول بأن المؤتمر الشعبي العام في تشكله وواقع عمله غلب عليه مسألة النظر للتحكم والسيطرة على مقدرات البلاد الاقتصادية والسياسية من خلال توسيع نفوذه ليشمل كل التيارات التي أصبحت تنظر للسلطة كمصلحة وكمغنم للفساد والإفساد واستغلال هذه الفرصة التاريخية لواقع النظام السياسي، وقد شكلت إدارة الدولة بالأزمات وتفريخ الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والثأرات وتدعيم سيطرة القبيلة على الدولة أحد أهم العلامات لعمل المؤتمر الشعبي العام، واستخدام الديمقراطية والانتخابات كديكور للنظام السياسي، وهذا ما سيتم التطرق إليه في فقرة تتعلق بالدستور والانتخابات.

"وقد سعى الرئيس صالح إلى تقويض دور الأحزاب السياسية واستبدالها بالمؤسسات الاجتماعية القبلية كون هذه المؤسسات غير قادرة على المنافسة على السلطة وتكتفى بالحصول على الدعم المادي والمعنوي، وكنتيجة لذلك استبعدت الكفاءات من الحياة السياسية وتوشحت البلاد بإنتاج التخلف وانتشر

الفساد، وأثيرت النعرات القبلية والثأر وكل سلبيات القبيلة بكل تفاصيلها، كما سيطر العرف القبلي في حل القضايا في المجتمع على حساب النظام والقانون وغياب تام لوجود الحكومة". (١)

التجمع اليمني للإصلاح:

أشرنا في الجزء الأول من الكتاب إلى شهادة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر في مذكراته عن هدف تأسيس جزب التجمع اليمني للإصلاح عام ١٩٩٠م بطلب من الرئيس علي عبدالله صالح من أجل فك الشراكة مع الحزب الاشتراكي اليمني والجنوب المتفق عليها في اتفاقيات الوحدة، وهذا ما تبين في نشاط هذا الحزب خلال الفترة الانتقالية حيث شكل هذا الحزب الذي تعود جذوره: "لما عرف بـ (الجبهة الإسلامية) ويشمل ائتلاف للأخوان والوهابية والمصالح القبلية والتجارية والعسكرية المختلفة، وحيث إن من أبرز مؤسسية بالإضافة إلى الشيخ عبدالله حسين الأحمر شيخ مشائخ حاشد والزعيم القبلي الشهير في الشمال الجنرال علي محسن الأحمر المرتبط بالعلاقات الوثيقة برجال دين أصوليين والجبهة الإسلامية استندت إليه مهمة التنسيق بين الإسلاميين والأجهزة الأمنية، والشيخ عبدالمجيد الزنداني المنظر في مجال الفتاوى بالإضافة إلى العقيد محمد عبدالله اليدومي". (٢)

---

(١) الانترنت، المؤتمر الشعبي العام

(٢) موقع التجمع اليمني للإصلاح http://www.alislah.net

شكل التحالف بين المؤتمر الشعبي العام برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس حزب التجمع اليمني للإصلاح الأساس المتين للانقلاب على اتفاقيات الوحدة وبعدها إشعال حرب صيف عام ١٩٩٤م، ونظم مشاركة الجهاديين الأفغان قبيل الحرب في ممارسة الاغتيالات التي تسجل ضد مجهول وبعدها في الحرب والفتاوى التكفيرية الأساس للانتصار الذي تم في يوليو ١٩٩٤م، هذا التحالف غير المقدس رسم لوحة قاتمة على تطور النظام السياسي بالجمهورية اليمنية بعد هذه الحرب وكان من نتائجه تقاسم مفاصل الدولة الأساسية لنظام القبيلة على مستوى اليمن بأكمله بتقاسم الثروات في الجنوب.. وهنا نوضح المآخذ على هذا التحالف الذي تم خلال فترة العسل التي لم تدم طويلاً حيث إن هذا التحالف تم لفترة من الزمن وخاصة فترة ازدهاره بين (٩٤- ١٩٩٧م) ونوضحها التالي:

١- تنظيم المعارضة على الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية عام ١٩٩١م، واستخدام الفتاوى والتكفير في الدعاية السياسية والدينية، على ضوء الاتفاق المبرم بين الرئيس والشيخ لإزاحة الاشتراكي.

٢- المشاركة بفعالية في حرب عام ١٩٩٤م وتحصل الطرفين على نصيبهم من كعكعة الجنوب في مختلف المجالات وإعطاء الآخرين الفتات.

٣- إبرام الاتفاقيات المتعلقة بإجراء الانتخابات بدءاً من انتخابات مجلس النواب لعام ١٩٩٣م، وانتخابات عام ١٩٩٧م وغيرها من الانتخابات

الرئاسية والمحلية.

٤- إعلان تأييده لترشيح الرئيس علي عبدالله صالح في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٩م قبل إعلان حزب المؤتمر الشعبي العام مثل هذا الترشيح، في مغزى لا تخفي مقاصده في تبادل الأدوار.

٥- إعلان الشيخ عبدالله حسين الأحمر، رئيس التجمع اليمني للإصلاح، والشيخ الزنداني وآخرين تأييدهم لترشح الرئيس علي عبدالله صالح في انتخابات عام ٢٠٠٦م، والإعلان المشهور الذي أطلقه الشيخ في مواجهة مرشح المشترك المهندس فيصل علي بن شملان (جني تعرفه خير من إنسي لا تعرفه) وكان لذلك نتائجه على مصداقية تعامل الحزب مع الاستحقاقات والاتفاقات.

٦- اتفاق المصالح والتقاسم لإدارة البلاد بين الرئيس والشيخ، تجسد في نتائج الانتخابات النيابية (٩٣- ١٩٩٧- ٢٠٠٣م) فرغم أن نسبة تمثيل التجمع اليمني للإصلاح لاتقارن بين أعضاء مجلس النواب من المؤتمر الشعبي العام باعتباره حزب الأغلبية في المجلس إلا إنه تم مصادقة أعضاء المؤتمر بتوجيهات من الرئيس علي أعطاء رئاسة البرلمان (مجلس النواب) لرئاسة الشيخ عبدالله حسين الأحمر بخلاف التقاليد الديمقراطية بأن يكون رئيس مجلس النواب من الكتلة النيابية الأكثر (الأغلبية).

٧- سياسة تبادل المصالح والمنافع وإدارة الدولة بنظام الشراكة والصفقات كانت الأساس للعلاقات التي وجدت في فترة التناغم والعلاقات التفاهمية (١٩٩٤- ١٩٩٧م) بين الرئيس والشيخ وأسرة آل الأحمر، وعندما بدأ

الوضع يتحرك باتجاه مخالف حيث بدأ الرئيس علي عبدالله صالح يقلب الطاولة ويحقق مصالح أكثر لأسرته، هنا بدأ الصراع وهو ما أشار إليه الكاتب د. عبدالله الفقيه أستاذ الفلسفة بجامعة صنعاء بالتالي:

"تبلور مشروع النظام الذي قاده الرئيس صالح في فترة ما بعد الحرب الأهلية إلى سلسلة من الأخطاء الاستراتيجية اختلفت في الأسباب والمبررات واتفقت في النتائج منها:

١- تأهيل أحمد علي عبدالله صالح عسكريًا وإعادة بناء الجيش تحت سيطرته وعلى حساب أعمامه وحلفاء أبيه التاريخيين.

٢- تركيز السلطة والثروة والقوة في جهة معينة على حساب الفئات الاجتماعية الأخرى عن طريق التعيينات وتوزيع عقود الانشاءات الحكومية والصفقات التجارية وبطريقة لم تعد تراعي لعبة التوازنات التي أظهر الرئيس صالح تفوقًا في لعبها خلال السنوات السابقة للوحدة، وجاءت التعديلات الدستورية في عام ٢٠٠١م في سياق بدأت خلالها وكأنها محاولة لإضفاء الحماية الدستورية على مصالح أسرية ومناطقية".

٣- وكنتاج لذلك بلغ الفساد درجة لم يبلغها في أي وقت مضى، وبدأت النخبة الحاكمة تعاني انقسامات داخلية تجلت بوضوح على سبيل المثال في الصراع بين الشيخ والرئيس الأحمر وفي الصراع بين مراكز القوى داخل الدولة". [١]

---

(١) د. عبدالله الفقيه، صحيفة الوسط العدد (٦٣) الموافق ٣ أغسطس ٢٠٠٥م.

ويفند الكاتب البريطاني باتريك كرينجر هذا الصراع واصطدام المصالح في الأسرة الحاكمة الأحمرية بالتالي: "لقد أفضى الخط السياسي الذي اختطه علي عبدالله صالح بهدف الاستمرار في الحكم ثم توريثه لنجله أحمد من بعده، أفضى إلى تصدعات كبيرة وجدية في أوساط أطراف السلطة ويواصل "بل يمكن القول تساقط كل الشركاء أما بالموت أو الإزاحة، وقد رضخت كثير من الأطراف أو من خلفها من أبنائها للمصير الذي آلت إليه، فلم يعد هناك محمد إسماعيل أو أحمد فرج أو مجاهد أبو شوارب أو عبداللاه القاضي أو غيرهم من القيادات القبلية التي كانت تعد عن حق شريكه في السلطة نظراً للدور الكبير الذي اضطلعت به في تثبيت النظام والحفاظ عليه[١]ولكن الكاتب بين الموقف لأسرة الشيخ عبدالله حسين الأحمر بالتالي: "لكن الأمر اختلف فيما يخص بيت الشيخ عبدالله حسين الأحمر فأبناؤه لم يقبلوا بالانقلاب الذي حصل في توازنات السلطة وما زالوا يبدون مقاومة مستمية للمآل الذي آل إليه الحال، ويرفضون القبول بإسقاط حقهم في الشراكة في الحكم والثروة، فهذه الأسرة بالتحديد ترى إنها هي الوصية على عرش اليمن وإنها من تنصب حكامه فكيف لعلي عبدالله صالح أن يأتي اليوم ويسلبها ملكاً متوارثاً عبر أجيال ويركلها خارج الحلبة".[٢]

(١) الكاتب البريطاني، باتريك كريجر، صحيفة الطريق العدد (٦٣٧) الموافق ٣ سبتمبر ٢٠٠٩م عنوان المقال: "مأزق النظام القبلي في الشمال مع الوحدة في الجنوب"

(٢) الكاتب البريطاني، باتريك كريجر، صحيفة الطريق العدد (٦٣٧) الموافق ٣ سبتمبر ٢٠٠٩م عنوان المقال: "مأزق النظام القبلي في الشمال مع الوحدة في الجنوب"

يا له من تصوير واف للأوضاع والمآلات يقدمه هذا الكاتب يضفي للتحليل الذي سبقه للأخ د. عبدالله الفقيه تفصيلاً دقيقاً للمسارات للتحالفات غير المبدئية واللا وطنية لسياسة المصالح التي تكونت وقادت الدولة إن كان في إطار دولة الجمهورية العربية اليمنية وبعدها الجمهورية اليمنية، وسيكون لنا تفصيلاً وافياً أيضاً لمسارات أخرى في مجال الحريات، والتعامل مع الدستور والأحزاب والانتخابات، والحكم على أساس الرقص على رؤوس الثعابين.

ولننظر إلى مسار آخر اختطه نظام الرئيس علي عبدالله صالح في تتابع قيادته لدولة الجمهورية اليمنية وسياسته في إطار التعامل وإدارة الصراعات السياسية والمذهبية واللعب على التناقضات واستخدامها في أتون الصراع السياسي ومواجهة الحلفاء القدامى واستبدالهم بحلفاء جدد، في إطار سياسته التي أفصح عنها تحت مسمى "الرقص على رؤوس الثعابين) ففي الفترة بعد اتفاق عدن عام ١٩٨٩م وحتى إعلان القيام للجمهورية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م استند علي عبدالله صالح خلال ذلك وبعدها خلال الفترة الانتقالية على التحالف والشراكة مع الحزب الاشتراكي اليمني ممثلاً وقائداً لدولة الجنوب في مواجهة خصومه الداخليين وللاستقواء به مع الاحتفاظ بنوع من العمل الخفي معهم من أجل التخلص لاحقاً من اتفاقيات الوحدة وهذا ما بيناه سابقاً وأفصح عنه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر في مذكراته ليتم خلال فترة الأزمة السياسية والحوار للقوى السياسية اليمنية في الفترة الانتقالية تبادل الأدوار في التعطيل للاتفاقيات الوحدوية وصولاً إلى التنصل من تطبيق وثيقة العهد والاتفاق لبناء الدولة اليمنية

الحديثة وبعدها إعلان الحرب ضد الجنوب بمشاركة واسعة وقوية من قبل حزب التجمع اليمني للإصلاح وعلى أساس فتاوى وتحريضات الزنداني والديلمي وصعتر وغيرهم وبمشاركة الجهاديين الأفغان والذين تم مشاركتهم في مسلسل الاغتيالات للقيادات الجنوبية والمعارضة تحقق بالحرب انتصار السابع من يوليو ١٩٩٤م ضد الجنوب وتقاسم ثرواته وأرضه بين القوى القبلية والعسكرية النافذة في الجمهورية العربية اليمنية برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح وشيخ قبيلة حاشد رئيس التجمع اليمني للإصلاح الشيخ عبدالله حسين الأحمر، واللواء علي محسن الأحمر وغيرهم.

وتكتسب أهمية في مجال دراسة وتقييم نتائج حرب صيف عام ١٩٩٤م الندوة التي نظمها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية المنعقدة بأبوظبي خلال الفترة من (٢٦- ٢٧ يوليو ١٩٩٤م) والصادرة في طبعتها الأولى عام ١٩٩٥م بعنوان (حرب اليمن ١٩٩٤م الأسباب والنتائج) والتي أسهم فيها عدد من المختصين بالشأن اليمني والإقليمي والعربي والدولي، وأشير من باب الاحاطة إلى المداخلة المعمقة المقدمة في الندوة بعنوان: السياسة الداخلية في اليمن: تقدم أم تراجع والمقدمة من تشارلزف دنبار سفير للولايات المتحدة الأمريكية باليمن سابقاً حيث أوضح فيها المآلات المحتملة لتطور الأوضاع في الجمهورية اليمنية بعد هذه الحرب وفقاً للسينورهات التالية:"

١- عودة بروز السلطة القبلية (يتم البحث هنا في أسباب عدم تشكيل الزعماء القبليين في النهاية تهديداً فعلياً لقيادة علي عبدالله صالح).

٢- نجاح الراديكاليين المسلمين في تثبيت مواقعهم! السؤال حول الناشطين الإسلاميين وحزب الإصلاح بنحو خاص، لماذا لم يبرزوا كتهديد أكثر خطورة لحكم علي عبدالله صالح.

٣- التأكيد مجدداً على انفصال الجنوب! احتمالات أن يبلغ الإصرار السياسي الجنوبي ثانية في محاولة الانسحاب من الوحدة.

٤- المصالحة الوطنية وترسيخ الديمقراطية! إلى أي مدى تبدو الديمقراطية محتملة مع التعددية السياسية إذا أخذنا بالاعتبار أسلوب زعامة علي عبدالله صالح وميوله الايديولوجية". [١]

إن هذه التنبؤات أو الأسئلة أجابت عليها التجربة السياسية للجمهورية اليمنية بعد حرب عام ١٩٩٤م، وفي محاور وفصول هذا الكتاب تجدون بها توضيح جلي للأسباب الكامنة في أسباب عدم تحقق ما جاء في البند [١] وكذا البند (٤) أما البند (٢) و(٤) فهي تتصل بموضوعين أيضاً برزت عناوينها في التالي:

- الأول: في بروز الحركة السياسية الجنوبية كإطار مستقل وتمثلت في القضية الجنوبية وحراكها السلمي وانطلاقه الفاعل والمنظم في السابع من يوليو ٢٠٠٧م، وهذا موضوع سيتم تناوله في هذا الكتاب.
- الثاني: ترأس الراديكاليين الإسلاميين للثورة الشبابية المنطلقة عام ٢٠١١م في

(١) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (حرب اليمن ١٩٩٤م الأسباب والنتائج) المقدمة للندوة سند السويدي ص١٣.

ثورات الربيع العربي برئاسة التجمع اليمني للإصلاح، وهو أيضاً موضوع آخر سيتم تناوله كحدث وكنتائج.

المعارضة السياسية (أحزاب اللقاء المشترك):

لحرب صيف عام ١٩٩٤م الأثر الكبير على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالجمهورية اليمنية ومنها ما هو بشكل مباشر على النسيج الوطني وتعمق الانقسام الجغرافي شمالاً وجنوباً والحروب الداخلية ومنها حروب صعدة، ولم تلاقِ الجهود التي بذلت من قبل الحزب الاشتراكي اليمني بشكل خاص لإصلاح مسار الوحدة ومعالجة آثارها استجابة النظام الحاكم برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح وفي ظل تحالفه مع التجمع اليمني للإصلاح برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر.

والكثير من التحليلات السياسية والوثائقية تناولت هذا الموضوع باستفاضة ومنها مراجع أساسية تم الاعتماد عليها في إعداد كتابنا هذا، وكرد فعل لفشل جهوده لإقناع شركاء حرب ١٩٩٤م للانصياع لتغليب العقل وإفساح المجال لاستيعاب متطلبات المرحلة الجديدة وكتعبير عن موقفه السياسي قرر الحزب الاشتراكي اليمني مقاطعة الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧م وقد تم الإشارة عند الحديث عن الانتخابات إلى النتائج لهذه الانتخابات وأيضاً ما شكلته من بداية انقسام داخل تكتل الحرب والتقاسم للنفوذ الجنوبي ، كما بدأ الحزب الاشتراكي ينشط ويرتب أوضاعه لإيجاد تحالفات وتكتل سياسي من أجل الدفاع عن الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان والدفع برأس النظام لمعالجة آثار حرب صيف عام ١٩٩٤م، واثمرت هذه الجهود بتشكيل مجلس التنسيق

الأعلى عام ١٩٩٧م من الأحزاب التالية: "الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب الحق، حزب التجمع الوحدوي اليمني، اتحاد القوى الشعبية حزب الأحرار الدستورية، اتحاد القوى الوطنية، حزب رابطة أبناء اليمن". [١]

وكرد فعل لمعارضة النظام لهذا التحالف السياسي فقد عمل النظام بكل إمكانياته السياسية والمادية لاختراق هذا التحالف وتفكيكه باستخدام شبكة المصالح والامتيازات وسياسة الترغيب والترهيب، ونظام الهبات وتوزيع المناصب بل وأيضاً الإغراء بتوزيع الحقائب الوزارية والحصص في المواقع الإدارية والانتخابية، وبعد أربع سنوات من تأسيس مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة وفي خطوة نوعية لعب فيها القائد السياسي الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني (جارالله عمر) تم إشهار إعلان قيام تكتل المعارضة باسم (اللقاء المشترك)، من تحالف ستة أحزاب هي: "الحزب الاشتراكي اليمني، الحزب الناصري الوحدوي، اتحاد القوى الشعبية، حزب الحق، حزب البعث العربي الاشتراكي، التجمع اليمني للإصلاح [٢]"، تجدر الإشارة إلى أن التحاق حزب التجمع اليمني للإصلاح أتى أثر بداية الاختلاف مع حزب المؤتمر الشعبي

(١) د. محمد صالح القباطي، (ملامح التطور في أداء المشترك من النشأة حتى اليوم) الثوري العدد (٢١٢٩) الموافق ٦/ ١/ ٢٠١١م.

(٢) د. محمد صالح القباطي، (ملامح التطور في أداء المشترك من النشأة حتى اليوم) الثوري العدد (٢١٢٩) الموافق ٦/ ١/ ٢٠١١م.

العام بعد انتخابات عام ١٩٩٧م البرلمانية وبداية تهميش دوره ومصالح نافذيه.

ولم تمضى فترة طويلة على الإعلان عن تأسيس هذا الائتلاف للمعارضة السياسية (اللقاء المشترك) وعند انعقاد مؤتمر التجمع اليمني للإصلاح في ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٢م وفي حادثة لا تخلو من المعاني والرسائل الموجه للمعارضة وفي هذا المحفل السياسي ثم اغتيال جارالله عمر الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني وهو يلقي كلمته الداعية للحوار والسلام في جريمة سياسية تمثل علامة فارقة على مدى التناغم بين الإرهاب السياسي والفتاوى التكفيرية واستخدامها لتصفية الخصوم والمعارضين السياسيين الذين يحملون الفكر والقلم، وهذا الاغتيال دليل واضح على واقع تشابك المصالح وإعطاء رسائل لكل المعارضين، وبينت المحاكمات بعدها لمنفذي هذه الجريمة السياسية الشنيعة واقع اللعبة القذرة للتحالف المقيت بين النظام ورأسه القيادي مع الإرهاب واستخدامه في تصفية المعارضين لسلطته، وهو النهج الذي تم الاستمرار في ممارسته ضد قادة الأحزاب والصحف الوطنية والكتاب، وكمثال لذلك ما تعرض له رئيس تحرير صحيفة الوسط جمال عامر، ومحمد بن محمد المقالح وعبدالكريم الخيواني ود. محمد عبدالملك المتوكل، والأحكام التعسفية ضد صحيفة الأيام لموقفها وتبنيها لقضية الجنوب من إغلاق وتعرض ناشريها للمضايقات والملاحقات والأحكام التعسفية مما لاقى الاستنكار على المستوى الوطني والدولي.

وقد تعزز دور ومكانة اللقاء المشترك واتسم عمله بالتنظيم والفعالية بالدور الذي اضطلع به د. ياسين سعيد نعمان أثر عودته وعدد من القادة الجنوبيين من الخارج (دولة الإمارات) وانتخابه أمينًا عامًا للحزب الاشتراكي اليمني في مؤتمره العام الخامس المنعقد في الفترة من ٢٦- ٢٨ يوليو ٢٠٠٥م، هذه العودة لم تلاق الارتياح لأطراف مشيخية نافذة وفي مقدمتهم الشيخ عبدالمجيد الزنداني وفقًا لما أشار إليه الأخ / محمد غالب أحمد القيادي في الحزب الاشتراكي في مداخلته المقدمة إلى الدورة الخامسة للمؤتمر القومي الإسلامي حيث أشار للتالي: "إن الفتاوى لم تتوقف بعد انتهاء حرب ١٩٩٤م، فقد اتضح بالمكشوف أمام الرأي العام إن تلك الفرمانات القاتلة لم تتوقف حتى عند جريمة اغتيال الشهيد جارالله عمر في ديسمبر ٢٠٠٢م فقد تم الإعلان عن فتوى تكفيرية جديدة في أوائل عام ٢٠٠٤م من قبل صاحب الفتوى الاستحلالية الثانية، فحواها إنه انتقد الصحف التي احتفت بعودة الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس أول مجلس نواب بعد الوحدة من الخارج، حيث افتى لطلابه في جامعة الإيمان إن الدكتور ياسين سعيد نعمان لم يعلن توبته بعد مما كان يؤمن به ويمارسه وهو قوله أثناء رئاسته لجلسات مجلس النواب بأن الحاكمية لقاعة المجلس وهذا يعني إنه لا يعترف بأن الحاكمية لله وحده". [١]

(١) محمد غالب أحمد، الثوري العدد (١٨٤٩) الموافق ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٤م موضوع بعنوان: (غياب المساواة في المواطنة يجعلها عرضة للهزات والمتاعب، الحروب لا تصنع الوحدة كما إن القوة لا تحميها).

أما التطور النوعي في عمل تكتل أحزاب اللقاء المشترك فقد تمثل في إقراره في ١٦/ ١١/ ٢٠٠٥م، الوثيقة السياسية الهامة بعنوان (مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني الشامل) والتي أشارت بأنها تستهدف "تحقيق إصلاحات فعالة ينظمها التكامل والترابط وتتسم بالشمولية[١]"، وفي تحليلها للوضع السياسي العام بالجمهورية اليمنية توصلت الوثيقة إلى الاستنتاج التالي: "لقد كانت الحصيلة الرئيسية للنظام الحاكم وضع المقدرات الوطنية كلها في خدمة بقاء الفرد على كرسي السلطة بدلاً من وضعها في خدمة تطور البلاد وتلبية الاحتياجات الأساسية في بنائها، وإبقاء حالة التنازع على السلطة كمعضلة خطيرة لم تخرج من حياة اليمنيين حتى الآن ومصدراً أساسيًا وسم تاريخهم بالعنف والصراعات الدموية، وفي الوقت الراهن كان من أهم إفرازات هذه الحصيلة: تهيئة الأجواء المناسبة للتكسب من رواج التجارة المضرة وغير المشروعة وغسيل الأموال وخلق بيئة خصبة لنمو نزعات العنف والتطرف".[٢]

بعد الإعلان عن هذا البرنامج في المؤتمر الصحفي الذي شاركت فيه قيادات أحزاب اللقاء المشترك شن حزب المؤتمر الشعبي العام حملة شرسة موجه ضد أحزاب اللقاء المشترك واعتبر الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي العام حينها د. عبدالكريم الإرياني ذلك انقلابًا على النظام السياسي الموجود وطالبهم بالتراجع عنه، وإن المؤتمر سيعمل بكل طاقته ضد هذا البرنامج وأحزابه المنضوية، ومن

(١) برنامج اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني الشامل ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٥م.

(٢) برنامج اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني الشامل ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٥م.

أجل تفكيك هذه الأحزاب التي تنتقص من الشرعية الموجودة بالبلاد ورئاستها، فكان هذا هو الامتحان الأساس لمدى صلابة هذا التحالف وقدرته على مواجهة الاستحقاقات القادمة بالبلاد من انتخابات أو قضايا أخرى تتعلق بالمناخ السياسي المتاح في ظل تعمق أزمات النظام وما يشكله من كوابح في طريق إرساء نظام التعددية الحزبية والسياسية وحل قضايا الوطن المعتملة من حروب وما انتجته حرب صيف عام ١٩٩٤م من آثار على الوطن اليمني بأكمله.

ورغم إنه برزت العديد من الملاحظات حول ابتعاد هذا البرنامج للقاء المشترك على ملامسة التقييم الشامل وخاصة ما يتعلق منها الانقضاض على مشروع الوحدة التوافقي ووثيقة العهد والاتفاق وشن حرب صيف ١٩٩٤م ضد شريك تحقيق الوحدة سلمياً الحزب الاشتراكي اليمني والجنوب ودولته إلا إنه وباستحياء وبالمراعاة لظروف عمله وتشكيله من أحزاب مختلفة الرؤى للمشهد السياسي وخاصة الجنوبي، فقد أشار في وثيقته هذه للإصلاح الوطني الشامل بالنسبة للوحدة ومظالم الجنوب.

ثانياً: تعزيز الوحدة اليمنية والوحدة الوطنية بند ٢ (إلى إزالة الآثار السلبية لحرب ١٩٩٤م، وإيقاف الممارسات الضارة بالوحدة اليمنية وتحقيق مصالحة وطنية وتعزيز الوحدة الوطنية وإصلاح كافة الاختلالات السياسية والاقتصادية والثقافية، باعتبار ذلك ضرورة لبناء الدولة الديمقراطية الحديثة".[١] وسيكون لنا

(١) برنامج اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني الشامل ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٥م.

وقفة تقييمية حول مواقف أحزاب اللقاء المشترك بالنسبة للجنوب وقضيته العادلة عند الحديث بشكل مستقل عن القضية الجنوبية في إطار فصول هذا الكتاب.

بالاستناد على هذه الوثيقة السياسية المهمة لأحزاب اللقاء المشترك بدأ عملها السياسي والتنظيمي يأخذ الاهتمام بقضايا مفصلية في إطار معالجة اعوجاج عمل السلطة الحاكمة، وفي إيجاد فعالية لعملها في الهيئات الانتخابية منها مجلس النواب والمجالس المحلية، وقد تحقق لها في هذا المجال تحقيق خطوات مهمة إن كان في ايجاد لها كتلة برلمانية أو في تأسيس فروعها بالمحافظات لتمارس تنظيم الفعاليات السياسية من مهرجانات وندوات وغيرها، وتوّج عملها بالتحضير لتنظيم مشاركتها الفعالة في الانتخابات الرئاسية والمحلية حين توافقت على ترشيح المهندس فيصل بن شملان مرشحها للرئاسة في الحملة الانتخابية لانتخابات الرئاسية والتي تمت في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م وكانت الحملة الانتخابية للمرشح الرئاسي بن شملان علامة بارزة في المشهد السياسي التنافسي.

وقد تعاملت أحزاب اللقاء المشترك مع نتائج الانتخابات كأمر واقع في ظل تهديد الحاكم وقوة سيطرته وتحكمه في مفاصل المؤسسات ومنها استخدامه لغة التهديد والوعيد باستخدام المؤسسات العسكرية والأمنية، أما مرشحها فيصل بن شملان فقد رفض الاعتراف بنتائجها كما أوضحنا ذلك، ولقد أوضحت التقارير للمراقبين الدوليين ومنهم بعثة الاتحاد الأوربي المخالفات القانونية العديدة والتي تم الاعتراف بها لاحقاً من قبل النظام بالتوقيع على الوثيقة المشتركة بين الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك الممثلة بالبرلمان

وبعثة الاتحاد الأوربي بتاريخ ١١/ ١٢/ ٢٠٠٦م، وقد توالت بعد ذلك أشكال العمل ووضع الاتفاقات بين أحزاب اللقاء المشترك والحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام حيث تم بتاريخ ١٦/ ٦/ ٢٠٠٧م التوقيع على (وثيقة قضايا وضوابط الحوار).

الجزء الثالث

القضية الجنوبية الانطلاقة ومواقف السلطة والمعارضة

ويحتوي على:

الفصل الأول: القضية الجنوبية الانطلاق والتأسيس والتطور.

الفصل الثاني: موقف السلطة والمعارضة منها.

الفصل الثالث: واقع النظام السياسي وتفاقم أزماته.

الفصل الأول
القضية الجنوبية وحراكها السلمي، التأسيس والتطور

كتابي المعنون بـ(تجربتي مع الصحافة ١٩٧٤ - ٢٠١٦م) الصادر عن مطابع الهاشمية بالمكلا عام ٢٠١٨م، يحمل في ثناياه العديد من المقالات حول القضية الجنوبية وحراكها السلمي التأسيس والتطور ويشكل الموضوع بعنوان "القضية الجنوبية: نحو إيجاد فهم وواقع جديد للشراكة الوطنية [١] والمنشور بصحيفة الثوري العدد (٢٠٠٤) الموافق الأول من مايو ٢٠٠٨م أهمية كبيرة في التحليل المعمق لها ووضع الرؤى والمقترحات حولها فقد ورد فيه: "عند الحديث عن تجليات القضية الجنوبية من الأهمية إبراز الدور الذي اضطلعت به جمعيات التصالح والتسامح واجتماع جمعية ردفان المنعقد في ١٣ يناير ٢٠٠٦م في إطار تدعيم الروابط الجنوبية ومواجهة التحديات، فقد حركت هذه الجمعيات وجمعيات المتقاعدين العسكريين والأمنيين المياه الراكدة وكسرت حاجز الخوف ورفعت تدريجياً الايضاح لما آلت إليه أوضاع الوحدة السلمية المغدور بها، والتي أصبحت شعاراً أجوف بعد حرب ١٩٩٤م وانتصار ٧ يوليو المزعوم، والتي اختزلت فيه الوحدة بشعار (الوحدة أو الموت) و(عودة الفرع إلى الأصل) وغيرها من التسميات [٢] وفي إشارة أخرى لبروز القضية الجنوبية يمكن تبيان "إن

(١) الكاتب صالح سعيد بامطرف، تجربتي مع الصحافة (١٩٧٤ - ٢٠١٦م) ص(١٥٣).

(٢) نفس المرجع ص (٥٦ - ٥٧)

الأوضاع والمظالم بعد حرب عام ١٩٩٤م ازدادت سوءاً وأدت إلى الهبة الجماهيرية المطالبة باستعادة الحقوق السياسية والمعيشية والاقتصادية والاجتماعية [١] وفي سياق تصاعد أهمية القضية الجنوبية وحراكها السلمي فهناك محطات ومواقع وأماكن لعبت دوراً أساسياً في سياق النضال الجنوبي: "فلردفان مكانة خاصة في تاريخ الثورة الجنوبية فمنها تم انطلاق ثورة ١٤ أكتوبر الخالدة، وفي جمعيتها بعدن في ١٣ يناير ٢٠٠٦م عقد اللقاء التاريخي للتصالح والتسامح الجنوبي الذي شكل رافعة أساسية لانطلاق الحراك الجنوبي بعدن في ٧/ ٧/ ٢٠٠٧م وقبل هذا كان لردفان والضالع وحضرموت دوراً متميزاً في مواجهة غطرسة نظام صنعاء الاستبدادي بعد حرب صيف عام ١٩٩٤م، وتنظيم الفعاليات من تظاهرات وعصيانات وغيرها من أشكال العمل السلمي وتقديم الشهداء والجرحى". [٢]

لنأخذ على سبيل المثال دور محافظة حضرموت في هذا السياق حيث تعددت أشكال الرفض للواقع وتشكلت العديد من اللجان السياسية القائدة والمنظمة للفعاليات نوضحها كالتالي:

١- "لجنة تنسيق فروع أحزاب المعارضة م/ حضرموت تشكلت عام ١٩٩٦م واستمرت حتى بداية ١٩٩٨م، وقد اضطلعت بدور بارز في تنظيم الفعاليات

---

(١) نفس المرجع ص (١٧٧)

(٢) نفس المرجع ص (٢٢٣)

السياسية، تظاهرات، اعتصامات وعصيان ومن أبرز قادتها الأخوة حسن أحمد باعوم عن قيادة الحزب الاشتراكي اليمني، ومحسن أحمد العمودي عن رابطة أبناء اليمن.

٢- لجنة الدفاع عن حضرموت ووحدتها، وقد تشكلت في عام ١٩٩٧م وقد ترأس قيادتها الأخوة، حسن أحمد باعوم ومحسن العمودي وشملت شخصيات اجتماعية وأكاديمية ومستقلين وممثلي الأحزاب الأخرى، وقد أخذت بالاهتمام رفض أي تقسيم لحضرموت ورفض المخططات الموجودة حينها.

٣- اللجنة الشعبية المساندة لمنظمات المجتمع المدني وتكونت عام ١٩٩٨م وترأسها أيضاً القيادي حسن أحمد باعوم وقد قام بمهام النائب للرئيس فيها د. أنيس سعيد وحدين رَحِمَهُ اللَّهُ الشخصية الرياضية والطبية المشهورة وعدد من الشخصيات وممثلي الأحزاب، واهتمت بعمل حقوق العاملين في المؤسسات وغيرها التي تعرضت للتهميش.

٤- اللجنة التنفيذية لفروع أحزاب اللقاء المشترك وقد تشكلت عام ٢٠٠٦م من رؤساء الأحزاب السياسية، وترأس أعمالها المهندس/ محسن علي باصرة، ولعب دور المحرك بها الأستاذ المرحوم فؤاد محمد مسعود بامطرف كما إنه في فترة لاحقة أيضاً أسهم بفعالية في أعمالها الأخ/ محمد عبدالله الحامد سكرتير أول منظمة الحزب م/ حضرموت ونظمت عدد من الفعاليات السياسية والندوات.

٥- هيئة تنسيق الفعاليات السياسية والجماهيرية، وهي أوسع هيئة تنسيقية عرفتها

المحافظة وتكونت بتاريخ ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٧م وترأسها المهندس محسن علي باصرة وتشكلت من ممثلي الأحزاب، وملتقيات التصالح والتسامح، وجمعيات المتعاقدين المدنيين والعسكريين والشباب العاطلين ومنظمات المجتمع المدني". (١)

لقد تعدد أشكال عمل هذه اللجان وتصاعد تدريجياً ففي البدء كانت "الهبة السياسية والجماهيرية التي شهدتها المكلا رفضاً للواقع الموجود بعد حرب ١٩٩٤م، وما عانته المحافظة من مظاهر سلبية عديدة في مجال حل قضايا الناس والتصرف في حقوقهم وازدياد المظالم كنتاج للسيطرة على المرافق الحيوية لمنقولين من خارجها، وتنظيم المسيرات ضد هذا الفساد الذي أخذ يستشرى في القضاء، وقد شارك في هذه الهبة الجماهيرية شخصيات وطنية مرموقة علماء وفي مقدمتهم المرحوم العلامة عبدالله محفوظ الحداد، ومما يجدر له بالإشارة إلى أن الاحتقان السياسي ورفض هذا الواقع كان من نتائجه تنظيم المسيرة الجماهيرية في ٢٧ أبريل ١٩٩٨م يوم الديمقراطية والتي تم اطلاق النار عليها من قبل السلطة في العاصمة المكلا وسقط فيها الشهداء فرج مرجان بن همام وأحمد عمر بارجاش". (٢)

وهكذا تواصل العمل المشترك في تنظيم الفعاليات بأشكال التضامن الأخرى مع ما اعتمل في محافظات الجنوب الأخرى، "إن البيان السياسي الذي

---

(١) كتاب تأبين الأستاذ فؤاد محمد بامطرف (٢٠٠٨م) ص (٧-٨)

(٢) نفس المرجع ص(٦٥- ٦٦- ٧٦) بتصرف في بعض الفقرات

وقع عليه (١٠٤) مواطنين جنوبيين من المثقفين والسياسيين والعاملين في حقول الصحافة والتعليم العالي والقضاء والعسكريين والواجهات الأهلية والنيابية في عدن والمحافظات والمنشور في عدد الأيام ٢٣/ ٦/ ٢٠٠٧م جاء تعبيراً وأن في صورة ضمنية عن ضيق الحال". [١]

ليتوج بإصدار بيان المكلا الشهير ٦/ ٧/ ٢٠٠٧م المدعم والمؤيد لتأسيس الحراك السياسي السلمي المنعقد فعاليته الكبرى في السابع من يوليو ٢٠٠٧م لينطلق المارد الجنوبي بكل قوة تجاه رفع مطالبه بطلب فك الارتباط واستعادة الدولة الجنوبية شريكة إقامة دولة الوحدة ما قبل ٢١ مايو ١٩٩٤م يشير الكاتب الأمريكي ستيفن داي إلى تطور المشهد الجنوبي بالتالي: "في ٢٢ مايو ٢٠٠٥م بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة للوحدة في المكلا عاصمة محافظة حضرموت الشرقية، في ما كان في السابق جنوب اليمن، مد الرئيس صالح يده للجنوبيين من خلال إقامة الاحتفالات السنوية للوحدة في المكلا، ولكن بعد ذلك بعامين فقط، اقتحم الحراك الجنوبي المشهد في المكلا ومدن أخرى في جميع أنحاء الجنوب بالاعتصامات والاضرابات والمظاهرات، وتغذى من تظلمات المنطقة في أعقاب الوحدة وحرب العام ١٩٩٤م". [٢]

---

(١) د. أبوبكر السقاف: الثوري العدد (١٩٦٨) الموافق ١٩/ ٧/ ٢٠٠٧م

(٢) ستيفن داي- اليمن على شفا الهاوية، التحدي السياسي للحراك الجنوبي في اليمن موضوع سابق أشير إليه ص (١٣)

"أما خارطة النضال السلمي الجنوبي منذ عام ١٩٩٤م فقد تعددت أشكالها، وفقاً للبرنامج السياسي للحراك السلمي (موقع عدن برس) الصادر عام ٢٠١٠م، بتدرجها باتخاذه الخطوات والأساليب التالية:"

١- تأسيس الجبهة الوطنية للمعارضة الجنوبية (موج).	٢- قيام تيار إ صلاح مسار الوحدة داخل الحزب الاشتراكي اليمني والذي يطالب المنتصر بالعدول والإ صلاح، يفند د. أبوبكر السقاف ذلك بالتالي: "إ صلاح مسار الوحدة أسطورة سياسية صغيرة تشير إلى فشل الوحدة وترجو إ صلاحه ولأنها تفترض صراحة وضمناً أن يتخلص المنتصر- عن ثمار نصره فهي لاتقود إلا إلى سراب[1]
٣- تأسيس حركة تقرير المصير/ (حتم).	٤- تأسيس التجمع الديمقراطي الجنوبي في الخارج (تاج).
٥- نشوء ملتقى أبناء الجنوب.	٦- عقد مؤتمر التصالح والتسامح بين أبناء الجنوب في جمعية ردفان بعدن ١٣ يناير ٢٠٠٦م، وبعده تشكيل ملتقيات التصالح والتسامح بالمحافظات.
٧- تأسيس جمعيات المتقاعدين المدنيين والمتقاعدين العسكريين والأمنيين والدبلوماسيين والشباب والطلاب ومناضلي حرب التحرير.	٨- تأسيس مجلس تنسيق الفعاليات السياسية في المحافظات الجنوبية، وتوج ذلك بتشكيل مجلس التنسيق الأعلى الذي أشهر الحراك السلمي الجنوبي بتنظيم التظاهرة الجماهيرية الكبرى في ميدان الحرية (خور مكسر) بعدن في ٢٠٠٧/٧/٧م[2]

دعونا نوضح أحد وقائع تململ الجنوبيين الذين كانوا حينها جزءاً من المنظومة السياسية الحاكمة بعد حرب ١٩٩٤م ورأيهم في ما آلت إليه الأوضاع

(١) الثوري العدد (١٩٦٨) الموافق ١٩/ ٧/ ٢٠٠٧م موضوع بعنوان

(٢) برنامج الحراك السلمي عام ٢٠١٠م.

بعدها، حيث يشير الكاتب الأمريكي ستيفن داي إلى ذلك بالتالي: "في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١م التقت مجموعة من كبار الشخصيات الجنوبية في صنعاء طوال شهر رمضان، كان من بينهم أعضاء في البرلمان اليمني، وزعماء أحزاب سياسية، ومنظمات وقبائل ورجال أعمال. وضعت المجموعة (الملتقى العام لأبناء المحافظات الجنوبية والشرقية) مسودة رسالة شكوى إلى صالح تسرد قائمة المظالم الشعبية في مناطقهم، واستغل رئيسها، على القفيش، صداقته الطويلة مع الرئيس لتسليم رسالة المجموعة إلى مكتب هذا الأخير، وبالتالي تشجيعه على رد خاص، وبعد مرور شهر من دون أن يتلقى كلمة واحدة، كشف رئيس المجموعة تفاصيل ما حدث، ونشر رسالة المجموعة في إحدى الصحف واسعة الانتشار على أمل ارغام الرئيس على التدخل، كان رد فعل صالح حاداً، إذ وجه على الفور وسائل الإعلام التي تديرها الحكومة إلى تلفيق الفضائح حول المنتدى ورئيسه. وحينما أدركت الشخصيات الجنوبية البارزة، بما في ذلك شيوخ العشائر، إنه لا المناشدات الخاصة ولا العلنية من شأنها إقناع النظام بالتغيير، الذي لن يأتي إلا من خلال المعارضة المنظمة [1]، وفي مكان آخر يشير نفس الكاتب إلى دور الضباط والقادة الجنوبيين في تأسيس الحراك حيث أوضح: "في أيار / مايو ٢٠٠٧م بدأ ضباط الجيش الجنوبي السابق اعتصامات أسبوعية في شوارع المدن والبلدات، كان هؤلاء الضباط قد أجبروا على التقاعد المبكر بعد حرب العام ١٩٩٤م وكانت معاشاتهم التقاعدية عديمة القيمة تقريباً،

(١) الكاتب ستيفن داي (مرجع سابق) ص(١٤- ١٥)

لذلك طالبوا بتعويض أفضل، والدور الذي لعبه ضباط الجيش الجنوبي السابق في تأسيس الحراك الجنوبي هام لأنهم يرمزون إلى خسارة جنوب اليمن للدولة في عام ١٩٩٤م، عندما احتل الجيش الشمالي الأراضي الجنوبية". [١]

وعند الحديث عن القضية الجنوبية وحراكها السلمي فتشير وثائق الحراك السلمي في مشروعها السياسي إلى: "دور الصحافة والصحافيين والكتاب والصحف الأهلية وأبرزها صحيفة الأيام المشهود لها ببلورة القضية الجنوبية بكل أبعادها التاريخية والاقتصادية والسياسية". [٢]"وكانت مقالات د. أبوبكر السقاف هي الأولى التي اخترقت جدار الصمت والذي وصف الوضع الموجود بالجنوب بـ(الاستعمار الداخلي) [٣]، ورفضت هيئة تحرير صحيفة الأيام برئاسة رئيس تحريرها هشام باشراحيل الإغراءات والتهديدات للنظام من أجل تغيير مسار تحريرها، مما أدى في الأخير إلى إغلاقها وتعرض رئيس تحريرها ومحرريها للملاحقات واعتقال حارسها أحمد المرقشي، وشكل موضوع الصحيفة وما تعرضت له من عنف وقمع وإغلاق مسألة رأي عام وطني ودولي". [٤].. يشير د. أبوبكر السقاف في أحد مقالاته إلى تجلى القضية الجنوبية

---

(١) نفس المرجع في (٩) ص (١٥)

(٢) مشروع البرنامج السياسي للحراك السلمي الجنوبي ٢٠١٠م

(٣) صحيفة الأيام (٣٠ نوفمبر ٧ ديسمبر ١٩٩٤م)

(٤) الكاتب: صالح سعيد بامطرف المسودة الأولى لكتاب تجربتي مع الصحافة ١٩٧٤-٢٠١٥م ص(١١٥)

وحراكها السلمي بالتالي: "النضال السلمي للجنوبيين، وهو أروع تجلي سياسي لإرادة الحرية والكرامة في هذه البلاد منذ حركة التحرر من الاستعمار".[١].. أما الكاتب الأمريكي ستيفن داي فيشير إلى ما يلي: "فالحراك الجنوبي هو أكثر بكثير من مجرد تهديد أمني، إذ هو أولاً وقبل كل شيء حركة سياسية تسعى إلى التعويض عن فشل عملية التوحيد في التسعينيات.. فالحراك الجنوبي يمثل مشكلة على عكس المعارضة المحلية الأخرى في البلاد، وهو يتطلب حلاً سياسيًا لا عسكريًا".[٢]

لقد أخذ الكاتب البريطاني باتريك كريجر بالاهتمام الكبير تسليط الأضواء على القضية الجنوبية وحراكها السلمي في عدد من المقالات المنشورة له بوسائل الإعلام المختلفة ومنها الصحافة، فتجده في أحد المواضيع يشير إلى ذلك بالتالي: " إن القضية الجنوبية، قضية وطنية أصيلة لشعب جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقًا، وهي في جوهرها ليست قضية مطلبية معاشية، ولو كان الأمر كذلك لكان من السهل حلها، إن الصراع في حقيقته وجوهره ومضمونه هو صراع بين ثقافتين، إزاء مشروعين سياسيين لإدارة البلاد، ألا هو مشروع الدولة المستندة إلى النظام والقانون ومشروع القبيلة القائم على القوة والنفوذ

(١) صحيفة التجمع العدد (٦١٣) الموافق ٤ فبراير ٢٠٠٨م، مقال بعنوان "لاهوت الوحدة اروما طاغوتها

(٢) الكاتب ستيفن داي- مرجع سابق ص (١٨)

والأعراف القبلية". [١]

خلال تشكل القضية الجنوبية وحراكها السلمي كإطار ومستقل لتحقيق مطالب الجنوبيين التي بدأت بأشكال أولية من رفع الغبن والمظالم عليهم وإيجاد نوعاً من المساواة في توزيع الثروة وقيادة مؤسسات الدولة المركزية والمحلية، ثم أخذت تتصاعد في ظل عدم اهتمام الدولة والنظام السياسي الحاكم سلطة ومعارضة بذلك، وسنتطرق في عنوان مستقل أو فصل خاص لأسلوب هذا التعامل، ولكني أريد أن أختم هذا الفصل بأن الجنوبيين استطاعوا أن يؤسسوا لهم وأن يشكلوا لهم قياداتهم إن كان من تلك القيادات السياسية في إطار دولة الجنوب السابقة ومنهم قيادات في الحزب الاشتراكي اليمني حازت على ثقة الناخبين في دوائرها الانتخابية لعضوية مجلس النواب لعام ٢٠٠٣م بالمحافظات الجنوبية واشتركت بفعالية في الفعاليات السياسية ومنها الحملة الانتخابية لانتخاب رئيساً للجمهورية اليمنية في انتخابات عام ٢٠٠٦م، ولكن هذه القيادات أخذت إطاراً ومنحاً مستقلاً في إطار تبنيها لقضية الجنوب، أو بروز قيادات جديدة فنذكر على سبيل المثال: القيادي حسن أحمد باعوم، صلاح الشنفرة، علي منصر محمد، ناصر النوبه، د. ناصر الخبجي، د. عيدروس النقيب، أحمد عبدالله الحسني، أحمد بامعلم، عيدروس أحمد حقيس، سعيد محمد سعدان، شلال علي شائع، أحمد ناصر باعوضه، د. فاروق حمزة، عبدالمجيد سعيد وحدين، علي عبدالله الكثيري،

(١) الحوار المتمدن- موبايل، باتريك كريجر ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٩م عنوان الموضوع (القضية الجنوبية جوهرها ودورها في الصراع السياسي)

السفير قاسم عسكر، د. صالح سعيد يحيى، بدر باسنيد، المحامي علي هيثم الغريب، أحمد عمر بن فريد، قاسم داؤود، الخبير الدولي محمد عبدالله باشراحيل، هؤلاء بعض من قيادات عديدة نوعية ساهمت في تبنى القضية الجنوبية وفي قيادة الحراك في العديد من محطاته، كما لاقت أيضاً الدعم والمساندة والتأييد من عدد من القيادات في دولة ج. ي. د. ش السابقة منهم الرؤساء السيد علي سالم البيض، وعلي ناصر محمد، وحيدر أبوبكر العطاس، وكذا السيد عبدالرحمن الجفري وغيرهم، وإن كان لهم أيضاً الأثر في حالات عديدة على عدم وحدة قوى الحراك الجنوبي، إلا أن الاتجاه الغالب والمحرك في نشاط الحراك السياسي السلمي الجنوبي قد اضطلع به المجلس الأعلى للحراك السلمي الجنوبي الذي أسهم بدور فعال في القيادة الميدانية وتنظيم الفعاليات الجماهيرية الواسعة بالداخل في الميادين والساحات والاعتصامات والعصيان المدني والذي أربك النظام وأوضح طابعه السياسي المعادي للحقوق وممارسة النهب للثروات والتعدي على الحريات والمواثيق والعهود.. بالتالي: وسيكون هناك لنا وقفة شاملة عن تطور الحراك الجنوبي وقضيته الجنوبية من حيث القيادة والتأثير والتحرك داخلياً وخارجياً عند الحديث عن تطورات المشهد بالجمهورية اليمنية بعد عاصفة الحزم وإعادة البناء وما قبلها قبل انعقاد مؤتمر الحوار وبعده.

موقف السلطة من القضية الجنوبية وحراكها السلمي:

"شكل الحراك السياسي السلمي الجنوبي والقضية الجنوبية أحد أهم مرتكزات ومحركات التغيير المطلوب في حالة الارتقاء بهذا النضال إلى المستوى الوطني لإلزام

النظام للاعتراف بهذا الخطأ الكبير الذي أحدثته حرب صيف ١٩٩٤م على المستوى الوطني والبحث في آثارها وبالأخص في السياسات المدمرة التي مست الوضع في أحد أهم مكوناته[١]، ومن جهة أخرى فأصبح "من الواضح إن الحراك الجنوبي السلمي أصبح يؤرق النظام ويجعله يبحث عن أنجح الأساليب لوئده والقضاء عليه من خلال عدد من التدابير ومنها اعتقال العديد من قادته وملاحقة الآخرين".[٢]

وقد أشار مشروع البرنامج السياسي للحراك الجنوبي الشعبي السلمي المنشور في موقع عدن برس (٢٠١٠م) إلى الأساليب التي اتخذها النظام في مواجهة الحراك الجنوبي ومنها: "١- ممارسة القمع والتنكيل والملاحقة لفعالياته واعتقال قياداته، وتنظيم (المحاكمات لهم)، وسقوط الشهداء والجرحى ٢- محاولة الربط بين الحراك الجنوبي الشعبي السلمي وتنظيم القاعدة ٣- أسلوب شراء الذمم والاغراءات المادية والترهيب، وخلق إشكالات وتعارضات داخل فصائل الحراك في محاولة إضعافه وتشتيت قواه وعدم وحدته".[٣]

في تقرير خاص عن الحق في التجمع السلمي أصدره المرصد اليمني لحقوق الإنسان رصد فيه التجمعات السلمية بالمحافظات الجنوبية وكذا عدد المعتقلين خلال الفترة للأعوام (٢٠٠٦- ٢٠٠٨م) وفقًا للجدول التالي: [٤]

---

(١) صالح سعيد بامطرف تجربتي مع الصحافة (١٩٧٤- ٢٠١٥م) ص(١٥٨)

(٢) المرجع السابق (١٨٧٤- ٢٠١٦م) ص (١٥٨)

(٣) البرنامج السياسي للحراك الجنوبي (٢٠١٠م) عدن برس

(٤) الثوري العدد (٢٠٣١) الموافق ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٨م

المحافظة	عدد التجمعات التي ٢٠٠٦م	التي تعرضت للقمع ٢٠٠٨م	عدد المعتقلين ٢٠٠٨م
عدن	٤١	٠٨	٤٠٢
لحج	١٦٧	٢٨	٢٣٠
أبين	١٢٧	١١	٠٣٧
حضرموت	١٨	٠١	٠٣١
شبوة	٣١	٢	

ومن جانب آخر وفي ملف يتعلق بالانتهاكات التي تعرضت لها المحافظات الجنوبية أشير إلى: "سقوط ٢٦٠٠ شهيد منذ قيام الحركة السلمية في المحافظات الجنوبية منذ عام ١٩٩٦م". (١)

تشكل الندوة الوطنية التي نظمتها جامعة عدن والمنعقدة في الفترة من ١ إلى ٢ سبتمبر ٢٠٠٧م أهمية كبيرة في إيضاح صورة وافية للأوضاع التي آلت إليها الجمهورية اليمنية بعد حرب ١٩٩٤م وخاصة في الإطار الجغرافي الجنوبي وقضيته وما تمخض عنها من آثار مدمرة وخاصة في مجال تأثيرها على الوحدة الوطنية وبالتالي تشكل القضية الجنوبية، مما أدى إلى التداعيات السلطوية واحتلت الورقة المقدمة للندوة من قبل الباحث نجيب يابلي أهمية كبرى في وضع النقاط على الحروف بتسليط الأضواء على الإفرازات السلبية لحرب صيف عام ١٩٩٤م.

لقد فشلت كل محاولات النظام برئاسة علي عبدالله صالح في وأد الحراك السياسي السلمي، أو التعامي عن ما يحرزه على الواقع من التفاف جماهيري وأيضاً في تحريك المياه الراكدة حول القرارات المتعلقة بحرب صيف عام ١٩٩٤م في

(١) صحيفة اليقين العدد (٤٧) الموافق ١٠/ ديسمبر ٢٠١١م

الرفض الإقليمي والعربي ومجلس الأمن وقراراته الصادرة منطق الوحدة بالقوة.. فما كان منه بعد فشل إغراءاته المادية والمعنوية، وإن كان وهو يقوم بهذه الإجراءات يرفض الاعتراف بالقضية الجنوبية التي تحولت من مظالم وحقوق إلى قضية سياسية بامتياز تتطلب الاعتراف بها ومعالجتها وطنياً، فما كان من رأس النظام إلا إن قام بإصدار عدداً من القرارات أوردها الأخ الباحث نجيب يابلي بالتالي: ”

١ - ٦- صدور قرارات جمهورية للرئيس علي عبدالله صالح برد الاعتبار للمتقاعدين العسكريين والمدنيين رقم ٤١- ٤٢ لسنة ٢٠٠٧م ثم القرار الجمهوري رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٧م إلا إنه وكما عودتنا أجهزته على عدم تنفيذها".

٢- ٦ نزول لجان وزارية إلى المحافظات الجنوبية اللجنة الوزارية برئاسة د. صالح علي باصرة وزير التعليم العالي والبحث العلمي وعضوية الأخ/ حمود خالد الصوفي وزير الخدمة المدنية والتأمينات والأخ/ عبدالقادر علي هلال وزير الإدارة المحلية.

٣- ٦- اللجنة المشكلة لتقييم الظواهر المؤثرة على السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٧م بتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠٠٧م برئاسة سالم صالح محمد مستشار رئيس الجمهورية“. [١]

(١) صحيفة الأيام العدد (٥١٨٨) الموافق ٣ سبتمبر ٢٠٠٧م.

ويشير أ. د. صالح علي باصرة رئيس اللجنة الوزارية المشكلة للمحافظات الجنوبية في تقريره المقدم عن نتائج عمل اللجنة إلى التالي: "الحقيقة إن التحدي هو تقرير من الأغلى عند الدولة هل هؤلاء المواطنون الذين يشكلون الأغلبية أم ١٠ أو ١٥ مسؤولاً عسكرياً ومدنياً النافذ يأخذ ٢٠٠٠ فدان، والمواطن غير قادر على الحصول على مسكن ١٥ × ١٥ متر مربع"[١]، وفي مقابلة مع صحيفة اليقين أشار أ. د. صالح علي باصرة إلى المظالم الأخرى منها: "موضوع القضاء حيث أوضحنا في التقرير أنه لا يوجد من الجنوب في معهد القضاء سوى أعداد قليلة" وأيضاً وزارة الخارجية التي كانت مناصفة بين الشمال والجنوب، والآن أذهب إلى وزارة الخارجية وأسأل كم عدد الموظفين الجنوبيين في الوزارة، لم يبق منهم إلا أعداد قليلة لا تتجاوز ٣٪ ،أما الكليات العسكرية الموجودة في عدن ثم انتهت، والآن لا يوجد كليات عسكرية في أي محافظة جنوبية" [٢]، في ثنايا التقرير المقدم أو الحوار الصحفي أيضاً أوضح د. باصرة الكثير من المشكلات الموجودة بالمحافظات الجنوبية وطالب بوضع الحلول لها مبكراً، ولكن هل توجد مصداقية للتعامل معها، هذا ما أشار له أيضاً نجيب يابلي في مداخلته بالندوة الوطنية المشار إليها حيث أوضح التالي: "إن القرارات التي اتخذت واللجان والهيئات التي شكلت لتطبيع الأوضاع ومعالجة الاختلالات واحتواء الأزمات تأخذ مداها الزمني، وكل ما نخشاه إن قوى فاسدة من داخل النظام

(١) صحيفة الأيام العدد (٥٢١٠) الموافق ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٧م

(٢) صحيفة اليقين العدد (٧٣) ٩ يونيو ٢٠١٢م، حوار مع د. صالح علي باصرة.

تعمل على إفشال تنفيذ تلك القرارات"[١]

أما ما يؤكد مصداقية ما جاء في تقرير د. باصرة حول الوضع في وزارة الخارجية والتعامل مع الكادر الجنوبي أيضاً ما أشير إليه بالتالي: "إن معاناة الكادر الجنوبي بوزارة الخارجية لا يقل بؤساً وعناءً إن لم يكن أشدها وأكثرها قهراً من معاناة (المؤسستين العسكرية والأمنية الجنوبية)، حيث لم تكن وليدة عام ١٩٩٤م بل للأسف كانت منذ غداة الوحدة عام ١٩٩٠م، فلم يتوقف الأمر عند حرمان الكثير منهم من ألقابهم وتجميد ترقياتهم لمدة تتفاوت بين ١٠ و١٥ وعشرين سنة، بل تعدى ذلك إلى عملية طرد واسعة النطاق إلى درجة تقليص الكادر الدبلوماسي الجنوبي بالوزارة إلى ٦٪ من أصل ٩٤٪ عام ١٩٩٠م دون أي إحلال بديل لهم من الجنوب، على عكس ما تم التعامل معه مع الكادر الشمالي الذي طغى وهيمن على كل الوزارة إلى حد إن وصل الأمر أن يتم توظيف أولاد نافذين وشيوخ من خارج الوزارة، حيث كان عدد موظفي دولة الجنوب بوزارة الخارجية قبيل الوحدة عام ١٩٩٠م (٤٥٠) موظف، وتم إحالة ٣٩٤ إلى التقاعد بحلول عام ٢٠١٢م ولم يتبقى حتى اليوم غير ٦٦ موظفاً لا غير، وعدد من تم توظيفهم بدل المقصين إلى التقاعد ١٤ موظف فقط، مقابل توظيف ٣٨٠ موظفاً شمالياً، ولم يبقَ من سفراء الجنوب الذين كانوا سفراء مع يوم إعلان الوحدة غير سفيرين من أصل ٦٤، ناهيك عن بيع عدد من مباني

(١) صحيفة الأيام العدد (٥١٨٨) ٣ سبتمبر ٢٠٠٧م.

سفارات الجنوب بالخارج بغية طمس معالم الهوية لدولة الجنوب السابقة"[١]

بعد أن استوضحنا موقف السلطة ممثلة بقيادتها برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح والمؤتمر الشعبي العام من قضية الجنوب وحراكه السلمي، والإجراءات التي اتخذها إن كان في أسلوب المواجهة للحراك ومطالبه والاعتراف أخيراً بها باعتبارها مطالب حقوقية وتشكيل اللجان لحلها والتي تعثر تطبيق قراراتها، بل وإنكار وجود قضية جنوبية سياسية وفقًا لما أشار إليه د. أبوبكر السقاف "إن المقلق هو ما يثيره هذا الإنكار العنيد لوجود قضية جنوبية ليس من قبل السلطة بل والمعارضة [٢]

وفي الحقيقة: "لم تعد الخيارات أمام النظام إلا القبول بشراكة وطنية جديدة أساسها القبول بحل عادل للقضية الجنوبية أساسًا للإصلاح السياسي والوطني الشامل، وهذا حتى الآن ما ينأى عنه النظام ويعمل بكل قواه للإفلات منه بالقيام ببعض التغيرات والرتوش التي لا تفضي لمعالجات حقيقية"[٣]

موقف المعارضة (أحزاب اللقاء المشترك):

علينا أولاً تبيان إن أحزاب اللقاء المشترك وقد أشرنا في فصل سابق في الجزء الثاني من الكتاب إلى تأسيسها ومن ثم إلى وضع برنامجها السياسي

(١) صحيفة صدى عدن العدد (١٦) ٢٣ أبريل ٢٠١٣م.

(٢) صحيفة الثوري العدد (١٩٢٧) الموافق ٣١/ ٨/ ٢٠٠٦م موضوع بعنوان (العلاقة القاتلة بين الوحدة بالحرب والنظام السياسي).

(٣) الكاتب "تجربتي مع الصحافة) ص (١٦٢) من مقال في صحيفة الثوري بعنوان (القضية الجنوبية: نحو ايجاد فهم وواقع جديد للشراكة الوطنية).

للتغيير قد اكتنف عملها هي الأخرى الضبابية وعدم الوضوح بل وفي البداية عدم الاعتراف بوجود قضية جنوبية وفي حالات أخرى صرح عدد من قادتها بأنها مشروع صغير يضر بالوحدة الوطنية، وهذا الأمر تم إيضاحه في مقالنا المنشور بصحيفة الثوري حيث علقنا على هذا الموقف بالتالي: ''لا يعيب الوحدة الاعتراف بوجود قضية جنوبية في إطارها.. وإن إخراج القضية الجنوبية من سياقها الوطني وجعلها قضية فرعية في الإصلاح السياسي العام سيلحق أضراراً كبيرة في السياق العام لعدم أخذه بالاهتمام مصالح مكونات الوطن بأكمله ولا يمكن مقارنتها بمناطق جهوية أخرى''. (١) وهذا الواقع يجسده القول: "إن المقلق حقاً هو ما يثيره هذا الإنكار العنيد لوجود قضية جنوبية ليس من قبل السلطة بل والمعارضة (٢) ثم إن الكاتب أيضاً يوضح بعض التمايز بالتالي: ''إن ما يزيد القضية تعقيداً إن المعارضة حتى في إطار اللقاء المشترك تجد معارضات، وتلتقى باستثناء الاشتراكي عند إنكار وجود قضية اسمها القضية الجنوبية''.(٣)

ويضيف ويؤكد ما تم تبيانه من قبلنا: ''ومن هنا خلا برنامج المشترك من المطلب المحوري الذي يقر بنوع النظام السياسي في البلاد من حيث انتمائه إلى

(١) صالح سعيد بامطرف (تجربتي مع الصحافة)، ص (١٥٣).

(٢) د.أبوبكر السقاف، صحيفة الثوري العدد (١٩٢٧) الموافق ٣١/ ٨/ ٢٠٠٦م (العلاقة القاتلة بين الوحدة بالحرب والنظام السياسي)

(٣) نفس المرجع السابق

الدولة العسكرية- السلطانية أو إلى العصر الحديث ودولته المدنية". [١]وفي إشارة عن موقف أحزاب اللقاء المشترك من القضية الجنوبية وحراكها السلمي ودور التجمع اليمني للإصلاح يشير الكاتب البريطاني باتريك كريجر إلى التالي: "إذا تفحصنا بعمق المضمون الحقيقي لما يسمى باللقاء المشترك نجده وجهاً خادعاً للتجمع اليمني للإصلاح، والإصلاح هو الوجه الآخر لنظام صنعاء وشريكه في الحرب على الجنوب.. ولهذا لا غرابة إن كان اللقاء المشترك لا يقدم على خطوة ميدانية ضاغطة على النظام وداعمه للحقوق المشروعة لأبناء الجنوب، الجميع يعلم إن حزب الإصلاح يخرج مسيرات بعشرات الآلاف في صنعاء ومثلها مسيرات نسائية في تعز تضامناً مع شعب غزة، لكنه لا يخرج بضع عشرات لمناصرة شعب الجنوب والتضامن معه [٢]، هنا الكاتب يشير إلى الدور المحوري والأساسي للتجمع اليمني للإصلاح وتعاونه الكبير مع نظام علي عبدالله صالح حيث: "ظل هذا الحزب منذ أن تأسس برغبة رئاسية، محافظاً على أداء دوره كرديف للمؤتمر الشعبي العام، أي بكلمة أخرى للرئيس صالح التي يمسك بواسطتها أزمة القرار في المعارضة ويتحكم في دورها". [٣]

وللقضية الجنوبية وحراكها السلمي الأثر الكبير في التصدعات التي حدثت

---

(١) نفس المرجع السابق

(٢) عدن برس- برمنجهام – لندن ٢٠/ ٧/ ٢٠١٠م (زلزال الجنوب) باتريك كريجر

(٣) نفس المرجع السابق

في النظام السياسي سلطة ومعارضة حيث افشلت الخطط في إغفال القضية الجنوبية كقضية سياسية بامتياز وجعلت كل من السلطة والمعارضة تحسب حساباتها بدقة في مسألة التعامل مع الاستحقاقات السياسية وحلولها كمثال الانتخابات النيابية والتي آخرها انتخاب مجلس النواب عام ٢٠٠٣م، وتنتهي فترة استحقاقه عام ٢٠٠٩م، هذا أحد جوانب الأزمة السياسية التي وجدت واضطرت السلطة والمعارضة للتعاطي معها بالاتفاق على تأجيلها لعامين، وهذا ما نجده واقعاً بالتالي: "إن قيادة الإصلاح والمشترك تعيش أزمة خانقة تسبب فيه الحراك الجنوبي، لقد سبب الحراك خللاً كبيراً على الساحة السياسية كان من آثارها إن المنظومة السياسية اخفقت في اكتساب شرعية برلمانية عام ٢٠٠٩م، ما جعل الإصلاح يقود أحزاب اللقاء المشترك للقبول بالموافقة على تمديد فترة مجلس النواب الحالية لمدة عامين، وبقاء الحراك بعنفوانه وقوته يسحب البساط من تحت أقدام المنظومة السياسية في السلطة والمعارضة ويفقدها الشرعية ويحرم الإصلاح كثيراً من شعبيته خاصة في المحافظات الجنوبية ويجعل أحزاب المعارضة في وضع لا تحسد عليه". (١)

في الملف الذي نشره الصحفي عبدالعزيز المجيدي (تحولات الجنوب) في صحيفة النداء وبعنوان (المعارضة في مواجهة جنوبها الخاص) إجماع على الورق أوضح التالي: "مثلت وثيقة الانقاذ التي أطلقها لجنة الحوار الوطني في سبتمبر

(١) بتريك كريجر عدن برس- مرتجهام – لندند ٢٠/ ٧/ ٢٠١٠م (زلزال الجنوب

٢٠٠٩م شهادة إجماع على الأقل في صفوف المشترك بأن البلد يواجه خطر التفكك وحظيت القضية الجنوبية باهتمام بالغ إذ جعلت الوثيقة من المطالبة بأبعادها السياسية والحقوقية ذات أولية ملحمة لوقف انهيار الأوضاع في البلد"[١] وفي موقع آخر تم الإشارة إلى موقف الحراك السلمي الجنوبي تجاه الحلول لقضيته حيث ورد أيضاً: "تقول أبرز فصائل الحراك إن أي اتصال يجب أن يكون من خلال علي سالم البيض باعتباره الرئيس الشرعي للجنوب ويضيف ناصر الخبجي، نائب رئيس المجلس الأعلى للحراك السلمي، إن أي حوار يجب أن يكون مكملاً للحوار الذي دعا إليه المجتمع الدولي في حرب ١٩٩٤م وفقاً للقرارين ٩٢٤ و ٩٣١"[٢] تجدر الإشارة إلى إن السيد علي سالم البيض خرج عن صمته بعد نزوحه إلى مسقط عاصمة عمان ليعلن في خطاب متلفز عشية الذكرى الـ ١٩ لإعلان الوحدة بعنوان (البداية طريق سيقود الجنوب إلى مجلس الأمن):

"ولخص مهمته على هذا النحو: إنجاز الاستقلال واستعادة دولة الجنوب كمسؤولية سياسية للرجل الذي وقع اتفاقية الوحدة.. وبدأ البيض التصدي العلني لقضيته" [٣]

(١) صحيفة النداء العدد (٢٣٥) الموافق ٣ مايو ٢٠١٠م

(٢) صحيفة النداء العدد (٢٣٦) الموافق ١٧ مايو ٢٠١٠م

(٣) صحيفة النداء العدد (٢٣٦) الموافق ١٧ مايو ٢٠١٠م.

الفصل الثاني
واقع النظام السياسي وتفاقم أزماته

أسلوب الحكم الإفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي

اعتمد نظام الحكم برئاسة علي عبدالله صالح إن كان في الاتفاق السياسي لقيام الجمهورية اليمنية على إعطاء مكانة للتوازنات المناطقية وخاصة حضرموت وتعز بما تتسم به من طابع مدني وحضري وأهمية اقتصادية وثقافية وهو في الأصل له أهداف ومصالح في الترويض والاستفادة من الإمكانات وتسخيرها لمصالح الأسرة والقبيلة والعسكر، وهذا ما بيناه سابقًا عند الحديث عن تقاسم المصالح الاستراتيجية بعد حرب صيف ١٩٩٤م في الجنوب، فبالنسبة لمحافظة حضرموت ولأهميتها الاقتصادية والسياسية والجغرافية فقد وافق على أن تحظى بدولة الوحدة بموقع رئاسة الوزراء بتكليف المهندس حيدر أبوبكر العطاس كأول رئيس مجلس الوزراء للفترة من (١٩٩٠- ١٩٩٤م) وقد تتابع هذا الوضع بعد حرب عام ١٩٩٤م وخاصة بعد الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧م وكنوع من الترويض السياسي والاستفادة من الخبرات الاقتصادية الكفؤة رشح لمنصب رئيس مجلس الوزراء د. فرج سعيد بن غانم الشخصية الجنوبية المشهود لها بالنزاهة في الإدارة والتخطيط الاقتصادي ولكنه قدم استقالته بعد فترة تقارب ستة أشهر بعد إن رفضت الرئاسة مقترحاته في تحديد أوجه الموازنة والصرفيات للرئاسة وبعدها انتقل للعمل في المنظمات الدولية، وفي فترة لاحقة وبالتحديد ١٧

مايو ٢٠٠٣م – ١١ فبراير ٢٠٠٦م تم اختيار أ. عبدالقادر عبدالرحمن باجمال كرئيس لمجلس الوزراء وفي فترته ازداد توغل الفساد في مفاصل السلطة والمجتمع، وتمت في ظل رئاسته لمجلس الوزراء التوقيع بجدة بالمملكة العربية السعودية في الثاني عشر من يونيو ٢٠٠٠م على اتفاقية الحدود اليمنية– السعودية وبها تم التنازل عن مضمون اتفاقية الطائف الشهيرة، واستقطاع الأراضي بما سمي في مقال د. عبدالله الفقيه بتاريخ ٧ يونيو ٢٠٠٦م بصحيفة الوسط بأنه تم (إبرام صفقة تنازل اليمن عن ثلث مساحتها للسعودية". (١) هل يمكن أن يقدم باجمال على توقيع مثل هذه الاتفاقية دون موافقة أطراف النظام وخاصة رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح، والشيخ عبدالله حسين الأحمر رئيس مجلس النواب حيث تم مصادقة البرلمان عليها، حيث لا يمكن أن تجري هذه الاتفاقيات أو الصفقات بدون أن تكون لها أهداف سياسية داخلية وخارجية، والاتفاقيات المختلفة في كثير من المجالات هي مجال للإفساد والفساد وزيادة الثروة والنفوذ.

أما الاستنتاج الأساس المنبثق من ذلك فهو يتحدد بعدم وجود الشفافية والمصداقية في عمل المؤسسات ووجودها خارج إطار الفعل المنظم والمؤسس فهو المسؤول الأول عن كافة الاختلالات الجارية في إطار إدارة النظام السياسي وهو ما أشار إليه بوضوح أيضاً برنامج أحزاب اللقاء المشترك بالتالي: " فعلى

(١) د. عبدالله الفقيه، صحيفة الوسط العدد (١٠٣) ٧ يونيو ٢٠٠٦م، بعنوان: (باجمال واعظاً (بدعة) أم سنة.

المستوى السياسي تتجلى مظاهر هذه الأزمة في غياب دولة القانون والمؤسسات، وانعدام المساواة أمام القانون وتركيز السلطة في يد رئيس الدولة بدون توفر الحد الأدنى من التكافؤ بين الصلاحيات والمسؤوليات، فلا محاسبة ولا مساءلة في ظل وجود سلطتين تشريعية وقضائية غير مستقلتين ومسيطر عليهما، وجهاز حكومي ضعيف وعاجز ". [1]

الأشكال المتعددة للفساد:

وقد اهتم نظام علي عبدالله صالح في إدارته للبلاد على تسخير الإمكانيات الموجودة بالبلاد لاستمرار سيطرته على مقاليد الحكم من خلال التصرف بالأراضي والمدخرات الأخرى في المجال النفطي أو السمكي الزراعي، وفي البر والبحر والجو، بحيث إن الفساد المالي والإداري أصبح السمة الأساسية المتحكمة في مصائر وحياة المواطنين بالجمهورية اليمنية الذي واجه ازدياد الجرعات السعرية، في حين اغتنت فئة قليلة من العائلة والمقربين وادخارهم ثرواتهم في تأسيس الشركات والبنوك والاتصالات وسيطرتهم على كل مفاصل الاقتصاد، حيث بينت التقارير الوطنية والدولية هذه المؤشرات لنظام المحسوبية وانتشار الفساد.

وسنأخذ بالاهتمام بعض الوقائع في هذا المجال منها:

الدستور وتعديلاته، والانتخابات

لقد توج الشعب اليمني نضاله من أجل تحرره واستقلاله أولاً: من النظام

(١) برنامج اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني الشامل.

الإمامي الكهنوتي بثورة ٢٦ سبتمبر في الشمال عام ١٩٦٢م، وثانياً: بانطلاق ثورة الرابع عشر من أكتوبر ١٩٦٣م بقيادة التنظيم السياسي للجبهة القومية ضد الاستعمار البريطاني الانجلو سلاطيني وتوج بتحقيق الاستقلال الوطني في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧م، وفي كل التحولات السياسية والعاصفة التي شهدها اليمن (شماله وجنوبه) وخاصة بعد التوترات لحربي عامي ٧٢- ١٩٧٩م الحدودية توضع بإلحاح مسألة وحدة اليمن، وشكل لهذا الغرض اللجان المشتركة، وهذا ما أوضحناه في الباب الأول عند حديثنا عن اتفاقيات الوحدة.

وقد انجزت اللجنة الدستورية المشتركة التي تم تشكيلها في ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٢م أثر اتفاق القاهرة وطرابلس أعمالها بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٨١م بإقرارها مشروع دستور دولة الوحدة، وظل هذا المشروع في اروقة وأدراج القيادة السياسية للشطرين (الدولتين) دون البث فيه، وبعد ما يقارب الثمان سنوات وبالتحديد عند انعقاد لقاء القمة للقيادة السياسية بعدن في الفترة من ٢٩- ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م تم التوقيع على هذا المشروع حيث ورد في نتائج اللقاء ما يلي: "إحالة مشروع الدستور إلى مجلس الشورى والشعب في شطري الوطن وذلك للموافقة عليه طبقاً للأنظمة الدستورية لكل منهما خلال فترة زمنية أقصاها ستة أشهر"، وتنفيذاً لهذا الاتفاق واتفاقية إعلان قيام الجمهورية اليمنية الموقع عليها من قبل القيادة السياسية بصنعاء خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٢ إبريل ١٩٩٠م فقد أقر مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى في ٢١/ ٥/ ١٩٩٠م

مشروع دستور دولة الوحدة، ولكن بإجراء بعض التعديلات في مواده وبخاصة في الباب السادس المعنون في مشروع دستور الوحدة بالتالي: "سريان الدستور وأصول تعديله وأحكام عامة وانتقالية" ليصبح: "أصول تعديل الدستور وأحكام عامة"، وبدلاً من إجمالي (١٣٦) مادة في مشروع الدستور الأول المقر قبيل قيام الجمهورية بيوم واحد.. كما اعتبر المجلسان وثيقة إعلان قيام الجمهورية اليمنية إطاراً مكملاً لمواد الدستور وإطاراً تشريعيًا منظمًا للفترة الانتقالية.

مما يجدر الإشارة إليه إن إجراء التعديلات الدستورية وإصدارها بالمراسيم تمت في إطار النظامين شمالاً وجنوبًا ولكن بزيادة في الإصدار في إطار نظام الجمهورية العربية اليمنية ومحدودية في دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وهذا الواقع انعكس تأثيره على النظام التشريعي والتعامل مع الدستور بعد قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، حيث حدثت الاختلالات التالية (تجاه تنفيذ الاتفاقية الانتقالية) منها:

١- فبدلاً من إجراء الاستفتاء الشعبي العام على دستور دولة الوحدة في فترة أقصاها ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠م فقد أرجى الاستفتاء لأسباب سياسية ليتم في أواخر النصف الأول من عام ١٩٩١م.

٢- كما إن إجراء الانتخابات الأولى لمجلس النواب وفقًا لاتفاقية الوحدة هي الأخرى تأجلت لنفس الأسباب فبدلاً من أن تتم قبل ٢٢ مايو ١٩٩٢م جرت في ٢٧ إبريل ١٩٩٣م.

وهكذا دواليك فإن كثيراً من الاتفاقات الوحدوية هي الأخرى تعثر العمل بها، وهو ما بيناه في فقرات سابقة، مما أدى إلى الأزمة السياسية وبعدها التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق وتوجت بحرب صيف عام ١٩٩٤م وما سببته من مآلات لتجربة الوحدة.

والدستور بوصفه وثيقة سياسية قانونية ينظم على أساسها عمل سلطات الدولة المختلفة، وعلى مواده يتم إصدار القوانين، فإن مسألة تعديله من الأهمية أن يقف على الأسس المحددة بالدستور (أسس تعديل الدستور) والحاجات المتعلقة في حالات بالظروف الموضوعية ودرجة التطور في المجتمع وأن يكون أي تعديل يفتح آفاقـًا للحرية والديمقراطية بالمجتمع، وأن لا يستخدم الدستور وتعديلاته مطية لإسدال نظام الحكم الفردي أو الهيمنة على السلطات الأخرى (تشريعية، وتنفيذية، وقضائية) وأيضـًا السلطة الرابعة في الحريات للمواطنين والشفافية في نظام الحكم، وحرية الإنسان وضمان حقوقه في حياته ومعيشته بكرامة.

بعد هذا التوضيح لأهمية الدستور دعونا نوضح أهم التعديلات الدستورية التي تمت بعد قيام الجمهورية اليمنية:

التعديل الدستوري الأول، أو الدستور المعدل:

هذا التعديل جاء كنتاج لحرب صيف عام ١٩٩٤م، فقد سارع الرئيس علي عبدالله صالح في التنصل من دستور دولة الوحدة وقام بالتنسيق مع الشيخ عبدالله حسين الأحمر رئيس مجلس النواب لإقرار المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨/ ٩/ ١٩٩٤م أي بعد شهرين ونصف من انتصار ٧ يوليو ١٩٩٤م التعديلات

الدستورية لعدد (٨٠) مادة من الدستور وبهذا التعديل أصبحت مواد دستور الجمهورية اليمنية (١٥٩) مادة بعد أن كانت (١٣١) مادة في دستور ١٩٩١م المتفق عليه لتحول الكثير من المواد المناطة بالدستور بمجلس الرئاسة إلى الرئيس علي عبدالله صالح، وهنا بدأت المرحلة الأولى من اصباغ النظام السياسي بالطابع الفردي بدلاً عن القيادة الجماعية السابقة، يشير د. محمد علي السقاف أستاذ القانون الدولي إلى هذا التعديل الدستوري في موضوعه المنشور بصحيفة الثوري بعنوان: (لماذا لا نتكلم صراحة) إلى ما أفضت إليه هذه التعديلات بالتالي: "١- تعديل صيغة (٥٠) مادة ٢- إضافة ٢٩ مادة ٣- إلغاء مادة واحدة".[١]

التعديل الثاني للدستور:

وقد تم بإجراء الاستفتاء العام للمواطنين على الدستور عام ٢٠٠١م، وقد تضمن تعديل (١٤) مادة وإضافة (٥) مواد، وحذف مادتين يبين د. عبدالله الفقيه أستاذ الفلسفة بجامعة صنعاء رأيه حول نتائج هذا الاستفتاء بالتالي: "جاءت التعديلات الدستورية في عام ٢٠٠١م في سياق بدت خلاله كإنها محاولة لإضفاء الحماية الدستورية على مصالح أسرية ومناطقية". [٢]

---

(١) د. محمد علي السقاف، صحيفة الثوري العدد (١٨٧٣) الموافق ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٥م مقال بعنوان (لماذا لا نتكلم صراحة) الوحدة بعد ١٥ عاماً.

(٢) د. عبدالله الفقيه، صحيفة الوسط العدد (٦٣) الموافق ٣ أغسطس ٢٠٠٥م عنوان الموضوع: (طرفاه القوى التقليدية والقوى الحديثة) أربعة عقود من الصراع على عرش اليمن.

التعديل الدستوري الثالث:

وهو ما تم بموجبه في عام ٢٠٠٩م تمديد فترة مجلس النواب لسنتين من خلال التعديل الدستوري المصادق عليه من المجلس بإضافة الفقرة (ب) للمادة (٦٥) من الدستور، هذا التعديل الدستوري أتى أثر التوافق بين الأطراف السياسية ممثلة بالحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام وأعوانه، واللقاء المشترك وحلفائه ولعدم الوصول إلى اتفاقيات للالتزام بالموعد المحدد للانتخابات (أبريل ٢٠٠٩م)، حيث يوجد انسداد سياسي ناتج لتعمق أزمة النظام السياسي ووجود مشكلات منها ما يتعلق بالقضية الجنوبية وحراكها السلمي الذي انطلق في السابع من يوليو ٢٠٠٧م، وأيضاً الحروب في صعدة، وكذا الاتفاق على الآليات الانتخابية وضمان نزاهة الانتخابات.

الانتخابات الرئاسية والمحلية بالجمهورية اليمنية:

بالإشارة إلى الدستور وتعديلاته، وحيث إن الدستور في ثنايا مواده يؤكد على العملية الانتخابية كأحد أهم أسس إرساء النظام الديمقراطي، وقد حدد أشكالها بالانتخابات النيابية والمحلية والرئاسية، كما أشار إلى فترات انعقادها ومدة كل استحقاق، ومنذ قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، ووفقاً للدستور وقانون الانتخابات فقد جرت الانتخابات النيابية والمحلية والرئاسية وفقاً للتالي:

أولاً: الانتخابات النيابية (مجلس النواب) وقد تمت في التواريخ (٢٧ ابريل

١٩٩٣م، ٢٧ ابريل ١٩٩٧م، ٢٧ إبريل ٢٠٠٣م)، ويبين الجدول أدناه نتائجها: (١)

٢٧ ابريل ١٩٩٣م		٢٧ ابريل ١٩٩٧م	٢٧ ابريل ٢٠٠٣م
الحزب	عدد المقاعد	عدد المقاعد	عدد المقاعد
المؤتمر الشعبي العام	١٢٣	١٨٧	٢٣٨
التجمع اليمني للإصلاح	٠٦٢	٠٥٣	٠٤٦
الحزب الاشتراكي اليمني	٠٥٦	-	٠٠٨
حزب البعث العربي الاشتراكي	٠٧	٢	٠٢
حزب الحق	٠٢	-	٠٣
التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	٠١	٣	-
تنظيم التصحيح الشعبي الناصري	١	-	-
الحزب الناصري الديمقراطي	١	-	-
المستقلين	٤٨	٥٤	٤
الإجمالي	٣٠١	٣٠١	٣٠١

تبرز نتائج الانتخابات النيابية الثلاث تحكم الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح بتوجيه وقيادة العملية الانتخابية وفقاً لدوائرها الانتخابية المختلفة، وهذا المؤشر يوضحه تصاعد نسبة تواجد ممثليه بالمجلس فمن عدد (١٢٣) عام ١٩٩٣م إلى (١٨٧) عام ١٩٩٧م وصولاً إلى (٢٣٨) عام ٢٠٠٣م لتصل هذه النسبة إلى ١ ,٧٩٪ بأكثر من ثلثي الأعضاء ليتحصل بذلك على الأغلبية الكاسحة، في ظل تناقص تواجد الأحزاب والمكونات الأخرى، يوصف د. محمد صالح القباطي هذا الواقع بالتالي: "تنامي مؤشرات الهيمنة والاستحواذ على نتائج الانتخابات من غالبية بسيطة في

(١) موقع الانترنت حول نتائج الانتخابات النيابية بالجمهورية اليمنية.

الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣م إلى غالبية مريحة عام ١٩٩٧م ومن ثم إلى غالبية كاسحة عام ٢٠٠٣م مكرسة هيمنة الحكم الفردي وتنامي النزوع الاستبدادي في استهلاك السلطة والثروة ومصادر صناعة القرار". [١]

الانتخابات المحلية بالمحافظات والمديريات:

تمت هذه الانتخابات في التواريخ (٢٠ فبراير ٢٠٠١، ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م) ويبين الجدول التالي نتائجها: [٢]

٢٠ فبراير ٢٠٠١م			٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م	
الحزب	عدد المقاعد بالمحافظات	عدد المقاعد بالمديريات	المقاعد بالمحافظات	المقاعد بالمديريات
المؤتمر الشعبي العام	٢٧٧	٣٨٠٧	٣٦٦	٤٣٠٢
التجمع اليمني للإصلاح	٠٨٥	١٤٤٩	٠٣٢	٠٦٩٢
الحزب الاشتراكي اليمني	٠١٦	٠٢١٩	٠١٣	٠١٥٥
المستقلون	٠٣٢	٠٧٦٥	٠٢٨	٠٤٧٤
حزب البعث العربي الاشتراكي	٠٠٧	-	-	-
الجبهة الوطنية	٠٠٤	-	-	-
اتحاد القوى الشعبية	٢	-	-	-
حزب الحق	١	-	-	-
أحزاب أخرى	-	-	-	٤٤

تدل هذه النتائج وتؤكد الاستنتاج السابق الذي تم إيراده حول سريان سيطرة المؤتمر الشعبي العام بما يملكه من إمكانيات يسخرها في العملية الانتخابية وسيطرته

(١) د. محمد صالح القباطي، صحيفة الثوري العدد (٢١٢٩) ص(٦)، الموضوع (ملامح التطور في أداء المشترك من النشأة حتى اليوم).

(٢) الجدول مأخوذ من مصادر وثائقية عديدة.

على أجهزة الدولة وإنجاح مرشحيه في الانتخابات واستخدام جميع أنواع الإغراء والإفساد في العملية الانتخابية، كما توضح نتائج هذه الانتخابات النيابية والمحلية إلى تقلص هامش النظام الديمقراطي وعدم الشفافية في تطبيقاتها واستخدامها فقط كديكور للديمقراطية وليس محتواً ومضموناً للتغيير والتبادل السلمي.

الانتخابات الرئاسية:

خلال الفترة منذ قيام الجمهورية اليمنية جرت الانتخابات الرئاسية لثلاث مرات، الأول في ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م، والثانية في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م، والثالثة بعد الثورة الشبابية ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية عام ٢٠١١م ونقل السلطة من الرئيس علي عبدالله صالح إلى نائبه عبدربه منصور هادي عام ٢٠١٢م وهي تمت بما يشبه الاستفتاء وليس الانتخابات التنافسية وتم مقاطعتها بشكل كبير في الجنوب.

ومن أجل استمرار الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام والرئيس علي عبدالله صالح برئاسة اليمن فقد عمل على إجراء التعديلات إن كان بالدستور أو نظام الانتخابات، وحتى اللائحة التنفيذية المنظمة لعمل مجلس النواب لضمان استمرارية رئاسة الدولة بالجمهورية اليمنية، وإظهار التأييد الشعبي لذلك كما حدث عند إعلان الرئيس في مهرجان عام ٢٠٠٦م بأنه لن يرشح نفسه للانتخابات الرئاسية ثم عدل عن ذلك بتنظيم مظاهرات تطالبه بالترشيح، ولذلك فقد تم التشديد بأن يتحصل المرشح للرئاسة على تزكية موافقة بنسبة (٥٪) من مجموع عدد الأعضاء والحاضرين لمجلس النواب والشورى، في ظل السيطرة

الغالبة له بالمجلس والذي وصلت إلى المرتبة الكاسحة في انتخابات مجلس النواب عام ٢٠٠٣م، وقبلها في انتخابات المجلس لعام ١٩٩٧م المريحة ولذلك فقد اتسم إجراء انتخابات الرئاسة في ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م بدون منافسة حقيقية بين مرشح المؤتمر الشعبي العام علي عبدالله صالح ومنافسه الآخر نجيب قحطان الشعبي بعد إن تم إلغاء ترشيح الأستاذ علي صالح عباد (مقبل) الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.

أما الانتخابات الرئاسية الثانية والتي جرت في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م فقد أتت بعد تطورات في المشهد السياسي منها تأسيس تحالف أحزاب اللقاء المشترك وتطور عمله كإطار سياسي جامع لأحزاب المعارضة الفاعلة ووقوفه على برنامج سياسي ووضعه خارطة طريق لإجراء انتخابات حرة وشفافة، وتوّج ذلك بترشيحه للمنافسة الرئاسية شخصية وطنية ذات مصداقية ونزيهة في محاربة الفساد والمفسدين المهندس فيصل علي بن شملان وبالتالي فإن الحملة الانتخابية اتسمت بالجدية والمشاركة الشعبية الواسعة رغم وقوف بعض القوى النافذة والمشيخية باتجاه معاكس لأحزابها وتغليب القبيلة والرئيس على الوطن، واستطاعت أحزاب اللقاء المشترك ضمان له موافقة مجلس النواب على الترشيح.

أما الانتخابات الرئاسية الأخيرة فقد تمت عام ٢٠١٢م وترشح للرئاسة فيها المشير عبدربه منصور هادي، والجدول أدناه يوضح نتائج هذه الانتخابات [١]

(١) الجدول مأخوذ من مصادر وثائقية عديدة.

العام	المرشحين	النتائج	الملاحظات
٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م	علي عبدالله صالح نجيب قحطان الشعبي	٪٩٦,٣ ٪٣,٧	
٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م	علي عبدالله صالح فيصل علي بن شملان	٪٧٧,٢ ٪٢١,٨	
٢٠١٢م	المشير عبدربه منصور هادي	٪٩٩,٨	

في موضوع نشره بصحيفة الثوري يفند د. محمد أحمد علي المخلافي واقع الانتخابات اليمنية بالتالي: "يحظر الدستور في مادته (٥، ٤٠) تسخير الوظيفة العامة المدنية والعسكرية والمال العام، ويندرج في ذلك الإعلام العام، لصالح حزب سياسي، وأكد على ذلك قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى ضمان مساواة الأحزاب والمرشحين في الانتخابات في استخدام وسائل الإعلام العام، بيد أن الممارسة العملية تجري بالمخالفة لهذه النصوص، ولم يظهر أثر ذلك على الانتخابات النيابية الاولى عام ١٩٩٣م بسبب التوازن القائم يومئذ في إطار السلطة، أما الانتخابات بعد عام ١٩٩٤م فقد تم بصورة جلية التطابق التام بين حزب الحكومة وأجهزة الدولة التي تتولى قيادة الحملة الانتخابية للمؤتمر الشعبي العام برئاسة المحافظ المسؤول عن كل أجهزة السلطة المحلية بالمحافظة".[1]، وهذا أيضاً ما أشار إليه د. عبدالله الفقيه في صحيفة الوسط عند تقييمه لانتخابات عام ٢٠٠٦م الرئاسية حيث أوضح التالي: "برهنت الانتخابات الماضية سبتمبر ٢٠٠٦م (الرئاسية والمحلية) لكل ذي

(١) د. محمد أحمد علي المخلافي، صحيفة الثوري العدد (١٩١١) الموافق ١١/ ٥/ ٢٠٠٦م الموضوع (النظام الانتخابي في اليمن.. معايير الانتخابات التعددية) ص٥.

بصيرة بأن اليمن ما زالت تعيش مرحلة ما قبل (الديمقراطية) وإن الرهان بالتالي على الآلية الانتخابية لإحداث تحولات في النظام أو في طريق الحكم هو رهان غير صائب وخصوصاً في ظل الاختلالات القائمة في النظام الانتخابي بشكل عام وفي ظل توظيف الحاكم لموارد الدولة ومؤسساتها في سبيل البقاء في الحكم". [1]

تجدر الإشارة إلى إن الهيئات المنتخبة النيابية والمحلية حالياً تعمل خارج نظام الدستور، حيث إن آخر انتخابات نيابية تمت عام ٢٠٠٣م ومدد عمل مجلس النواب عام ٢٠٠٩م لعامين تم انهائها، كما إن المجالس المحلية هي الأخرى فإن آخر انتخابات لها تم في عام ٢٠٠٦م وتم تمديدها في ١٧/ ٥/ ٢٠٠٨م بشكل مخالف لأحكام الدستور وكذا التحايل على انتخاب المحافظين بعدها من المجالس المسيطر عليها من قبل المؤتمر الشعبي العام، مما يعني إن البلد بشكل عام يعيش حالة فراغ دستوري.

الأراضي والفساد:

لقد أشرنا سابقاً إلى تقاسم النخبة الحاكمة وفي مقدمتها عائلة علي عبدالله صالح والقبيلة والمشيخة للأراضي بالمحافظات الجنوبية أثر حرب صيف عام ١٩٩٤م، ترونا نوضح أحد الوقائع المشهودة حدثت بعد هذه الحرب بمثال قضية أو فضيحة شركة المنقذ للاستثمار كمثال صارخ للفساد ورشوة المشايخ، يتحدث الكاتب البريطاني باتريك كريجر عن ذلك بالتالي: "أدعت شركة اسمها

(١) د. عبدالله الفقيه، صحيفة الوسط العدد (١٣٤) الموافق ٧ فبراير ٢٠٠٧م.

شركة المنقذ ويمثلها حمود هاشم الذارحي عضو الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح وأحد أبرز الشخصيات المؤسسة لهيئة الفضيلة ملكيتها لمساحات شاسعة من الأراضي تقدر بنحو (١,٢٦٠,٠٠٠ متر مربع) في منطقة كالتكس بمحافظة عدن، وقد فحصت محاكم عدن الابتدائية والاستئنائية ما لدى الشركة من أوراق وصكوك شراء، واتضح إن هذه الصكوك مزورة، فما كان من أمر القضاء سوى الأمر بسجن كل من تورط في تزوير وثائق تدعم ادعاء الشركة من مواطنين ومسؤولين كانوا موجودين في محافظة عدن، أما المسؤولين الذين وجدوا في محافظات أخرى فلم يتم إلقاء القبض عليهم.. فماذا جاء من صنعاء؟ لقد صدرت أوامر عليا من رئيس الدولة إلى النائب العام بسحب ملف القضية من المحكمة العليا وتسليمه إلى الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وعدد من المشايخ والقيادات العسكرية من أجل التحكيم في قضية قد قال فيها القضاء حكمه.. ووفقاً لاقتراح الشيخ عبدالله حسين الأحمر ولجنته فقد قررت الدولة دفع مليار وثمانمائة مليون ريال لشركة المنقذ تعويضاً لها بعد إن صدرت أحكام القضاء بزيف وبطلان ادعاء الشركة بتملكها تلك الأراضي". (١)

الأراضي وتملكها وتوزيعها هي أحد أهم مصادر الاغتناء للنخبة الحاكمة والقادة العسكريين في المناطق وخاصة ما تم من استحواذ واسع للأراضي في

(١) الكاتب البريطاني باتريك كريجر، صحيفة القضية العدد (٥٣) موضوع بعنوان (القضية الجنوبية: جوهرها ودورها في الصراع السياسي في اليمن).

دولة (ج. ي. د.ش) بعد الوحدة وبشكل أكبر بعد انتصار حرب صيف عام ١٩٩٤م.. ففي حين حرص نظام دولة جمهورية اليمن الديمقراطية على الأراضي الشاسعة بل والتشدد في الصرف لها حتى للمواطنين للبناء إلا عبر النظام، والاستفادة من الأراضي في بناء المؤسسات للدولة في مختلف المجالات (وزارات وفروعها، مؤسسات عسكرية وأمنية أجهزة قضائية وتشريعية)، وكذا سياسة قيام التعاونيات الزراعية ومزارع الدولة، وهكذا فإن واقع الدولة حينذاك هو السيطرة التامة على كل المدخلات الأساسية للتنمية والتجارة الداخلية والخارجة، مما أدى إلى استقرار العملة والأسعار والحفاظ على مستوى معيشة لائق، وإن تضرر من هذه السياسة بعض الفئات الاجتماعية إلا إن الوضع العام في هذا الجانب كان يدار بشكل متوازن ومنظم.

أما الوضع بعد الوحدة والحرب فقد اختلف كثيراً فلم يسلم البر والبحر والجو من الفساد حيث تم إفساح المجال واسعًا في التحكم في كل مفاصل الاقتصاد وبالتالي الاغتناء لفئة قليلة من السكان وبروز دور الشركات الخاصة والاحتكارية للنافذين في كل المجالات الحيوية المرتبطة بحياة المواطنين الذي أصبح نصيبه الجرعات والفقر والفاقة والمرض.

نعود مرة أخرى إلى التقرير الهام للمعهد الملكي البريطاني الذي أخذ حيزاً وافراً منه في مجال المحسوبية والفساد حيث أشار إلى التالي: "إن تملك الأراضي يمثل واحداً من أهم المصادر الرئيسية للإيرادات غير المشروعة للقادة

العسكريين، ويزعم إن اللواء علي محسن الأحمر وأحمد علي صالح مع عدد من القادة الإقليميين الأخرين كانوا من بين كبار ملاك الأراضي في اليمن، ووفقاً لهيئة المعونة الأمريكية (VSAID) كانت (المؤسسة الاقتصادية اليمنية شبه الحكومية) والتي يديرها ضباط تحوز على مساحات واسعة من الأراضي والشركات المختلفة شبه الحكومية، وفي المقام الأول في جمهورية جنوب اليمن السابقة". [1]

وهذا له شواهد في صفقات تم رصدها وجرت فيها محاسبات شكلية في ساحل حضرموت ورائها قادة وشخصيات نافذة وكانت لها بعد ذلك نتائج.

النفط والمحسوبية:

كافة المحاولات لاستخراج النفط إن كان في الحقبة الاستعمارية البريطانية في الجنوب، أو الإمامية في الشمال لم ترى النور، وفي السلطنة القعيطية نظم الشعر والقصائد وتغنى بها المغنون (المطربون) واستبشروا بالنفط ولكن أيضاً اقفلت وطمست آباره، حيث أن شركة بان امريكان التي كانت تنقب في ثمود، وتوحش الآخرون بعدم السماح بذلك حفظاً لمصالحهم.

الشركات العالمية للبترول لها أجندتها وارتباطاتها بالمصالح الإقليمية، والاتفاقات لا تعقد إلا في ظل ضمان مصالحها وشركائها المحليين والإقليميين، فملف النفط باليمن وخاصة بشكله الموسع في الاستخراج تحرك أكثر بعد زيارة

(١) التقرير للمعهد الملكي البريطاني الصادر في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٣م.

الرئيس علي عبدالله صالح إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعد اتفاق عدن في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م.

يشير تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٤م إلى هذا الواقع بالتالي: "اليمن ضمن ١٤ دولة نفطية في العالم مهتمة باختفاء كبير من عائداتها النفطية في جيوب مديري الشركات الغربية المنتجة، والوسطاء والمسؤولين المحليين". [١]، أما الباحث البريطاني بيتر سولزبيري المشارك في إعداد التقرير الصادر عن المعهد الملكي البريطاني عن اليمن بعنوان: (عباقرة فساد وشهادات دولية) الموافق ٢٤ سبتمبر ٢٠١٣م فقد أوضح كيفية توزيع الاستئثار بالنفط وتسخيره لمصالح القوى النافذة بالتالي: "على خلفية ظهور النفط وتنامي دوره وتأثيره تمركزت الثروة أكثر فأكثر في إطار ١٠- ١٥ عائلة، وصار النظام يوزع الثروة على الناس المتمركزين حوله وتمركزت السلطة والثروة التي تحكمت بها قبضة رأس هرم السلطة السياسية". [٢]

في مقاله الصادر بصحيفة الأيام العدد (٥٢٣٦) ١ نوفمبر ٢٠٠٧م يشير الدكتور محمد علي السقاف أستاذ القانون الدولي إلى الأوضاع النفطية باليمن: "تشكل عائدات النفط ما لا يقل عن ٧٠٪ من إيرادات الموازنة العامة للدولة

(١) د. يحيى صالح محسن، الثوري العدد (٢٠٠٦) الموافق ١٥/ ٥/ ٢٠٠٨م موضوع بعنوان: (خارطة فساد القطاع النفطي في اليمن ٣- ٤).

(٢) تقرير المعهد الملكي البريطاني الصادر في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٣م.

اليمنية وبين ٩٢- ٩٥٪ من إجمالي صادرات اليمن "[١] ويواصل "وتظهر الأرقام للأعوام (٢٠٠٣- ٢٠٠٤- ٢٠٠٥م) الصادرة من وزارة النفط إن إجمالي نفط الجنوب من الإنتاج الكلي يمثل أكثر من ٧٦٪ من جهة، ومن جهة أخرى مجمل عائدات الحكومة من الصادرات النفطية هي من الجنوب"، وفقاً للجدول أدناه: [٢]

السنة	إجمالي إنتاج النفط بالبرميل	حصة الجنوب يمثل القطاع ١٤ من نفط المسيلة عن حضرموت	حصة الشمال (مأرب / الجوف)
٢٠٠٣م	٤٣٠,٨٧٣	٧٦,٨٩٪	٢٣,١١٪
٢٠٠٤م	٤٠٢,٩٩٢	٧٨,٢٨٪	٢١,٧٢٪
٢٠٠٥م	٤٠٠,٢٤٧	٨٠,٩٧٪	١٩,٠٣٪

ويوضح تقرير المعهد الملكي البريطاني نظام المحسوبية والفساد في المجال النفطي بالتالي: "كان أكثر ما يشد الانتباه بالنسبة للتنافس الاقتصادي في عهد صالح، صناعة النفط والغاز، والتي تعتبر المصدر الرئيس لعائدات التصدير والتمويل الحكومي، مما جعل صالح يعطي لنفسه الأمر والحكم النهائي في هذا القطاع، ومنها الموافقة على جميع الصفقات الكبرى واتفاقيات تقاسم الإنتاج مع شركات النفط الدولية، التي تم منحها امتيازات في اليمن". [٣]

الاعتماد الإضافي أحد مجالات الفساد:

في تحليله الاضافي للشأن النفطي يشير د. يحيى صالح محسن إلى أحد

(١) د. محمد علي السقاف، الأيام العدد (٥٢٣٦) الموافق ١ نوفمبر ٢٠٠٧م.

(٢) د. محمد علي السقاف، الأيام العدد (٥٢٣٦) الموافق ١ نوفمبر ٢٠٠٧م.

(٣) تقرير المعهد الملكي البريطاني الصادر في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٣م.

مظاهر الفساد بالمجال النفطي ممثلاً في التصرف في عوائده الإضافية من خلال سن قانون الاعتماد الإضافي وإقراره في مجلس النواب بالتالي: "لقد استمرأت الحكومة خلال السنوات الأخيرة وتمادت في ظل غياب الفصل بين السلطات وغياب الرقابة والمحاسبة لتواصل عبثها الماحق بمقدرات الشعب وثروة أجياله اللاحقة، إذ وصل ما قامت بسحبه خلال الفترة من (٢٠٠٠- ٢٠٠٥م) ما مقداره (١,٠٤٣,٧٧٦,٠٠٠,٠٠٠) ترليون وثلاثة وأربعون مليار وسبعمائة ستة وسبعين مليون ريال، بما يعادل (٥,٦٨٨,٠٠٠,٠٠٠) خمسة مليارات وستمائة وثمانية وثمانون مليون دولار.. تلك الأرقام الفلكية هي حصيلة فوارق أسعار النفط (المعلن تصديره) لتلك الفترة، كان يمكن أن تسهم وبقوة في اجتثاث حالة الفقر من جذوره" [١]

ويوضح الجدول الطلبات الحكومية للاعتمادات الإضافية خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٥م) [٢]

(١) د. يحيى صالح محسن، الثوري العدد (١٨٨٢) الموافق ١٥/ ٩/ ٢٠٠٥م عائدات النفط إلى أين؟ بالاعتماد الإضافي عنوان للفساد.

(٢) د. يحيى صالح محسن، نفس المرجع رقم (٤٠) مشاريع الموازنات للأعوام ٢٠٠٠- ٢٠٠٥م وطلبات الاعتماد الإضافي.

السنة	تقديرات النفقات عن مشروع الموازنة بالمليارات ريال	قيمة الاعتماد الإضافي بالمليار ريال	متوسط سعر الصرف للدولار الواحد بالريالات	قيمة الاعتماد الإضافي بالمليارات الدولارات	نسبة الاعتماد الإضافي إلى إجمالي النفقات
٢٠٠٠م	٤٢٢,٢٤٩	١١١.-	١٦٥,٥٣	٧١٨,٩٠٣	٪٢٨,٢
٢٠٠١م	٥٠١,٨٨٢	٧٥,٣٥١	١٧٣,٢٥	٤٣٤,٩٢٦	٪١٥
٢٠٠٢م	٥٣١,٨٢٩	١٠٠,٩١٥	١٧٨,٨٥	٥٦٤,٢٤٤	٪١٩
٢٠٠٣م	٦٦٨,٤٠١	١٠٨,٨٦٤	١٨٣,٦٠	٥٩٢,٨٤٣	٪١٥,٨
٢٠٠٤م	٧٤٤,٦٠٢	١٨٨,٥٠٠	١٨٥,٧٨	١٠١٠	٪٢٥,٣
٢٠٠٥م	٨٣٦,٣٧٩	٤٥١,١٦٤	١٩١	٢٣٦٢	٪٥٤
الإجمالي		١٠٤٣.٧٧٦		٥.٦٨٨	

ما يجدر الإشارة إليه إن الشيخ عبدالله حسين الأحمر رئيس مجلس النواب أوضح في مقابلة صحفية معه حول كميات النفط المستخرجة بالتالي: "لا نعلم شيئاً عن حجم النفط المستخرج أو المباع، لا أنا كرئيس لمجلس النواب ولا المجلس وأعضائه، وإن كانت البيانات التي تصل إلى المجلس موجودة، لكن بواطن الأمور وحقائقها لا نعلمها، رغم المطالبات العديدة للمجلس لتوضيح المعلومات دون جدوى فالسؤال عن هذا الأمر يؤدي إلى ردود غاضبة". (١)

يفند تقرير المعهد الملكي هذه الادعاءات للشيخ عبدالله حسين الأحمر من خلال إيراده التالي: "من بين شركات المقدمة في الصروح الشامخة للاقتصاد اليمني، تأتي مجموعة آل الأحمر، وهي مجموعة تجارية شاسعة، وتمثل جزءاً من أشهر الشركات متعددة الجنسيات في العالم، ويملكها حميد الأحمر، نجل الشيخ عبدالله، ويعتبر حميد من داخل (كونفدرالية حاشد القبلية) خلال عام ١٩٩٠م

(١) صحيفة الوسط ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٥م.

وأصبح فيما بعد أحد أطراف نزاع النخبة العام ٢٠١١م". [١]

هذا الوضع في التنازع على مقدرات الوطن والاستئثار بثرواته والحكم بالغلبة والقوة وتوزيع الثروة في إطار أسرة آل الأحمر، وخاصة بين الرئيس وورثته والإعداد لابنه أحمد لتوريثه، والشيخ عبدالله حسين وورثته واتساع ثروة ابنه حميد هو ما أشار إليه الباحث البريطاني (بيتر سولزيري) في تقرير المعهد الملكي بالتالي: "وفي العقد الأخير نشأ تنافس واضح بين مراكز القوى (العائلات) وأصبح كل طرف يتطلع إلى الاستئثار بمركز السلطة بمفرده، ومن هنا ابتدأت الصراعات داخل تركيبة السلطة وبين أركانها". [٢]، كما يرصد تقرير لمؤسسة التراث و(وول ستريت) الأمريكيتان الفساد المستشرى باليمن بالتالي: "إن هيمنة نظام عسكري قبلي هو السبب الرئيسي الذي يعيق تحول اليمن إلى دولة مؤسسات وقانون ومجتمع مدني، وهو السبب ذاته في تشويه حرية الاقتصاد وتكريس الفساد، وعدم كفاءته في معالجة مشكلات التنمية وحسن استغلال وتوظيف الموارد". [٣]

الفساد بالقضاء:

وفقًا للدستور والقوانين فإن السلطة القضائية تتمتع بالاستقلالية في نشاطها

(١) تقرير المعهد الملكي البريطاني المشار إليه أعلاه.

(٢) صحيفة التجمع العدد (٨٣٥)، الموافق ٢٣ يونيو ٢٠١٤م.

(٣) صحيفة المصدر الموافق ٢٩/ ١/ ٢٠٠٨م.

بالنظر للقضايا التي مناط بها حلها ورغم الامتيازات التي تم سنها في الجانب الحقوقي الوظيفي لتحسين الحالة المعيشية للقضاة وأعضاء النيابات العامة إلا إن النظام الحاكم عمل على تفريغ الجهاز القضائي من وظائفه والعمل على شراء ولاءاتهم وجعلهم جهاز تابع للحاكم وللمؤتمر الشعبي العام، في ندوة نظمت حول استقلال القضاء بتاريخ ١٩/ ٤/ ٢٠٠٩م بالعاصمة صنعاء وفي مداخلته المقدمة للندوة أشار المحامي خالد صالح الآنسي إلى التالي: "ترتب على عدم تؤاءم تشريعات السلطة القضائية مع الدستور وعدم وجود سلطة قضائية مستقلة وحل محلها جهاز قضائي غير مستقر هو أشبه بإدارة حزبية أو تنفيذية خاضعة للحزب الحاكم (رئيس الجمهورية اليمنية) ووزير عدل الحزب الحاكم، وبطبيعة الحال هذا الوضع أوجد قضاة لا يشعرون بالولاء للدستور والقانون وصار ولاؤهم بالضرورة لمن يملك حق التعيين والعزل والترقية والانتداب وسلطة المحاسبة والعقاب ويتحكم في الحقوق المالية والعينية". [1] وهناك كثير من الوقائع تؤكد هذا الاستنتاج إن كان في مسائل الانتخابات ونتائجها، أو قضايا الرأي، أشير هنا إلى حالتين:

أولاً: ما حدث من انتداب قضاة لعاصمة محافظة حضرموت وبعض المديريات من خارجها وخاصة من (الشمال) وكذا النيابات العامة بعد حرب صيف عام ١٩٩٤م وتصرفاتهم الفجة في التعامل مع قضايا المواطنين بالمحاكم

(١) المحامي خالد صالح الأنسي، الثوري العدد (٢٠٥٠) الموافق ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٩م.

وأخذ الرشاوى، وكذا تعامل النيابات وهو ما أدى إلى التحرك الشعبي في الاعتصامات والتظاهرات بالمكلا عام ١٩٩٧م، واستنكار عدد من المشايخ لهذا الواقع وفي مقدمتهم العلامة الشيخ عبدالله محفوظ الحداد الذي تفاعل ايجابياً مع المطالب بتصحيح الأوضاع بالقضاء وأعلن من منبر خطبه بمسجد جامع عمر بالمكلا امتعاظه من هذا الواقع القضائي المستجد الذي لم تألفه المحاكم الشرعية بحضرموت سابقاً.

ثانياً: تعامل القضاء مع حقوق العاملين بالجامعات اليمنية الحكومية في علاوة غلاء معيشة ٢٠٪ أقرها مجلس الوزراء عام ١٩٩٩م، ففي حين استجابت الحكومة لتنفيذ الأمر القضائي للمحكمة الابتدائية في القضية المرفوعة لها من قبل نقابة المعلمين وأقرت استحقاقهم هذه العلاوة وأن يتم صرفها، وإصدار الشيخ / عبدالله حسين الأحمر رئيس البرلمان والتجمع اليمني للإصلاح توجيهاته بالتطبيق فقد تم سرعة الاستجابة، في حين إن مثل هذا الاستحقاق للعاملين بالجامعات اليمنية الحكومية ورغم إصدار حكمين من المحكمة الابتدائية والاستئنافية بمشروعية الاستحقاق إلا أنه تم المماطلة في التنفيذ من قبل الحكومة ممثلة بوزارة المالية والتلاعب أيضاً من قبل المحكمة العليا، ولم يتم التنفيذ إلا بعد إضرابات العاملين بالجامعات اليمنية الحكومية، واستجابة رئيس جامعة صنعاء أولاً لصرف هذا الاستحقاق وتبعه بعد ذلك رؤساء الجامعات الأخرى مما أدى إلى وصول التوجيهات من وزارة المالية والخدمة المدنية بالموافقة على التعزيزات

المالية. وهذا الموضوع أيضاً يتصل بتعامل النظام مع النخب، وأيضاً التعامل في إضعاف المنظمات النقابية والحقوقية، وخلق كيانات موازية وغيرها من مظاهر الفساد والإفساد، وبالحصيلة فإن نظام الفساد والإفساد شكل له منظومته الخاصة المتحكمة في كل مفاصل الحياة بالجمهورية اليمنية تشير الباحثة الأمريكية جين نوفاك إلى هذا الواقع بالتالي: "تولى علي عبدالله صالح منصبه كرئيس للجمهورية العربية اليمنية عاماً ١٩٧٨م، وأصبح رئيساً لليمن الموحدة عام ١٩٩٠م، وحكم (صالح) اليمن منذ أكثر من ثلاثين عاماً، بقدر ما حكم الأئمة قبله، معتمداً في حكمه على العلاقات الشخصية والعصبية القبلية، ومنظومة لمحابات الأقارب والأصدقاء، ويتربع أقارب (صالح) والموالين له على قمة هرم الجيش والمخابرات وقوات الأمن، بالإضافة إلى مؤسسات حكومية، ووسائل الإعلام، ومؤسسات اجتماعية، بما فيها منظمات غير حكومية، وكثيراً ما يحدث ذلك كله في نفس الوقت، وتستهلك نفقات الرئاسة والبرلمان حوالي ٢٠٪ من الانفاق العام، كما تستهلك نفقات الجيش ٢٥٪" (١)

استخدام الطائفية في الصراع السياسي:

فإن إجادة النظام اللعب على التناقضات بدأت تأخذ مساراً آخر في التحالفات بدأت معزوفة استبدال التحالف ذا الطابع السني والذي يمثله الإصلاح

(١) صحيفة التحديث العدد (١٤٠) الموافق ١٣ أكتوبر ٢٠١٠م موضوع للكاتبة الأمريكية جين نوفاك بعنوان (مقارنة لمكافحة حركات التمرد في اليمن)

بأخذ مساراً جديداً بالتحالف مع الزيدية ممثلة بإيجاد منظمات جديدة مما يوضحه د. عبدالله الفقيه بالتالي: "تبنى السلطة سياسة جديدة تحقق التوازن بين (الزيدية والسنة)" وقد عنى ذلك العمل باتجاهين مختلفين: تحجيم الإصلاح وتحسين أوضاع اتباع المذهب الزيدي، وكان من أبرز نتائج تلك السياسة:

"أ- تحجيم الإصلاح وإضعافه ثم إخراجه من السلطة عام ١٩٩٧م، وإسناد حقيبة وزارية إلى رئيس أحد الأحزاب الزيدية في الحكومة التي تشكلت عقب انتخابات عام ١٩٩٧م (المقصود إشراك حزب الحق)." "ب- إغلاق المعاهد العلمية التابعة للإصلاح". "ج- إنشاء مدارس ومعاهد لتعليم (الزيدية) شبيهة بالمعاهد العلمية التي كان يملكها الإصلاح ودعمها وطبع مناهجها في مطابع الدولة". د- إنشاء جماعة (لشباب المؤمن) كتنظيم موازٍ لتشكيلات الإصلاح التي حاربت في صف الوحدة عام ١٩٩٤م[1] ويتابع د. عبدالله الفقيه تحليله في موضوعه المنشور بصحيفة الوسط بإيضاح، أسباب هذا التحول في إطار تحالفات النظام برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح وخاصة فيما يتعلق بالبعد الإقليمي بالتالي: "وكانت الفكرة بالطبع هي إن وجود جماعة (زيدية) منظمة ومربية عقائدياً وتقع على حدود السعودية يمكن أن تحقق للنظام توازن سياسي داخلي في مواجهة الإصلاح والأغلبية السنية وتوازن سياسي خارجي (في مواجهة

(١) د. عبدالله الفقيه، صحيفة الوسط العدد (١٣٧) الموافق ٢٨ فبراير ٢٠٠٧م موضوع بعنوان (صعدة ٢٠٠٤-) قراءة أولى في الأسباب.

السعودية)، وكان من الطبيعي أن ينضوى (الحوثيون) في المؤتمر الشعبي العام وأن يكون رئيس الجمهورية هو الداعم الرئيس للحوثي وأتباعه على الأقل خلال السنوات الأربع أو الخمس التالية لخروج الإصلاح من السلطة". [١]

لعبة الاحتواء هذه والقضاء على أي دور مستقل للحزب الاشتراكي اليمني شريك إقامة دولة الوحدة ممثلاً للجنوب وضعها الرئيس علي عبدالله صالح كحل لمواجهة الانتخابات النيابية الأولى بعد قيام دولة الوحدة في مايو ١٩٩٠م ورغم تفاعل بعض القيادات معها وفي مقدمتهم نائب الرئيس علي سالم البيض إلا إنها رفضت من القيادة للحزب الاشتراكي اليمني ممثلة باللجنة المركزية باعتبار إن ذلك فخاً جديداً نصب للتنصل من الاتفاقيات الوحدوية ولإيجاد نظام شمولي جديد وللقضاء على التعددية الحزبية والسياسية، وكان لو نجح هذا التوجه لاستطاع علي عبدالله صالح في هذه الانتخابات السيطرة على كافة النتائج الانتخابية ومنها بالجنوب، بخلاف ما تم عند رفض الحزب الاشتراكي اليمني هذه الوحدة الاندماجية للحزبين، بحيث استطاع الحزب الاشتراكي بذلك أن يظهر قدرته على الكسب الكاسح للانتخابات النيابية في الجنوب في انتخابات إبريل ١٩٩٣م، ومكّنه من إظهار مكانته السياسية وقدراته على الدفاع عن المصالح الحيوية للجنوب.

---

(١) صحيفة التحديث العدد (١٤٠) الموافق ١٣ أكتوبر ٢٠١٠م موضوع للكاتبة الأمريكية جين نوفاك بعنوان (مقارنة لمكافحة حركات التمرد في اليمن)

إن التحالف للنظام السياسي بالجمهورية اليمنية برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح مع الزيدية وايجاد لهم كيان إن كان عن طريق (الشباب المؤمن) أو بعدها بتسميتهم الجديدة (الحوثيون) هي أحد الأوراق الجديدة للعبة السياسية التي اتبعت في إطار الموازنة بين التحالفات الطائفية والسياسية والمجتمعية، استفادت الحركة الحوثية من مهادنة الرئيس علي عبدالله صالح والسماح لهم بإقامة معاهدها وبداية زيادة نفوذها وسيطرتها على معقلها الأساسي (صعدة) في الشمال اليمني لتعزز من قواها السياسية والفكرية والعسكرية، وأخذت بعدها تشكل تهديداً للنظام وتحالفاته الداخلية والخارجية وخاصة صراعها المعمق مع الاتجاه الإسلامي السني وامتداداته ونفوذ المملكة العربية السعودية في اليمن لفترة طويلة بحكم الجوار والعلاقات الاستراتيجية الوثيقة، وخاصة مع الإمام وبعدها مع أسرة آل الأحمر، ومن المعروف إن هذه الجماعة المسماة أولاً جماعة (الشباب المؤمن) بقيادة زعيمها حسين بدر الحوثي وأخوه كانت مشاركة في أعمال مجلس النواب وتحظى برعاية وعناية النظام الحاكم ورئيسه علي عبدالله صالح، إلا أن استمرار هذا التزاوج والعلاقات بدأت تتوتر بعد بروز أيضاً الصراعات في إطار العائلة الحاكمة لأسرة آل الأحمر بعد انتخابات عام ١٩٩٧م النيابية، وبعدها في بداية العقد عام ٢٠٠٠م في مسألة مواصلة تقاسم السلطة والنفوذ والتحالفات السياسية، ومنها ازدياد النفوذ والتمرد للحوثيين ضد السلطة وأتباع المذهب السني في المناطق المجاورة لصعدة وامتداداتهم لمناطق أخرى، وترافق ذلك مع إتهام بعضهم البعض باستخدام هذه الورقة لتقوية نفوذه، في ظل هذه

الظروف المعبرة عن اختلافات أجنحة النظام اندلعت أولى حروب صعدة الست في ١٨ يونيو ٢٠٠٤م بقيادة زعيم (الشباب المؤمن) حسين بدر الحوثي وانتهت بمقتله في سبتمبر من نفس العام، يشير الكاتب د. عبدالله الفقيه في مقال له بعنوان صعدة (٢٠٠٤- ٢٠٠٧م) هل سينتصر (السلم) على (الحرب) على عادتها في اللعب بالأوراق السياسية واستخدام الإرهاب في تصوير حروب صعدة بالتالي: "حاولت السلطة دون نجاح تصوير الحرب بأنها جزءاً من الحرب الدولية للإرهاب بغية جر أمريكا إلى دعمها في الحرب، وحاولت دون نجاح إقناع السعودية بإنها تخوض حرب صعدة لإيقاف المد الشيعي الاثني عشري المدعوم من قبل إيران وليبيا والذي يستهدف المملكة واستقرارها، وواجهت السلطة معارضة قوية للحرب من قبل أحزاب اللقاء المشترك ولا مبالاة من قبل الكثير من اليمنيين". [١]

إن حروب صعدة والذي استخدم قبلها أيضاً الإسلام السياسي والدفع في الحرب للمجاهدين بنفس الأسلوب المتبع في الحرب التي حدثت ضد الجنوب عام ١٩٩٤م، إلا أن هذه الحروب تم من ناحية تطويعها لخدمة أجندة مختلفة وفي حالات متضادة، وتم ملاحظة إنه يتم اشعالها وتوقيفها كل عام ما يثير الريبة والشك حول صحة أهدافها، ثم إنه قد استخدمت أيضاً لزيادة الانفاق العسكري

(١) د. عبدالله الفقيه، الوسط العدد (١٥٤) الموافق ٢٧ يونيو ٢٠٠٧م بعنوان (صعدة ٢٠٠٤- ٢٠٠٧م) هل سينتصر السلم على الحرب.

وتجارة السلاح، وقد لعبت الوساطات وخاصة القطرية دورها في إجراء المباحثات بين الدولة برئاسة اللواء علي محسن الأحمر والحوثيون بالدوحة، ويشير إلى ذلك أيضاً د. عبدالله الفقيه إلى هذه المباحثات التي تبنتها قطر وبدعم خارجي أوربي وأمريكي حيث تم التوصل إلى الاتفاق التالي:

"أولا: يعتبر الاتفاق الذي تم التوصل إليه أول اتفاق مكتوب بين الحكومة اليمنية والحوثيين وبوساطة دولية. ثانياً: نص الاتفاق على أنه ستقوم دولة قطر مشكورة بالمساهمة في صندوق إعمار المناطق المتضررة". ويختم الكاتب هذه الاحاطة إلى الاستخلاص: "إن القطريين قد دخلوا بكل ثقلهم في الصراع وأظهروا حرصاً كبيراً على حقن دماء اليمنيين ورغبة أكيدة في التضحية من أجل صنع السلام". (١)

إن المتابع الحصيف وهو يتابع ويحلل الأوضاع اليمنية وتقلباتها السياسية سيجد إن الموقف القطري ظل ثابتاً في موقفه تجاه التعامل مع الوضع في اليمن بما ينسجم إلى مواقفهم السابقة تجاه حروب صعدة ونتائجها وما قدموه من إمكانيات لحل وحلحلة هذه الأوضاع، تم لنجد أن ما حدث من تطورات لاحقة في المشهد السياسي اليمني هو عملية تتابعية وتراكمية في هذا الاتجاه، أما ما هو متقلب فهو الموقف السياسي للنظام في تعامله مع مثل هذه القضايا والتي أدت في

(١) د. عبدالله الفقيه، الوسط العدد (١٥٤) الموافق ٢٧ يونيو ٢٠٠٧م (صعدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧م) هل سينتصر السلم على الحرب.

حصيلتها في أعوام لاحقة لتحالف رأس النظام (علي عبدالله صالح) مع الحوثيين ضد الدولة وشرعيتها للانتقام من حلفائه السياسيين السابقين إن كان في حرب ١٩٩٤م ومناوئيه للسيطرة على النفوذ والحكم والذين انحازوا إلى الثورة الشبابية عام ٢٠١١م وعملوا على تحويلها إلى أزمة نظام واستحقاقات مصالح.

وإذا كانت المملكة العربية السعودية قد تدخلت في الحرب بصعدة في عام ٢٠٠٩م؟ وبالتالي: "فقد وضعت بذلك نفسها في موقف مساند للنظام الحاكم المتمرس حينها وافسحت بذلك المجال لتدخلات أخرى بدافع طائفي لإيران، وهذا أيضاً ما ساعد في فترة لاحقة في ظل رخوة النظام إلى ازدياد قوة العلاقة بين الحوثيين وإيران مما مكنهم لاحقاً وبدعم من الرئيس (صالح) على الانقلاب والسيطرة على اليمن والاستيلاء على صنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م وبعدها الوصول إلى عدن والمحافظات الجنوبية، مما يكن الحديث عنه بعمق عند التطرق إلى الثورة الشبابية والمبادرة الخليجية والحوار الوطني وبعدها عاصفة الحزم وإعادة الأمل".

القاعدة في اليمن.. والإرهاب:

ارتبط نشوء القاعدة وظهورها للعلن في البداية بالجهاد ضد الغزو السوفيتي لأفغانستان والذي شاركت فيه بفعالية في النطاق الإقليمي المملكة العربية السعودية وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية تمت هذه التعبئة والحشد لكثير من الشباب من البلدان العربية ومنهم من اليمن ومصر وغيرها. وبعد الانتهاء من هذه الحرب عاد هؤلاء المجاهدون إلى بلدانهم، ويشير الباحث نبيل البكري عن نشأة القاعدة في اليمن إلى ما يلي: "بدأت هذه المرحلة من خلال ما

لوحظ على إسامة بن لادن من اهتمام كبير بقضية اليمن الجنوبي تحديداً قبل إعلان الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٠م" [١] والمعروف إنه خلال الفترة منذ قيام الوحدة وخلال الأعوام ١٩٩١- ١٩٩٢م شهدت العاصمة صنعاء اغتيالات لعدد من كوادر الحزب الاشتراكي اليمني بلغت أكثر من مائة دون أن يكشف من ورائها، وإن اتضح إنها تقوم بها العناصر الإرهابية وتلك العائدة من افغانستان وبتوجيه من قبل الأجهزة الأمنية والعسكرية وقادتها كما شهدت المحافظات الجنوبية ومنها عدن وأبين وحضرموت هي الأخرى أعمال إرهابية، أما حرب ١٩٩٤م التي شنت ضد الجنوب فقد كان مشاركة الجهادين الأفغان واضحاً ومعترفاً به تحت متابعة وإشراف الرئيس علي عبدالله صالح وعلي محسن الأحمر والشيخ عبدالمجيد الزنداني وغيرهم، وقد أشار علي بابكر باحث في شؤون الحركات الإسلامية إلى ذلك بالتالي: "برز تنظيم القاعدة في اليمن بصورة أولية عقب عودة من عرفوا باسم (الأفغان العرب) ومنهم كثير من اليمنيين في ذلك الوقت، وقد استهدفت أول عملية للتنظيم عام ١٩٩٢م عناصر من قوات البحرية الأمريكية (المارينز) والتي كانت تقيم في فندق عدن وهي في طريقها إلى الصومال. ومنذ ذلك التاريخ نفذ تنظيم القاعدة نحو (٧٣) عملية، كان أبرزها استهداف سياح بريطانيين واستراليين في أبين في ديسمبر ١٩٩٨م، ثم تفجير المدمرة كول والتي أدت بحياة (١٧) بحاراً أمريكياً، وكذا تفجير ناقلة النفط

(١) ملخص بحوث القاعدة في اليمن.. مركز المسار للدراسات والبحوث في دبي كتاب الرابع والأربعين ص(٢)

الفرنسية ليمبورج بحضرموت في نوفمبر ٢٠٠٢م. وفي مطلع عام ٢٠٠٩م أعلن تنظيم القاعدة بجناحيه اليمني والسعودي عن عملية دمج في إطار تنظيمي واحد أطلق عليه (تنظيم القاعدة في جزيرة العرب)"[١]

أما الباحثة الأمريكية/ جين نوفاك فتشير في موضوعها بعنوان (الحكم في اليمن: أسلحة كيميائية، تهريب مخدرات، وجرائم أخرى إلى التالي: "إعداد متنوعة من المخدرات الممنوعة تهرب عبر المحيط الهندي إلى المحافظة الجنوبية في حضرموت ومن هناك يتم تصديرها وتهريبها عبر البر إلى السعودية ودول الخليج العربي، ويعتقد إن الفوائد والأموال التي يجنونها من الصفقات غير القانونية يتم غسلها تحت واجهة الأنشطة العقارية، لقد لاحظ المحلل المحايد (شاؤن أوفرتون) إن كثيراً من الناس تعتقد إن ضباط الجيش اليمني هم المسؤولون عن تهريب الأسلحة في البلد، كما إن لهم دوراً أيضاً في تهريب الديزل، وتزييف العملة ويقومون بدعم الإرهابيين" [٢]

تفاقم أزمة النظام السياسي (سلطة ومعارضة):

أشرنا في الفصل الرابع من الجزء الثاني بالكتاب بعنوان (الأوضاع

---

(١) ملخص بحوث القاعدة في اليمن.. مركز المسار للدراسات والبحوث في دبي كتاب الرابع والأربعين ص(٢)

(٢) جين نوفاك، الحكم في اليمن أسلحة كيميائية، تهريب مخدرات، جرائم أخرى، صحيفة الثوري العدد (١٨٨٧) الموافق ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٥م، ص (١٢)

بالجمهورية اليمنية بعد حرب صيف عام ١٩٩٤م) إلى طابع أسلوب الحكم والمتجسد في تعمق الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مفاصل الحكم، وبعده المترتبات الناتجة عنه في إطار تماسك الأسرة الحاكمة وبداية التململ والتصدعات داخل النظام بين النخب المختلفة، وأيضاً تأثير ذلك على التحالفات السياسية، وقدرة النظام ممثلاً بالرئيس وحاشيته والمؤتمر الشعبي العام على قيادة نظام دولة الجمهورية اليمنية.

ونرى أيضاً من جديد إيضاح هذه التأثيرات والتجاذبات في نطاق السلطة والمعارضة تجاه الأحداث والاستحقاقات المختلفة ومنها القدرة على قيادة النظام للدولة والمجتمع، يشير الكاتب فضل محمد الغرباني إلى هذا الواقع بالتالي: "إن استمرار أنظمة مؤسسة التوريث بنفس الأساليب والذهنية المرتهنة إلى الشعور المفرط بالثقة والقدرة على التحكم بكل أدوات الحكم وبكل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، مسألة مشكوك فيها لإنها تجارب أسست لأزمات دورية ولزيادة حدة الصراع حول تقاسم الثروة، وما برز إعلامياً مؤخراً من صراع بين الأقطاب الرئيسية في نظام مؤسسة التوريث حول مصير عائدات النفط وحول الاستئثار بتقديم الخدمات للشركات العاملة في مجال النفط إلا مؤشراً من مؤشرات تفكيك النظام" [1]، وهذا أيضاً ما بينه الكاتب البريطاني بتريك كريجر

(١) صحيفة الثوري العدد (١٨٦٩) الموافق ٢/ ٦/ ٢٠٠٥م موضوع بعنوان (مأسسة التوريث: شرعنة الفساد.. تفكيك النموذج)

بالتالي: "لقد أفضى الخط السياسي الذي اختطه علي عبدالله صالح بهدف الاستمرار في الحكم ثم توريثه لنجله أحمد من بعده، إلى تصدعات كبيرة وجدية في أوساط أطراف السلطة" (١) كما أوضح صراع أجنحة السلطة الأحمرية بالتالي: "بما يخص بيت الشيخ عبدالله الأحمر فأبناؤه لم يقبلوا بالانقلاب الذي حصل في توازنات السلطة... ويرفضون القبول بإسقاط حقهم في الشراكة في الحكم والثروة.. هذه الأسرة بالتحديد ترى إنها الوصية على عرش اليمن وإنها هي من تنصب حكامه فكيف لعلي عبدالله صالح أن يأتي اليوم ويسلبها ملكاً متوارثاً.. ويعلم إنجال الشيخ الأحمر حق العلم إن الخروج من عقد الشراكة في الحكم والسلطة إنما يعني القضاء على المكانة القبلية والدور السياسي للعائلة وتهديد المصالح التجارية والاستثمارية التي بنيت أساساً باستخدام النفوذ والسيطرة" (٢)

وأحد مآزق النظام السياسي الأخرى الهامة تتمثل في قدرته على إدارة المنظومة السياسية للحكم ومنها إجراء الانتخابات النيابية وقد أشرنا سابقاً في أحد فصول الكتاب إلى تحكم الرئيس وحزبه المؤتمر الشعبي العام في نتائجها لدورات انتخابية سابقة، ولكن تعمق الأزمة السياسية بأثر توسع مفاصل الفساد والإفساد وإدارة البلاد بالأزمات كانت له نتائج وخيمة على قدرة النظام إجراء

(١) مرجع سابق – الكاتب البريطاني باتريك كريجر: زلزال الجنوب.. انتفاضة حجارة في عدن– عدن برس ٢٠/ ١٠/ ٢٠١٠م.

(٢) مرجع سابق – الكاتب البريطاني باتريك كريجر: زلزال الجنوب.. انتفاضة حجارة في عدن– عدن برس ٢٠/ ١٠/ ٢٠١٠م.

الانتخابات النيابية في عام ٢٠٠٩م بعد اشتداد وتيرة التناقضات السياسية في إطار أجنحة النظام من ناحية، وبروز الحراك الجنوبي وقضية الجنوب السياسية أثر انطلاقته في السابع من يوليو ٢٠٠٧م، وبروز المعارضة السياسية وفي مقدمتها أحزاب اللقاء المشترك والتي لعب الدور الأساس فيها شريك المؤتمر الشعبي العام في حرب ١٩٩٤م (التجمع اليمني للإصلاح) الذي أصبح يعمل دون كلل من أجل الدفاع عن مصالحه التي أصبحت مهددة من نظام صالح، كما أوضحنا في إفادات لعدد من المختصين في هذا المجال.. وهذا الواقع أدى إلى توقيع صفقة تمديد عمل مجلس النواب عام ٢٠٠٩م.. إلا أن هذا الواقع أيضاً ظل يعكس بظلاله في التحالفات السياسية والتي من أبرزها دعوة حميد عبدالله حسين الأحمر لتشكيل تحالف سياسي أوسع من (التشاور الوطني العام) ورغم إن هذا الإطار الموسع لتكتل المعارضة والذي انشئ بمساهمة أحزاب اللقاء المشترك وفي مقدمتها التجمع اليمني للإصلاح إلا إن التحكم بقيادته وإدارته وكذا إمكانياته عن طريق الشيخ حميد الأحمر، ويخلص الكاتب البريطاني باتريك كريجر إلى إن أساس انطلاق فكرة الشيخ حميد تلك إنما تنطلق من: "أن الشيخ حميد الأحمر ودعوته لحوار وطني عريض يضم كافة الأطراف السياسية يجعل منه أداة ضغط على الرئيس للاعتراف بحق أسرته في الشراكة في الحكم والثروة" [١]، وإن هذا التحالف هو فقط واجهة سياسية لتنفيذ أهدافه المخفية، عندما سألت مذيعة قناة الجزيرة القطرية الشيخ حميد وهي تجري معه اللقاء

(١) نفس المرجع السابق- باتريك كريجر.

التلفزيوني الشهير عام ٢٠١٠م، عن ما قاله تجاه الرئيس علي عبدالله صالح لم يقل إنه سيقف وسيحميني المعارضة والتشاور الوطني أو الدولة المدنية المنشودة وإنما أجاب بأن ورائه قبيلة حاشد برئاسة أخيه الشيخ صادق عبدالله الأحمر وهذا هو حقيقة ما كشفته الأحداث اللاحقة في التنازع لمراكز القوى الأساسية على مراكز النفوذ بالسلطة والثروة والاصطفافات التي حدثت عند انطلاق الثورة الشبابية عام ٢٠١١م، في إحدى مقالاتنا بصحيفة الثوري العدد (٢٠٤١) الموافق ١٩ فبراير ٢٠٠٩م بعنوان: (أحزاب اللقاء المشترك وهيئات الحراك الجنوبي والتشاور الوطني العام) أوضحنا رأينا بالتالي: "أن مؤتمر التشاور الوطني مع أهميته فإنه يختلف في المضمون عن مطالب الحوار الوطني الشامل الذي تكون السلطة وحزبها الحاكم طرفاً فيه مما يحقق الإلزامية لكل الأطراف المشاركة".[١]

وبينت التطورات الدراميتكية اللاحقة تصاعد الخلافات السياسية، وازدياد الاصطفاف في إطار النخبة السياسية وقيادة النظام السياسي من خلال تكون التحالفات السياسية، إن كان تحالف التشاور الوطني العام، أو تحالف السلطة وأعوانها، وفي الأساس تشكل المصالح وتقاسمها أساسها وإن أخذت أيضاً منحى المصالح السياسية واستندت في بعض أطروحاته إلى مطالب التغيير ووضع اكليشات قضايا حيوية وصاعدة كمثال القضية الجنوبية أو حروب صعدة

(١) صالح سعيد بامطرف (تجربتي مع الصحافة ١٩٧٤- ٢٠١٦م) ص (١٨٨)

أو العملية الديمقراطية من انتخابات وتشكل هيئات السلطة المختلفة، وفي حالات عديدة يتم الاتفاق وحلحلة بعض القضايا التي سيكون تأثيرها على إيجاد نوعاً من التناغم أو الانسجام أو التضرر العام على المصالح للقوى النافذة في إطار السلطة أو المعارضة، وللاستدلال على صحة هذا الواقع يشير الكاتب باتريك كريجر إلى دور عدد من رموز وقادة التجمع اليمني للإصلاح وممارساتها بالتالي: "إن إخراج الناس إلى الشارع إنما هو بيد القيادة الفعلية للتجمع اليمني للإصلاح، وقيادة الإصلاح تتكون من ثلاث شخصيات رئيسية هي عبدالمجيد الزنداني ومحمد اليدومي وعبدالوهاب الآنسي، ومن سوء حظ حميد الأحمر إن هؤلاء الثلاثة هم أيادي علي عبدالله صالح في الإصلاح وليسوا أدوات حميد.. (ويواصل) والطرفان حميد وقيادة الإصلاح، ينطلقان في تعاملها مع نظام صالح من نقطتين مختلفتين كل الاختلاف، حميد يرى أن علي صالح يسلب أسرته ملكاً متوارثاً ويمثل خطراً ماحقاً على حقها في الحكم والثروة والمكانة القبلية والسياسية، بينما يرى أولئك الثلاثة في قيادة الإصلاح إن نظام صالح قد منحهم ثروات لم تخطر على بالهم حتى في الأحلام وجعل منهم قادة يشار إليها بالبنان". [1] إلا أنه تجدر الإشارة إلى إن لعبة المصالح هذه أيضاً ذات ارتباط بمثل هذه المصالح وتضررها واصطفافاتها غير المبدأية وتغيرها وفقاً لذلك، وهذا أما ما يمكن الحديث عنه عند الحديث حول اصطفافات هذه النخبة القيادية ودورها في الثورة الشبابية ٢٠١١م والذي لعب التجمع اليمني للإصلاح

(١) مرجع سابق- باتريك كريجر- عدن برس ٢٠/ ١٠/ ٢٠١٠م.

الدور الرائد في قيادتها تجاه إسقاط نظام علي عبدالله صالح الحليف الاستراتيجي السابق وراعي تأسيس هذا الحزب في التسعينات وفقاً لشهادة قائده الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر في مذكراته التي تم الإشارة إليها سابقاً.

صراع المصالح وشبكات النفوذ وتقاسم ثروات الجنوب ورعاية الإرهاب والتغول في الفساد، وازدياد المظالم والتعسف والتعامل مع أصحاب الرأي والمنظمات المدنية والنقابية من تفريخ وإفساد الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وخلق حالة من إشاعة ثقافة الإذلال وإهانة المعارض وممارسة القتل خارج نطاق القانون أو الاحتجاز التعسفي كل هذه مظاهر شكلت الأساس للأحداث التي شهدها نظام علي عبدالله صالح الذي اعتمد في حكمه على إدارة البلد بسياسة الترغيب والترهيب ولم يكن جاداً في خلق دولة وطنية تقوم على قاعدة النظام والقانون والاستفادة من كل الثروات الوطنية الموجودة وفي مقدمتها الإنسان وإيجاد نوع من الرفاهية والتقدم في حياته المعيشية والاستقرار السياسي العام، في تحليل شاف وشامل يوضح الكاتب البريطاني باتريك كريجر الوضع باليمن في فترة رئاسة علي عبدالله صالح بالتالي: "من بين مراحل النظام الجمهوري تعتبر فترة الرئيس علي عبدالله صالح التي امتدت منذ عام ١٩٧٨م، سقطت فيها البلد في يد القبيلة وخلال هذه الفترة تجلت الصورة الاجتماعية الأكثر بؤساً والأشد بشاعة لغياب الدولة إذ قذف القانون والنظام بعيداً عن حياة المجتمع لتحل محله الأعراف القبلية وأهمها نظام التحكيم في ظل شريعة الغاب حيث الحق دائماً للأقوى، وعلى قاعدة انهيار منظومة القيم الأخلاقية بل

والدينية فالدين الإسلامي يحث أتباعه على الزهد والورع وتقوى الله وتجنب الاعتداء على حقوق الغير الخاصة والعامة. لكن النظام القبلي في عهد صالح ابتعد عن ذلك وشكل منظومته الخاصة من المفاهيم والقيم المنحرفة حيث صار بلوغ الثراء السريع واكتناز الأموال هما الغاية التي تسفك من أجلها الدماء، وتنهار لأجلها صروح الصدق والأمانة والعهود، ومن أجلها يجرى نهب المال العام من ثابت ومنقول على قدم وساق، والاعتداء على الممتلكات الخاصة للضعفاء، ومواجهة أرباب التجارة ورجال الأعمال اعتماداً على القوة والنفوذ، وانتزاع الحقوق التجارية من أربابها مثل وكالات الشركات الأجنبية وغيرها. وفي عهد صالح انهارت قيم العلم والحث على طلبه، واكتساب العمل الشريف والحث على اتقانه واعتمادها أساساً لتطور الفرد ورقيه وحلت محلها قيم الخداع والنفاق والتزلف وانتشار الرشوة وسلوك العصابات واستفحلت ظاهرة الرشوة والمحسوبية والمحاباة لدرجة لم يبلغ لها مثيل وعدت علامة فارقة من علامات حمران العيون". [1] وبالإضافة إلى هذا الوضع الكارثي لطابع النظام السياسي وأسلوب قيادته للمجتمع وإدارته التي اتسمت كما أشرنا في أكثر من موقع في اللعب والرقص على رؤوس الثعابين فقد كان من نتائج هذه السياسة بروز عدد من العوامل التي تهدد وجود هذا النظام من خلال: "ترسيخ البنية الاجتماعية في اليمن دور النظام القبلي وتمنحه دوراً يفوق دور مؤسسات الدولة،

(١) مرجع سابق، باتريك كريجر: اليمن مأزق النظام القبلي في الشمال في الوحدة مع الجنوب- منتديات العرب ٣٠/ أغسطس ٢٠٠٩م.

هذا بالإضافة إلى تراكم ٣ مشكلات رئيسية هي نفوذ تنظيم القاعدة ووفقاً للباحثة جين نوفاك: "يعتبر الكثيرون تنظيم القاعدة في اليمن على إنه صنيعة النظام الحاكم، أو إنه سنداً داعماً له في سياسته الداخلية والخارجية" [١] وظهور الحوثيين في الشمال (وقد أشرنا في فقرة سابقة دور النظام في الإنشاء والتعاون معهم)، والرغبة الجامحة لدى سكان المناطق الجنوبية في الانفصال" [٢]، هذه المشكلات الثلاث أصبحت تؤرق النظام وتكشف إلى حد بعيد مأزقه السياسي الداخلي وأيضاً الخارجي وتجعل تعامله مع الاستحقاقات السياسية يواجه صعوبات كثيرة، بحيث بدأ الملعب واللعب بالأوراق يواجه صعوبات وتعقيدات في المشهد السياسي الجديد، بدءاً بورقة (القضية الجنوبية) التي أصبحت تؤرقه كثيراً وتطورها لتأخذ المكانة الكبيرة في المشهد السياسي والتعامل معها إن كان من السلطة أو المعارضة، أو من جهة أخرى ورقة القاعدة وأخواتها والذي هي الأخرى أصبحت مكشوفة ويهدد بها النظام أي مقاومة لاستمرار عبثه وسيطرته على السلطة وإنتاج من جديد نفسه، حيث أصبح من الصعوبة بمكان الإمساك بكل حلقات النظام بعد تضارب المصالح المتنافرة لأقطابه في القبيلة والأسرة ونخب المصالح، وشكلت المعارضة ممثلة بأحزاب اللقاء المشترك وما أطلق عليه التشاور الوطني برئاسة أحد أعمدة النظام السابق التجمع اليمني للإصلاح هي الأخرى ورقة أخرى ضاغطة، أما مسألة التحالف واستخدام ورقة الشباب

(١) صحيفة التحديث العدد (٤٠) الموافق ١٣ أكتوبر ٢٠١٠م.

(٢) صحيفة وفاق العدد (٢١) ١ أبريل ٢٠١٢م

المؤمن والحوثيين وحروب صعدة فهي الأخرى ساهمت في تفكيك قوى النظام الحاكم وأظهرت تناقضاته وأسلوب تعامله وازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا الوطنية ففي حين فاوض النظام الحوثيون في قطر بوفد رسمي وتوصل معهم إلى اتفاقات فإنه رفض الحوار المباشر مع الحراك الجنوبي والذي له قضية وطنية واضحة وكانت دولته شريكة في إقامة الوحدة التي انقض عليها النظام ٧ يوليو ١٩٩٤م.

هذا الواقع إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والأمنية الناتجة عن الحروب وتبذير الثروات وتسخيرها لمصالح مجموعة محدودة متنفذة وسرقة خيرات الوطن وادخارها في الداخل والخارج أدت بالحصيلة إلى زيادة الاحتقان الشعبي وخاصة بين الفئات الاجتماعية ومنهم الشباب والطلاب بالجامعات ومنظمات المجتمع المدني التي هي الأخرى لم تسلم من سيطرة النظام وأعوانه وتسخيرها لاستمرار سيطرته ولعبه بالحياة السياسية وأيضاً بالتالي انعكاس هذا على التحالفات السياسية وفقاً للمصالح المتنافرة للأحزاب وتقلباتها السياسية.

لقد أصبح المشهد السياسي اليمني في الأعوام (٢٠٠٩- ٢٠١٠م) يحمل في ثناياه ظروف انطلاق أحداث جديدة في إطار النظام السياسي وبوادر تحول دراميتكي في إطار النظام السياسي (سلطة ومعارضة).. وهنا يصدق ما تبنى به السفير الأمريكي السابق باليمن تشارلز. ف دينار في ورقته المقدمة للندوة (حرب اليمن ١٩٩٤م الأسباب) بعنوان (السياسة الداخلية في اليمن تقدم أم تراجع) إلى إن أحد الخيارات القادمة بالمشهد السياسي اليمني يتمثل في التالي: "نجاح

الداريكاليين المسلمين في تثبيت مواقعهم". [1] وهو أيضاً ما أشرنا إليه سابقاً في الفصل الأول من الجزء الثاني (ص٤٥) بالكتاب، وسيكون الفصل الأول من الجزء الرابع من الكتاب.

(١) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (حرب اليمن ١٩٩٤م الأسباب والنتائج) المقدمة – سند السويدي ص (١٣).

الجزء الرابع

الثورة الشبابية والحلول السياسية المبادرة الخليجية والقرارات الدولية

ويحتوي على:

الفصل الأول: الثورة الشبابية والمبادرة الخليجية والقرارات الدولية.

الفصل الثاني: مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

الفصل الأول
الثورة الشبابية والمبادرة الخليجية والقرارات الدولية

الأوضاع السياسية قبيل الثورة الشبابية:

اتسع درجة الانسداد السياسي في النظام الحاكم وقدرته على إدارة البلاد في مختلف المجالات وأبرز المشكلات التي استعصت عن الحل وفاقمت أزماته تتمثل بالتالي:

أولاً: اتساع الخلافات وتعمقها في إطار أجنحة الحكم وبروزها في الساحة باتساع المصالح على النفوذ والثروة واستشراء الفساد وخاصة في الأسرة الحاكمة ممثلة بآل الأحمر، بين الرئيس وأسرته والشيخ عبدالله حسين بن الأحمر وورثته، وكذلك بداية بروز تحالفات جديدة بين الجنرال علي محسن الأحمر مع أبناء الشيخ عبدالله وتعدد الولاءات وفقاً للمصالح وهذا له إفرازاته على المشهد السياسي في الثورة الشبابية. إن العديد من هذه المظاهر قد تم تناولها في فصول الكتاب وأجزائه السابقة.

ثانياً: تعمق واتساع الهوة في مجال القدرة على حل قضايا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية وكذا الحريات السياسية، والعملية السياسية والانتخابية، وهذا ما بينه فشل إجراء الانتخابات النيابية وتأجيلها، واتساع الهوة السياسية بين الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح وأعوانه مع المعارضة السياسية ممثلة بأحزاب اللقاء

المشترك في حل المسائل السياسية وظلت هذه أحد شواهد مؤشرات لما تم التوافق عليه في الحل السياسي التوفيقي.

ثالثـًا: إن أزمة الوحدة بين النظامين السياسيين في الجمهورية العربية اليمنية واليمن الديمقراطية والتي تحولت بعد حرب ١٩٩٤م، من الاتفاق وإبرامها سلمياً إلى تحولها إلى تطبيق نظام الجمهورية العربية اليمنية على نطاق الوطن بأكمله شكل الأساس لأزمة الوحدة، وتحولها إلى مجال للاستعمار والاحتلال وكما أفصح عن ذلك بعد ذلك أحد أعمدة النظام السابق (الجنرال علي محسن الأحمر) وهنا فقد تعددت أشكال المقاومة الجنوبية لهذا الواقع منذ عام ١٩٩٤م ليتسع مع ازدياد المظالم لينبثق منه الحراك السياسي السلمي الجنوبي وانطلاقه بقوة في السابع من يوليو ٢٠٠٧م ليضع النظام السياسي في مأزق سياسي كبير يصعب عليه حل إشكاليته لأن الحل يمس هذا النظام بأكمله.. وبذلك شكلت قضية الجنوب أحد أهم وأبرز أزمة النظام الحاكم لحلها بما يتفق مع مطالب الجنوبيين في استعادة دولتهم التي تم نهبها وإعادتها إلى مراحل مظلمة في التخلف والاستبداد والأقصاء وتقاسم الثروة من قبل مراكز النفوذ والسلطة.

رابعـًا: إن سياسة إدارة البلاد بالحروب والثأرات وما أطلق عليه في أدبيات رئيس الجمهورية (علي عبدالله صالح) بالرقص على رؤوس الثعابين قد تم فشلها بعد أن تم استخدامها في إدارة الحكم في اليمن لما يقارب من ٣٣ سنة إلا أن ثمار أكلها أتت على من أدارها بتشتت قواه وتنازعاتها، ومن ثم بما خلفته من حروب وأزمات عديدة بالمجتمع.

وتشكل حروب صعدة الستة أحد مظاهر أزمة النظام وصراع أجنحته ولها الأثر أيضاً فيما شهده المشهد السياسي اليمني من تطورات لاحقة يمكن الإشارة إليها في فصول الكتاب القادمة.

دعونا نشير إلى التوصيف للواقع السياسي اليمني كما أشارت له العديد من المصادر يشير الموقع الرسمي بالإنترنت عن التجمع اليمني للإصلاح عن هذا الواقع بالتالي:

"- تراجع قدرة صالح على شراء الولاءات، أما الديمقراطية في اليمن مزيفة لعدم وجود مؤسسات دولة فاعلة أصلاً، الدولة والنظام في اليمن يعني رئيس الجمهورية إنه منذ عام ٢٠٠٢م لم تعد شبكة المحسوبية الخاصة بصالح مستدامة ونتيجة لذلك تفاقمت المنافسة داخل أركان النظام وشوهت المصالح النخبوية السياسية المحلية بصورة متزايدة، وظهرت مراكز معارضة للنظام من خارج هذه الدائرة المنتفعة، كالحوثيين والحراك الجنوبي" (١)

أما د. مهدي علي أبو فطيم ففي كتابه بعنوان (الربيع العربي الثورات العربية في القرن الواحد والعشرين) فيشير إلى الوضع باليمن قبل انطلاق الثورات الشبابية بالتالي: "الفساد انتشر في اليمن بشكل كبير، ومنذ تولى الرئيس اليمني علي عبدالله صالح مقاليد السلطة لم يكرس للشعب اليمني الأمن والرخاء، بل مارس السياسة بمفهومها السيء في إثارة القبيلة تارة وتأجيج النزاع الطائفي مع

(١) التجمع اليمني للإصلاح htt: llwww.alislah.net (الانترنت)

الحوثيين وتصفية المعارضة بطرق شتى، وانفرد بالحكم وحول نظامه إلى نظام سلطوي، ووزع أبنائه وأبناء عمومته على قطاعات الدولة" [١] ويواصل الكاتب وصفه لواقع اليمن في فترة حكم صالح بالتالي: "إن صالح هو مثال لفساد الدولة اليمنية.. إذ أنه نهب خيرات اليمن الجنوبي بنفطه وغازه ولم يقدم لشعبه شيئاً، بل قام بالتغيير الديمغرافي بتوظيف اليمنيين من الشمال بالجنوب ليضيق عليهم في حياتهم ولم يعطهم دوراً سياسياً حقيقياً، كما إنه لم ينفذ مشاريع تنموية في مدنهم وقراهم، بل تعامل معهم كأملاك له ولأفراد عائلته وبطانته الفاسدة، طالبوا بالانفصال وعودة الوضع كما كان قبل ١٩٩٠م فأرسل لهم الجيش لقتلهم وسجنهم، تظاهروا سلماً فرد عليهم بالرصاص.. إنه رجل يعشق السلطة، ويعشق الفساد ويعيش بها ويموت لوحده" [٢] يا له من وصف دقيق لحالة الحاكم وتقييم موضوعي وواضح لأحد أهم أبرز سمات النظام حينها، وأيضاً تنبؤ بإرهاصات المصير القادم لرأس النظام.

انطلاق الثورة الشبابية:

إذا كان للثورة الشبابية في تونس السبق في بداية انطلاق الثورات الشبابية في عدد من البلدان العربية وأيضاً بعدها مصر، فإن ما اعتمل هناك ودور وسائل الإعلام وخاصة قناة الجزيرة القطرية وبعض الدول الإقليمية المحورية ومنها

(١) د. محمد علي أبو فطيم: الربيع العربي – الثورات العربية في القرن الواحد والعشرين- ط١ ٢٠١١م- لبنان (ص١٤٨- ١٤٩)

(٢) نفس المرجع السابق ص (١٥٠- ١٥١)

قطر وعلى نطاق أكبر دور تركيا ودعم ومؤازرة بعض الدول الخليجية، كان له الأثر في تقديم الدعم بأشكال مختلفة في سياق هذه الثورات وأيضاً بعد ذلك في ما حدث في نتائجها، لا يمكن لأي مراقب ومتابع إلا أن يلحظ الدور الذي أطلع به بعض قادة الفكر والنخب في سياق هذه القيادة والتوجيه والتي مركزها الأساسي الإعلامي (قناة الجزيرة) القطرية والتي كان لها مركز الثقل والقيادة في توجيه الأحداث وفي إيجاد قنوات التواصل مع عدد من وكالات الإعلام والمراسلين السياسيين والعسكريين.. وهنا أحب أن أشير إلى أحد المنظرين في هذا المجال وهو د. عزمي بشارة المعارض الإسرائيلي والذي انتقل للعمل بقطر والذي أصدر كتابه بعنوان (في الثورة والقابلية للثورة)[1] فنراه يوضح الأسباب لهذه الثورات بالتالي: "ربما كانت دوافع الناس كأفراد إلى المشاركة في الاحتجاج غير واضحة دائماً للمحللين وربما كانت النقمية الشعبية المتراكمة ضد الأنظمة هي الأساس ونقصد بذلك الغضب المتراكم بسبب الفساد، والبطالة والفقر وهشاشة الأمان الاجتماعي والإنساني وجحيمية الحياة اليومية والحرمان الاجتماعي والسياسي والإهانة والاذلال وانعدام الحريات وسوء تعامل أجهزة الأمن مع المواطنين وإذلال المواطنين كطريقة عادية في العلاقة بين الافراد وبين جهاز الدولة وانتشار الزبائنية والمحسوبية من الألف إلى الياء وانعدام السيادة في العلاقة مع الخارج وغيرها" [2] أما د. سلمان العودة فيشير إلى أسباب الثورات

(١) صحيفة الجمهورية ٢٢/ ٧/ ٢٠١٢م

(٢) عزمي بشارة- (صحيفة الجمهورية) نفسه المرجع

العربية في كتابه بعنوان (أسئلة الثورة) إلى التالي: ''ليس هناك دعاة للثورة، القمع والظلم والفساد والتخلف والفقر وحدها داعية الثورة'' [١]

إن انطلاق الاحتجاجات من جامعة صنعاء بأمانة العاصمة في الحادي عشر من فبراير ٢٠١١م شكل أهمية كبيرة حيث إنها تعتبر أحد مراكز الثقل والتأثير للتجمع اليمني للإصلاح، وتوسعها إلى محافظة تعز ولمحورية مكانتها أيضاً في إطار النظام السياسي وهي أيضاً أحد أهم معاقل نفوذ هذا الحزب منذ فوزه بأغلبية مقاعدها في أول انتخابات نيابية بعد الوحدة عام ١٩٩٣م. يفند هذا الدور للإصلاح الكاتب البريطاني باتريك كريجر حيث أشار إلى التالي: ''إن إخراج الناس إلى الشارع لزلزلة الأرض تحت أقدام النظام هو مكمن الخطورة.. وقرار إخراج الناس إلى الشارع إنما هو بيد القيادة الفعلية للتجمع اليمني للإصلاح'' [٢] وهذا أيضاً ما تنبأ به أيضاً بول ك دريش ''أن القوة الثانية القادرة نظرياً على تشكيل تحد للحكومة هي الحركة الإسلامية في البلاد، التي يعتبر حزب الإصلاح مركزاً لها'' [٣] ويشير الكاتب خالد عبدالهادي حول أهمية ودور تعز بالتالي: ''حين تغضب تعز لا تنغلق على نفسها وتنادي بالانفصال كما حدث في

(١) سلمان العودة (صحيفة الجمهورية) (كتاب في جريدة) ٢٥/ ٧/ ٢٠١٢م

(٢) باتريك كريجر: لزلزال الجنوب.. انتفاضة حجارة في عدن، عدن برس ٢٠/ ٧/ ٢٠١٠م

(٣) بوك ك دريش- العامل القبلي في الأزمة اليمنية كتابه (حرب ١٩٩٤م الأسباب والنتائج- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أبوظبي ١٩٩٥م

الجنوب، بل وتفكر للجميع وتقول كلمتها في صنعاء، حيث الحكم والقرار". [1]

شكلت ساحة التغيير بجانب جامعة صنعاء ميادين لإقامة مخيمات المحتجين وموقعاً لاستمرار إقامتهم ولتحركهم في تظاهراتهم، وأوجدت لها صدى وعمقت الانقسامات السياسية في إطار النظام وأخذت تدريجياً تنحاز للساحة قوى أخرى من المحاميين والأكاديميين والنشطاء في أحزاب اللقاء المشترك وبعدها تقاطر عليها شيوخ القبائل من أسرة آل عبدالله حسين الأحمر (صادق الأحمر)، ووجد الحوثيون أيضاً لهم فيها مكاناً للتعبير عن مظالمهم. ولكن مشاركة الجنوبيين كانت محدودة وتمثلت في التجمعات التي نظمها فروع أحزاب التجمع اليمني للإصلاح بعدن والمكلا، وأن شارك في صنعاء بعض الشباب الجنوبيين والذين بعد فترة تم انسحابهم لاختلاف في الأهداف الاستراتيجية حيث الجنوبيون أظهروا من خلال تظاهراتهم وعصياناتهم المدنية وكافة تجمعاتهم إن هدفهم الأساس فك الارتباط واستعادة الدولة الجنوبية وهو المطلب الذي تم الاتفاق عليه من قبل فصائل الحراك الجنوبي السلمي برئاسة الرئيس علي سالم البيض الذي أعلنه في ٢١ ايو ١٩٩٤م مع الحرب الظالمة ضد الجنوب حينذاك.

وقبيل انطلاق هذه الثورة الشبابية بالعاصمة صنعاء إثر الثورات الشبابية

(١) خالد عبدالهادي: اللدغة القاتلة لمراقص الثعابين، صحيفة المصدر العدد (١٥٥) ١ مارس ٢٠١١م

الناجحة في كل من تونس ومصر، فأن "ثورة الجنوب التحررية السلمية ثورة بيضاء وهي ثورة الربيع العربي الأول في الوطن العربي، وكان لها الأثر الفاعل في استنهاض القوى السياسية والشبابية لانطلاق ثورتها في ١١ فبراير ٢٠١١م ضد النظام الأسري القبلي العسكري" [١] وإذا كان الشباب وطلابهم شكلوا أساس الواجهة في الميدان إلا أن هذا الوضع تم وبدرجة ما من التناغم والتنسيق مع المعارضة السياسية ممثلة بأحزاب اللقاء المشترك ليتطور مع زيادة المواجهة للنظام لها وسقوط قتلى وجرحى وباعتقالات ليتمدد في إطار أجنحة النظام. استخدم الرئيس علي عبدالله صالح العنف وإطلاق النار على التظاهرة الذي نظمها المحتجون في ساحة التغيير في جمعة الكرامة ١٨ مارس ٢٠١١م ومما أدى إلى سقوط ضحايا وجرحى، وبعده في ٢١ مارس ٢٠١١م أعلن الجنرال علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع انحيازه للمتظاهرين مع عدد من كبار قادة الجيش، ليبدأ أولى انقسام في صفوف الجيش الذي هو في تكوينه الأساسي ليس وطنياً بل تابعاً لمراكز القوى الأساسية الثلاث (علي عبدالله صالح، علي محسن الأحمر، والشيخ عبدالله حسين الأحمر) حمران العيون فالتقاسم للبلاد شمل كل المجالات، ليستكمل بإضافة اصطفاف التيار الإسلامي المتشدد في جهة واحدة، وليلحق بهم الشيخ عبدالمجيد الزنداني والذي كان في فترة سابقة في تحالف وثيق

(١) صالح سعيد بامطرف (تجربتي مع الصحافة ١٩٧٤- ٢٠١٦م) مطابع الهاشمي بالمكلا ٢٠١٨م (ص٢٠٢)

مع نظام صالح وأحد أهم منظريه ودعاته في الحرب ١٩٩٤م، وضد سياسة الخروج على الحاكم، وهذا ما جسده في مواقفه تجاه الجنوب إن كان قبل شن حرب ١٩٩٤م أو بعده حيث إن موقفه شرعنة مواجهة الاحتجاجات الجنوبية بالقوة مثله وغيره من قوى تحالف الحرب والفيد والاستبداد بينما نجده هنا ينزل إلى الشارع ويخاطب المتظاهرين بأنهم ابتدعوا أسلوباً جديداً في مواجهة الحاكم حيث أوضح رأيه بالتالي: "الاعتداء على المتظاهرين جريمة لا تسقط بالتقادم، واصفاً الاعتصامات والمظاهرات والمسيرات بأنها بمثابة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد تكون واجبة إذا نادت بحقوق مشروعة وتلتزم السلمية" (١)

وهكذا فإن الثورة الشبابية ضد نظام علي عبدالله صالح والتي من أهدافها إسقاط النظام قد أسهمت في إيضاح تركيبة هذا النظام وعمق الانقسامات داخله بالارتباط مع المصالح، فعلى سبيل المثال فإذا كان وضع الجيش مع الثورات الشبابية في تونس ومصر موحداً وبالتالي فاعلاً في رسم الآفاق الجديدة، فإن الوضع باليمن، هو دائماً يجسد طابع تركيبة النظام السياسي الذي يتم فيه تبادل الأدوار والحلول غير الجذرية منذ حرب الملكيين والجمهوريين وما بعدها. يشير الباحث البريطاني بيتر سلزبرى في تقييمه للأوضاع باليمن وانطلاق الثورة الشبابية إلى التالي: "بدأت أزمة اليمن الانتقالية في يناير مع خروج عدد صغير من المتظاهرين إلى الشوارع للاحتجاج على نقص الفرص أمام الشباب وضعف سيادة القانون واستيلاء النظام على الاقتصاد..

(١) صحيفة اليقين العدد (١٨) الموافق ١٩ فبراير ٢٠١١م

وبعد ذلك وتحت شعار (حركة الشباب) طالبت إعداد متزايدة من المحتجين باستقالة الرئيس صالح وإزاحة أعضاء أسرته من كل المناصب العسكرية العليا ومن ثم إقامة نظام سياسي جديد" [١] ويواصل شرح تطور هذه الأزمة الذي أحدثته الثورة الشبابية بالتالي: "ومع مرور الوقت خرج قادة من ائتلاف المعارضة – أحزاب اللقاء المشترك تأييداً للمحتجين، كما قام بذلك فاعلون قبليون واقتصاديون كبار، منهم علي محسن وحميد الأحمر، ولكل منهم أجندات غامضة بعض الشيء.. ورد نظام صالح بالقمع العنيف للاحتجاج، مما أدى إلى صراع مفتوح بين سلسلة من الفاعلين منهم آل الأحمر ووحدات عسكرية سيطر عليها أحمد صالح وموالين له واللواء علي محسن" [٢] أما تقرير المعهد الملكي الذي شارك في إعداده هذا الباحث فقد أوضح هو الآخر الوضع الاقتصادي بالتالي: "بحلول انتفاضة ٢٠١١م تركزت ملكية صروح شامخة من اقتصاد اليمن في أيدي نخبة صغيرة، وفي أوائل عام ٢٠١١م سيطرت ما يقارب من ١٠ عائلات على أكثر من ٨٠٪ من الواردات والتصنيع والتحويل والخدمات المصرفية، وخدمة الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل" [٣] مما يجدر الإشارة إليه إنه وفقاً للمبادرة الخليجية تم تكوين الحكومة من

---

(١) بيتر سلز يرى- اقتصاد اليمن: النفط والواردات والنخب أكتوبر ٢٠١١م ورقة بحثية لبرنامج الشرق الأوسط وشمال ٢٠١١

(٢) نفس المرجع السابق

(٣) نصوص من تقرير المعهد الملكي البريطاني عن اليمن.. عباقرة فساد بشهادات دولية ٢٤ سبتمبر ٢٠١٣م

المعارضة برئاسة الأستاذ محمد سالم باسندوة في ٣ يناير ٢٠١٢م من عدد (٣٥) وزيراً بعدد (١٧) للمؤتمر الشعبي العام وشركائه وعدد (١٧) للمعارضة وحلفائها، واستمرت حتى ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م عقب إعلان سيطرة الحوثيين على صنعاء. أما الانتخابات الرئاسية فقد انعقدت في ٢١ فبراير ٢٠١٢م حيث انتخب فيها عبدربه منصور هادي رئيساً والتي جرت بشكل غير تنافسي.

التدخلات الإقليمية والعربية باليمن:

إن الأوضاع باليمن كانت باستمرار مجالاً مهماً للتدخلات الإقليمية وخاصة مجلس التعاون الخليجي للعديد من الأسباب الموضوعية والتاريخية المرتبطة بعوامل التداخل والمصالح المشتركة وارتباط اليمن ومصيره العربي. فعلى سبيل المثال فإن العلاقات بين اليمن والمملكة العربية السعودية أكثر من غيرها من دول الخليج ذات ارتباطات متعددة، وشهدت في تطورها مجموعة من المحطات السياسية في اتجاه هذا التداخل والتشابك للمصالح المشتركة، والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعددة والتي كانت بين مد وجزر في عدد من المراحل إن كان قبيل انطلاق الثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر – ١٤ أكتوبر و٣٠ نوفمبر الاستقلال الوطني) أو بعده ما لا يتسع هنا المقام للحديث عنه، ولكن يمكن ذكر بعض أهم مفاصله منها:

- ❖ قضايا الحدود والاتفاقات بين نظام المملكة المتوكلية اليمنية، والمملكة العربية السعودية.. التدخل في الشؤون اليمنية بعد ثورة ٢٦ سبتمبر ودعم المملكة السعودية للملكيين، في ظل دعم نظام ٢٣ يوليو للجمهوريين، وما

توج ذلك من اتفاقات بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧م، والاتفاق السياسي بين الملكيين والجمهوريين برعاية المملكة العربية السعودية.

- ❖ الدور الكبير والتأثير المتزايد للمملكة العربية والسعودية في إطار تحولات النظام الجمهوري بالجمهورية العربية اليمنية وكافة تقلباته، والدعم المتزايد المقدم في هذا المجال باختلاف واقع الحال بالنسبة لموقف المملكة من قيام نظام جمهورية اليمنية الديمقراطية وما شهدته من توترات لاختلاف في النهج السياسي للنظامين وعلاقاتهم حينها بالحرب الباردة بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي والصراعات الايديولوجية حينها، ونظرة النظامين كلاً للآخر باتجاه مغاير.
- ❖ خلال الأعوام قبيل الوحدة وبعدها تحسنت علاقات المملكة مع النظام الجديد، وتواصل دعمها، وإن سادت العلاقات أيضاً العديد من التوترات بأثر موقف اليمن من أزمة الخليج والحرب على الكويت، والموقف من العراق ففي أثناء الأزمة السياسية اليمنية والتي تمت بعد الوحدة وكنتاج لمواقف الشريكين نوعاً ما من مسألة أزمة الخليج والعراق، واصطفافات المحاور العربية، بدأت العلاقات بين المملكة ودول الخليج وخاصة الكويت تشهد تغييرات تجاه الأوضاع باليمن، وبدلاً من تدخلها المباشر لحل الأزمة اليمنية فقد أخذت في البدء دوراً ثانوياً حيث تحملت المسؤولية الأولى في هذا المجال الأردن وسلطنة عمان، ولكنه بعد ذلك تطورت المواقف قبل وبعد شن الحرب على الجنوب من قبل نظام علي عبدالله صالح لتتخذ المملكة

العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي موقفـاً سياسيـاً واضـحـاً في اجتماع وزراء الخارجية في أبها بالرياض في ١٩٩٤م ضد الحرب واستمرار الوحدة وتجاه حق الجنوبيين في استعادة وضعهم السابق.. وهذا أول تدخل لمجلس التعاون الخليجي ودوله مجتمعة عدا قطر في شؤون اليمن بعد الوحدة، وكان له التأثير على صدور القرارات لمجلس الأمن (٩٢٤- ٩٣١).

❖ أما التدخل الأخير لمجلس التعاون الخليجي ووضع مبادرته فقد جاء هو الآخر للارتباط الوثيق بين مصالح اليمن ودول الجوار ولما سيحدثه استمرار الوضع بعد الثورة الشبابية ٢٠١١م وما شهدته اليمن من انقسامات عميقة على السلم وأيضـاً المصالح الإقليمية لهذه الدول المتشابكة التأثير بالأوضاع اليمنية، وما يمكن أن يحدثه أيضـاً من تأثير تطوره إلى حرب أهلية شاملة في ظل ما تعانيه اليمن أصلاً من أوضاع اقتصادية واجتماعية. وعلينا أن نشير إلى الطلبات والمناشدات المستمرة التي تقدم بها الرئيس علي عبدالله صالح للأشقاء في مجلس التعاون الخليجي وبالأخص المملكة العربية السعودية للتدخل والمساعدة في وضع الحلول للأوضاع الناشئة والصراع الموجود. حيث تقدم الرئيس علي عبدالله صالح بعدد من المبادرات الإنقاذية الموجه للداخل أو الخارج وخاصة دول الإقليم حتى لا تتطور الأوضاع ويحدث ما تم في تونس ومصر رغم معرفته باختلاف الأوضاع باليمن عن هناك فيما أشرنا إليه سابقـاً في الفصل الأول من اختلاف في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأيضـاً واقع المؤسسات العسكرية والأمنية. ولذا

فإن هذا التدخل هدفه الأخير حاجة موضوعية مطلوبة من قبل كافة أطراف النزاع الداخلية كنتاج لتعمق انقساماتها وارتباطاتها المتعددة. فتدخل مجلس التعاون الخليجي جاء تلبية لهذا ولإنقاذ ما يمكن انقاذه والتوافق عليه.

المبادرة الخليجية مضمونها وتقييمها:

"هي مشروع اتفاقية سياسية أعلنتها الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية في الثالث من إبريل ٢٠١١م لتهدئة ثورة الشباب اليمنية، عن طريق ترتيب نظام نقل السلطة في اليمن، وجرت مداولات ومفاوضات بين الرئيس علي عبدالله صالح والمعارضة إلى أن تم التوصل إلى التوقيع عليها في الرياض بالمملكة العربية السعودية وبحضور خليجي ودولي في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م وتضمنت في أهم بنودها:

أولاً: منذ اليوم الأول للاتفاق يكلف رئيس الجمهورية المعارضة بتشكيل حكومة وفاق وطني بنسبة ٥٠٪ لكل طرف على أن تشكل الحكومة خلال مدة لا تزيد عن سبعة أيام.

ثانياً: تبدأ الحكومة المشكلة بتوفير الأجواء والمناسبة لتحقيق الوفاق الوطني وإزالة عناصر التوتر سياسياً وأمنياً.

ثالثاً: في اليوم التاسع والعشرين من بداية الاتفاق يقر مجلس النواب بما فيها المعارضة القوانين التي تمنح الحصانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية للرئيس ومن عملوا معه خلال فترة حكمه.

رابعًا: في اليوم الثلاثين من بداية الاتفاق وبعد قرارات مجلس النواب بما فيهم المعارضة لقانون الضمانات يقدم رئيس الجمهورية استقالاته إلى مجلس النواب ويصبح نائب الرئيس هو الرئيس الشرعي بالإنابة بعد مصادقة مجلس النواب على الاستقالة.

خامسًا: يدعو الرئيس بالإنابة إلى انتخابات رئاسية في غضون ٦٠ يومًا بموجب الدستور هذه أهم البنود لهذه المبادرة، والتي اتبعت بالموافقة على الآلية التنفيذية لها باتفاق المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه وأحزاب المعارضة اللقاء المشترك وشركائه وبرعاية الأمم المتحدة" [1]

فماهي أهم ما تضمنته الآلية التنفيذية:

"هي عبارة عن خطوات تفصيلية مزمنة تتعلق بكيفية تنفيذ المبادرة اتفق عليها المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه، واللقاء المشترك وشركاؤه، وقد كان الاتفاق على الآلية برعاية مبعوث الأمم المتحدة لليمن أ. جمال بن عمر وتتضمن أهم بنود الآلية:

الجزء الأول: المقدمة. الجزء الثاني: الفترة الانتقالية. الجزء الثالث: المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية. الجزء الرابع: المرحلة الثانية من نقل السلطة: - مهام وصلاحيات الرئيس وحكومة الوفاق الوطني، - مؤتمر الحوار

(١) الموقع الالكتروني – مؤتمر الحوار الوطني الشامل

الوطني، – اللجنة الدستورية. الجزء الخامس: تسوية المنازعات الجزء السادس: الأحكام الختامية" [١]

في عدد من مقالاتنا بالصحافة والتي تضمنها كتابنا (تجربتي مع الصحافة ١٩٧٤ – ٢٠١٦م) أوضحنا تقييمنا للمبادرة الخليجية وتطبيقاتها بالتالي: "المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية والتي أفضت إلى انتقال السلطة من الرئيس علي عبدالله صالح إلى نائبه عبدربه منصور هادي رغم أهميتها حينها في تجنيب اليمن الحرب الأهلية إلا إنها أبقت بذرة الاحتراب وشعلتها متقدة، حيث بقي اللاعبون الأساسيون السابقون في البلاد، وكل منهم يعمل بوسائله المختلفة لإعادة سيطرته على مقاليد الحكم، بل إن المبادرة قامت بتحصينهم من المساءلة في جرائم المظلومية الكبيرة التي ارتكبوها ضد الشعب، وأصبح الرئيس هادي بخلاف الرئيس السابق صالح الذي وصف تاريخ حكمه بأنه يشبه (الرقص على رؤوس الثعابين) بين كماشة النظام القديم (العليين) ومراكز النفوذ القبلية والتقليدية والمشيخية والدينية التي هي جزء أصيل من النظام القديم والتي في كل الأوقات يمكن أن تغير مواقفها بما ينسجم مع استمرار مصالحها، ورغم التغييرات التي قام بها الرئيس هادي من إزاحة بعض مراكز القوى العسكرية والأمنية المحسوبة على الرئيس صالح من أقاربه ومقربيه، فقد ظل في نفس الوقت حبيس تأثير اللواء علي محسن الأحمر مستشاره للشؤون العسكرية والأمنية،

(١) الموقع الالكتروني – مؤتمر الحوار الوطني الشامل

وظلت كافة الوحدات العسكرية والأمنية تخضع بالولاء لمراكز القوى السابقة التي لم تنشئ جيشاً وطنياً، بل جيشاً متعدد الولاءات ونفعياً وفاسداً" [١]

دعونا نشير إلى رأي جهة دولية أخرى حول المبادرة الخليجية فقد أوضحت أبريل لونجلي ألي رأيها حول ذلك بالتالي: "كان أحد أهم عيوب اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي فشلها في إزالة صالح وشريكة الطويل الأمد علي محسن من مسرح السياسة... إزالة هذين الرجلين لن تحل مشاكل اليمن بطريقة سحرية ولكن اليمنيين من مختلف ألوان الطيف السياسي مقتنعون أن من شان خروجهما من الحياة السياسية بناء الثقة على الأقل وإعطاء رئيس الجمهورية الجديد مزيداً من الحرية في اعتماد القرارات المناسبة". [٢]

علينا أن نوضح أن هذا الرأي تقدم به الرئيس علي عبدالله صالح كأحد أهم مقترحاته للحل السياسي، حيث: "بدأت المناقشات الأولى من أجل تغيير النظام في مارس ٢٠١١م باقتراح صالح خروج العليين الاثنين من البلاد" [٣] "بالنسبة للمستقلين والحوثيين والحراك والمؤتمر الشعبي العام وحتى البعض من أحزاب اللقاء المشترك يعتبر محسن ركيزة خطيرة للنظام القديم الذي استمرار تأثيره لا

(١) صالح سعيد بامطرف "تجربتي مع الصحافة ١٩٧٤- ٢٠١٦م" مطابع الهاشمية بالمكلا ٢٠١١م ص٢٢٨

(٢) د. ابريل لونجلي الى، خبيرة في مجموعة الأزمات الدولية، ١٠ نوفمبر ٢٠١٢م

(٣) نفس المرجع السابق.

يبشر بخير لإصلاحات حقيقية ونفوذه يذكر بقلة ما قد تغير" [١] وبشكل عام فإن المبادرة الخليجية قد: "استندت على روحية لا غالب ومغلوب" [٢]

أما الحراك السلمي الجنوبي وقيادته برئاسة السيد علي سالم البيض فقد أبدى تحفظه على المبادرة الخليجية واعتبرها لم تأخذ بالاهتمام قضية الجنوب العادلة والقرارات الدولية حولها في عام ١٩٩٤م. أما مساوى المبادرة الخليجية وتأثيرها على تنفيذ مهام المرحلة الانتقالية فقد تمثل في التالي: "لقد أصبح الرئيس السابق علي عبدالله صالح من خلال بوابة المؤتمر الشعبي العام يمارس صلاحيات رئيس الدولة في التوجيه والإرشاد في الإعلام الخاص والصحافة، ولاعبًا أساسيًا يجب الركون إليه، وأصبح همه الأساسي كيفية استعادة سلطته والانتقام من مناوئيه ومن المبادرة الخليجية التي ساعدت على الإطاحة به" [٣]

تنفيذ مهام المرحلة الانتقالية

إذا كانت المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وضعت خارطة عامة للعملية الانتقالية في اليمن، ومنها نقل السلطة من الرئيس علي عبدالله صالح إلى نائبه عبدربه منصور هادي الذي شغل هذه الوظيفة منذ حرب عام ١٩٩٤م

---

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) م. س: صالح سعيد بامطرف (تجربتي مع الصحافة ١٩٧٤- ٢٠١٦م) مطبعة الهاشمية بالمكلا ص(٢٢٩).

الظالمة على الجنوب ولفترة أكثر من سبعة عشر عاماً في ظل هذا النظام الذي ازدادت همجيته ومظالمه أكثر على الجنوب وطغياناً وقمعاً لكل تظاهراته السلمية واضراباته المهنية وتدميراً لكل بنائه المادي والثقافي فأطراف النظام السابق ومعارضته رأت فيه بديلاً يتناسب مع تطلعاتها في استمرار نفوذها وسلطتها وتقاسم مصالحها، كما إنها رأت إن وجود رئيس جنوبي يؤمن لها الغطاء في استمرار دفاعها عن (الوحدة) والتي شبعت موتاً وتدميراً لأهدافها السامية الأولى التي آمن بها الوطنيون ونظروا لها حينها بإنها ستقود البلاد إلى مزيد من الديمقراطية والرفاهية والتنمية، في حين اثبت الواقع بعدها إن قادة الجمهورية المنتصرين كانت لهم نظرة أخرى فقد أصبحت الوحدة في نظرهم من منجز إلى تهمة، وهو ما أشار إليه د. ياسين سعيد نعمان بالتالي: "الخطاب المنفلت الذي تبناه أعلام نظام صالح بعد الوحدة من إن القيادة الجنوبية هربت إلى الوحدة، أي إنها ذهبت إلى الوحدة مضطرة وبدون إرادة فعلية، وإنها قبضت الثمن، وغير ذلك من التهويمات التي جعلت الوحدة تبدو وكأنها عملية مشوهة أصبح معها من حق الشعب في الجنوب أن يقاومها ويرفضها. لقد فتح هذا الخطاب غير المسؤول الباب أمام تدمير الوحدة منذ اليوم الأول من منطلق إن أساسها مشبوه، وتكرر هذا في خطابه مؤخراً عندما قال إن الذين عملوا معه بعد ١٩٩٤م قبضوا الثمن، وهم الذين قدمهم بعد الحرب ممثلين للجنوب كقوى وحدوية بدلاً عن (الانفصاليين) الذين انقلب عليهم بحرب ١٩٩٤م وحاكمهم كخونة، وبهذا يكون قد أجهز على كل شركاء الوحدة من الجنوبيين قبل الحرب

وبعد الحرب وأظهرهم على إنهم لا يمثلون إلا أنفسهم، وإن أساس الوحدة باطل. وبهذا فقد فتح الباب على مصارعيه للطعن في مشروعيتها على كل المستويات باعتبار الجنوب مخدوعاً ثم مغتصباً" [١]

إذاً من هذا المنطلق فقضية الجنوب في سياق تنفيذ مهام المرحلة الانتقالية ورغم عدم وضعها في إطار المبادرة الخليجية كقضية محورية إلا إنها كنتاج لانعكاس تطور الأوضاع وفي سياق تنفيذ هذه المبادرة "بدأت تلاقى الاهتمام في تداولات جلسات مجلس الأمن الدولي ولعب المبعوث الدولي الأمين العام للأمم المتحدة لليمن جمال بن عمر دوراً طيباً في إبرازها وتوضيح أهميتها في المشهد السياسي اليمني عامة، نظراً لتصاعد دور الحراك السلمي الجنوبي بالداخل وقيادته السياسية بالخارج مما أدى بالحصيلة إلى أن يتم قطف ثماره في قرار مجلس الأمن رقم (٢٠٥١) لعام ٢١ يونيو ٢٠١٢م حيث ورد فيه ما يلي: "وإذ يشير إلى أن عملية الانتقال تتطلب مشاركة وتعاون كل الأطراف بما في ذلك المجموعات التي ليست طرفاً في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية" [٢] وفي هذه إشارة واضحة إلى الحراك الجنوبي السلمي وقواه الشعبية العاملة على أرض الجنوب

---

(١) د. ياسين سعيد نعمان الوحدة من منجز إلى تهمة-(صدى عدن) خاص ٢٠ مايو ٢٠١٧م

(٢) قرار مجلس الأمن الدولي في اجتماعه المنعقد بمقر المنظمة الدولية بنيويورك في ٢١ يونيو ٢٠١٢م.

وقادتها وخاصة الرئيس علي سالم البيض وأيضاً الحوثيون.

إن من المواقف المشهودة للجنوبيين تجاه تنفيذ مهام المرحلة الانتقالية الدور الذي اضطلع به الحراك في رفض الانتخابات الرئاسية الشكلية والمحكومة النتائج في ٢١ فبراير ٢٠١٢م (رغم إن المرشح للرئاسة جنوبي عبدربه منصور هادي وهذا يبين بوضوح اختلاف أهداف ثورتهم السلمية عن صراعات النظام في الشمال وتجاذباته في ترتيب مصالح القوى النافذة والمتسلطة وقد يكون لهذا الموقف انعكاساتها على الجنوب ومنها ما تجسد بتعامل الرئيس المنتخب فقد أشارت مجموعة الأزمات الدولية إلى التالي: "أن بعض تصرفات الحكومة تبدو إنها تفاقم التوترات على سبيل المثال اغضب تعيين هادي لمحافظ من حزب الإصلاح في عدن أنصار الحراك الذين ينظرون إلى الإصلاح كحزب شمالي ويناهض المصالح الجنوبية" [1] وما تبع ذلك هذا الإجراء من زيادة حدة القمع للتظاهرات السلمية الجنوبية وارتكاب مجزرة الاحتفالات بالذكرى الأولى لانتخاب الرئيس في عدن وما خلفته من آثار، وقد واصلت إدارتها الفاشلة في الجنوب بإثارة النعرات المناطقية ومحاولات تقسيم فصائل الحراك الجنوبي، وأيضاً في التعيينات التي تمت والتي تصب في اتجاه تمزيق النسيج الوطني وهو الآخر ما أشارت إليه هذه الوثيقة لمجموعة الأزمات الدولية بالتالي: "العديد محبطون بشدة من إن هادي يفضل أسرته وقبيلته ومنطقته على حساب إقصاء

(١) د. إبريل لونجلي آلي، خبيرة في مجموعة الأزمات الدولية موقع يمنات ١٠ نوفمبر ٢٠١٢م

الآخرين، فإن تفضيله للكتلة الإقليمية من أبين وشبوة يحبط الجنوبيون من مناطق أخرى وقد يفاقم التوترات التاريخية بين أبين وشبوة ومنافسيها في محافظتي لحج والضالع" [١] أما تقييم هذه الوثيقة لأداء الرئيس هادي في نطاق تنفيذ مهام المرحلة الانتقالية فقد تم الإشارة له تحت العناوين التالية: "هناك قلق متزايد، إدارة الحكومة المركزية يواجه معضلات أو صعوبات عديدة، في الحقيقة وفي حين تم إحراز بعض التقدم فإن الأعمال التي يرتكبها المفسدون والتنفيذ الانتقائي للاتفاقية والتعيينات السياسية الملهبة للمشاعر تدفع البلاد بعيداً عن التسوية السياسية ونحو تجدد الصراع، باختصار فإن النخبة تؤشر على ما ينجز في قائمة أعمالها في حين إن التقدم على الواقع يمشى خطوة نحو الإمام وخطوتين نحو الوراء، ويشعر المواطنون بالإحباط وبشكل متزايد بسبب عدم وجود رؤية وبسبب أسلوب القيادة الذي غالباً ما يؤدي إلى تكرار أخطاء الماضي" [٢]

القرارات الدولية حول اليمن:

أخذت المنظمة الدولية ممثلة بمجلس الأمن الدولي وكذا المنظمات الأخرى التابعة لها (حقوق الإنسان) وغيرها بالاهتمام الأوضاع الناشئة باليمن بأثر الثورة الشبابية في فبراير ٢٠١١م وما تبعها من تداعيات والتدخل الإقليمي ممثلاً بمجلس التعاون الخليجي لإيجاد تسوية سياسية للأوضاع التي أصبحت

(١) نفس المرجع السابق

(٢) نفس المرجع السابق

تهدد السلم الدولي والمصالح للدول الكبرى بالمنطقة. وقد شجعت الأمم المتحدة التدخل الإقليمي ودعمت مبادرات ومقترحات مجلس التعاون الخليجي برئاسة المملكة العربية السعودية في إدارة هذا الملف، وقد أشرنا سابقًا إلى تدخله في أثناء الأزمة السياسية اليمنية الأولى عام ١٩٩٤م واشعال الحرب بين طرفي مكوني الوحدة لأجل استمرار فرض الوحدة القوة والتنصل من تطبيق اتفاقية العهد والاتفاق الموقعة بالأردن، وكان لمجلس التعاون الخليجي أثره في اتخاذ مجلس الأمن قراراته الشهيرة الاثنين (٩٢٤) و(٩٣١) عام ١٩٩٤م. وقد أشرت سابقًا بأن علاقات مجلس التعاون الخليجي باليمن قد سادها الفتور بعد هذه الحرب وأيضًا للمواقف التي اتخذها في حرب الخليج الأولى ثم في موقفه من حرب العراق وتحالفاته حينها.. وفي فترة لاحقة تم حل بعض الملفات العالقة والمستعصية كمثال حل قضايا الحدود مع المملكة العربية السعودية وما تعلق باتفاقية جدة في الثاني عشر من يونيو ٢٠٠٠م، وبدأت العلاقات تتحسن تدريجيًا مع دول الخليج وخاصة مع المملكة العربية السعودية الدولة الكبرى والمحورية في تحالف مجلس التعاون الخليجي، وعندما بدأت تتصاعد المطالب الجنوبية بطلب استعادة دولتهم وفك الارتباط التقى الزياني أمين عام مجلس التعاون الخليجي بقيادات من الحراك الجنوبي السلمي وأبدى استعدادهم للتعاون والعمل المشترك في حل قضايا مظلومية الجنوب، وإن ظل هذا الجانب حبيس الرؤية لعدد من الأطراف بالمجلس التي ظلت على موقفها السابق في تحفظها على قضية الجنوب العادلة وفي مقدمتها دولة قطر.

ومن المعروف ارتباط نظام صنعاء الوثيق بالمملكة العربية السعودية مثلما أشرنا إلى ذلك سابقاً وعلاقاته بمراكز سلطة القرار بها لفترات تاريخية مختلفة بل وتشكيله هيئات معنية بهذا الشأن، وبالتالي فإن هذه العلاقة ساعدت كثيراً على تطور دوره وإمساكه بالملف اليمنى للعلاقات التاريخية والاستراتيجية بينهما، وعندما انطلقت الثورة الشبابية في فبراير ٢٠١١م خاطب الرئيس علي عبدالله صالح المملكة العربية السعودية لأكثر من مرة وتقدم إليها بالمبادرات العديدة من أجل تدخلها لحل هذه الأزمة التي تصاعدت وتنذر بتفكك النظام الأسري القبائلي والحرب الأهلية، وفي الحصيلة استجابت المملكة العربية السعودية لهذا المطلب وتم عقد اجتماعات عديدة لوزراء دول مجلس التعاون الخليجي ووضعت مبادرتها الأولى للحل وفقاً لما تم ذكره آنفاً، وتطورت بعدها للاتفاق والتوقيع عليها في الرياض في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م بحضور الملك عبدالله بن عبدالعزيز ونائبه والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي ووزراء الخارجية بمجلس التعاون الخليجي وممثلين للأمين العام للأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والجامعة العربية، وطرفي الاتفاق وبحضور وتوقيع الرئيس علي عبدالله صالح على هذه المبادرة.

للأمم المتحدة وممثلها المعين جمال بن عمر دوراً مهماً في الوصول إلى التوقيع على هذه الاتفاقية الخليجية، والتي ارفقت بآلية تنفيذية للتطبيق، وتواصل دعم الأمم المتحدة ومجلس الأمن للتسوية السياسية باليمن من خلال اتخاذ عدداً من القرارات لمجلس الأمن وكذا بيانات رئاسته وقد رصدت من خلال

الوثائق التالي:

إصدار مجلس الأمن منذ أكتوبر ٢٠١١م وحتى فبراير ٢٠٢٠م عدد إحدى عشر قرار ونوضحها بالتالي:

١- قرار مجلس الأمن	رقم (٢٠١٤) صدر بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠١١م
٢- قرار مجلس الأمن	رقم (٢٠٥١) صدر بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠١٢م
٣- قرار مجلس الأمن	رقم (٢١٤) صدر بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٤م
٤- قرار مجلس الأمن	رقم (٢٢٠١) صدر بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠١٥م
٥- قرار مجلس الأمن	رقم (٢٢٠٤) صدر بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٥م
٦- قرار مجلس الأمن	رقم (٢٢١٦) في ١٤ إبريل ٢٠١٥م
٧- قرار مجلس الأمن	رقم (٢٣٤٢) ٢٣ فبراير ٢٠١٧م
٨- قرار مجلس الأمن	رقم (٢٤٠٢) ٢٦ فبراير ٢٠١٨م
٩- قرار مجلس الأمن	رقم (٢٤٥١) ٢١ ديسمبر ٢٠١٨م
١٠- قرار مجلس الأمن	رقم (٢٤٨١) ١٥ يوليو ٢٠١٩م
١١- قرار مجلس الأمن	رقم (٢٥١١) ٢٦ فبراير ٢٠٢٠م

وهناك بيانات صحفية أصدرها مجلس الأمن الدولي وكذا بيانات الرئاسة وكذا إحاطات لمبعوثي الأمين العام للأمم المتحدة لليمن إلى اجتماعات مجلس الأمن.

وهنا نتناول هنا القرارات المتعلقة بمهام المرحلة الانتقالية ونترك القرارات الأخرى وكذا البيانات الرئاسية والصحفية كل في موقعه عند تناول الموضوع المتعلق به كمثال الحوار الوطني الشامل، أو تطورات ما بعده من انقلاب الحوثي والرئيس السابق صالح على نتائج مؤتمر الحوار والأوضاع التي استجدت بعدها في انطلاق عاصفة الحزم وإعادة الأمل وغيرها من المستجدات اللاحقة.

فقرار مجلس الأمن رقم (٢٠١٤) بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠١١م: أكد فيه على التالي: "إن مجلس الأمن إذ يشير إلى بياناته الصحفية بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠١١م

و٩ أغسطس ٢٠١١م، و٢٤ يونيو ٢٠١١م وإذ يعرب عن بالغ قلقه من الحالة في اليمن، وإذ يعيد تأكيد التزامه القوى بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، ويرحب ببيان الأمين العام المؤرخ في ٢٣ سبتمبر ٢٠١١م الذي يحث فيه جميع الأطراف على التعامل بصورة بناءة للتوصل إلى حل سلمي للأزمة الحالية، كما يرحب بمشاركة مجلس التعاون الخليجي، ويعيد تأكيد دعم مجلس الأمن للجهود التي يبذلها مجلس التعاون الخليجي لحل الأزمة السياسية القائمة في اليمن، ويرحب باستمرار المساعي التي يقوم بها المستشار الخاص إلى اليمن، ويرحب بالبيان الذي أصدره المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في ٢٣ سبتمبر ٢٠١١م ودعا فيه الرئيس صالح إلى التوقيع فوراً على مبادرة مجلس التعاون الخليجي وتنفيذها" [١]

أما قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠٥١ الصادر ٢١ يونيو ٢٠١٢م وأهم فقراته التالي: "إذ يرحب ببيان الأمين العام الصادر في ٢١ مايو ٢٠١٢م الذي شجع فيه الأطراف للقيام بدور كامل وفعال في تنفيذ اتفاق الانتقال السياسي في اليمن بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠١٤م (٢٠١١م) وإذ يلاحظ البيان الصادر عن رؤساء الاجتماع الوزراء الذي عقد في الرياض في ٢٣ مايو ٢٠١٢م وما أعربوا عنه في البيان من دعم لاتفاق الانتقال السياسي بموجب المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية بما في ذلك اقتراح المملكة العربية السعودية باستضافة مؤتمر

(١) الانترنت قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠١٤)

مانحين في أواخر يونيو ٢٠١٢م وإذ يشير إلى إن عملية الانتقال تتطلب مشاركة وتعاون كل الأطراف في اليمن بما في ذلك المجموعات التي ليست طرفاً في مبادرة مجلس التعاون الخليج وآليتها التنفيذية، فهو يعيد التأكيد على:

- ضرورة التنفيذ الكامل وبموجب الأزمنة المحددة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية بموجب قراره ٢٠١٤م (٢٠١١م).

- يؤيد جهود الرئيس عبدربه منصور هادي وحكومة الوحدة الوطنية بالدفع بالعملية السياسية إلى الإمام، بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني وإجراء تغييرات في المناصب العليا في أجهزة الأمن والقوات المسلحة، وانطلاق الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر الحوار الوطني.

- يشدد على أهمية إجراء مؤتمر حوار وطني شامل يشارك فيه الجميع وشفاف وذو معنى، يضم الشباب والنساء ويدعو كل أصحاب المصلحة في اليمن للمشاركة بشكل فعال وبناء في هذه العملية.

- يطالب بوقف كافة الأعمال التي تستهدف التأثير على حكومة الوحدة الوطنية والتحول السياسي، بما فيها الهجمات على البنى التحتية للنفط والغاز والكهرباء، والتدخل في القرارات المتعلقة بإعادة بناء القوات المسلحة والأمنية، والاعتراض على تنفيذ القرار الرئاسي الصادر في ٦ إبريل ٢٠١٢م الخاصة بتعيينات عسكرية ومدنية، معبراً عن استعداده لاتخاذ إجراءات أخرى، بما فيها تلك التي تنص عليها المادة (٤١) من ميثاق الأمم المتحدة إذا استمرت مثل هذه الأعمال.

- يحث الحكومة اليمنية على تمرير تشريع العدالة الانتقالية لدعم المصالحة بشكل سريع ودون تأخير"[١]

الأوضاع الأمنية خلال الفترة الانتقالية ٢٠١٢- ٢٠١٣م:

فقد رصد تقرير صادر في صحيفة المنتصف في ٢٧ يناير ٢٠١٤م العدد (٧٣) تطورات المشهد الأمني وحجم الاغتيالات بين صفوف العسكريين والمدنيين غير المسبوق في ملف شامل نبرز تلخيصاً له وفقاً للتقرير بالتالي: "إذا تم احتساب عمليات الاغتيال والعمليات الإرهابية على مستوى كل محافظة ستكون محافظة حضرموت في الصدارة" والجدول أدناه يبين ذلك.

أولاً: على مستوى المحافظات الجنوبية:

ثانياً: على مستوى المحافظات الشمالية:

المحافظة	العسكريون	المدنيون	الإجمالي	الأمانة	٣٣٩	٤٤	٣٨٣
حضرموت	٢١٠	٥	٢١٥	البيضاء	١٠٧	٠٥	١١٢
أبين	٦٤٦	٨٤	٧٣٠	تعز	٠١٣	٠١	١٤
عدن	٣٢	٠٤	٣٦	عمران	٠١٠	-	١٠
لحج	٥٢	٢	٥٤	الجوف	١٢	١٢	٢٤
الضالع	٢٦	٢	٢٨	صنعاء	١٠	-	١٠
شبوة	٧٨	٢	٨٠	إب	٠٥	١	٠٦
الإجمالي	١٠٤٤	٩٩	١١٤٣	مأرب	٧٣	٤	٧٧

قد بلغ إجمالي العمليات الإرهابية والاغتيالات في صفوف أفراد المؤسستين العسكرية والأمنية خلال عامي ٢٠١٢- ٢٠١٣م:

---

(١) الانترنت قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠١٤)

- الإجمالي العام من كل المحافظات=	١٧٩١
منهم في المحافظات الجنوبية=	١١٤٣
منهم في المحافظات الشمالية=	٠٦٤٨
بينما بلغ إجمالي المدنيين منهم	(١٦٦)
منهم في المحافظات الجنوبية عدد	(٩٩)
والمحافظات الشمالية =	(٦٧)

وعلينا ملاحظة الفارق في حجم الاغتيالات حيث بلغت نسبة الاستهداف لهم في محافظات الجنوب أكثر من النصف.. وقد أوضح الكاتب د. أبوبكر عبدالله بابكر رأيه عن من ورائها بالتالي: "غدت الحرب الخفية التي يخوضها طرفي النظام ضد الترتيبات التي فرضها الموقف الدولي، فعلى هامش التفجيرات وضرب معسكرات الجيش والسيطرة على المدن والقرى في محافظة أبين ورداع والبيضاء كان طرفي النظام يتبادلان الاتهامات بحماية القاعدة ودعمها في مسرحية سخيفة ومكشوفة، علي محسن وحلفاؤه في حزب الإصلاح يتبرأون من أية صلة لهم بالإرهاب ويتهمون صالح وحرسه الجمهوري وأمنه القومي برعاية الإرهابيين، بينما صالح وأزلامه يتهم خصومه في حزب الإصلاح وخاصة علي محسن الأحمر وعبدالمجيد الزنداني بالتورط في رعاية القاعدة وتمويلها والإشراف على أنشطتها الإجرامية منذ جاءوا بالآلاف منهم إلى اليمن للمشاركة في غزو الجنوب صيف عام ١٩٩٤م" [١]

وكنتيجة لهذه الأحداث الدموية والإرهابية تم تصفية عدد من الكوادر الأساسية والفاعلة والمؤثرة في المؤسسات العسكرية ومنهم قيادات من محافظة

(١) صحيفة وفاق العدد (١٩) الموافق ١٨ مارس ٢٠١٢م.

حضرموت وكذا تم جرح العديد منهم وأيضاً لتجنب هذا الفلتان الأمني والتصفيات غادر بعضهم البلاد، ومن بقي منهم أيضاً أخذ الحيطة وبعضهم ظل حبيس منزله، وقد لاقت هذه الأحداث استهجان وغضب كبير في الشارع الجنوبي وحراكه السلمي وتم رفع هذه المظالم لكل المنظمات الدولية وحقوق الإنسان ذات الاختصاص.

الفصل الثاني
مؤتمر الحوار الوطني الشامل

التطورات قبل انعقاده:

ومن أجل التهيئة والتحضير الناجح لمؤتمر الحوار الوطني الشامل أصدر رئيس الجمهورية اليمنية عبدربه منصور هادي عدة قرارات منها:

- قرار إنشاء لجنة الاتصال بالقرار رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢م بغرض التواصل مع كافة القوى السياسية للمشاركة في الحوار.
- قرار إنشاء اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار في ١٤ يوليو ٢٠١٢م من عدد (٢٥) فرداً ثم جرى تعديلها لتصبح (٣١).
- قرار رئيس الجمهورية الصادر في ٢٨ يناير ٢٠١٣م بإنشاء لجنتين لمعالجة قضايا الأراضي والمبعدين بالمحافظات الجنوبية.

بداية دعونا نأخذ بالاهتمام عمل هذه اللجان وما أنجزته في سبيل التهيئة والإعداد لإنجاح انعقاد المؤتمر. فبالنسبة لموقف الحراك الجنوبي السلمي برئاسة الرئيس علي سالم البيض فقد أوضحه في لقاء ببيروت مع عدد من قيادات الحراك موقفه إن كان من المبادرة الخليجية وكذا الحوار ووضع أسس لأي حوار يأخذ بالاهتمام القضية الجنوبية كأساس للحل الوطني للقضية اليمنية. ومن جانب آخر فقد عقدت لجنة التواصل الخاصة بالحوار الوطني الشامل برئاسة د. عبدالكريم

الإرياني وعضوية آخرين لقاءً بقيادة مؤتمر القاهرة الجنوبي برئاسة علي ناصر محمد والرئيس حيدر العطاس بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠١٢م وقد أكدوا رأيهم بالتالي: "اغفلت المبادرة الخليجية القضية الجنوبية وهي القضية الأساسية وعدم حلها في حينها قاد لهذا الوضع المرتج، ولهذا التراكم المسنود من عدم الثقة، ففي الوقت الذي نرحب بالحوار تحت مظلة المبادرة لانقبل على أنفسنا وشعبنا أن ينخرط في حوار يلتزم بحرفية المبادرة في اغفالها للقضية الجنوبية، وعليه لابد من سد هذه الثغرة المعيقة كي يمهد الطريق أمام انخراط الجنوب في الحوار" [١] وقد أوردت د. ابريل انجلي الي خبيرة في مجموعة الأزمات الدولية توضيحاً أكثر للموقف الجنوبي من الحوار بالتالي: "إن قسماً كبيراً من الحراك ما زال يرفض الانضمام إلى الحوار لاسيما الفصيل الذي يتزعمه نائب الرئيس اليمني السابق المقيم في المنفى علي سالم البيض.. مشاركة الحراك الجنوبي في الحوار الوطني هي قضية حياة أو موت، ولكن تبقي مشاركة الحراك بعيدة المنال" [٢]

وتواصل الباحثة شرحها للمشهد الجنوبي بالتالي: "في بداية مارس ٢٠١٣م بعد أحداث عنف دامية في المدينة عدن (كنتاج لإصرار السلطة المحلية بقيادة التجمع اليمني للإصلاح بإقامة فعالية الذكرى الاولى لانتخاب الرئيس ٢١ فبراير ٢٠١٣م وما حصل فيها من مجزرة تناولتها وسائل الإعلام المحلية

(١) صحيفة الأولى العدد (٤٥٦) ٢٥ يونيو ٢٠١٢م ص(٨)

(٢) م/ س د. ابريل انجلي الي – خبيرة في مجموعة الأزمات الدولية

والإقليمية والدولية) زار الرئيس هادي عدن والتقى بعض قيادة الحراك من بينهم أحمد بن فريد محمد الصريمة (لم يكن قائداً في الحراك) الذي عاد إلى بلاده بعدما أمضى حوالي ١٩ عاماً في سلطنة عمان لإقناعه الدخول في الحوار الوطني. وفي يوم ٣ مارس التقى بقيادات أخرى من الحراك وأسفر عن موافقة الحراك الجنوبي بالدخول في الحوار الوطني [١] يرى الكاتب إن ما يجدر الإشارة له إلى إن الأخ/ محمد علي أحمد وهو أحد قادة مؤتمر القاهرة الجنوبي وآخرون قد شكل قبيل فترة من انعقاد المؤتمر للحوار الوطني هيئة مؤتمر شعب الجنوب وبعدها أعلن موافقته على حضور المؤتمر. [٢]

بعدها واصل المبعوث للأمم المتحدة أ. جمال بن عمر، عمله للتهيئة والتحضير لإنجاح انعقاد مؤتمر الحوار ومشاركة الجنوبيين فيه، حيث عقد لقاء مع عدد من القيادات الجنوبية في دبي بالإمارات العربية المتحدة في ٩ مارس ٢٠١٣م منهم، الرئيس علي ناصر محمد – الرئيس حيدر أبوبكر العطاس – نائب رئيس الجنوب عام ١٩٩٤م عبدالرحمن الجفري رئيس حزب رابطة اليمن (رأي) ومستشار الرئيس اليمني السابق سالم صالح محمد وآخرون حيث أصدروا بياناً ورد فيه التالي: ''إن القضية الجنوبية لا يمكن حلها بشكل مناسب إلا في إطار سلمي، مشيدين بروح العمل السلمي التي يتبناها الحراك الجنوبي،

(١) الكاتب صالح سعيد بامطرف (توضيح)

(٢) المرجع السابق نفسه

ومشددين على ضرورة التمسك بهذا الخيار، ومقاومة كل محاولات الانجرار نحو العنف وبذل الجهود دون حدوثه، وقد اتفق المجتمعون على أن حل القضية الجنوبية يجب أن يكون عبر الحوار، مؤكدين إنه ليس هناك من بديل عن الحوار لتسوية هذه القضية سلمياً" [١] ومما يجدر الإشارة إليه إن الرئيس علي سالم البيض قد أرسل رسالة للأخ/ جمال بن عمر مبعوث الأمم المتحدة عبر مبعوثين له لهذا اللقاء وأكد فيها: "رغبته بالعمل مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأوضح فيها المقترحات التي تقدم بها سابقاً إلى اللاعبين الدوليين الرئيسين حول ذلك بما فيها رئيس مجلس الأمن الدولي [٢] وقدم في الرسالة شرحاً لقضية الجنوب ومطالبه من المجتمع الدولي. وقبل انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل بحوالي شهر وبالتحديد في ١٥ فبراير ٢٠١٣م صدر البيان الرئاسي لمجلس الأمن الدولي والذي ورد فيه التالي: "أعرب البيان عن قلق مجلس الأمن من ما اعتبره الأنباء التي تفيد بتدخل أشخاص في اليمن يمثلون النظام السابق، والمعارضة السابقة، وأشخاص آخرين لا يتقيدون بالمبادئ التوجيهية لاتفاق آلية تنفيذ عملية الانتقال بمن فيهم الرئيس السابق علي عبدالله صالح ونائب الرئيس السابق علي سالم البيض وأعلن البيان عن استعداد المجلس للنظر في تدابير جديدة في حال استمرار الأعمال الرامية إلى

(١) صحيفة الأولى العدد (٦٤٤) الأحد ١٠ مارس ٢٠١٣م

(٢) المرجع السابق نفسه

تقويض حكومة الوحدة الوطنية والانتقال السياسي" [١] لاقى هذا البيان الاستغراب الكبير والرفض القاطع من الحراك الجنوبي ومن الكثير من الجنوبيين لأسباب لا تخفي على أحد مقاصده. في تعليقها على البيان الرئاسي لمجلس الأمن أوردت صحيفة الثوري الناطقة باسم الحزب الاشتراكي اليمني في كلمتها الافتتاحية ما يلي: "بصعوبة بالغة اقتنع مجلس الأمن بأن هناك من يعرقل العملية السياسية والحوار الوطني في اليمن.. وبسهولة قبل أن يحضر اسم علي البيض في عملية العرقلة تلك إلى جانب علي عبدالله صالح صاحب المصلحة الحقيقية في العرقلة.. من داخل حقبة التاريخ المفتوح للهواء والريح والتزييف استحضر اسم علي البيض، بدون مقدمات بهدف إعادة أرشفته إلى جانب الرجل الذي غدر به وبمشروع الوحدة بعد مدة قليلة من قرارهما التاريخي بتوحيد اليمن" [٢] والحقيقة إن هذا البيان الرئاسي لمجلس الأمن أوضح إن هذا المجلس قد خرج عن السياق الموضوعي في تحميل طرف كالبيض مسؤولية عرقلة مبادرة لم يكن طرفاً في التوقيع عليها وأيضاً له تحفظات وآراء واضحة حول عقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل، في رؤيته وتحليله لهذا البيان أشار الكاتب الكويتي علي حسن كرم إلى التالي: "موقف مجلس الأمن من القضايا اليمنية بشكل عام والقضية الجنوبية بشكل خاص لا يمكن وصفه إلا بانحدار

(١) محطات العرب: البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في ١٥ فبراير ٢٠١٣م

(٢) صدى عدن ٢٦ فبراير ٢٠١٣م العدد (٨) ص(٤) الكلمة الهامة لصحيفة الشوري

أخلاقي وانحياز دل على سقوط مجلس الأمن في حبائل قوى المصالح الدولية والإقليمية، فإذا كان من أولى مهام مجلس الأمن هي تحقيق الأمن، كان عليه أن ينظر إن القضية الجنوبية مفصولة عن الوضع اليمني الداخلي، فالجنوب شعب ودولة، ووطن يبحث عن هويته الضائعة وحقوقه المسلوبة، الجنوب حتى مايو ١٩٩٠م لم يكن إقليماً أصيلاً تابعاً للشمال، وإنما لجنوب اليمن من عدن إلى المهرة، تاريخ عريق ضارب في القدم لا تنتمي جذوره إلى الشمال" [١]

في تحليلها لواقع الحال والتعامل من قبل رئاسة الجمهورية والحكومة مع قراراتها الخاصة بإعادة الثقة والإجراءات المطلوبة ومنها تنفيذ النقاط العشرين التي أقرتها اللجنة الفنية للحوار الوطني أوضحت د. ابريل لونجلي ألي التالي: "لم تنفذ ولا واحدة من تدابير الثقة التي اقترحتها اللجنة الفنية (للحوار الوطني) على الأرض، مثل حل نزاعات الأراضي ومعالجة مسألة فصل الموظفين بصورة غير شرعية في أعقاب الحرب الأهلية في عام ١٩٩٤م بين الجنوب والشمال، كما إن للمرسوم الرئاسي بإضافة خمسة مؤيدين للتجمع اليمني للإصلاح إلى اللجنة الفنية قلل من فرص التواصل مع الجنوبيين" [٢] وفي الجانب المتعلق بمعالجة الأوضاع الأمنية في البلاد فقد ازدادت الأعمال الإرهابية وكذا العمل على

---

(١) علي حسن كرم، المسؤولية القانونية لمجلس الأمن حول أحداث الجنوب العربي، صحيفة القضية العدد (٢٠١) ٢٥ فبراير ٢٠١٣م ص(٤)

(٢) م/ س د. ابريل انجلي الي – خبيرة في مجموعة الأزمات الدولية

الأضرار بالمصالح الحيوية في مجال الكهرباء والنفط والتي تقف وراءها القوى النافذة والمتصارعة في منظومة الحكم السابقة.

انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل

"لقد لعب المبعوث الدولي للأمم المتحدة جمال بن عمر وفريقه الفني دوراً مهماً في إطار التجهيزات لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني، وقد أصدر الرئيس يوم السبت ١٦ مارس القرار الجمهوري رقم (١١) لسنة ٢٠١٣م بتشكيل مؤتمر الحوار وأعضائه البالغ عددهم (٥٦٥) ثم أضاف إليهم اسم رئيس مجلس النواب يحيى الراعي وقد أتفق أعضاء اللجنة الفنية أن يتولى جمال بن عمر مهمة تقسيم المقاعد حيث تم التوزيع كالتالي:

المؤتمر الشعبي العام	الحراك الجنوبي	رئيس الجمهورية	الإصلاح	الحزب الاشتراكي اليمني	الوحدوي الناصري	الحوثيين
١١٢	٨٥	٦٢	٥٠	٣٧	٣٠	٣٧
النساء	الشباب	منظمات المجتمع المدني	حزب الرشاد	حزب العدالة والبناء	الآخرين	
٤٠	٤٠	٤٠	٧	٧	٢٠	

المواقف من حضور المؤتمر:

أشرنا في فقرات سابقة من هذا الفصل لمواقف الحراك الجنوبي من حضور المؤتمر الوطني الشامل ومن ثم ما تم إقرار البعض للحضور، وقد تحفظ الحوثيون حول المبادرة الخليجية وبعدها الحضور لمؤتمر الحوار الوطني الشامل ولكن لاحقاً اقتنعوا بالحضور بعد إن تم حل بعض إشكالية تحديد من

يمثلهم في المؤتمر، أما الشيخ حميد الأحمر (الأمين العام للجنة التحضيرية للحوار الوطني) فقد أعلن عدم مشاركته في الحوار معللاً ذلك إلى وجود مخالفات في تشكيل الحوار تتعارض مع المبادرة الخليجية، كما إن الناشطة في ثورة التغيير الحائزة على جائزة نوبل للسلام الدولية فهي أيضاً أبدت تحفظها عن حضور المؤتمر بدعوى عدم تمثله قوى الشباب واشتراك أنصار صالح في المؤتمر من القوى المناهضة لثورة الشباب" [1]

انعقاد المؤتمر:

بعد شد وشذب وتأجيل لأكثر من مرة لانعقاد المؤتمر في نهاية عام ٢٠١٢م انعقدت الجلسة الافتتاحية له في ١٨ مارس ٢٠١٣م (ذكرى مجزرة جمعة الكرامة) وعقدت جلسته الافتتاحية في رئاسة الجمهورية بصنعاء وبرئاسة الرئيس عبدربه منصور هادي وحضور كل من د. عبداللطيف الزياني أمين عام مجلس التعاون الخليجي ووزراء خارجية المجلس، وممثل للجامعة العربية، وسفراء الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية. حيث ألقيت الكلمات من قبل رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر وكذا د. الزياني عن مجلس التعاون الخليجي، والأخ/ جمال بن عمر ممثل الأمم المتحدة، وكذا الجامعة العربية.

وبعدها تواصل أعمال المؤتمر العام الوطني في فندق موفمبيك وقد تشكل الهيكل التنظيمي للمؤتمر من الجلسة العامة رئيس المؤتمر وهيئة الرئاسة ولجنة

---

(١) الموقع الالكتروني http.undc.ye- مؤتمر الحوار الوطني الشامل

التوفيق وفرق العمل ولجنة المعايير والانضباط والأمانة العامة. وقد ناقش مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي استغرقت أعماله للفترة من (١٨ مارس ٢٠١٣م وحتى ٢٥ يناير ٢٠١٤م لمدة (١٠ أشهر)، في أطول مؤتمر ينعقد في تاريخ المؤتمرات، وقد ناقش في جدول أعماله القضايا التالية: "القضية الجنوبية، قضية صعدة، قضايا ذات بعد وطني والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، بناء الدولة الحكم الرشيد، بناء الجيش والأمن ودورهما، استقلالية الهيئات ذات الخصوصية، الحقوق والحريات، التنمية الشاملة والمتكاملة والمتساوية) تشكيل لجنة صياغة الدستور وضمانات تنفيذ مخرجات الحوار". (١)

القضية الجنوبية: محوريتها في مؤتمر الحوار وإحاطة المبعوث الدولي جمال بن عمر حولها:

من بين القضايا المناقشة في المؤتمر احتلت القضية الجنوبية أهمية كبيرة، وأظهر من خلالها كل مظالم ومعاناة الشعب في الجنوب منذ تحقيق الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م والانقلاب عليها بحرب ١٩٩٤م، ولعب الحراك الجنوبي المشارك أيضاً بالتناغم مع الحراك في الشارع دوراً كبيراً في هذا المجال، ولاقى هذا تعاطف العديد من الخيرين من الاتجاهات المختلفة، وإن كانت ظلت القوى التقليدية المسؤولة عن هذا الملف والواقع في الجنوب حبيسة تصوراتها القديمة وتعمل على العبث في المؤتمر محاولة تجييره لأهداف استمرار سيطرتها على المشهد السياسي اليمني وفقاً لظروفه الجديدة وبصيغ وأساليب جديدة لا

(١) الانترنت، وثائق مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

تخفى على أحد. كان للمبعوث الدولي، جمال بن عمر دوراً بارزاً في التعاطي مع القضية الجنوبية وإظهارها ووضعها في إطارها الموضوعي وخاصة في إحاطته التي قدمها لمجلس الأمن في جلسته المنعقدة في ٤ إبريل ٢٠١٣م أي بعد حوالي شهر من بدء انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل، بعنوان (الجزء المتعلق بالجنوب) حيث ورد فيها التالي: "لفتت نظر المجلس إلى التحديات الكبيرة الباقية، هناك اضطرابات في الجنوب، وتستقطب حركة العصيان المدني اليوم أعداداً كبيرة من الناس إلى الشارع، وتتنامى الدعوة للانفصال يومًا بعد يوم، سئم الشعب في الجنوب بعد نحو عقدين من التمييز والقمع وعدم معالجة المظالم المشروعة وبات الآن يشكك في وعود الإصلاح، كثير من اليمنيين يتفقون على إن حل القضية الجنوبية مفتاح لنجاح العملية الانتقالية في اليمن، وقد غابت بعض فصائل الحراك عن المؤتمر، بينما انضم آخرون بحذر متوقعين أن يتعاطى المؤتمر مع مصالحهم بنزاهة واحترام بما في ذلك مع مطالبات البعض منهم بالانفصال- لا أزال اتواصل مع قيادات جنوبية وقد أكدت مراراً إن الوسيلة الوحيدة للحل عبر الحوار، ويسرني أن أبلغكم أن الكثيرين أكدوا لي نبذهم للعنف والتزامهم بالحوار كوسيلة وحيدة لحل القضية الجنوبية. يجب على الحكومة اليمنية طبعًا اتخاذ إجراءات فورية لبناء الثقة في الجنوب ولمعالجة المظالم المزمنة للجنوبيين المتعلقة بالمصادرة غير القانونية وغير المشروعة للممتلكات والتسريح القسري من الجيش والخدمة المدنية." [1] بهذا الطرح

(١) تسجيل فيديو للمبعوث الدولي جمال بن عمر لمجلس الأمن الدولي

الواضح للمبعوث الدولي جمال بن عمر وضع القضية الجنوبية في مكانها أمام مؤتمر الحوار الوطني الشامل والقيادة السياسية والحكومة، وبذلك أيضاً أبطل ما جاء في البيان الرئاسي لمجلس الأمن الدولي في ١٥ فبراير ٢٠١٣م بوضع الرئيس علي سالم البيض كأحد المعرقلين للمبادرة الخليجية وأخرجه من دائرة الاتهام، وساعد ذلك على إظهار من هو المعرقل لتنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية حيث ورد في قرار مجلس الأمن رقم (٢١٤٠) ٢٦ فبراير ٢٠١٤م التالي: "بأن عملية الانتقال تتطلب طيء صفحة رئاسة علي عبدالله صالح" [١] "وهذا إثبات واضح وتأكيد لمن المعرقل ومن الناصح الأمين والثابت على المبدأ لتحقيق مصالح شعب الجنوب بالتعاون والتنسيق مع الإقليم والدول العربية والمجتمع الدولي" [٢]

دور فريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني:

بدأ فريق القضية الجنوبية أعماله في يوم الاثنين الموافق ١ ابريل ٢٠١٣م وتم في أول اجتماع له اختيار أحمد بن فريد محمد الصريمة رئيساً وعضواً آخر جنوبي وعدد (٢) من الشمال، وفي ١٠ سبتمبر ٢٠١٣م تم تشكيل الفريق المصغر للقضية الجنوبية (٨ + ٨) لمناقشة ملخص الرؤى والخروج برؤية توافقية، ففي البعد السياسي ورد ما يلي: "إن الوحدة اليمنية هي اتفاق بين دولتين كانتا طرفان سياسيان في الشمال والجنوب إلا أن الممارسات العبثية والخاطئة التي وقعت

(١) قرار مجلس الأمن رقم (٢١٤٠) ٢٦ فبراير ٢٠١٤م

(٢) م/ س الكاتب صالح سعيد بامطرف (تجربتي مع الصحافة ١٩٧٤- ٢٠١٦م) ص(٢٣٤)

خلال الفترة الماضية منذ قيام الوحدة والفتاوى التكفيرية خلقت قناعة كاملة عند عدد كبير من الجنوبيين بتقويض الوحدة السلمية وإن مكانتهم في إطار دولة الوحدة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعسكرياً وأمنياً قد دمرت وضربت في مقتل" [1] ولم تدم فترة رئاسة الأخ/ أحمد عمر بن فريد محمد الصريمة لفريق القضية الجنوبية حيث تم انسحابه ، واختيار بدلاً عنه محمد علي أحمد وقبيل تقديم هذا الفريق تقريره النهائي والتوقيع على وثيقته بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٣م، تقدم الأخ/ محمد علي أحمد رئيس الفريق التفاوضي الجنوبي برسالة قبل انسحابه من المؤتمر في ١٠ نوفمبر ٢٠١٣م إلى كل من جمال بن عمر ممثل الأمم المتحدة والرعاة الخليجيين وسفراء الدول الدائمة لعضوية مجلس الأمن الدولي ورد فيها ما يلي: "إن سيناريوهات الحل الذي يجري تداولها اليوم في أروقة المؤتمر المنعقد في صنعاء وفي خارجه المتمثلة في الآتي:

١- حل الدولة البسيطة الاندماجية، وهو الحل يكرس وهم اليمن الواحد.

٢- حل الدولة الفيدرالية المتعددة الأقاليم، وهو حل ينقلنا من وهم إلى وهم آخر وهو اليمن المتعدد الأقاليم.

٣- حل اليمنين والدولتين وهو حل يقوم على الاعتراف بالحقيقة الثابتة التي يقوم عليها الواقع المتعامل معه، حقيقة ثنائية الشعبين والدولتين والإقرار بفشل الوحدة المعلنة بينهما والاعتراف بحق كل منهما في تقرير مصيره سواء

(١) وثيقة الرؤية التوافقية لفريق القضية الجنوبية

كان ذلك من حيث بعده الداخلي في اختيار شكل دولته ونظامه السياسي دستورها اسمها وعلمها، أو من حيث بعده الخارجي في استخدام هذا الحق في تقرير شكل ومستقبل العلاقات بينهما.

السيناريو الأول جرب فانتج حرب مدمرة بين الشمال والجنوب وانتهى باحتلال الشمال للجنوب وفرض السيطرة العسكرية عليه واستباحة سيادته، فيما يتجه السيناريو الثاني إلى نقل المنطقة من الحرب الثنائية الأطراف بين الشمال والجنوب إلى حروب متعددة الأطراف بين الأقاليم المحتملة (حروب الحدود واقتسام السيادة والثروات بين الأقاليم).

أما أهداف الأمن والاستقرار واستعادة التوازن والخروج من الفوضى فترتبط بسيناريو الحل الثالث، حل الاعتراف بحقيقة الشعبين والدولتين لارتباطه بمسار إعادة الحق وتحقيق العدالة، فهذا الخيار الذي يتمسك به شعب الجنوب هو خيار الحق والسلام خيار الأمن والاستقرار الذي تقره مضامين القانون الدولي وتدعمه كل القرارات الدولية السابقة والحالية المتخذة بشأن الدولتين منفردة وبشأن القضايا والمشكلات المتصلة بهما معاً، وهي جميعها تشكل الأسس المرجعية التي نطالبكم باعتمادها أسس تحتكم لها المسارات التفاوضية والحوار بين الطرفين" [1]

(١) وثيقة قدمت للمؤتمر والجهات الراعية له، صفحة صدى عدن العدد (٤٧) ١٠ ديسمبر ٢٠١٣م ص(٥)

لم يرق هذا الطرح للقوى المتنفذة في المؤتمر وبعدها تم انسحاب الأخ/ محمد علي أحمد رئيس فريق القضية الجنوبية واختزل التقرير النهائي القضية الجنوبية في شكل الدولة وورد فيه:

"يشكل رئيس الجمهورية رئيس مؤتمر الحوار الوطني الشامل لجنة برئاسته بتفويض من مؤتمر الحوار الوطني لتحديد عدد الأقاليم، ويكون قرارها نافذاً تدرس اللجنة خيار ستة أقاليم، أربعة في الشمال واثنان في الجنوب، وخيار إقليمين وأي خيار بين هذين الخيارين يحقق التوافق" [1] يشير القيادي في مؤتمر الحوار الوطني والأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني حينها د. ياسين سعيد نعمان إلى هذا الخلل في التعامل مع القضية الجنوبية بالتالي: "أبرز تجليات هذا الخلل هو نقل القضية الجنوبية من طاولة الحوار إلى مائدة السلطة لتحسم بقرار إداري، وخاصة فيما يتعلق بشكل الدولة، الذي استخدم لتغييب مضمون هذه القضية، داخل مشروع الأقاليم الستة، وتقسيم الجنوب إلى اقليمين على وجه الخصوص، وهناك ما يستند إليه في إصلاح هذا الخلل من داخل وثائق الحوار نفسها، وذلك بتطبيق القاعدة التي شملتها وثيقة الحلول الخاصة بالقضية الجنوبية في بابها الأول، كما أشرنا، والتي تقضي بتمكين الناس من اختيار مكانتهم السياسية، وهي القاعدة التي أهملت، وانقلب عليها البعض، عندما أصروا على تحديد الأقاليم، بصورة تحكمية، لا تستند إلى جوهر ومضامين هذه الوثيقة،

(١) التقرير النهائي لفريق القضية الجنوبية ٢١ ديسمبر ٢٠١٣م

وبدون العودة إلى وثيقة الحلول" [١] أما الكاتب صالح محمد مسعد (أبو أمجد)، فقد أشار إلى التعامل مع القضية الجنوبية في الحوار الوطني بالتالي: "ألم تكن مخرجات الحوار غير إفرازات ومخرجات المتحاورين، إنها وصفات ومخرجات مراكز القوى والنفوذ، وهي التي تختلف وتتفق حول جدوى تلك المخرجات لصالح كل طرف منها، أليس الخلاف على شكل الدولة هو بالتالي مراوغة واستدراج لحل القضية الجنوبية بغير أسس الحل، لكي تبقى الجنوب مزرعة تسمين لهم" [٢]

أنهى مؤتمر الحوار الوطني الشامل أعماله بجلسة ختامية بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١٤م وأظهرت الجلسة بداية تعمق واقع الانقسام السياسي المتعدد الأطراف والنواحي تجاه تطبيق مخرجاته، وسنتعرض لها في ثنايا الفصل الأول من الجزء الخامس من الكتاب.

(١) د. ياسين سعيد نعمان – عبور المضيق.. في نقد أولي للتجربة

(٢) صالح محمد مسعد (أبو أمجدِ)، الحوار يعتني بشكل الدولة للالتفاف على القضية الجنوبية تثبيتاً لسياسة السلطة، صحيفة الوسط العدد (٤٤٥) ١١ سبتمبر ٢٠١٣م ص(٧)

الجزء الخامس

المأزق السياسي والعسكري للوضع باليمن

ويحتوي على:

الفصل الأول: التدخل للتحالف العربي في اليمن.

الفصل الثاني: الجنوب.. تطور حراكه ومقاومته وتطلعاته.

الفصل الثالث: التحالفات السياسية... الإنجازات والاتفاقات والجهود السياسية للأمم المتحدة

الفصل الأول
التدخل للتحالف العربي في اليمن

مستجدات الأوضاع بعد مؤتمر الحوار الوطني الشامل

اختتم مؤتمر الحوار الوطني الشامل أعماله بصنعاء في ٢٥ يناير ٢٠١٥م بجلسة ختامية سادها نوع من التراجيدية السياسية حيث إن الكلمة الختامية للمؤتمر والتي ألقاها الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي رئيس المؤتمر سادها نوعاً من الإرباك لواقع المشهد السياسي القادم وواقع تحالفاته القادمة ومؤشرات تصاعد أزماته، وفي الفترة قبل الاختتام اتسعت دائرة العنف والاغتيالات والتي طالت قيادات بارزة مساهمة في أعمال المؤتمر منهم: د. محمد عبدالملك المتوكل، عبدالكريم صالح الخيواني، أحمد شرف الدين، عبدالكريم جدبان، وكذا نجاة ممثل الحوثيين بالحوار ناجي أبو رأس وغالبية المستهدفين من الحوثيين، وهو ما شكل أيضاً بداية أخرى لإرساء عدم الثقة بين الأطراف وشكل بداية الانقسام ورفض نتائج المؤتمر وذلك في اختزالها قضايا البلد ومشكلاته في صيغة إرساء نظام الأقاليم الستة، أربعة في الشمال واثنان في الجنوب لتزيد الأوضاع توتراً عن سابقاته، ولتعطي أيضاً الدليل القوي على استمرار سيطرة ونفوذ القوى القديمة والتقليدية السابقة واستمرارها في إدارة البلاد بالأزمات، وكما يقال فإن النتائج تقاس بنتائجها وخاتمتها كانت كئيبة وغير ملبية لأهم مطالب الجنوبيين الواضحة والتي عبر عنها الحراك

الجنوبي والتي أوضحناها في الجزء الثالث قبيل انعقاد مؤتمر الحوار وأيضاً ما وضعه الحراك أيضاً من إيضاحات في رسالته الشهيرة المقدمة للمؤتمر والأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي حول مخاطر الأخذ بنظام الأقاليم الذي سيكون نتائجه كارثية ليست على الإطار السابق لنظام الدولتين بل في نطاق اليمن بأقاليمه الجديدة المقترحة. "وفيما يشبه الإخراج الهزلي تم الاتفاق على حل القضية الجنوبية بوصفها قضية مستقلة بإقرار تقسيم الجنوب إلى إقليمين والشمال إلى أربعة أقاليم. "[1] لقد ظلت قضية الجنوب مجال اتفاق كبير لقوى الهيمنة لاستمرار سيطرتها على ثرواته واستمرار مظلوميته "إن هذا الاتفاق لا يتوافق مع مضامين نتائج المؤتمر الذي أقر بفشل الوحدة الاندماجية التي تأسست باندماج دولتين.. ومن المعروف أن قيام الدولة الاتحادية في كل العالم يكون على التوافق بين مكونيها، وهذا ينسجم مع المبادئ الدولية والضمانات الختامية لوثيقة القضية الجنوبية"[2] وقد أشار د. ياسين سعيد نعمان إلى النتائج المخيبة للآمال في نتائج المؤتمر الوطني بالتالي: "لم يقف الاجتماع، الذي دعا إليه الرئيس فريق الستة عشر وأمناء الأحزاب يوم الأحد ٢٢ ديسمبر ٢٠١٣م، أمام الوثيقة، وإنما انتقل النقاش مباشرة إلى خيار الستة الأقاليم، وكأن المسألة كانت مبيتة لتمرير خيار لم تقدم بشأنه أي رؤية واضحة، بل لم يكن مطروحاً

(١) م. س. صالح سعيد بامطرف، تجربتي مع الصحافة (١٩٧- ٢٠١٦م) ص (٢٢٦ – ٢٢٧)

(٢) م. س. صالح سعيد بامطرف، تجربتي مع الصحافة (١٩٧- ٢٠١٦م) ص(٢٢٦)

على طاولة الحوار إلى ما قبل يومين من تاريخ تقديم الوثيقة، كان هناك إصرار من قبل بعض الأطراف على تمرير خيارهم بطريقة لم تترك فرصة لأي حوار جاد، وأخذت تعود إلى نمط السلوك القديم في التعاطي مع الحوارات، وعلى تلك الطاولة الضيقة، جرى ذبح الحوار بالسكين القديمة التي ذبحت بها وثيق العهد والاتفاق [١]

وهذا التحليل يتواقف في جوهره مع ما أشرت له في كتابي تجربتي مع الصحافة بالتالي: "وقبلها في عام ١٩٩٤م كان الخذلان والانتكاسة وإشعال الحرب الظالمة على الجنوب كان مصير وثيقة العهد والاتفاق لبناء الدولة اليمنية الحديثة، حيث كان ذلك يعكس حينها ضعف في قدرات القوى السياسية والاجتماعية في الدفاع عن الوثيقة، وضعف القدرات للنظام السياسي للتعامل معها ولاسيما أنها تأتي في التضاد مع مصالحه التي اختزلت الدولة والشعب والوطن بأكمله في شخص الرئيس والأسرة والقبيلة! [٢]

أما الحوثيون وهم الذين أصبحوا ليسوا فقط قوة سياسية وإنما عسكرية فقد تعاملوا مع قرارات المؤتمر وخاصة مسألة الأقاليم والدستور بطريقة أخرى حيث أوضحت مجموعة الأزمات الدولية ذلك بالتالي: ''السبب المباشر للأزمة الأخيرة نزاع بين الحوثيين وهم حركة زيدية/ شيعية إجمالاً تعرف بـ (أنصار الله)

(١) د. ياسين سعيد نعمان، عبور المضيق في نقد أولى للتجربة عام ٢٠١٤م

(٢) م/ س. صالح سعيد بامطرف (تجربتي مع الصحافة ١٩٧٤- ٢٠١٦م) ص (٢٢٥)

من جهة، والرئيس هادي من جهة أخرى، حول مسودة الدستور التي صيغت بلغة إشكالية فيما يتعلق بقضية الترتيبات الفيدرالية المستقبلية للبلاد والتي لم يتم تسويتها، إلا أن التحدي السياسي سرعان ما تحول إلى مواجهة عسكرية بين المقاتلين الحوثيين، الذين كانوا قد سيطروا على أجزاء واسعة منذ سبتمبر ٢٠١٤م والحرس الخاص بهادي واستكملوا سيطرتهم العسكرية.. وقد وقع الطرفان اتفاقاً في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م اذعن بموجبه الرئيس للمطالب للحوثيين التي تركزت جميعها على التنفيذ السريع لاتفاق السلم والشراكة الوطنية" [١] وإنه لمن المعروف إن ما سهل للحوثيين هذا التحرك وهذا التحول في ميزان القوى هو التحالف مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح وأعوانه وهو ما أشرنا إليه بالتالي: "لقد ظهر التحالف للعلن من خلال دعم تحركات أنصار الله (الحوثيون) للاستيلاء على السلطة بإسقاط عمران وتتويجها بالعاصمة صنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، وبذلك تم التخلص من نفوذ الجنرال علي محسن الأحمر وعائلة الشيخ عبدالله حسين الأحمر طرفي معادلة الحكم في النظام السابق" [٢] وفي بادرة لتوضيح رأيه حول الأحداث الجارية بصنعاء وتوقيع اتفاق السلم والشراكة الوطنية أشار الرئيس الجنوبي السابق علي سالم البيض: "في تصريح صحفي له من منفاه أشار بعدم قبوله لاتفاق السلم والشراكة الذي تم التوقيع عليه

(١) م/ س. بيان صحفي لمجموعة الأزمات الدولية تحذر من مخاطر الصراع في اليمن، صدى عدن ٢٩ يناير ٢٠١٥م

(٢) م/ س. صالح سعيد بامطرف (تجربتي مع الصحافة ١٩٧٤- ٢٠١٦م) ص (٢٣٠)

في ٢١ سبتمبر والذي شرعن للانقلاب" [١]

أما المحصلة النهائية لتطور الأوضاع نجده فيما توصلت إليه مجموعة الأزمات الدولية بالتالي: "لقد تداعت المرحلة الانتقالية المدعومة من الأمم المتحدة في اليمن ودخلت البلاد في مرحلة جديدة وخطيرة من عدم الاستقرار في ٢٢ يناير ٢٠١٥م قدم الرئيس عبدربه منصور هادي ورئيس الوزراء استقالتهم بعد إن استولى الحوثيون على القصر الرئاسي وعززوا سيطرتهم على العاصمة، أدى هذا إلى تقويض المرحلة الانتقالية الحافلة بالمشاكل أصلاً وعزز الاحتمال الواقعي جداً لتقسيم البلاد، والتدهور الاقتصادي وانتشار العنف على نطاق واسع ما لم يتم التوصل إلى تسوية قريبة" [٢]

ومما يجدر الإشارة إليه بأن "عزل الرئيس هادي من منصبه تم بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء ومحاصرة القصر الرئاسي في ٢٠ يناير ٢٠١٥م، والذي قدم استقالته في ٢٢ يناير ٢٠١٥م إلى مجلس النواب، ولم يعقد البرلمان جلسته لقبول الاستقالة أو رفضها، وبعدها أعلن الحوثيون عن إعلان دستوري قضى تولى اللجنة الثورية برئاسة محمد علي الحوثي رئاسة البلاد، وظل هادي قيد الإقامة الجبرية" [٣] وحول هذه الأحداث المستجدة أوضح د. ياسين سعيد

(١) م/ س. صالح سعيد بامطرف (تجربتي مع الصحافة ١٩٧٤- ٢٠١٦م) ص (٢٣٣)

(٢) م/ س. بيان صحفي لمجموعة الأزمات الدولية تحذر من مخاطر الصراع في اليمن، صدى عدن ٢٠١٩م

(٣) الانترنت

نعمان التالي: "جاء انقلاب مليشيات الحوثي وصالح بدعم من إيران ليصادر ما تبقى من دولة كان يعول عليها في ترميم واستعادة المشروع الوطني، خاصة بعد إن أعاد الحراك السلمي في الجنوب وثورة الشباب السلمية الأمل بإصلاح الخلل العميق في الحياة السياسية من خلال إعادة الاعتبار للإرادة الشعبية المصادرة" (١)

لقد لاقت الإجراءات الانقلابية للحوثيين وبمساندة الرئيس السابق علي عبدالله صالح الاستنكار الكبير إن كان من دول مجلس التعاون الخليجي راعية اتفاق نقل السلطة وكذا الدول العشر الضامنة لتنفيذه والجامعة العربية. أما مجلس الأمن الدولي وفي جلسته المنعقدة في ١٦ فبراير ٢٠١٥م في قراره الصادر رقم (٢٢٠١) أشار إلى: "إن الإجراءات التي اتخذها الحوثيون من حل البرلمان والاستيلاء على المؤسسات الحكومية صعدت بشكل خطير من الأوضاع معرباً عن انزعاجه من أعمال العنف التي يرتكبها الحوثيون وداعميهم والتي قوضت عملية الانتقال في اليمن" (٢).. "وقد شمل القرار الكثير من الفقرات التي يدعو فيها الحوثيون إلى التراجع عن إجراءاتهم الأحادية الجانب، وكذا يطالب جميع الدول الأعضاء إلى الامتناع عن التدخل الخارجي الذي يسعى إلى إثارة النزاع وعدم الاستقرار وبدلاً من ذلك دعم الانتقال السياسي ورحب باعتزام مجلس التعاون الخليجي عقد مؤتمر في الرياض بناء على طلب رئيس اليمن تشارك فيه

(١) د. ياسين سعيد نعمان. الوحدة من منجز إلى تهمة، موقع صدى عدن ٢٠ مايو ٢٠١٧م

(٢) الانترنت – قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٢٠١) ١٦ فبراير ٢٠١٥م

كل الأطراف اليمنية" [١] "من جانبها مجموعة الأزمات الدولية في بيانها الصحفي أشارت إلى المخاطر التي يمكن أن تؤدي إليها تطورات الأحداث لسيطرة الحوثيين وخاصة في جانب التدخلات الإقليمية وحددت مخاوفها بالتالي: "تتمتع السعودية نظريًا بالنفوذ المالي والعلاقات مع جميع الأطراف ويبدو أن الرياض غاضبة مما تعتقد إنه دور إيراني في انتصار الحوثيين ولذلك تبدو عازمة على إفشال هذا الانتصار بأي وسيلة" [٢]

تطورات متسارعة بعد خروج هادي من صنعاء إلى عدن:

التطورات بالمشهد اليمني وتداعياته، إن كان بالإجابة على التساؤلات المتعلقة بكيف استطاع الحوثيون وبشكل تدريجي سيطرتهم ودور الأطراف الفاعلة، فإذا كان دور الرئيس السابق علي عبدالله صالح واضحًا ومشهوداً ومعترفًا من قبل المنظمات الإقليمية والعربية والدولية الراعية لاتفاق التسوية باليمن، فإن ما يسوده الغموض ما يتعلق بالسياسات المتبعة من قبل الرئيس الانتقالي عبدربه منصور هادي في تعامله مع هذه الوقائع، ومن جانب آخر دور حليفه الأساسي الجنرال علي محسن الأحمر في مجرى هذا الصراع، والذي غادر صنعاء قبل مغادرة الرئيس نفسه لها في واقعة مشهورة أشار إليها السفير السعودي آل جابر، أما

(١) الانترنت – قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٢٠١) ١٦ فبراير ٢٠١٥م

(٢) م/ س. بيان صحفي لمجموعة الأزمات الدولية تحذر من مخاطر الصراع في اليمن، صدى عدن ٢٠١٩م

حزب التجمع اليمني للإصلاح ً فقد مدوا جسور العلاقة بالحوثيين بالزيارة المشهورة لعدد من قادته إلى صعدة ولقائهم بعبدالملك الحوثي، أما القوى السياسية الأخرى فقياس مواقفها يتصل بشكل أو آخر بهذه الأطراف الفاعلة.

وإذا كانت حكومة باسندوة والمشكلة على أساس المبادرة الخليجية لمجلس التعاون الخليجي قد ساد عملها الكثير من الخلل والاضطرابات السياسية وتعذر عليها وضع الحلول للخلافات التي استحكمت داخلها والذي أكدت الوثيقة الخليجية على تأسيس لجنة التفسير لتكن الحكم والتي لم تشكل، ومن هذا المنطلق فإن ما ساعد الحوثيون وقواتهم هذا الوضع الملتبس من ناحية، ومن ناحية أخرى بداية توزع أطراف الصراع على المحاور الإقليمية، ومنها المحور الإيراني والذي أظهر تواجده الكبير في الساحة اليمنية.

لقد شكل فكاك الرئيس هادي من أسره بقصر الرئاسة ووصوله إلى عدن في ٢١ فبراير ٢٠١٥م حيث وردت روايات عديدة عن هذا الفكاك ليس من الأهمية الحديث عنها، حيث هذا الأمر هو الآخر يتم غالبًا بالتنسيق مع أطراف عديدة داخلية وخارجية، مثلما تم إيضاح ذلك عند الإشارة إلى الهروب الأولي السابق للجنرال علي محسن الأحمر وإنه في فترة لاحقة تم تعيينه نائبًا للرئيس.

وعلى العموم فإن لهذا الحدث أهمية كبيرة وشكل انعطافه جديدة في الأحداث اللاحقة من تطور الحرب وانتقالها إلى المحافظات الجنوبية والعاصمة عدن، وقد أشارت وكالة الإمارات (UAE) بتاريخ ٢٢/ ٢/ ٢٠١٥م

إلى ذلك بعنوان اليمن: (تطورات متسارعة بعد خروج هادي من صنعاء) إلى التالي: "أصدر هادي بيان عقب وصوله عدن أكد فيه تمسكه بالعملية السياسية وفق المبادرة الخليجية ودعا لعقد هيئة الرقابة على الحوار اجتماعها في تعز أو عدن لحين خروج المليشيات الحوثية من صنعاء، واعتبر هادي كل القرارات والتعيينات الصادرة منذ ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م ودخول الحوثيين صنعاء باطلة وغير شرعية، ودعا المجتمع الدولي إلى حماية العملية السياسية في اليمن من الانقلاب الحوثي وطلب رفع الإقامة الجبرية عن رئيس الوزراء وكل رجالات الدولة" [1] أما الكاتب د. بشير البكر، فيشير إلى التطورات تلك بالتالي: "لقد ساد الاعتقاد في الأيام الأخيرة بأن خروج هادي وغالبية أعضاء حكومته من أسر حركة (أنصار الله) في صنعاء إلى عدن سوف يكون بداية لمخرج من الأزمة، من خلال حشد ثقل شعبي في الجنوب والشمال يعزل الحوثيين ويشكل ضغطاً عليهم للعودة إلى نقطة البداية التي تم فيها توقيع اتفاق السلم والشراكة في سبتمبر الماضي برعاية ممثل الأمم المتحدة جمال بن عمر.. وكانت حركة هادي بعد خروجه من صنعاء تهدف إلى استعادة الشرعية في الداخل وكسب الدعم والتأييد من طرف العالم الخارجي، وتمكن خلال فترة قصيرة أن يجمع حوله شارعاً واسعاً في الجنوب والشمال رافضاً الانقلاب الحوثي، ومساندة خارجية تمثلت بانتقال العمل الدبلوماسي إلى عدن، إلا أن كل ذلك لم يغير في سلوك الحوثيين

(١) وكالة الإمارات.. اليمن.. تطورات متسارعة بعد خروج هادي من صنعاء.

الذين يعتمدون على حليف داخلي قوي هو الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح، وحليف خارجي هو إيران بدأ يؤكد حضوره كل يوم في مجريات الأزمة، ويعمل على تثبيت أقدام حلفائه الحوثيين، ويدفع بمشروعهم إلى الأمام، وهنا تتوجب الإشارة إلى الاستثمار الإيراني الصريح والسريع للموقف، من مظاهره إن طهران سارعت إلى تسيير رحلات جوية إلى صنعاء بمعدل رحلتين في اليوم، وشرعت في استقبال وفود حوثية على مستوى عال، وهذا يوجه رسالة ذات مضمون واضح بأن العلاقة مع الحوثيين لا تقتصر على التعاطف والدعم السياسي بل هي أكبر من ذلك بكثير، وكشفت جملة من التسريبات عن دور إيران والأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في هندسة وترتيب الانقلاب على شرعية هادي، بالتعاون مع علي عبدالله صالح الذي لا يوجد مناسبة من أجل إعادة خلط الأوراق في اليمن. وقد عبر صالح عن نواياه لتصعيد الموقف نحو حرب عسكرية تجتاح الجنوب من أجل طرد هادي وأنصاره من عدن" [1] تسارعت الأحداث وبدأ الحوثيون وبعد إن سيطروا بسهولة وسرعة على محافظات الشمال وآخرها تعز المحاذية، "حيث بدأ الحوثيون حربًا أهلية بدعم من قوات عسكرية مؤيدة لعلي عبدالله صالح للسيطرة على محافظات الجنوب مع دخول شهر مارس من عام ٢٠١٥م حيث شهدت عدن توتراً سياسيًا وأمنيًا، اتخذ الرئيس هادي قراراً بإقالة عبدالحافظ السقاف قائد فرع قوات الأمن الخاصة في عدن المحسوب على

(١) د. بشير البكر، الحوار اليمني في الرياض إلغام في الطريق، تطبيق صدى عدن ١٢ مارس ٢٠١٥م

علي عبدالله صالح والحوثيين، ولكن السقاف رفض ذلك واندلعت اشتباكات مسلحة بين المتمردين من قوات الأمن ووحدات عسكرية تابعة للجيش اليمني يقودها وزير الدفاع محمود الصبيحي مسنودة باللجان الشعبية الموالية للرئيس عبدربه منصور، وفر السقاف إلى تعز وتعرض قصر المعاشيق القصر الجمهوري لعدة ضربات جوية من طائرات حربية قادمة من صنعاء" [١] وتطورت الأحداث، حيث إن هذا التقدم للحوثيين المسنود بقوات صالح، المقرونة بضعف في الاستعداد القتالي وأيضاً تعاون العديد من المسؤولين الإداريين والمزدوجي الارتباط والمصالح أدى في الأخير إلى الإيقاع بوزير الدفاع محمود الصبيحي في محافظة لحج وعدد من القادة الآخرين واعتقالهم.. وأصبح الرئيس هادي في متناول القوات للحوثيين وأعوان صالح، وكماشة نيرانهم، وفي ٢٤ مارس ٢٠١٥م تقدم الرئيس هادي برسالة إلى قادة مجلس التعاون الخليجي طالباً منهم تقديم المساعدة الفورية بكافة الوسائل بما في ذلك التدخل العسكري، كما أحاط بذلك الأمر الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة مجلس الأمن بذلك، كما أرسل نفس الطلب والإحاطة لجامعة الدول العربية.

وفي ٢٥ مارس سيطرت قوات موالية لعلي عبدالله صالح على مطار عدن الدولي وغادر هادي البلاد براً ليصل بعدها إلى المملكة العربية السعودية" [٢]

(١) الانترنت، الحرب الأهلية ٢٠١٥م

(٢) الانترنت ومصادر أخرى

التدخل الإقليمي والعربي والدولي في اليمن:

قبل الحديث عن ذلك نستوضح العديد من أشكال التدخل الإقليمي والعربي والدولي في اليمن ونذكر منه:

- دور الجامعة العربية في رعاية المباحثات التي تمت بين الدولتين في الشمال والجنوب أثر كل من حرب عام ١٩٧٢ - ١٩٧٩م (في كل من القاهرة، والكويت).

- مؤتمر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي المنعقد في أبها بالرياض عام ١٩٩٤م أثناء الحرب الأهلية، ودوره في إصدار قرارات مجلس الأمن الدولي (٩٢٤- ٩٣١)

- دور المملكة الأردنية الهاشمية في استضافة التوقيع في فبراير عام ١٩٩٤م على وثيقة العهد والاتفاق.

- دور دولة قطر في استضافة المباحثات المنعقدة في الأول من فبراير ٢٠٠٨م والاتفاق بين الحكومة والحوثيين.

- التوقيع بالرياض بالمملكة العربية السعودية في نوفمبر ٢٠١١م على المبادرة الخليجية بعد الثورة الشبابية، والقرارات الدولية المتعلقة بها.

- مؤتمر الرياض بالمملكة السعودية في الفترة من ١٧ - ١٩ مايو ٢٠١٥م، والذي سبقه انطلاق عاصفة الحزم وبعدها إعادة الأمل.

كما إن جهود الأمم المتحدة تواصلت في عقد المباحثات بين الحكومة

الشرعية والحوثيين في أكثر من بلد ومنها الكويت. وفي هذا السياق سنتناول بعض هذه المحاور وخاصة المتعلقة بها بعاصفة الحزم وإعادة الأمل ونتائجها في الأوضاع جنوباً وشمالاً، وكذا مؤتمر الرياض وغيره مما له صلة بالقرارات الدولية.

عاصفة الحزم وإعادة الأمل (الانطلاقة والمواقف، والنتائج):

قبيل تنفيذ واستجابة المملكة العربية السعودية وحلفائها الإقليميين والدوليين لطلب الرئيس هادي بالتدخل العسكري، وعندما شعر الرئيس صالح بالخطر الداهم القادم فقد قام قبيل يومين من انطلاق عاصفة الحزم بإرسال ابنه أحمد للرياض والذي طرح مطالبهم كالتالي: "رفع العقوبات المفروضة على والده من قبل مجلس الأمن والتي شملت منعه من السفر، وجمدت أصوله المالية، ومنعت الشركات الأمريكية من التعامل معه، وتأكيد الحصانة عليه ووالده بموجب المبادرة الخليجية، وفي حال الموافقة على ذلك فإنه مستعد للانقلاب على تحالفه مع الحوثي، وكان الرد السعودي جاء برفض هذا العرض" (١)

ماهي عملية عاصفة الحزم؟

"هي عملية عسكرية سعودية بمشاركة تحالف دولي مكون من عشر دول ضد القوات الموالية للحوثيين وعلي عبدالله صالح، بدأت في الساعة الثانية صباحاً بتوقيت السعودية من يوم الخميس ٥ جمادى الثانية ١٤٣٦هـ-

(١) الانترنت- عاصفة الحزم

٢٦ مارس ٢٠١٥م، والدول المشاركة فيها بالإضافة للسعودية من مجلس التعاون الخليجي، الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت عدا سلطنة عمان، وبمشاركة كل من الأردن ومصر والمغرب والسودان وباكستان" [١] ولقد أوضحنا رأينا فيها "كانت عاصفة الحزم ايذانًا لمرحلة جديدة لتحالف عربي خليجي دولي تترأسه الشقيقة السعودية.. حضرت عاصفة الحزم وحركت المياه الراكدة في عالمنا العربي وشكلت ضربة قاصمة لإيران ومخططاتها في العالم العربي والإسلامي" [٢] وقد "أعلنت الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي عن دعمها للعمليات ضد الحوثيين في اليمن، وأعلنت الولايات المتحدة دعمها للعملية ومشاركتها بالدعم اللوجستي" [٣]

الرئيس البيض والجنوب وتأييد واضح للعاصفة:

تميز الموقف الجنوبي بالوضوح بدعم عاصفة الحزم حيث أكد: "الرئيس علي سالم البيض وقوفه الواضح غير الموارب مع عاصفة الحزم والذي قال إنها جاءت لنصرة المظلومين وإعادة الحق لنصابه" [٤] وبعد ذلك كتعبير عن هذا الموقف وصل الرئيس البيض إلى الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية في زيارة لها بدأت في ١ مايو ٢٠١٥م أيضًا مثلت تعبير آخر عن الموقف الشجاع

(١) م/ س- عاصفة الحزم

(٢) م/ س. صالح سعيد بامطرف (تجربتي مع الصحافة ١٩٧٤- ٢٠١٦م) ص (٢٣١)

(٣) م/ س. الانترنت- عاصفة الحزم

(٤) م/ س. صالح سعيد بامطرف (تجربتي مع الصحافة ١٩٧٤- ٢٠١٦م) ص (٢٣٣)

الجنوبي والدعم والمؤازرة والعلاقات الوثيقة العربية وأهمية إيجاد موقف سليم وواضح تجاه قضية الجنوب كطرف أساسي مشارك في عاصفة الحزم.. "ووصف الأمين العام للمجلس الأعلى للحراك الثوري في الجنوب قاسم عسكر جبران الإعلان بأنه يأتي انسجاماً مع المتغيرات الجديدة وأن وصول البيض إلى الرياض جاء بناء على دعوة سعودية" [١] أما تطبيق صدى عدن فقد أشار إلى هذه الزيارة بالتالي: "تعد أول زيارة له بعد قطيعة دامت سنوات على خلفية إتهام الأول بتلق دعم من إيران.. وتكتسب الزيارة أهمية كبيرة بالنظر إلى تطورات المرحلة الراهنة والتي تقود السعودية فيها تحالفاً عسكرياً ضد جماعة الحوثي في اليمن بالتوازن مع تحركات تقوم بها الرياض لإعادة ترتيب الأوراق السياسية والتحالفات في اليمن، والسعي لاستضافة الحوار بين القوى السياسية هناك" [٢]

أما الأخ/ عدنان الأعجم رئيس تحرير صحيفة الأمناء اليومية فقد أورد التالي: "إن الهدف من زيارة البيض تطبيع العلاقات مع السعودية بعد قطيعة لأكثر من عشرين عاماً، وبعد تأكد الرياض من رفض البيض الرضوخ لإيران بدعم الحوثيين ومغادرته بيروت، وأن الزيارة لم تحمل بعد طابع المبادرة لحل القضية الجنوبية وإنما جاءت للتأكيد على التقارب بين الطرفين ودعم البيض تحالف عاصفة الحزم ضد الحوثيين وصالح، وكذلك توجيه رسالة لطهران

(١) الجزيرة البث الحيث ١/ ٥/ ٢٠١٥م. ماذا وراء زيارة البيض للرياض.

(٢) تطبيق صدى عدن، زيارة البيض للرياض ٣ مايو ٢٠١٥م.

برفض الأجندة الإيرانية لاستمالة الجنوبيين" [١] وقد اعتبر المحلل السياسي بعدن عبدالرقيب الهدياني "إن ظهور البيض وإعلان تأييده عاصفة الحزم بعد مغادرة لبنان وفك تحالفه مع طهران من خلال حزب الله، يعد مؤشراً واضحاً على إن هناك تفاهماً خليجياً مع القيادات الجنوبية في الخارج بشأن مستقبل وآفاق الحل القادم" [٢]

كل هذه التحاليل والاستنتاجات حول نتيجة وأهمية زيارة البيض، توضح بأن الرئيس علي سالم البيض لا يساوم حول قضية الجنوب وإنه عندما تبدى دول الإقليم والجامعة العربية تجاوباً مع قضيتهم فإن موقفه لا يخالجه أي شك كما اتضح فإنه لا يغرد خارج هذا السرب، وفي كل خطاباته ودعواته خلال وجوده في بيروت كان يرسل الرسالة تلو الأخرى لدول مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية لإيجاد مقاربات تجاه قضية شعب الجنوب العادلة، وهذا ما اثبتته الأيام في ثبات مواقفه وإنه جزءاً أصيلاً من الإقليم وقضايا العرب الكبرى ضد المخططات للآخرين، التي تقودها المحاور الأخرى ومنها إيران وتركيا وغيرهم.

انبثاق المقاومة الجنوبية:

لدور عاصفة الحزم أهمية كبيرة في انبثاق المقاومة الجنوبية "لقد استهدفت الغارات منذ يومها الأول القصر الرئاسي في عدن ومحيطه الذي أحتله الحوثيين،

(١) م/ س- صدى عدن- زيارة البيض للرياض.

(٢) م/ س- صدى عدن- زيارة البيض للرياض

وفي ٣ ابريل قامت قوات التحالف بأمداد المقاومة الجنوبية بالسلاح عبر الإنزال المظلي لمواجهة الحوثيين، وذلك بكميات من الأسلحة المتنوعة ومعدات اتصال متطورة وأسلحة خفيفة وقذائف صاروخية" [١]

لقد تطور الحراك السلمي الجنوبي، ومع عاصفة الحزم انخرط الكثير منهم من محافظات الجنوب، وبرز هنا دور مناضلي الضالع واستبسالهم في الدفاع والتصدي للحوثيين مع الآخرين من محافظة لحج. أما الملحمة النضالية الكبيرة فقد اعتملت بالعاصمة عدن حين اشتدت فيها المقاومة الجنوبية وانخرط فيها بالإضافة إلى قوى الحراك الجنوبي أيضاً السلفيون وحولوا منابر المساجد وغيرها من الأماكن مجالاً للمقاومة، إن الكاتب قد سجل هذا بالتالي: "التاريخ فقد سجل نقاطاً جديدة لصالح الجنوب وقضيته سطرها مقاومو الجنوب في عدن والضالع وردفان ويافع وأبين وشبوة وفي مختلف المناطق الجنوبية في تلاحمهم وتعاضدهم لكبح جماح هذا الغزو البربري، وقدم التضحيات وأصبح يرى أن المخرج للخروج من معاناته لن يتم إلا بالانعتاق من هذا الاحتلال لأرضهم" [٢] في تحليله وتعليقه حول الموقف الخليجي حينها والذي كان له دور فاعل في دعم المقاومة الجنوبية في عملية التحرير ومواجهة الانقلاب للحوثي وداعميه من الرئيس صالح يحدد تطبيق صدى عدن الصادر في ١ مايو ٢٠١٥م

(١) م/ س الانترنت- عاصفة الحزم

(٢) م/ س صالح سعيد بامطرف (تجربتي مع الصحافة ١٩٧٤- ٢٠١٦م) ص (٢٣٢)

الموقف الخليجي تجاه قضية الجنوب والحرب عليه في عام ٢٠١٥م بالتالي: "بين موقف سياسي خليجي واضح في حرب ١٩٩٤م مؤيد لإعلان استعادة دولة الجنوب، لكنه لم يتعد حينها الخطاب والبيان، وبين عاصفة الحزم في ٢٠١٥م كفعل كبير على الأرض ولكنها دون موقف سياسي واضح حول القضية الجنوبية، تصبح هناك منطقة رمادية محيرة للسياسة متطلباتها وللخطاب سياقاته التي تكرس من أجل إنجاح (العاصفة)، لكن السؤال الثقيل المؤلم: ماذا عن الجنوب بعد كل هذا الحدث الجلل وهل يقبل العالم ومعه الإقليم أن يتم تسليمه مجدداً للقتلة أم إن العقل سينحاز بشكل واقعي للحق الذي سيضمن الاستقرار والأمن في المستقبل ويستعيد الجنوب دولته" [1]، حول الإجابة على السؤال السابق عن الموقف من الجنوب وقضيته، فقد نشرت مجلة (القمة الألمانية Zenith) في عددها لشهر يناير ٢٠١٥م موضوعاً وحمل عنوان (نحن سنكون مثل دبي)، نشير هنا إلى ما أوردته بالتالي: "قال عبدالعزيز الصقر رئيس مركز الخليج للأبحاث في مؤتمر لصناع القرار الأمريكان والعرب في واشنطن في أكتوبر ٢٠١٤م بأن دول الخليج يمكن أن تساعد جنوب اليمن في مشروع استقلاله وتدعمه كي تنقذ جزء من اليمن على الأقل من الانهيار، وفي جنوب اليمن يتركز معظم الجزء الأكبر من النفط اليمني وأحد أهم الموانئ العاملة، بالإضافة إلى كون الجنوب يشترك في ١٢٠٠ كيلو متر من الحدود مع المملكة العربية

(١) تطبيق صدى عدن- للتذكير الموقف الخليجي بين حربين على الجنوب ١ مايو ٢٠١٥م

السعودية" [١] هذه الأسئلة والمتعلقة بالمصالح السياسية والعلاقات وتطورها سيتم الحديث حولها في سياق الموضوعات القادمة، ومنها تطورات القضية الجنوبية، وتأسيس المجلس الانتقالي الإطار الجامع واتفاق الرياض وغيره مما يتعلق بالعلاقات مع التحالف ودول الخليج العربي والدول العربية والأجنبية.

قرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦) بشأن اليمن الصادر في ١٤ إبريل ٢٠١٥م:

أقر مجلس الأمن الدولي مشروع قرار خليجي تحت الفصل السابع يطالب الحوثيين في اليمن بالانسحاب ووقف العنف مع فرض عقوبات عليهم بأغلبية ١٤ صوتًا مع امتناع دولة واحدة روسيا.. ومما ورد فيه التالي: "وإذ يحيط علمًا بالرسالة المؤرخة ٢٤ مارس ٢٠١٥م الموجه من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة، التي يحيل بها رسالة من رئيس اليمن يبلغ فيها رئيس مجلس الأمن أنه "قد طلب من مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجامعة العربية تقديم الدعم على الفور، بكل الوسائل والتدابير اللازمة، بما فيها التدخل العسكري لحماية اليمن وشعبه من استمرار عدوان الحوثيين" [٢]

كما ورد في القرار: "يتم حظر توريد الأسلحة لجماعة أنصار الله ومنع سفر كل من عبدالملك الحوثي والسفير أحمد علي عبدالله صالح، ويدين الإجراءات

(١) تطبيق صدى عدن- الإدارة اقتصادية أوربية تناقش الوضع الاقتصادي لدولة الجنوب القادمة ٢٤ يناير ٢٠١٥م

(٢) وكالة خبر للأنباء وقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٠٦ الصادر ١٤ ابريل ٢٠١٥م

الانفرادية من قبل الحوثيين وعدم انصياعهم للطلبات الواردة من قراره رقم ٢٢٠١ (١٦ فبراير ٢٠١٥م)، وإذ يشعر بالجزع إزاء التصعيد العسكري الذي يقوم به الحوثيين في كثير من انحاء اليمن وتقدمهم نحو عدن... يرحب باعتزام مجلس التعاون الخليجي عقد مؤتمر له في الرياض، بناء على طلب من رئيس اليمن، تشارك كل الأطراف اليمنية من أجل مواصلة دعم عملية الانتقال" [١] وبعد قرار مجلس الأمن أعلنت قيادة التحالف عن توقف عملية عاصفة الحزم من ٢١/ إبريل ٢٠١٥م وبدأ عملية إعادة الأمل والتي هدفت إلى استئناف

العملية السياسية وفق قرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦) والمبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار اليمني. [٢]

استيلاء القاعدة (أنصار الشريعة) على ساحل حضرموت ٢- ٣ إبريل ٢٠١٥م:

فقد حدث في العاصمة المكلا بساحل حضرموت بتاريخ ٢- ٣/ إبريل ٢٠١٥م استيلاء تنظيم القاعدة (أنصار الشريعة) على ساحل حضرموت تم فيه إطلاق السجناء بسجن المكلا والاستيلاء على المواقع العسكرية ونهب البنك المركزي والميناء والمطار وصولاً إلى النفط بضبة وتعطيل العديد من المؤسسات الرسمية واستبدالها بمؤسسات أخرى تتبع التنظيم، وشل الحركة السياسية وتوقيف وسائل الإعلام الرسمية والنشر.. لقد كانت واقعة الاستيلاء

(١) وكالة خبر للأنباء وقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٠٦ الصادر ١٤ ابريل ٢٠١٥م

(٢) وكالة خبر للأنباء وقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٠٦ الصادر ١٤ ابريل ٢٠١٥م

على ساحل حضرموت وما سادها من غموض هي أحد وسائل تغذية الصراع لتعطيل المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وإظهار قدرات فرقاء النظام السابق في عملية تبادل الأدوار، فمن المعروف إن محافظة حضرموت وساحلها على وجه الخصوص تتحكم في مفاصله حينذاك قوتين أساسيتين: الأولى منها المنطقة العسكرية الثانية ويترأسها ابن علي محسن الأحمر، والثانية هي الحرس الجمهوري والأمن القومي الذي يتبع الرئيس صالح وابنه أحمد، ويمكن وصف الحال بتراجديتية بأنه تم إحلال قوة طرف ضد آخر.. كانت المنطقة العسكرية الثانية حامية لموقع ثورة التغيير الشبابية بالمكلا التي تتبع التجمع اليمني للإصلاح، والطرف الآخر يناصبها العداء ويعمل بكل طاقته لؤادها باستغلال الالتماس الموجود بين الحراك الجنوبي ومطالبه والعداء شبه المستحكم بينها والإصلاح مما أدى في الأخير إلى تقويضه، ولم يكن موقف الحكومة التوافقية موفقاً في توصيف الحال التي وجدت بساحل حضرموت في استيلاء أنصار الشريعة ويظهر أن لها نظرة خاصة من منطلق موازين الفعل ورد الفعل لموقف الرئيس صالح تجاه خطواتها لتنفيذ المبادرة الخليجية، كما إن للأطراف الإقليمية هي الأخرى دورها في استخدام هذه الورقة في مجال الصراع السياسي العام وخاصة تجاه تحجيم التحالف الذي بدأ يتبلور فيه بين صالح والحوثيين، ولكن بعد فترة شعر التحالف بخطورة هذا الوضع وخاصة بتأثير القوى الدولية التي رأت في ذلك تهديداً لمصالحها الاستراتيجية في إمدادها بالنفط وعمل شركاتها، وأن ذلك سيكون مؤشراً على تزايد الأعمال الإرهابية، وبالتالي كنتاج لذلك

أخذت دولة الإمارات العربية المتحدة حليفة المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية هذا الملف أكثر بالاهتمام ووضعت مسألة تحرير ساحل حضرموت في مقدمة أجندتها في محاربة الإرهاب وهنا بدأ العمل للإعداد والتنظيم والحشد لاستعادة السيطرة على ساحل حضرموت، وفي ٢٤ إبريل ٢٠١٦م وبعد تأسيس القوة العسكرية للنخبة الحضرمية والمقاومة الشعبية وبمساعدة إماراتية في الميدان تم تحرير ساحل حضرموت من هذا الواقع المزري وبدأ استعادة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمحافظة (الساحل)، ولكن ظل واقع وادى حضرموت تسوده الفوضى وعمليات العنف والإرهاب وظلت قوته العسكرية الضاربة في المنطقة العسكرية الأولى من خارج إطار المحافظة وهي تتسع أيضاً بشكل أو آخر لنفوذ الطرف السياسي الذي هو أحد محاور الصراع ممثلاً بنائب الرئيس علي محسن الأحمر، الذي عاد وأخذ دوره في سياق هذا الواقع الانقسامي بمحافظة حضرموت والذي يتوقف على حله تأمين محافظة حضرموت وزيادة دورها ومكانتها في آفاق الحل السياسي الشامل كمكون أساسي في نسيج الجنوب وجغرافيته الجيوسياسية، ولم تشهد حضرموت انقساماً خلال الفترة من بعد عام ١٩٦٧م الاستقلال الوطني وحتى عام ١٩٩٠م كما هو حادث الآن حيث كانت تتمتع بوحدة متكاملة في قيادتها بالمركز والمديريات.

وبشكل عام فمنذ تحرير ساحل حضرموت من القاعدة في إبريل ٢٠١٦م،

بقيادة كل من محافظ حضرموت اللواء أحمد سعيد بن بريك واللواء الركن فرج سالمين البحسني قائد المنطقة العسكرية الثانية ساحل حضرموت وقبلهم دور قادة حضارم آخرون منهم (عبدالرحيم عتيق)، وغيرهم فإن محافظة حضرموت شهدت بشكل عام استقراراً سياسيًا وبدأت بها إعادة تنظيم المؤسسات للدولة وترتيب انتظام عملها، ومنها الموانئ والمطارات وقد تأخر كثيراً فتح مطار الريان وانتظام عمله، كما أخذت دولة الإمارات بشكل أكبر تدعيم المؤسسات العسكرية والأمنية للنخبة الحضرمية ومؤسسات الشرطة ومدها بالإمكانيات وإعادة عمل المؤسسات الأمنية الأخرى، كما تم تقديم المساعدة في بناء المدارس والمستشفيات وفي مجال المياه وغيرها من الخدمات إن كان بمساهمة الهلال الأحمر الإماراتي، أو مركز الملك سلمان للأعمال الإنسانية وأنجز في فترة رئاسة المحافظ بن بريك انعقاد مؤتمر حضرموت الجامع، كما إنه واصل بعده اللواء فرج البحسني المشوار في المتابعة للأعمال المزدوجة في مجال إدارة السلطة وأيضًا تطوير أوضاع المؤسسات العسكرية والأمنية، وتم فتح الكلية العسكرية كمنجز مهم للمحافظة والمحافظات المجاورة، والاهتمام بالمجالات الخدمية. إلا أن هذا العمل ظل يشوبه العديد من القصور إن كان في مجال اختيار الكوادر أو المحاسبة والرقابة على أعمال الدوائر، في ظل ضعف دعم المركز للمحافظة التي تقدم للدولة إمكانيات كبيرة ولم تحظ منها إلا بالقليل وهذا أوجد معاناة كثيرة وبعض من ذلك سيتم تناول تناوله في فقرات أخرى عند التطرق للمؤتمر الحضرمي الجامع.

مؤتمر الرياض لإنقاذ اليمن (١٧-١٩ مايو ٢٠١٥م):

قبل انعقاده في إبريل ٢٠١٥م المنصرم استولت القاعدة على ساحل حضرموت في واقعة لا تخفى مراميها في إرباك المشهد السياسي اليمني المرتبك على نفسه في تداعيات متعددة أشرنا لها في الفصول الثانية لهذا الجزء الخامس من كتابنا في ثنايا هذا الفصل، وأهمها إطلاق التحالف العربي في ٢٦ مارس ٢٠١٥م لعملية عسكرية ضد الانقلاب الحوثي وأعوانه لما يشكله من تهديد وطني على اليمن والإقليم والأمن الدولي، ولذلك فالتحالف العربي، كسب في عملياته شرعية دولية، وأخذت المملكة العربية السعودية قائدة هذا التحالف تأخذ بالاهتمام الكبير ايجاد دوراً لها أكبر في دعم اليمن وزيادة تلاحم وحدته وتنظيم مقاومته لهذا المشروع المتصل بالأهداف الإقليمية التي تعمل جاهدة ضد دول الإقليم والأمن القومي العربي، وبناء على طلب الرئيس اليمني من المملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي ، وكذا ترحيب مجلس الأمن الدولي بذلك في قراره رقم (٢٢١٦) المنعقد بتاريخ ١٤ إبريل بهذا المسعى، انعقد مؤتمر الرياض لإنقاذ اليمن بالرياض في الفترة من ١٧ - ١٩ مايو ٢٠١٥م، وبحضور في جلسته الافتتاحية د. عبداللطيف الزياني أمين عام مجلس التعاون الخليجي وترأس أعماله الرئيس عبدربه منصور هادي وبحضور ممثلين آخرين للجامعة العربية، ونائب الرئيس رئيس مجلس الوزراء خالد محفوظ بحاح انعقد هذا المؤتمر تحت شعار انقاذ اليمن وبناء الدولة الاتحادية، وفي ظل أحداث الحرب الأهلية والعمليات العسكرية التي تقودها المملكة العربية

السعودية، ويهدف المؤتمر إلى استعادة الدولة اليمنية وتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار. وقال رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر (عبدالعزيز جباري) إن مرجعية الحوار هي المبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (٢١١٦) الصادر تحت البند السابع [١] (ومما يجدر الإشارة إليه بأن موقف عبدالعزيز جباري مستشار رئيس الجمهورية (رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر آنذاك، انتقد موقفه السابق من تأييد عاصفة الحزم) [٢] حيث أشار في تغريدة له بموقعه في (فيسبوك) ١٩ يونيو ٢٠٢٠م بما يلي: "اعتذر عن كل كلمة أيدت فيها عاصفة الحزم، لقد وقعنا في الفخ، ودفعنا الثمن غالياً" [٣] هكذا تتبدل المواقف وتتغير المساقات من قبل النخب حيث تنقلب مواقفها.

وحول الأهمية التي توليها المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي بالأوضاع في اليمن وفي تتابع لمبادرتها الخليجية وأهمية اليمن لديها يشير الكاتب د. بشير البكر إلى التالي: "إن عملها لإنجاح مؤتمر الرياض يأتي انطلاقاً من الأولويات الثلاث التالية: الأولى: لحضور إيران في اليمن، والذي بات يهدد في الدرجة الأولى المملكة العربية السعودية مباشرة، والثانية: هي الأمن الإقليمي وخصوصاً أمن البحر الأحمر وباب المندب، وهذه مسألة دولية بقدر ماهي إقليمية، والثالثة: هي تنظيم القاعدة الذي يهدد اليمن كما يهدد

(١) الانترنت: مؤتمر الرياض ٢٠١٥م

(٢) توضيح من الكاتب

(٣) صحيفة الأيام (الانترنت) السبت ٢٠ يونيو ٢٠٢٠م

السعودية ولكن خطره يكمن في الجنوب أكثر من الشمال" [١]

وبالنسبة لمواقف الأطراف من المشاركة في المؤتمر فقد "رفض الحوثيون والمقاتلون الموالون لعلي صالح مؤتمر الرياض لكن بعض الشخصيات البارزة في حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه علي صالح سافر إلى الرياض وأعلن ولاءه لحكومة هادي" [٢] وقد أبدى الحراك الجنوبي في تصريح للأمين العام له قاسم عسكر جبران ترحيبهم بعقد مؤتمر الرياض وأبدى أملهم أن يأخذ بالاهتمام بصورة أكبر قضية الجنوب العادلة، ورغم وجود الرئيس البيض في الرياض إلا أنه لم يشارك في أعمال المؤتمر. ولقد أوضحنا في مقالنا بموقع المكلا اليوم بعنوان: هل يؤسس مؤتمر الرياض لمرحلة جديدة في اليمن التالي: "إن المؤمل من مؤتمر الرياض أن لا يكون نسخة مكررة من قرارات مؤتمر الحوار الوطني الذي أفضى إلى إشعال الحرب وبخاصة على الجنوب، للجنوب قضية عادلة هذا ما نوجهه لمؤتمر الرياض، نرجو أن لا تغيب [٣] أما د. أحمد عبداللاه فقد كتب عن ذلك ما يلي: "ماذا يجري في الرياض، وهل الجنوب تحت الطاولة: لعل الرياض تدرك بأن التركيبة البنوية للنخبة الشمالية بأشكالها مصممة على الصراع المتجدد على السلطة وإن هناك ثنائيات، وإن تحاورت فإنها ليست مؤهلة للتعايش والاتفاق على أسس وطنية حقيقية، خاصة وقد دخلت بين تلك

(١) د. بشير البكر: الحوار اليمني: إلغام في الطريق- صدى عدن ١٢ مارس ٢٠١٥م

(٢) وكالة النهار (عرب وعوالم) ١٨ مايو ٢٠٢٠م

(٣) م/ س صالح سعيد بامطرف (تجربتي مع الصحافة ١٩٧٤- ٢٠١٦م) ص (٢٣٢)

الثنائيات تناحرات طائفية عصبوية، وبعداً عقدياً عميقاً، وتبعية خارجية قوية" [١] ويواصل: "الجميع يعلم بإن الجنوب لو كان خضع للاجتياح وسلم أمره مثلما فعلت المدن الشقيقة في الشمال منذ ٢١ سبتمبر الماضي (٢٠١٤م)، لما كان هناك جدوى للعاصفة أصلاً، ولولا صمود الجنوب لما تحركت المدن الأخرى أصلاً، يظل السؤال المحوري هنا لماذا صمد ويصمد الجنوب وسيصمد؟ من أجل عودة الشرعية وتنفيذ مخرجات الموفمبيك والأقاليم الستة" [٢]

اختتمت أعمال المؤتمر الثلاثاء ١٩ مارس ٢٠١٥م بحضور الرئيس عبدربه منصور هادي، ونائبه رئيس مجلس الوزراء خالد محفوظ بحاح، والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف راشد الزياني، وشملت مقرراته:

"أولاً: انقاذ اليمن واستعادة مؤسسات الدولة. ثانياً: بناء الدولة المدنية الاتحادية الحديثة. ثالثاً: إعادة الأعمار والتأهيل. رابعاً: الآليات والإجراءات." [٣] فبالنسبة للقضية الجنوبية فقد ورد ما يلي: "التأكيد على ضرورة جدولة معالجة كافة القضايا اليمنية وخاصة القضية الجنوبية بصفتها القضية المحورية والجوهرية في الحياة اليمنية وحق الشعب في تقرير مكانته

(١) تطبيق صدى عدن. د. أحمد عبداللاه، ماذا يحدث في الرياض وهل الجنوب تحت الطاولة ٥ مايو ٢٠١٥م

(٢) تطبيق صدى عدن. د. أحمد عبداللاه، ماذا يحدث في الرياض وهل الجنوب تحت الطاولة ٥ مايو ٢٠١٥م

(٣) الانترنت مؤتمر الرياض ١٩ مايو ٢٠١٥م

السياسية وفق ما ينص عليه العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وبما يتواقف مع الحلول والضمانات للقضية الجنوبية ومخرجات الحوار الوطني" [١]. وبالنتيجة فإن مخرجات المؤتمر هي تحصيل حاصل للقوى المكونة لقوامه وظل رهين لمقررات مؤتمر الحوار الوطني، وظلت نتائجه لا ترقى لتطوير نوعي وايجاد كتلة اجتماعية سياسية فاعلة ومتماسكة بالميدان تواجه على الأرض هذا التحالف للحوثي وأعوانه، وهذا أيضاً ما تم توقعه الكتاب والباحثين عن النتائج لهذا المؤتمر. لقد أشار د. ياسين سعيد نعمان إلى واقع النخب السياسية باليمن وتعاملها مع الواقع ومستجداته بالتالي: "إن النخب السياسية كانت تقترب من المشكلة خطوة وتهرب منها خطوتين، وأخذت تراهن على تبدلات عفوية من إنها قد تغير المسارات غير مدركة إن التاريخ السياسي لليمن حبلى بمشروعات ظلت تتحين الفرصة للخروج من سباتها.. وحسابات غلط، ونخب أسقطت من حسابها الورقة الشعبية وآليتها الديمقراطية في تقرير المسارات السياسية". [٢]

(١) الانترنت مؤتمر الرياض ١٩ مايو ٢٠١٥م

(٢) تطبيق صدى عدن. د . ياسين سعيد نعمان الوحدة منجز إلى تهمة، ٢٠ مايو ٢٠١٧م

الفصل الثاني
الجنوب تطور حراكه ومقاومته وتطلعاته

تطور حراكه السلمي:

في موضوع مستقل بالجزء الثالث من الكتاب تم الإشارة إلى القضية الجنوبية تأسيسها ومسارها في تلك الفترة التاريخية منذ عام ١٩٩٤م في تواصل لنضالات الجنوبيين من أجل استعادة دولتهم التي دخلت في وحدة سلمية طوعية مع النظام في الشمال في مايو ١٩٩٠م وتم إصابتها بمقتل في الحرب الظالمة عام ١٩٩٤م والتي توجت باحتلال الجنوب في يوليو من هذا العام، واستمرار بعدها مقاومة الجنوبيين لهذا الواقع وقد كان لمحافظة حضرموت وعاصمتها المكلا دوراً رائداً في تنظيم الاعتصامات والمظاهرات ومنها التظاهرة في عام ١٩٩٨م والذي سقط فيها الشهداء بارجاش وبن همام وتواصل هذا النضال في تتابع في كل محافظات الجنوب، وفي تأسيس أشكال وواجهات العمل السلمي من هيئات مدنية للمتقاعدين العسكريين والمدنيين والمنظمات الجماهيرية وفي تأسيس هيئات التصالح والتسامح بالمحافظات وقد كان لجمعية ردفان بعدن دوراً رائداً في هذا الشأن حيث احتضنت في ١٣ يناير ٢٠٠٦م اللقاء التاريخي للتصالح والتسامح، والذي بعده شهدت المحافظات فعاليات كبيرة إيذاناً بتتويج هذا الحراك السياسي بانطلاق الحراك السلمي الجنوبي في ساحة الحرية بعدن (خور مكسر) وإعلان التأسيس له في السابع من يوليو ٢٠٠٧م، منذ تأسيسه فإن الحراك

السلمي الجنوبي هو إطار سياسي جماهيري جامع لكل القوى المناهضة للظلم والاحتلال ومن أجل الانتصار للجنوب وقضيته كدولة وكنظام سابق حتى ٢١ مايو ١٩٩٠م.

اليوم عندما نسترجع التاريخ والأحداث والتطورات فإننا علينا أن نشيد ونحيي دور القادة الأوائل في هذا النضال السياسي المتواصل فمنهم من ظل يواصل النضال ومنهم من توقف عن هذا المشوار لأسباب عديدة، ومنهم أيضاً من أغرته مظاهر السلطة فانخرط فيها إن الثورات والعمل الثوري لا يورث ولكنه يكتسب.. وتطورت الأحداث والمسارات وأخذت القضية الجنوبية تشق طريقها وتجاوزت العقبات في طريقها بكفاح ونضال المخلصين الذين كانوا من المؤسسين لها والمواصلين لمسيرتها في أصعب ظروفها.

وفي الجزء الرابع، أشرنا إلى التطورات العديدة في اليمن إن كان في الثورة الشبابية والتدخلات الإقليمية والدولية، وانطلاق عاصفة الحزم وبعدها إعادة الأمل في مواجهة الحوثيين الانقلابية وأعوانهم، فإن هناك محطة كبيرة ومهمة في نضال الجنوبيين من أجل قضيتهم العادلة، في وقوفهم وثبات موقفهم مع التحالف العربي في مقاومة هذه الغزوة والتي تمددت من الشمال لتصل إلى الجنوب الذي دائماً في كل ثورته منذ انطلاق حراكه السلمي يعمل سلمياً من أجل قضيته، ليأت ظرف هذا الحرب لينخرط فيها عسكرياً، وقد أوضحنا بعض مظاهر هذه المقاومة فيما سبق من هذا الجزء وأرى أن أشير أكثر إلى مستجدات

الأوضاع في الجنوب منذ عام ٢٠١٥م ودور عدد من القادة الجنوبيين في هذا المجال وكذا أيضاً دور المقاومة في الضالع وعدن بشكل أساس في هذا التحول النوعي لدور الجنوب ورفع مكانته في النطاق الوطني والإقليمي والدولي.

أهمية دور التحالف العربي في المشهد الجنوبي:

أوضحنا سابقاً ممن يتكون التحالف العربي، وتحتل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، دوراً أساسياً ومركزياً في هذا التحالف بالميدان بانخراطهم المباشر في المعارك باليمن ضد الحوثيين وأعوانه، وجاء تدخلهم مع انطلاق عاصفة الحزم حيث أشرنا إلى ذلك بالتالي: "كانت عاصفة الحزم إيذاناً لتحالف عربي خليجي تترأسه الشقيقة الجارة المملكة العربية السعودية.. حضرت عاصفة الحزم وحركت المياه الراكدة في عالمنا العربي، وأظهرت إن لدى العرب قوة وإمكانيات تحتاج فقط إلى عقل وقيادة، وشكلت ضربة قاصمة لإيران ومخططاتها في العالم العربي والإسلامي" [١] وأشرنا إلى التوقعات بإن: "تكون نتائجها منصبة ومنسجمة مع الوقائع على الأرض، ودور القوى السياسية والشعبية المناوئة لسلطة الفرد والأسرة والقبيلة المتحالفة مع أعوانها الحوثيين الذين أظهروا وحشية بدعم صالح وقوته العسكرية، وبخاصة في تدمير الجنوب وإلحاق الأذى بشعبه، والمؤمل أن يعاد رسم خارطة جديدة بالمراعاة لمصالح الشعب اليمني في الشمال والجنوب" [٢] بعد هذه الإفاضة

(١) م/ س . صالح سعيد بامطرف (تجربتي مع الصحافة ١٩٧٤- ٢٠١٦م) ص٢٣١

(٢) م/ س . صالح سعيد بامطرف (تجربتي مع الصحافة ١٩٧٤- ٢٠١٦م) ص٢٣١- ٢٣٢

لنأتي لنوضح دور هذه الدول الفاعلة في مساق الوضع اليمني: فبالإضافة إلى ما تم تناوله حول دور هذه الدول في عدد من المحطات، فإننا نسرد التالي:

- دورهما معاً في رفض حرب ١٩٩٤م، واستضافة السعودية في آبها بالرياض مؤتمر وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي وقراراته الشهيرة تجاه رفض الوحدة بالحرب.. وما تمخض عن ذلك من قرارات لمجلس الأمن الدولي.
- دورهما في سياق الأحداث ما بعد التوقيع على المبادرة الخليجية ٢٠١١م، ومشاركتها الكبيرة والفاعلة في عاصفة الحزم وإعادة الأمل.
- تقاسم أدوارهما بالتناسق مع علاقاتهما باليمن شمالاً وجنوباً في سياق ترتيب الأوضاع باليمن، حيث العلاقات السعودية مع الشمال قديمة وتاريخية ونفوذه أكبر، أما الجنوب فعلاقته السياسية بالإمارات أكثر، وهذا ما كان له الانعكاس على التحولات بالجنوب، والتململ وعدم الحسم في الشمال لأسباب بنيوية وسياسية وتاريخية تختلف بينهما.. فالتطورات في الجنوب مع عاصفة الحزم وإعادة الأمل انتهت بالتشاركية والعمل بالميدان.

الأوضاع بعدن والجنوب:

في الفصل الثاني تم الإشارة إلى دور عاصفة الحزم وإعادة الأمل ودورها التاريخي في دعم وموازرة الجنوبيين وتأسيس المقاومة الجنوبية وتحولها من إطار سلمي إلى فعل ميداني ضد الحوثيين وأعوانهم أنصار الرئيس علي عبدالله صالح، يشير موقع عدن تايم إلى دور أحد قادتهم شلال شائع بالتالي: "في نهاية

مارس قاد المقاومة الشعبية الجنوبية من الضالع لتشمل محافظات الجنوب، وقاد بنفسه أولى الجبهات التي تصدت لميلشيا الحوثي والمخلوع صالح في أول أيام الحرب الثانية على الجنوب في ٢٤ مارس ٢٠١٥م حتى تحررت الضالع وأعلن النصر في ٢٥ مايو ٢٠١٥م ثم توجه بقوة عسكرية كبيرة صوب منطقة العند لتعزيز جبهة المقاومة هناك وتمكن من اقتحام مثلث العند بمساندة قوات التحالف التي شاركت بعملية تحرير قاعدة العند، وافتتح معسكرات تدريبية للمقاومة الجنوبية بمديريات الضالع وتخرج الآلاف من المقاتلين.“ (١)

وبالتوازي مع دور هذا القائد الحراكي المؤسس والحاضر الكثير من فعالياته ومناشطه، فقد لعب قادة آخرون دوراً مماثلاً إن كان في جبهة الضالع وديمومة صمودها ومواجهتها لهذا الغزو وانتصاره عليه منهم القائد عيدروس الزبيدي الذي انخرط مبكراً منذ التسعينيات من القرن المنصرم العشرين في حركة حتم لتقرير مصير الجنوب وتعرض للملاحقة بل وصدر الحكم عليه بالإعدام وكان هو وغيره من المقاومين أحد أعمدة الانتصار الجنوبي، واضطلع بدور بارز في تنظيم المقاومة الجنوبية وفي تحقيق أيضًا التحاق بصفوفها المقاتلين وأسهم بدور بارز الشيخ هاني بن بريك وغيرهم في انتصار ملحمة عدن، وما بعدها من انتصارات للجنوبيين وازدياد دورهم ومكانتهم السياسية، وبعدها أيضًا قيام وتأسيس إطارهم السياسي الجامع (المجلس الانتقالي الجنوبي) بدعم كبير وموازرة من الأشقاء في

(١) عدن تايم/ خاص ٩ ديسمبر ٢٠١٥م

قيادة الإمارات العربية المتحدة وسنتناول ذلك في فقرة قادمة.

توالت التطورات في المشهد السياسي اليمني بشكل عام والجنوب بشكل خاص، فقد أصدر الرئيس هادي المتواجد حينها بالرياض قراراً في ١٢ إبريل ٢٠١٥م بتعيين الأخ/ خالد محفوظ بحاح نائباً له إضافة إلى مهامه كرئيس الوزراء. "وفي ١٧ يوليو استعادة القوات الموالية للرئيس هادي (المقاومة الجنوبية) مدعومين بقوات برية من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية – عدن وذلك بعد ٤ أشهر من اجتياحها من الحوثيين ووحدات الجيش السابقة الموالية لعلي عبدالله صالح وبحلول ٢٢ يوليو تم استعادة السيطرة الكاملة على عدن وأعيد فتح مطار عدن الدولي" [١]

ترتيب الأوضاع الإدارية والأمنية بعدن:

على ضوء انتصارات عدن، أصدر الرئيس هادي قراراً بأن تكون عدن عاصمة مؤقتة لليمن بدلاً من صنعاء التي يحتلها الحوثيون.. ففي الجانب الإداري تم ترقية الوكيل نايف صالح البكري بقرار رئاسي ليكون محافظاً لعدن. في ٢٠ يوليو ٢٠١٥م، وفي ١٦ سبتمبر ٢٠١٥م وصل نائب الرئيس رئيس مجلس الوزراء خالد محفوظ بحاح العاصمة عدن مع عدد من وزراء حكومته، وقد أكد المتحدث الرسمي للحكومة بأن أولويات عملهم مناقشة الملف الأمني وإعادة الأعمار ودمج المقاومة بالجيش. وبالنسبة للأوضاع الأمنية ما كادت أن تستقر من ناحية

(١) الانترنت: معركة عدن، عاصمة الحزم

التهديد للحوثيين، فقد نشأ تهديد آخر في مجال تحرك الخلايا النائمة الموجودة والمتصلة دائماً بالإرهاب وذلك في مواجهة التغييرات الحادثة في وجود المقاومة الجنوبية وما بدأت تحتله من أهمية في تطورات عدن والجنوب، فتم من جديد تحريك ورقة الإرهاب والقاعدة التي أكدنا في أكثر من موقع استخدامها من قبل قوى نافذة مرتبطة بالنظام القديم وارتباطات أخرى، فقد شهدت عدن منذ تحريرها في يوليو ٢٠١٥م فوضى أمنية والقيام بأعمال انتحارية تبناها الفرع اليمني لتنظيم الدولة الإسلامية، استهدفت مقر إقامة نائب الرئيس رئيس الوزراء خالد بحاح وطاقم حكومته وموقع سكن تابع لقوات التحالف، أسفر عن سقوط نحو ١٥ قتيلاً بينهم أربعة جنود إماراتيين" [١] ولم يستمر البكري كثيراً كمحافظ لعدن حيث عينه الرئيس هادي في العاشر من أكتوبر ٢٠١٥م وزيراً للشباب والرياضة وعين محله اللواء جعفر محمد سعد محافظ لمحافظة عدن، وهو الآخر لقى حتفه بعد فترة قريبة من تعيينه حيث تم استهداف موكبه أثناء تحركه للعمل في ٦ ديسمبر ٢٠١٥م بتفجير انتحاري ليسقط فيه مع عدد من حراسته.

وقد شكلت عودة الرئيس هادي إلى مدينة عدن في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٥م بداية مرحلة جديدة في ترتيب الأوضاع بعدن، حيث أشار د. عبدالله محسن باسردة إلى ذلك بالتالي: "تحديداً بعد تحرير عدن، ومع تواجد هادي في عدن، نسجت أواصر علاقات قوية للرئيس مع قوى التحرير الجنوبي، وكان العمل المشترك

(١) الانترنت- الموقع بوست عدن- ١٦ أكتوبر ٢٠١٥م

يجمعهم وقوى التحالف تدعمهم وتعززت جبهة المناطق المحررة" (١) وكنتاج لهذه العلاقات والاعتراف بهذا الدور تم إجراء التعيينات الإدارية والأمنية ومنها صدور قرارات جمهورية بتعيين اللواء عيدروس قاسم الزبيدي محافظاً لعدن في السادس من ديسمبر ٢٠١٥م، وكذا تعيين اللواء شلال علي شائع قائداً لأمن عدن، وقيادات أخرى عسكرية. كما تم تعيين هاني بن بريك وزيراً بحكومة خالد محفوظ بحاح، وكذا تعيين د. ناصر الخبجي أحد قادة ومؤسسي الحراك الجنوبي محافظاً لمحافظة لحج، وغيرهم من القيادات الجنوبية المقتدرة والواعية التي أدت إلى نقلة نوعية في مسار تصاعد دور الجنوبيين في المشهد السياسي العام بالارتباط مع قضيتهم العادلة التي ناضلوا من أجلها كثيراً.. هذه القيادات الميدانية والمؤثرة والفاعلة أدت إلى أحداث تحولات نوعية إن كان في تطور الأوضاع الأمنية وانتشالها من وضعها السابق واستعادت نشاطها، كما بدأت عملية إعادة التنظيم والتدريب والتأهيل لقوى عسكرية وأمنية جنوبية، وبدور بارز لدولة الإمارات العربية المتحدة وتحت توجيه قيادتها لإيمانها العميق بقضية الجنوب واعترافها بمشروعية مظلوميته، لقد تأسست الأحزمة الأمنية، وأيضاً أجهزة مكافحة الإرهاب والمخدرات في كل من عدن ولحج وأبين والضالع، وكذا النخبة الحضرمية وبعدها النخبة الشبوانية، وهكذا تكون نواة نظام جيش جنوبي جديد فاعل على الأرض، ومن الجنوبيين أنفسهم بدلاً مما

(١) د. عبدالله محسن باسردة- رئيس قسم السياسة بجامعة عدن ١١/ ٦/ ٢٠٢٠م

كان الوضع سابقًا حيث القوات الألوية العسكرية والأمنية من خارجها، هذا الوضع شمل غالبية المحافظات، وإن تبقى في بعض المناطق تواجد من خارج هذا السياق الجنوبي، وخاصة في وادي حضرموت أو المهرة أو سقطرى فهناك توجهات باستكمال هذا المسعى..

لم ترق هذه التطورات بالجنوب بالتلاحم والعمل المشترك مع التحالف وخاصة مع القوات الإماراتية الموجودة حينها بالأرض بالجنوب للقوى النافذة في مراكز القرار بالسلطة المركزية (الشرعية) فعملت في اتجاهين لتخريب هذه الإنجازات منها استخدام ورقة الإرهاب والاغتيالات للقيادات العسكرية والأمنية الجنوبية وغيرهم من الشخصيات السياسية والدينية المؤثرة ومما يجدر الإشارة إليه فإن الجنوبيين قدموا تضحيات جسيمة في عملية التحرير الثانية في حرب ٢٠١٥م للحوثيين وأنصار صالح حيث أشار الكاتب الجنوبي صالح محمد قحطان المحرمي بأنه "سقط في هذه الحرب حوالي (٦,٥١٣) شهيداً و(١١,٧٠٠) جريح، أما بعد تحريرها فقد رصد "أنه بعد تحريرها في يوليو ٢٠١٥م وحتى نهاية ٢٠١٩م من التفجيرات والاغتيالات في محافظة عدن فقط وصل إلى (٩٥٣) شهيداً و(١,٣١٩) جريحًا، منهم (١٥) شهيداً من القيادات الميدانية، (٤٧) شهيداً بمختلف الرتب العسكرية (٢٨) من أئمة المساجد، ومن الجنود والمجندين الجدد (٥٠٩)".. كما قدم الجنوبيون شهداء وجرحى في ساحات المعارك الأخرى التي شاركوا فيها بالمحافظات الأخرى الشمالية في الساحل الغربي وأب وتعز وصعدة وغيرها.

أما الاتجاه الثاني: فقد تم العمل على تخريب العلاقات الطيبة والإيجابية بين قوى التحرير والاستقلال الجنوبي (الحراك الجنوبي) مع الشرعية مجسدة بالرئيس هادي، وكذا الإيقاع بالعلاقة الطيبة مع دول التحالف وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة، ومما يجدر الإشارة إليه فقد أوضحنا في فقرات الكتاب تقييم مجموعة الأزمات الدولية لأداء الرئيس هادي في المرحلة الانتقالية وما بعدها، وكذا أيضاً أشرنا إلى موقفه غير المنسجم مع حلول القضية الجنوبية وإخراجها الهزيل في شكل الأقاليم والتي سببت هي الأخرى مشكلة كبيرة وأدت إلى الحرب والانقلاب الحوثي المدعوم من صالح والدول الإقليمية الأخرى كإيران وغيرهم.

وإذا كانت الفترة الأولى لتواجد الرئيس عبدربه منصور هادي بعدن قد أدت إلى اتخاذه قرارات طيبة لصالح الجنوب وأيضاً مع التحالف إلا أنه بعد فترة بدأت تأثيرات القوى التقليدية في النظام السابق وخاصة الجنرال علي محسن الأحمر وقيادة التجمع اليمني للإصلاح وفي تحالف مع من بدأوا يفقدون مصالحهم من الجنوبيين في العمل على التأثير على هذه العلاقة وتحويلها باتجاه آخر من خلال عدد من القرارات والإجراءات، يصور هذا المشهد المتغير د. باسردة بالتالي: "لقد جرى تقزيم الرئيس هادي، حيث جرى اختطافها من التيار الإصلاحي في الشرعية وإقصاء الآخرين بما فيهم حلفائهم في المشترك.. إلى أن تمكن التيار الذي يخشى تعزيز جهة المناطق المحررة الجنوبية من خلق الاختلالات أولاً في إطار مؤسسة الرئاسة بين الرئيس ونائبه حينها السيد. بحاح،

ومع دولة الإمارات في إيجاد حالة من العداء، ومع قوى التحرير والمقاومة الجنوبية في إطار عمل منظم ومرتب له" [١]

فماهي أهم التغييرات التي حدثت في هذا السياق:

أولاً: تمت إقالة السيد خالد محفوظ بحاح بتاريخ ٣/ ٤/ ٢٠١٦م من مهامه بالقرار الجمهوري رقم (٤٨) كنائب للرئيس وتنصيب محله الجنرال علي محسن الأحمر. وكذا تنصيب د. أحمد عبيد بن دغر في مهام رئيس مجلس الوزراء، وهذا شكل خطوة تصعيدية استفزازية في مسار تمكين قوى النفوذ والفساد في مفاصل السلطة الأساسية بالدولة، وزيادة في إطار تعميق الصراعات مع قوى المقاومة والحراك الجنوبي، وأيضاً توجيه رسالة جديدة للعلاقات مع دولة الإمارات. كما إن ذلك شكل بداية خلق أزمات ومشكلات جديدة مع الجنوب وقضيته، مما يمكن إيضاحه لاحقاً.

ثانياً: إقالة عدد من القيادات الجنوبية الفاعلة في إطار الحراك والمقاومة الجنوبية، حيث تم في ٢٧ إبريل ٢٠١٧م إقالة هادي لمحافظ عدن اللواء عيدروس الزبيدي، وبعده تم إقالة هاني بن بريك من الحكومة، وكذا إقالة محافظ لحج د. ناصر الخبجي، ثم تواصلت الإقالات ففي ٦ يوليو ٢٠١٧م بإقالة محافظي حضرموت وشبوة وسقطرى وغيرهم.

ثالثاً: التطورات والتغييرات التي حدثت بالجنوب أدت لوجود خلافات وتوترات

---

(١) م/ س د. عبدالله محسن باسردة- أستاذ العلوم السياسية جامعة عدن ١١/ ٦/ ٢٠٢٠م

في علاقة الشرعية برئاسة الرئيس هادي مع التحالف العربي، وخاصة مع دولة الإمارات العربية المتحدة والتي كان لها الدور الأساسي في التطورات بالجنوب وانتصاراته على قوى الإرهاب والفساد، وبداية استعادة مكانته وقضيته في المشهد اليمني كمعادل أساس لحل الأزمة اليمنية بما يراعي مصالح الشعبين شمالاً وجنوباً وكان لهذه السياسات أثرها في وجود خلافات عميقة في إطار عمل التحالف العربي وواقع عمله إن كان في الشمال من خلال انسحاب القوات الإماراتية من مأرب، ثم ما أدى في الأخير إلى انسحابها الكامل بتأثير هذه الأحداث من العاصمة عدن، مما يمكن التطرق إليه لاحقاً عند معالجة الملفات القادمة وخاصة اتفاق الرياض وغيره من الأحداث المستجدة في اليمن.. يشير د. باسردة إلى أسباب الحملة الكبيرة ضد الإمارات العربية المتحدة بالتالي: "أسباب الحملات العدائية ضد الإمارات، فهي في حقيقتها حملات ضد الجنوب" [1]

أهمية ايجاد الحامل السياسي الجنوبي الجامع:

النضال للجنوبيين من أجل إيجاد هذا الحامل هو ثمرة لنضال طويل لنضالات الشعب الجنوبي منذ بداية مقاومته لنتائج وآثار حرب صيف عام ١٩٩٤م، وإعلان السيد الرئيس علي سالم البيض في ٢١ مايو فك الارتباط. هذا النضال الجنوبي المقاوم المتعدد الأشكال كان له الكثير من الإرهاصات من واقع

(١) م/ س د. عبدالله باسردة ١١/ ٦/ ٢٠٢٠م

المظالم والتعسف والغبن وتحول الجنوب الذي كان قبل وحدة ٢٢ مايو ١٩٩٠م دولة مستقلة ذات نظام وقانون، إلى أن أصبح وضعها بعد هذه الحرب تحت الاحتلال، وأصبحوا يطلقون عليها (بعودة الفرع إلى الأصل)، لقد تطرقنا في الفصل الأول من الجزء الثالث من الكتاب إلى مظالم الجنوبيين الكثيرة وإلى أشكال نضالهم السلمي المتعدد، لقد كان هذا الفعل السياسي والنضالي عابراً للمناطق وجهويتها واتسم منذ انطلاقته بالقضية الوطنية الواحدة، فعلى سبيل المثال فحضرموت منذ البداية أخذت دورها المتقدم في كشف وتعرية نظام ٧ يوليو ١٩٩٤م، وواجه المناضلين الجنوبيين فيها أصناف الاضطهاد والظلم والاعتقالات وسقط الشهداء منهم، وقد أشرنا إلى ذلك في موقعه السابق، لم تكن مطالبهم تتعلق بحضرموت لوحدها وإن كانت هذه المطالب بمناطقهم بل تصب في المجرى العام للتغيير ضد هذا الظلم ومن أجل الحقوق الشرعية والواضحة للجنوب في استعادة دولته وتحرره وانعتاقه من هذا الظلم والعسف. هذا النضال السلمي والمدني قادته الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني المهنية والنقابية والشخصيات الاجتماعية هو خارج إطار العصبوية والجهوية، فعلى سبيل المثال فمظالم المواطنين في المناطق النفطية في المسيلة وغيل بن يمين من تأثير النهب للنفط وما تعرضوا له أيضاً من عدم توظيف أبنائهم في الشركات وتأثيرها على البيئة بمناطقهم وما تعرضوا له من عسف واضطهاد للعساكر والقوة العسكرية بمناطقهم، فقد تصدى لكشفها للرأي العام المحلي والخارجي، ومنظمات وقيادات سياسية نذكر منهم على سبيل المثال القيادي الاشتراكي المرحوم فؤاد

محمد بامطرف، سكرتير منظمة الحزب الاشتراكي م/ حضرموت وكذا الأخ/ أحمد سعيد علي حمادين سكرتير منظمة الحزب بمديرية غيل بن يمين الذي اخفى قسريًا وعندما أطلق سراحه اتضح أنه كان معتقلاً في فترة تحمل القيادة العسكرية للمحافظة من قبل (محمد إسماعيل) ولم تأت الهبة الشعبية بحضرموت إلا والأوضاع قد نضجت وقد ساهم فيها بفعالية الحراك بحضرموت وأيدها وتفاعل معها وشاركهم في ذلك الحراك الجنوبي بأكمله ولكن علينا النظر في الحلول تجاه القضايا فإن التضحيات للجنوبيين وأهدافها السامية تظل شامخة وبعيدة عن المساومات في ظل حامل سياسي لها، وبين الحلول للقضايا بمنطلق قبلي وصلح كأنها مسألة ثأرات جرت لها الحلول بالعرف القبلي بالجمهورية العربية اليمنية سابقًا، وتم العمل على تعميمها في إطار الجمهورية اليمنية القبيلة يمكن أن تكون رافداً ومساعداً في تحقيق الأهداف الوطنية ولكن عملية القيادة من الأهمية بمكان أن تكون للمجتمع المدني ومنظماته وهيئاته السياسية والجماهيرية، هذا أساس تكون الأوطان، وعلينا العودة إلى تاريخ حضرموت قبل الاستقلال في عهد السلطنات والتناحرات القبلية فيها، وبعدها التدخل البريطاني والشخصيات السياسية المؤثرة في تطويع القبيلة ووضعها في إطارها المدني، وكذا واقع الحال بعد الاستقلال الوطني في الجنوب، حيث تم توحيد أكثر من ٢٢ سلطنة ومشيخة وإمارة، وكيف انخرطت القبيلة بإطارها المدني من خلال انخراط أبنائها في العمل الثوري وما تحقق في هذا المجال من نجاحات في إقامة مدارس البدو الرحل، وحل الثأرات وتنظيم المواصلات وحل متطلباتهم المعيشية المختلفة.

مؤتمر حضرموت الجامع.. أهمية انعقاده وتقييم عام لنتائجه؟!

انعقاد مؤتمر حضرموت الجامع حدث سياسي في ظروف استثنائية بالبلاد حيث تعيش البلد ظروف الحرب ضد الانقلابيين الحوثيين وأعوانهم وبعد انطلاق عاصفة الحزم وإعادة الأمل وما حققته من نجاحات ومنها تحرير ساحل حضرموت في إبريل ٢٠١٦م من القاعدة، وبداية مرحلة إعادة البناء والأعمار، وتحقق بداية إعادة أعمال الدوائر الحكومية وبناء المؤسسات العسكرية والأمنية، وأخذت حضرموت وخاصة ساحلها يوجد فيه استقراراً أمنيـًا، وقيادة تقوده من أبناء حضرموت، هذه العوامل كلها ساعدت في أن يعقد هذا المؤتمر الجامع الحضرمي، وقبل انعقاده وبالتحديد في الأول من ديسمبر ٢٠١٦م وفي أثناء التحضيرات لأجل انعقاده نشرت موضوعـًا بموقع نبأ حضرموت، وضعت فيه عدداً من الآراء والمقترحات لإنجاح أعماله، وبعدها انعقد المؤتمر الجامع في ٢٢ إبريل ٢٠١٧م وليوم واحد ويمكن وصف التحضيرات له بما يشبه أعمال المؤتمر للحوار الوطني الشامل الذي انعقد بصنعاء باختلاف إن جلسة هذا المؤتمر تمت في يوم واحد، أما مؤتمر الحوار الوطني الشامل فقد تمت أعماله لفترة عشرة أشهر، وبالتالي فهناك تشابه في الانعقاد وقد يكون أيضـًا في النتائج نوعـًا ما، وإن لم يشير المؤتمر الحضرمي الجامع في وثائقه إلى استناده على نتائج هذا المؤتمر، وإن ظهرت عليه بعض التأثر لما جاء فيه وخاصة حول الأقاليم بالجنوب، وهي المسألة التي تناولناها بالبحث في الجزء الرابع للكتاب وأيضـًا الخامس منه، ونريد إضافة إلى كل ذلك التالي:

أولاً: إن مسألة الأقاليم، وخاصة بالجنوب، إقليم عدن، وإقليم حضرموت، أريد من طرحها من قبل القوى النافذة في النظام القديم من أنصار الرئيس السابق علي عبدالله صالح وحلفائه في التجمع اليمني للإصلاح وغيرهم من القوى النافذة في الشمال، اشغال الجنوبيين وصرفهم عن هدفهم السامي في مطلبهم الجامع باستعادة دولة الجنوب، الدولة الموجودة والمعترف بها إقليمياً وعربياً ودولياً حتى ٢١ مايو ١٩٩٠م. الدولة العابرة للمناطقية السابقة بالجنوب والموحدة لكل أطرافها ومناطقها.

ثانياً: للأسف الشديد لم ينشغل الشماليون بمسألة إقامة الأقاليم الأربعة المقرة بالإخراج الهزلي لها في ختام المؤتمر للحوار الوطني، لإنها ولدت عندهم ميتة في ظل سيطرة الانقلابين الحوثيين وأيضاً انشغال الآخرين بتوفير مطالبهم ومواقعهم وحلها مع الحوثيين الذين سيطروا كاملاً وأصابوا القبيلة عندهم في مقتل، ويمكن الرجوع إلى تصريحات الشيخ صادق عبدالله الأحمر، وأيضاً مراقبة التحالفات الجديدة التي وجدت بين الأطراف هناك، ورفض الحرب في الشمال، واختيار الحرب على الجنوب حيث الثروة فريضتهم.

ثالثاً: أريد من خلال الإقليمين بالجنوب اشغال الجنوبيين في المناطق المحررة وإعادتهم إلى الوراء إلى الوضع والتنازعات الجهوية والمناطقية لما قبل الاستقلال الوطني، ليتمكن الآخرين بعد تفتتيهم الانقضاض عليهم،

وللأسف الشديد أوكلت هذه المهمة لعدد من القادة الجنوبيين الذين كانوا جزءاً من تجربة الجنوب السابقة، ولكنهم غيروا بعدها مواقعهم ومنهم من انخرط في تحالفات ومغانم سياسية ونفعية وفساد بالنظام القديم لعلي عبدالله صالح وأعوانه ولذلك فهم حملوا أنفسهم الترويج لهذا المشروع لإرباك المشهد الجنوبي فتارة يدعون لإقليم حضرموت، وتارة الإقليم الشرقي، وقد لاقت هذه الدعوات أيضاً الرفض مثلاً بالنسبة لإقليم حضرموت من بعض النخب في المهرة وسقطرى وأيضاً شبوة وطالبوا بأن يكون وضع مناطقهم كل على حده إقليم.

أما بالنسبة لإقليم عدن فقوة الحراك الجنوبي هناك وتشكل منظمات وهيئاته الفاعلة من مقاومة الخ فضلت هذه الدعوة لقيام إقليم لم تحظى باستجابة المحافظات ونخبها المثقفة والسياسية الواعية لمخاطر هذه الدعوة على قضية الجنوب ومطالبه العادلة.

لنأتي لنتائج مؤتمر حضرموت الجامع، ففي إطار هذا الواقع الذي أشرنا إليه سابقاً، فقد عملت العديد من الأطراف لإيجاد مكانة لهم في إطار جغرافية حضرموت وعلى أساس حقوقها ومكانتها وما تتمتع به من مساحة وثروة سكان الخ من مميزات وجودها سابقاً في نظام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقاً، وبعدها في إطار الجمهورية اليمنية هذا الموضوع تجاذبته عدداً من الأطراف، فمنها من ترى أن يكون لحضرموت أقليم بل وبعضهم يرى أن تكون

دولة مستقلة، ومنهم من يرى أن تكون بين بين ليس مع الشمال، ولا مع الجنوب وكأنها كانت جزءاً من دولة الجمهورية العربية اليمنية ولم تكن جزءاً من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والهدف النهائي من الطرح تمزيق سياج حضرموت وجعله في متناول قوى النظام القديم في صنعاء. ومجال للتنازع بين ساحله وداخله، وهو ما هو واضح وما عملت عليه قوى النظام القديم والتي خلقت بؤرته بعد الوحدة بإيجاد تقسيم لحضرموت يفتح المجال لإيجاد على الواقع محافظتين مستقلتين، في حين إن نضال الحضارم في فترات سابقة أفشل هذا المشروع، والذي أيضاً لايزال قائماً وتغذيه سلطات صنعاء وأيضاً بعض الآخرين الذين في عداء سابق مع نظام اليمن الديمقراطية وارتبطوا أيضاً بمصالح مع قوى الفساد في الجمهورية اليمنية برئاسة علي عبدالله صالح وآل الأحمر.

مضى أكثر من أربع سنوات على انعقاد مؤتمر حضرموت الجامع في عام ٢٠١٦م، ترونا على ضوء الاطلاع على وثائقه نضع بعض النقاط على الحروف لمعرفة بعض ما جاء فيها وتطبيقها على الواقع:

أولاً: كباحث وكمتابع لم أجد توصيفاً دقيقاً لواقع هذا المؤتمر الحضرمي الجامع: هل هو إطار سياسي، أو تشريعي، أو اجتماعي، أو جماهيري، وهل شكل حقيقة إطاراً جامعاً أم إنه يتطلب إعادة تقويم مساره واختيار قيادته على أسس جديدة ومدنية.

ثانياً: جاء في ملخص مشروع وثيقة مؤتمر حضرموت الجامع وأيضاً

قرارات وتوصيات المؤتمر مايلي: "توافقت القوى المشاركة بمؤتمر حضرموت الجامع، إن حضرموت بذاتها وجغرافيتها المعروفة إقليمياً، تتمتع بشراكة متكاملة لبعديها الجيوسياسي والحضاري" (١)، هذا التوصيف غامضاً ويحتاج إلى توضيح استناداً لما أشرنا إليه سابقاً، فهو يحمل أكثر من معنى ويظهر أنه تم تعمد إبهامه لأسباب سياسية.

ثالثاً: بالرجوع إلى قراراته لم يتضح لنا طابع علاقته بالسلطة المحلية، العلاقة التبادلية بينهم وكيفية تنظيمها، وأيضاً بالاستناد على قراراته والتي أكد فيها مشروع نظامه الأساسي في مادتها (٤) على التالي: "يعمل مؤتمر حضرموت الجامع على تحقيق الهدف العام في انتزاع حقوق حضرموت كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية" (٢) وإذا قيمنا هذا التوجه فنجد أن الأوضاع بحضرموت رغم بعض الإنجازات في الجانب الأمني والعسكري والخدماتي إلا أن أوضاع بعض المجالات الخدمية كمثال الكهرباء والمياه والبيئة وكذا الطرقات والخدمات الصحية وغيرها ازدادت معاناة المواطنين منها، وكذا تأخير صرف رواتب النخبة العسكرية والعسكريين عامة وغيرها، كما أن الشرعية لم تفي بالتزاماتها في ذلك من تغطية نفقات الكهرباء وكذا ما التزمت به في مجال زيادة التوليد للكهرباء (١٠٠) ميقا كما إن الأوضاع الأمنية بوادي

(١) وثيقة مشروع النظام السياسي (مؤتمر حضرموت الجامع)

(٢) وثيقة مشروع النظام الأساسي (مؤتمر حضرموت الجامع)

حضرموت ازدادت سوءاً من حيث اتساع الاغتيالات والفوضى الأمنية ولم تنفذ قرارات المؤتمر الحضرمي الجامع باعتماد حضرموت منطقة عسكرية واحدة بقيادة حضرمية وغيرها، مما يوضح إن دور مؤتمر الجامع لازال غير فاعلاً في إطار عمله مع السلطات المحلية للضغط على السلطات ومنها المركزية لحل هذه الإشكاليات الكبيرة التي تعرض استمرارها المحافظة إلى اهتزازات كبيرة، وانقسام عميق، وأيضاً ازدياد أوضاع المواطنين سوءاً في كل المجالات في ظل استفحال الفساد، وضعف أعمال القانون.. هذه الأوضاع وهي جزءاً من الكثير يتطلب حلها إرادة سياسية فاعلة ومواقف تتسم بالجرأة والشجاعة لمواجهة سياسة جر حضرموت خارج واقع ماهو مطلوب أن تكون لها من مكانة يحتذى بها بالمناطق الأخرى، وجرها إلى الفوضى، وهذا لن يتم إلا بتكاتف أبنائها ومكوناتها من أجل إدارة نفسها ذاتياً، والاستفادة من ماهو موجود لديها من ثروات ومصادر أخرى أولاً لحل هذه المشكلات وليس الاستمرار في سياسة التبعية لشرعية الفساد ومشروعها الهادف إلى تشتيت النسيج الحضرمي والجنوبي، وجعلها في سياق مختلف.

لقد أوضحت في مقالي المشار إليه آنفاً مثل هذه المحاذير التي نراها اليوم في إطار المحافظة بل أشرت إلى ماهو أهم فيما يتعلق بأهمية قيام الكيان الجنوبي الشامل، وأهمية ترابط ووحدة حضرموت وعدن، رافعة الجنوب وأساس دولته الوطنية المستقلة.

إعلان قيام المجلس الانتقالي الجنوبي بداية مرحلة جديدة في تاريخ الجنوب:

"تناولت في كتاباتي بموقع المكلا اليوم خلال عامي ٢٠١٤- ٢٠١٥م، أهمية ايجاد الكيان الجنوبي أو الحامل الجنوبي الجامع، الذي سيكون ملبياً ومتوجاً لنضالات وتضحيات الشعب الجنوبي وحراكه السلمي الذي انطلق عام ٢٠٠٧م وزاد زخمه في الأعوام ٢٠١٣- ٢٠١٤م، وانعكست تأثيره في الواقع عام ٢٠١٥م في انطلاقة مقاومته الجنوبية، وتلاحمها مع عاصفة الحزم وإعادة الأمل في اصطفاف جديد كان يرجى له أن يقطف ثماره وفي أن تسفر المليونيات الهادرة وهذا الكفاح البطولي بالميدان عن الاتفاق السياسي المأمول لإيجاد كيان جنوبي جامع يكون قائداً وموحداً لنضال الجنوبيين ومدافعاً عن قضيتهم المشروعة وحاملاً لها في المحافل الإقليمية والعربية والدولية" [١] وواصلت الحديث حيث أوضحت التالي: "لازال الأمل قائماً لتحقيقه إذا تظافرت الجهود وتكاتفت كل المكونات الجنوبية ولبت الدعوة الصادقة التي أطلقها محافظ محافظة عدن اللواء عيدروس الزبيدي" [٢] لم يمض وقتاً طويلاً على إطلاق هذه الدعوة حتى جاءت المستجدات والتغييرات التي أحدثها قرارات الرئيس هادي المحبطة للآمال ضد الجنوبيين وقضيتهم العادلة بإزاحة عدداً من رموزهم السياسية والمقاومة وفي مقدمتهم محافظ عدن (عيدروس الزبيدي) وهاني بن بريك وزير الدولة وعدداً آخر من القيادات بالمحافظات الجنوبية، وكذا في ظل تأزم العلاقات بين الرئيس هادي

(١) م/ س . صالح سعيد بامطرف (تجربتي مع الصحافة ١٩٧٤- ٢٠١٦م) ص (٢٣٩- ٢٤٠)

(٢) م/ س . صالح سعيد بامطرف (تجربتي مع الصحافة ١٩٧٤- ٢٠١٦م) ص (٢٣٩- ٢٤٠)

ودولة الإمارات العربية المتحدة، الدولة الفاعلة والمؤثرة في التحالف العربي وفي إطار جغرافية الجنوب وتأسيس جيشها ونخبتها وما تقدمه من إمكانيات كبيرة في جانب إعادة الأعمار وبناء ما خلفه الانقلابيون من تدمير في عدن والجنوب، ليأت وينضج الوضع لقيام هذا الكيان الجنوبي بالتظاهرة المليونية التي شهدتها عدن في ٤ مايو ٢٠١٧م وإعلان عدن التاريخي وتفويض القائد عيدروس الزبيدي لإعلان قيام الكيان الجنوبي وبعدها بأيام في ١١ مايو ٢٠١٧م أعلن عن تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي بدعم ومباركة وتأييد لدولة الإمارات العربية المتحدة العضو الفاعل في التحالف العربي، ولتشكل قيادته من كل القيادات بالمحافظات الجنوبية والأطياف السياسية والحراكية الفاعلة في الميدان.

في مقال نشرته بصحيفة ٣٠ نوفمبر بتاريخ ٢٢ إبريل ٢٠١٨م أشرت إلى أهمية هذا الحدث بالتالي: "لقد أصبح للجنوب من رحم معاناته وحراكه السياسي لسنوات منذ عام ٢٠٠٧م وأثر مقاومته للاحتلال الثاني ٢٠١٥م تواجد على أرضه بعد دحر الميليشيات الحوثية وقوات صالح، بسبب تلاحمه بعمقه الخليجي انتج واقعاً جديداً وتوج ذلك بالتفويض الشعبي عام ٢٠١٧م بتأسيس المجلس الانتقالي برئاسة قائده اللواء عيدروس الزبيدي وأصبح لهذا المجلس حضوره ومكانته داخلياً وخارجياً" [١] وهذا ما جعل عدد من القادة السياسيين الفاعلين في

(١) صالح سعيد بامطرف تأملات في المشهد السياسي اليمن- عدن حاضرة اليوم ورافعة المستقبل صحيفة ٣٠ نوفمبر ١٢ فبراير ٢٠١١م العدد (١٥١)

المشهد السياسي اليمني وفي مقدمتهم د. ياسين سعيد نعمان الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني السابق وسفير الجمهورية اليمنية في بريطانيا أن يطلب من الشرعية بالحوار معه وإشراكه كمكون مهم يشير د. ياسين سعيد نعمان إلى هذا المنعطف التاريخي بالتالي: ''إن مجيء قيادات إدارية من وسط الحراك السلمي تحظى بالاحترام على الصعيد الشعبي كان قد أسهم في ترشيد المسار نحو حل قضية الجنوب بتأسيس قاعدة للشراكة السياسية ترمم العلاقات التصادمية التي ظلت تحكم النظام مع الحراك، وكان من الضروري رعاية هذه الشراكة السياسية بأدوات سياسية'' (١) أما وجهة نظره السياسية تجاه قضية الجنوب فيوضحها د. ياسين نعمان بالتالي: ''إن الرسالة التي يجب أن توجه للجنوب بشأن قضيته يجب أن تكون واضحة غير ملتبسة بخيارات أخرى بما في ذلك خيار القوة والسلاح التي لايخلو منها الخطاب الإعلامي في كثير من الأحيان'' (٢)

أما د. عبدالله باسردة فهو يشير إلى التالي: ''أن نشأة الانتقالي قد مثلت لكيان منظم قوي التأثير واسع التواجد واضح الرؤية لاستعادة الدولة الجنوبية، كانت حملات العداء له شرسة إعلامياً'' (٣)

---

(١) م/ س د. ياسين سعيد نعمان الوحدة من منجز إلى تهمة- تطبيق صدى عدن ٢٠ مايو ٢٠١٧م

(٢) م/ س د. ياسين سعيد نعمان الوحدة من منجز إلى تهمة- تطبيق صدى عدن ٢٠ مايو ٢٠١٧م

(٣) م/ س د. عبدالله محسن باسرة- رئيس قسم العلوم السياسية جامعة عدن ١١/ ٦/ ٢٠٢٠م

إن تشكيل هذا الكيان الجنوبي الجامع، وبعدها ترتيب وتنظيم هيئاته المختلفة من أمانة عامة، ولجان تخصصية أخرى، وكذا الجمعية الوطنية، وأيضاً إنشاء دائرته للعلاقات الخارجية، وقد اعتمد المجلس في عمله على قاعدة واسعة من الهيئات المحلية بالمحافظات، وبدأ يقود حراكاً سياسياً فاعلاً مع دول التحالف ومنها مشاركته بفعالية في إطار تنفيذ خطتها الاستراتيجية في مواجهة الانقلاب الحوثي وأعوانه في الخارج من إيرانيين وقطريين وأتراك، وأهم مشاركاته المحسوبة له في أن لا تكون فقط في إطار سياج إطاره الجغرافي الجنوبي، بل المشاركة في تنفيذ خطط التحالف العربي خارج الجنوب، من خلال العمل المشترك مع قوى التحالف في الساحل الغربي (الحديدة) وأيضاً في تعز وأب وصعدة بل في المناطق الحدودية للمملكة العربية السعودية مما أظهره ووسع من قدراته وتأثيره ووجد له سنداً وموقعاً متقدماً لتحركه العسكري والسياسي وزيادة قدراته القتالية وتأثيره في المشهد السياسي اليمني العام، وزيادة ومتانة علاقاته بالتحالف العربي، فبالإضافة إلى العمل المستمر مع دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد ازدادت العلاقات مع قيادة المملكة العربية السعودية التي رأت فيه حليفاً يطمئن عليه في حماية الأمن الإقليمي والدولي.

يشير كيريل سيمينوف إلى دور الجنوبيين في المجال العسكري بالتالي: "كانت الجماعات المسلحة المرتبطة بالمجلس الانتقالي جنباً إلى جنب القوات الإماراتية هي الفصائل التي حددت نتائج معركة الحديدة، مما أجبر

الحوثيون على التفاوض وتقديم التنازلات في ستوكهولهم لأول مرة منذ بداية النزاع [١] كما أشار إلى تطور العلاقات الخارجية للمجلس الانتقالي بروسيا الاتحادية بالتالي: "في الآونة الأخيرة، قام عيدروس الزبيدي، رئيس ما يسمى بالمجلس الانتقالي الجنوبي وأحمد سعيد بن بريك رئيس الجمعية الوطنية برحلة إلى موسكو بدعوة من وزارة الخارجية الروسية.. اتصالات روسيا مع المجلس الانتقالي، يثبت الدور الرائد للإمارات العربية المتحدة في النزاع، مع الأخذ في الاعتبار أن أبوظبي على وجه الخصوص سمحت للمجلس الانتقالي بالتطور إلى هيكل سياسي قابل للحياة وبناء وتطوير خططه لإعادة بناء دولة الجنوب اليمني المستقلة" [٢] تدهور الأوضاع في العاصمة المؤقتة، والتي عين لها بتاريخ ٢٧ إبريل ٢٠١٧م الاقتصادي عبدالعزيز المفلحي محافظاً خلفاً للواء عيدروس الزبيدي، وفي ظل افتقارها للإمكانيات وتدخلات الحكومة فيها، مما أدى إلى تقديمه استقالته يوم الخميس ١٦ نوفمبر ٢٠١٧م لرئيس الجمهورية حيث مما جاء في نفس الاستقالة التالي: "غير إني ولشديد الأسف وجدت نفسي في حرب ضارية مع معسكر كبير للفساد كتائبه مدربه وحصونه محمية بحراسة

(١) كيربل سيمينوف: هل تسعى روسيا إلى استعادة جنوب اليمن المستقل. صحيفة الأيام ١٤ أبريل ٢٠١٩م العدد (٦٥٠٠) ص٤

(٢) كيربل سيمينوف: هل تسعى روسيا إلى استعادة جنوب اليمن المستقل. صحيفة الأيام ١٤ أبريل ٢٠١٩م العدد (٦٥٠٠) ص٤

يقودها رئيس الحكومة الدكتور أحمد عبيد بن دغر" [1] وبعدها تم تعيين أحمد سالم ربيع محافظاً لعدن في ٨ نوفمبر ٢٠١٨م.. ومما يجدر الإشارة إليه إنه تم إصدار الرئيس هادي قراراً مسبباً بإقالة د. أحمد عبيد بن دغر عن مهامه كرئيس لمجلس الوزراء بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١٨م وعين محله ١٨ أكتوبر ٢٠١٨م د. معين عبدالملك سعيد رئيساً لمجلس الوزراء.

(١) موقع يمن شباب- عدن ١٦ نوفمبر ٢٠١٧م

الفصل الثالث
التحالفات السياسية... الإنجازات والاخفاقات والجهود السياسية للأمم المتحدة

الأوضاع السياسية اليمنية:

أشرنا إلى تقلبات القرارات للرئيس عبدربه منصور هادي الأخيرة في المشهد السياسي اليمني وأهمها تعيين الجنرال علي محسن الأحمر نائباً له، وكذا تعيين د. أحمد عبيد بن دغر رئيساً لمجلس الوزراء وإعفاء الأستاذ خالد محفوظ بحاح من منصبه وتعيينه مستشاراً للرئيس، هذه التغييرات أثرت كثيراً في صيغة التحالفات السياسية الوطنية والتحالف العربي بجناحيه الأساسية المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وشكلت هذه القرارات بداية لعمل منتظم ومرتب للانتقاص من دور دولة الإمارات وجهودها الكبيرة في التحالف العربي وما قدّمه أبنائها من تضحيات جسام في عدن ومأرب وغيرها من أماكن تواجدها، ثم إن هذه الانعطافة أوجدت شرخاً في العلاقات بين الشرعية ممثلة بالرئيس وقيادته الجديدة ودولة الإمارات، وضرباً ونكراناً لمساهمتها الكبيرة وخاصة في الجنوب، وكان لها الأثر الكبير لزيادة دعم الإمارات للقضية الجنوبية وتشكيل الكيان الجنوبي الجامع (المجلس الانتقالي الجنوبي)، وفتح له الأبواب للتحرك إقليمياً وعربياً ودولياً، ومنها ما أشرنا إليه في الزيارة لقيادته لروسيا الاتحادية، وكذا بريطانيا، والنشاط الكبير الذي وجد له في الدبلوماسية الدولية في

فتح له مكاتب في عدد من الدول، والدور الذي اضطلع به د. عيدروس النقيب القيادي والمؤسس للحراك الجنوبي في هذا المجال وآخرون، منهم الأستاذ أحمد عمر بن فريد، بحيث أصبحت العلاقات الخارجية داعماً مهماً لتواجد المجلس الانتقالي وقوته بالميدان داخلياً، وتعامله السياسي المتزن في مواجهة كل الحملات المضادة ضده من أطراف داخلية وإقليمية وخارجية جاهرت بعدائها للجنوب وقضيته، وشكلت أساساً داعماً للانقلابين الحوثيين وحلفائهم.

ومن المعروف إن التحالف العربي الذي بدأ عند تأسيسه متماسكاً فقد ساد عمله مع استمرار عدم الحسم العسكري في اليمن، ووجود التباينات في مكوناته فقد تم الانسحاب منه من دولة قطر، والتي أخذت بعدها منحى آخر بالتعاون مع إيران وتركيا، وهنا نشير إلى دور الأخوان المسلمين في هذا المجال أخذاً في الاعتبار إن الصراعات الإقليمية وتكويناتها لها أثراً كبيراً في ديمومة الصراع باليمن واتخاذه مسارات لا تفضى للحل، فهناك التحالف للدول الأربع المملكة العربية السعودية والإمارات ومصر والبحرين الذي نشأ وتشكل ضد دولة قطر واتهامها بإيواء الإرهاب ودعم الأنشطة العدائية للأنظمة الوطنية وجعل من أعلامها ممثلة بالجزيرة إطاراً إعلامياً في هذا المجال، مع دعمها للأخوان وجعل من قطر أساساً لانطلاقهم وكذا زيادة العلاقات مع تركيا وإيران وتشكيل محور مضاد للتحالف العربي وأهدافه. والحقيقة أن بعض الباحثين في هذا الشأن فندوا هذا الواقع بالتالي:

أولاً: ''أن الوقائع التاريخية السابقة تشير إلى العلاقات القديمة والوثيقة التي نشأت بين المملكة العربية السعودية مع الدعوة السلفية، ومع الأخوان، وإن اكتنف هذه العلاقة من تقلبات وانتكاسات على امتداد كل هذه الفترة'' (١)

ثانياً: ''العلاقة القطرية الأخوانية حديثة نسبية إذ لاتتعدى فترة العشرين السنة وتتمثل في الإقامة للشيخ القرضاوي في الدوحة والتي تمتد لأكثر من ثلاثين عاماً. أما اليوم فتعد قناة الجزيرة القطرية، كما أن قطر أصبحت محطة لبعض التيارات الإسلامية المنفية من بلدانها...'' (٢)

ثالثاً: أما النظام الإماراتي فإن من أبرز مظاهر تقاربه للجماعات الصوفية الاستضافة الدائمة لشيوخ الصوفية به، وإقامة الحبيب علي الجفري'' (٣) وتتنازع النفوذ في البلدان العربية في ظل الأوضاع الناشئة منذ حرب الخليج وإسقاط نظام صدام بالعراق بالتدخل العسكري الأمريكي والمساندة العربية حينذاك، ومع ما تشكل على ضوئه من انقسامات وضعف دور الجامعة العربية وبعدها الانقسام الذي تم بتأثير الثورات العربية، وقفز

(١) نبيل البكري، صحفي وباحث في شؤون الحركات الإسلامية، النظام السعودي والتيار السلفي، صحيفة الأهالي العدد (٨٢) ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٩م ص٦

(٢) نبيل البكري، صحفي وباحث في شؤون الحركات الإسلامية، النظام السعودي والتيار السلفي، صحيفة الأهالي العدد (٨٢) ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٩م ص٦

(٣) نبيل البكري، صحفي وباحث في شؤون الحركات الإسلامية، النظام السعودي والتيار السلفي، صحيفة الأهالي العدد (٨٢) ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٩م ص٦

التيارات للأخوان المسلمين للسيطرة على مقاليد الحكم في كل من مصر وتونس وأيضاً في اليمن، فهو الآخر له دور في تعمق هذه الانقسامات، تجاه المواقف العربية والمحاور التي تشكلت، وبالتأكيد فإن الرابح الكبير من هذه الانقسامات والتي ازداد وجودها في العالم العربي، هي إيران بحيث أصبح لها تواجد كبير في كل من سوريا، ولبنان، والعراق وأخيراً اليمن، كما إن تركيا هي الأخرى وجدت لها طريقاً سالكاً في هذه التحالفات للتدخل في شؤون الدول. هذه الأوضاع جميعاً لها تأثير كبير على ما نراه اليوم في المشهد اليمني وتطوراته وأيضاً تشكلاته.. فبالنسبة لليمن فإن هذا المشهد نجد تأثيره في مساق تحقيق أهداف عاصفة الحزم وإعادة الأمل، وإطالة الحرب بالتنازع بين أطرافها، والتدخلات الخارجية، والتحالفات الداخلية فعلى سبيل المثال نجد هناك تباين في المواقف بغض النظر عن اتفاقهما في الاستراتيجيات بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات، تجاه حركة الأخوان المسلمين ممثلة بالتجمع اليمني للإصلاح باليمن، ففي حين إن الإمارات لديها موقف ثابت تجاههم انطلاقاً من واقعها وتحالفاتها العربية والدولية، فإن المملكة العربية السعودية على ضوء واقع ارتباطاتها السابقة وتعاملها مع المشهد اليمني وخاصة تعقيداته بالشمال تتعامل نوعاً ما بأقل حدة من الإمارات، وفي سياق وضع المعالجات لإيجاد نوعاً ما من التفاهمات في الإطار اليمني وتوجهه نحو الانقلابيين الحوثيين وأعوانه الإيرانيين، فقد رعت المملكة اللقاء بين الأمير محمد بن سلمان، ومحمد

بن زايد وقيادة التجمع اليمني للإصلاح، ولكن النتائج على الواقع ظلت حبيسة التفاهمات ولم تر التطبيق للاختلاف الجوهري المتعلق بالقضية اليمنية وأساسها وخاصة قضية الجنوب والتعامل معها في سياق الحلول الاستراتيجية.

لقد وضع التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات عدداً من الأسس والضوابط الخاصة بتنظيم العلاقة بين الشرعية والمكونات السياسية، بإيجاد شكل إشراف للعمل المشترك من الجهات الثلاث المملكة العربية السعودية قائدة التحالف ودولة الإمارات والشرعية بحيث يتم ضبط المسارات ووضعها في سياق واحد وخاصة فيما هو استراتيجي متعلق بمواجهة الانقلاب الحوثي وأعوانه الداخلين والخارجين استناداً على القرارات الدولية، إلا أن تأثيرات المحاور الخارجية وأيضاً التفكير في النطاق الضيق حول نتائج مخرجات الحوار الوطني وتطبيقاتها في ظل إن الواقع الموجود أكبر منها وأيضاً قد تخطاها مما يتطلب النظر إلى المستجدات في الواقع، حول هذا الواقع يشير د. ياسين سعيد نعمان إلى التالي: "أرى أن يتم تشكيل فريق سياسي استراتيجي يضع خطة شاملة لمراجعة السياسات التي تتحرك بموجبها الشرعية بالتشاور والتنسيق مع الحلفاء، وذلك من منطلق أن الشرعية هي الجامع الأكبر في الوقت الراهن لكل القوى التي تصدت للانقلاب والتي عليها أن تستكمل مهمتها ضمن هذا الإطار بإصلاحات يتم التشاور حولها.. وفي خطوة لاحقة وفي ضوء نتائج

عمل هذا الفريق يتم الاتفاق على تشكيل فريق عمل سياسي من كافة الأطراف لتنسيق المسارات السياسية خلال المرحلة القادمة، والقبول بفكرة الاختلاف والتعايش والاحتكام إلى الناس" (١)

وحول أهمية تطوير دور التحالف العربي لدعم الشرعية باليمن أشرت أيضاً إلى التالي: "من الأهمية تلافي أي قصور أو خطأ وأن يكون للتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة الدولتان الفاعلتان بالجمهورية اليمنية جنوباً وشمالاً دوراً أساسياً في تصويب السياسات الحالية المتبعة من قبل الشرعية، وأن تعمل لتفعيل إطاراً مشتركاً جامعاً منظماً لذلك وأن يتم استيعاب في إطاره كافة مكونات الشعب، وأن يتم التعامل دون مواربة مع الوقائع الجديدة في الأرض، ومنها بروز دور المجلس الانتقالي كحامل لقضية الجنوب العادلة كطرف أساس على الأرض" (٢)

ضعف إدارة شبكة العلاقات التحالفية في إطار القوى المناهضة للانقلابين والمشروع الإيراني وأعوانه والتدخلات الإقليمية الأخرى إن كان لقطر وبعده تركيا، وما تم الحديث حوله عن هذه التحالفات الإقليمية وأيضاً تضارب المصالح للأطراف النافذة أدت في الأخير إلى تحويل إطار الشرعية من إطار

(١) م/ س. د. ياسين سعيد نعمان، الوحدة من منجز إلى تهمة ٢٠ مايو ٢٠١٧م

(٢) م/ س. صالح سعيد بامطرف تأملات في المشهد السياسي اليمني صحيفة ٣٠ نوفمبر ١٢ فبراير ٢٠١١م العدد (١٥١) ص٥

جامع إلى تغلب أحد الأطراف على إدارتها وخاصة التجمع اليمني للإصلاح والذي حول وجهتها في اتجاه فرعي تجاه تحويل المعركة باتجاه آخر بدلاً من تحرير الشمال وصنعاء من الانقلابين الحوثيين إلى مواجهة مشروع الجنوب وأهدافه الاستراتيجية والتي يراها قادته وخاصة المجلس الانتقالي إنها تتوافق في الهدف الاستراتيجي مع رؤية التحالف في تحرير اليمن كاملاً من الانقلاب وأعوانه وضرب المشروع الإيراني والتركي في اليمن، وهذا تجسد في تحريره لأغلبية الجنوب من هذه السيطرة، بل وانخراطه مع التحالف بالمساهمة النشطة في المناطق الشمالية (الساحل الغربي – الحديدة) إب – تعز وصعدة بل والمناطق الحدودية للسعودية وقدم الكثير من الشهداء والجرحى في هذه المعركة الاستراتيجية، بينما ما هو حادث في إطار الشمال فبالرغم من الدعم الكبير بالإمكانيات المادية والعسكرية لجبهات مأرب والبيضاء وغيرها إلا إن نتائج ذلك هو التراجع، بل وسقوط المنطقة تلو الأخرى في عملية تشبه التسليم، وفيما يشبه الرسالة للتحالف بقيادة المملكة العربية السعودية يشير د. عيدروس النقيب إلى التالي: "لقد خسرتم المعركة في الشمال بسبب الغش والخداع الذي يمارس عليكم ممن راهنتم عليهم حلفاء الاتجار بالحروب والاستثمار في الفتنة" [1]

هذه الأوضاع وفي ظل الهجمة الشرسة واختراق الشرعية وإدارتها السياسية العامة، وكذا الموقف من دولة الإمارات واعتبارها عدواً يتطلب إخراجها من

(١) د. عيدروس النقيب، الكرة في ملعب الشقيقة الكبرى ١٠ فبراير ٢٠٢٠م

التحالف ومن معادلة الحرب، كان لها تأثيرها في الأخير على التغييرات في سياسة التحالف إرضاءً للشرعية ومن أجل اختبار مصداقيتها، حيث أدت هذه الأوضاع إلى موافقة الإمارات على رفع قواتها ونفوذها من العاصمة عدن، لتحل محلها قوات سعودية. يشير محمد الغيثي نائب رئيس دائرة العلاقات الخارجية بالمجلس الانتقالي إلى علاقتهم بالإمارات بالتالي: "علاقتنا بالإمارات علاقة شراكة وليست تبعية وفي إطار التحالف وترتكز على بنود تخدم قضايا الجنوبيين والإمارات كانت موجودة في عدن من ٢٠١٥م إلى ٢٠١٨م، فهم كانوا المسؤولين المكلفين بملف عدن، ونهاية عام ٢٠١٩م انسحبت الإمارات من عدن في إطار عملهم بالتحالف وبالاتفاق مع الرياض وجاءت القوات السعودية إلى عدن". [١] وثم بعد ذلك بدأت المماحكات للشرعية ممثلة بأذرعها العسكرية والأمنية الموجودة بعدن لتغيير معادلة الوضع بعدن والجنوب، وهذا أدى إلى أحداث أغسطس ٢٠١٩م، وسيطرة الانتقالي على المؤسسات الرئاسية والمواقع التابعة للشرعية بعدن، وأن تم بعد ذلك أيضاً حدوث انتكاسات سلبية على الأوضاع في أبين وشبوة لها تأثير على إعادة الأوضاع السابقة لنفوذ الإرهاب وأذرعته المعروفة وسببت هذه الأوضاع من جديد إرباكاً كبيراً في عمل دول التحالف وخاصة دولتيه الأساسيتين المملكة والإمارات، ودعت المملكة العربية السعودية كل من الشرعية والانتقالي لإيقاف القتال وإلى عقد مفاوضات

(١) تصريح محمد الغيثي- تحديث نت ٢٦ يونيو ٢٠٢٠م

بجدة امتدت من ٢٠ أغسطس وحتى ٢٤ أكتوبر ٢٠١٩م استجاب لها سريعاً المجلس الانتقالي برئاسة الرئيس عيدروس الزبيدي ووفده للتفاوض، وظلت الشرعية في موقف استحياء من هذه الدعوة التفاوضية وفي الأخير وعلى ضوء تأثير الدولة المستضيفة لها تم استجابتها وانخرطت في المفاوضات، والتي كللت بالتوقيع على اتفاقية الرياض في الخامس من نوفمبر ٢٠١٩م.

اتفاق الرياض ٥ نوفمبر ٢٠١٩م وتنفيذه:

بعد مخاض عسير ودور كبير وعمل متواصل من المملكة العربية السعودية قائدة التحالف العربي وبرعاية من ملكها الملك سلمان، وحضور ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والرئيس اليمني عبدربه منصور هادي وولي عهد أبوظبي محمد بن زايد بن سلطان آل نهيان ورئيس المجلس الانتقالي عيدروس الزبيدي، تم التوقيع في الرياض الخامس من نوفمبر ٢٠١٩م على اتفاق الرياض.. مثل هذا الاتفاق نجاحاً كبيراً للجهود الحثيثة لدور المملكة في الملف اليمني والتعمق فيه بوضع الحلول المتصلة بالواقع والآفاق الجديدة، لتطوير دور منظومة الشرعية ورفع مكانتها في القيام بواجباتها بنوع من الوقوف حول وضع الاستراتيجيات وأيضاً أخذ بالاهتمام الواقع ودور الأطراف الفاعلة فيه وعدم إغفال المصالح والوقائع على الأرض والأهداف التي تتسم بالموضوعية لوضع لها الحلول وفقاً لمسار سلمي تدريجي وتفاوضي تشارك فيه دول الإقليم والمجتمع الدولي ممثلاً بالمنظمة الدولية للأمم المتحدة.

يشمل الاتفاق بشكل عام مبادئ عامة، وأيضاً ثلاث ملاحق، الأول:

الترتيبات السياسية والاقتصادية والثاني: الترتيبات العسكرية، والثالث الترتيبات الأمنية، فأهم المبادئ العامة التي تم التوافق عليها وتشكل جوهر الدولة بالالتزام التام بالتالي: ١- تفعيل دور كافة مؤسسات الدولة اليمنية، حسب الترتيبات السياسية والاقتصادية الواردة في الملحق الأول لهذا الاتفاق ٢- إعادة تنظيم القوات العسكرية تحت قيادة وزارة الدفاع حسب الترتيبات العسكرية الواردة في الملحق الثاني بهذا الاتفاق. ٣- إعادة تنظيم القوات الأمنية تحت قيادة وزارة الداخلية حسب الترتيبات الأمنية الواردة في الملحق الثالث بهذا الاتفاق. ٤- الالتزام بحقوق المواطنة الكاملة لكافة أبناء الشعب اليمني ونبذ التمييز المناطقي والمذهبي ونبذ الفرقة والانقسام. ٥- إيقاف الحملات الإعلامية المسيئة بكافة أنواعها بين الأطراف. ٦- توحيد الجهود تحت قيادة تحالف دعم الشرعية لاستعادة الأمن والاستقرار في اليمن ومواجهة التنظيمات الإرهابية. ٧- تشكيل لجنة تحت إشراف تحالف دعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية تختص بمتابعة وتنفيذ أحكام هذا الاتفاق وملحقاته. ٨- مشاركة المجلس الانتقالي الجنوبي في وفد الحكومة لمشاورات الحل السياسي النهائي لإنهاء انقلاب الميليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني. ٩- يصدر فخامة الرئيس اليمني فور توقيع هذا الاتفاق توجيهاته لكافة أجهزة الدولة لتنفيذ الاتفاق وأحكامه" [١]

(١) وكالة الأناضول ٥/ ١١/ ٢٠١٩م

لاقى هذا الاتفاق ترحيباً كبيراً، فقد اعتبره عبداللطيف الزياني الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي خطوة تاريخية، وأشاد ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد بحكمة الملك سلمان وثمن الدور الإيجابي والبناء للمملكة، وكذا رحبت دولة الكويت والبحرين، والجامعة العربية، ومصر، وكذا رحبت موسكو بتوقيع الوثيقة. كما اعتبر الرئيس الأمريكي ترامب هذا التوقيع خطوة وبداية جيدة للغاية، أما مبعوث الأمم المتحدة لليمن مارتن غريفتيس فقد اعتبر التوقيع على هذا الاتفاق خطوة مهمة في جهوده الجماعية إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في اليمن" [١] تطرقنا إلى ردود الأفعال الإقليمية والعربية والدولية حول اتفاق الرياض وهناك ردود فعل سلبية لعدد من الدول الإقليمية إن كان دولة قطر وإيران أو تركيا، دعونا نتحدث عن أهم ردود الأفعال الداخلية اليمنية ففي أول تعليق له عقب الاتفاق أكد عيدروس الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي: "على أهمية اتفاق الرياض الذي رعته السعودية، معلناً إعادة توجيه البوصلة نحو المعركة الرئيسية في صنعاء ضد الانقلاب الحوثي.. وقعنا على اتفاق عادل، حافظنا فيه على ثوابتنا الوطنية التي تضمنتها وثائقنا ومشروعنا السياسي كمجلس انتقالي جنوبي يحمل قضية شعب الجنوب، وبنفس الوقت أسسنا من خلال الاتفاق لآلية تنظم العلاقة بالشرعية وتعالج الأخطاء التي واكبت المرحلة السابقة". [٢] أما الأحزاب والقوى السياسية اليمنية فقد أصدرت بياناً في

(١) الانترنت. ويكيبيديا – اتفاق الرياض ٥ نوفمبر ٢٠١٩م

(٢) صحيفة الأيام ٧ نوفمبر ٢٠١٩م العدد (٦٦٦٣)

٦ نوفمبر ٢٠١٩م تعلن فيه تأييدها لاتفاق الرياض ورد فيه ما يلي: "تعلن الأحزاب والقوى السياسية الموقعة على هذا البيان دعمها وتأييدها لمخرجات حوار جدة- الرياض بين الحكومة والمجلس الانتقالي (دون ذكر الجنوب) التي تمت برعاية كريمة من فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية وخادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان وبحضور ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان وما تمخض عنها باتفاق الرياض الثلاثاء ٥ نوفمبر ٢٠١٩م" [١] فيما ذهب آخرون في تحليلهم لاتفاق الرياض بالتالي: "يرى البعض إن اتفاق الرياض، وعبر انحياز سعودي وتأثير إماراتي واضح، منح المجلس الانتقالي الجنوبي شرعية دولية وسلطة واقعية قد تؤسس لأزمات أعمق، ويرى آخرون إنها خطوة ذات أهمية استراتيجية ستنعكس إيجاباً على الأزمة اليمنية عموماً، وواقع الجنوبيين ومظلوميتهم التاريخية خصوصاً". [٢] أما المحلل السياسي عبدالناصر المودع فيرى "إن اتفاق الرياض ليس إلا تعقيداً جديداً للمشهد اليمني المعقد، وللدور السعودي المتخبط في تعاملها مع هذا البلد منذ خمسة أعوام". [٣]

من الأهمية تبيان نظرة الحزب اليمني للإصلاح إلى القضية الجنوبية وحلها

---

(١) موقع الرشاد اليمني/ مواقف وبيانات ٦ نوفمبر ٢٠١٩م

(٢) موقع عربي TRT – ٥ نوفمبر ٢٠١٩م

(٣) مركز الجزيرة للدراسات ١٠/ ١١/ ٢٠١٩م

حيث يرون بأنها مسألة مؤجلة حتى يتم دحر الحوثيين وإعادة الأوضاع إلى سابقتها بعودة الشرعية إلى صنعاء، وهذا يعني أن يظل الجنوبيين في محلك سر من قضيتهم وينتظرون الفرج القادم، وهذا الطرح يخفي ورائه مما معناه أنه يتم أولاً التخلص من الجنوب وقضيته كمسألة مركزية حيث الثروة واستمرار نهب ثروته، وإفراغ الجنوب من كل إمكانياته وانتصاراته على الأرض في انتظار تسوية سيكون هو خارجها بعد القضاء على مقومات حضوره، وهذا سر ومضمون تحركهم الميداني نحو الجنوب وترك جبهات صنعاء والجوف والبيضاء، وجعل الاستيلاء على عدن هدفهم الأول والاستراتيجي خدمة لأهداف خارجية تمول من القوى المناهضة للتحالف العربي وفي مقدمتها قطر وإيران وتركيا، ولهذا الغرض تم استخدام الشرعية المختطفة كغطاء لتحقيق ذلك والاستفادة من بعض الجنوبيين الذين انقلبوا على ما أدعوا سابقاً تبنيهم لقضية الجنوب وأصبحوا يجاهروا لها بالعداء خدمة لهذه الأجندة.

"كما يرى متابعون للشأن اليمني إن تجارب اليمنيين مع الاتفاقيات مريرة، فبعد كل اتفاق توقعه الأطراف المختلفة في البلاد، سرعان ما ينهار وتندلع الحرب". [1] إن الكاتب انطلاقاً من اطلاعه على محتويات الاتفاق وأيضاً وجهات النظر المتعددة حوله يضع عدداً من الاستنتاجات منها:

أولاً: إن اتفاق الرياض انتصاراً كبيراً للدبلوماسية للمملكة العربية السعودية

(١) عربي ٢١- أشرف العلاص ٦ نوفمبر ٢٠١٩م

ودورها ومكانتها المحورية في التحالف العربي وعلى النطاق الدولي.

ثانيًا: أظهر اتفاق الرياض وبالرعاية المشتركة له من قبل كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وحدة موقفهما وعلاقاتهما الاستراتيجية من أجل حل هذا الملف، ووجه صفعة قوية للمحاور الإقليمية وأعوانها بالداخل.

ثالثًا: وبالنسبة للقضية الجنوبية فقد أظهر الاتفاق تفهمًا لها ووضعها في إطارها الواقعي في الحل بما يتوافق وحلها سلميًا في إطار المفاوضات وبمساهمة المجتمع الدولي (الأمم المتحدة) وذلك من خلال تأكيد الاتفاق على هذه المشاركة للمجلس الانتقالي الجنوبي.

اختتمت المباحثات وتم التوقيع على الاتفاق في الخامس من نوفمبر ٢٠١٩م، ولاقى الاتفاق كما أشرنا سابقًا التأييد الوطني والإقليمي والدولي وما تبقى بعد ذلك تنفيذه وفقًا لما تم الاتفاق بجدولة تحقيقه على الواقع.. فماذا حدث؟ هناك مثل شائع يقال إن العبرة ليس بما يوقع عليه وإنما في تنفيذه، وكما أشار أحد الكتاب في تناوله للاتفاقات اليمنية ومصائرها، فإن نصيب هذا الاتفاق هو الآخر اتجه أيضًا لنفس المآلات السابقة، والحكمة هنا هي في التفاصيل وأيضًا في مكر التاريخ وعدم قدرة القوى النافذة على الاستجابة لمتطلبات التغيير وإعطاء مساحة لأعمال العقل والحكمة والواقع في أحداث هذه النقلة النوعية التي توخاها الاتفاق، لقد أشرنا في العديد من فقرات الكتاب إلى الواقع

الذي تم في إطار قيادة الشرعية وفقاً لاتفاق نقل السلطة، وأيضاً استمرار تكرار أخطاء الماضي في التعامل مع القضايا المهمة والمفصلية السياسية والمجتمعية، إن كان في تدوير اختيار القيادات التي تلوثت بالصراعات السابقة والفساد، وأيضاً بروز في إطار الشرعية ما يشبه الاختطاف لها من قبل قوى سياسية ونافذة سابقة كانت شريكة لنظام صالح في العبث باليمن وفي احتلال الجنوب واستخدام الفتوى والتكفير والوقوف ضد حراكه وتطلعاته المشروعة التي أشار لها أكثر من مبعوث أممي للأمم المتحدة ومنهم الإحاطة الشهيرة للأستاذ جمال بن عمر لمجلس الأمن الدولي. وقد أوضحنا أيضاً في فقرات سابقة المهام الجسيمة أمام التحالف العربي في تصويب ومعالجة اختلالات عمل الشرعية ووضعها في سياقها في مواجهة الانقلاب الحوثي وأعوانه بالداخل والخارج من أجل تحرير صنعاء والمحافظات الشمالية الأخرى التي جبهاتها متوقفة وتتراجع باستمرار ويتم فيها ما يشبه التسليم، بعدما قدمه التحالف لهذه الجبهات من إمكانيات مادية وسلاح وغيره، وبدلاً من ذلك أخذت توجه معركتها نحو المناطق في الجنوب المحرر واللعب في هذا الملف لإسقاطه من الداخل في مساعي لا تخفي على أحد وفي مقدمتهم قوى التحالف العربي وبالتالي تسليم اليمن بأكمله للحوثي وحلفائه قطر وإيران وتركيا، في خطة اللعب في إطار الدول العربية.

مما يؤسف له بدلاً من العمل الجاد لتطبيق اتفاق الرياض فقد عمل على تعطيله، أشير هنا إلى القرارات للرئيس في عام ٢٠١٨م بإقالة د. أحمد عبيد بن دغر من رئاسة مجلس الوزراء وإحالته للتحقيق في قضايا فساد، وتعيين محله د.

معين عبدالملك ليظهر من جديد بعد اتفاق الرياض ليعينه مستشاراً وممثلاً للشرعية في لجنة تنفيذ اتفاق الرياض وبعدها رئيس لمجلس الشورى، كما إنه هناك ظل العمل يسير بوتيرة سريعة لربط تنفيذ الاتفاق بدلاً عن وضعه وفقًا لتراتبيه وأيضًا عرقلة الجوانب المتعلقة برواتب العسكريين والمدنيين وتعيين محافظ لعدن ومديراً لأمنها.. أظهرت التطورات لعمل اللجنة المشكلة لتطبيق الاتفاق إن هناك أهدافًا أخرى أريد بها من عرقلة التنفيذ لأهداف سياسية، فبدلاً من حل قضايا ومشاكل العاصمة عدن في مجال الخدمات وأيضًا تأثير العواصف والمنخفضات الجوية وانتشار الأمراض وآخرها جائحة كورونا وإعلان عدن عاصمة موبؤة، ولكن في اتجاه آخر يتم العمل باتجاه آخر في التخطيط لإسقاط عدن واستخدام في ذلك القوات العسكرية التابعة للشرعية وخاصة في أبين وشبوة وبدعم من حزب الإصلاح في مأرب لتحقيق إسقاط الجنوب باستخدام كل هذه الظروف ومنها إشغال التحالف العربي بأكثر من جبهة، والعمل بكل القوى إعلاميًا بتحميله كل الأخطاء منذ انطلاق عاصفة الحزم وإعادة الأمل، والمشكلة الأساسية إن الشرعية المسيطر عليها والمختطفة من قبل التجمع اليمني للإصلاح تتعامل بسياسة التقية فهي تستخدم الشرعية لتنفيذ أجندتها وسيطرتها، وتعمل من جانب آخر للمدح والتطبيل لدور المملكة العربية السعودية في التحالف، وإظهار العداء من جانب آخر لأبواقها بالداخل والخارج ضد دولة الإمارات العربية المتحدة الشريك الأساسي في عاصفة الحزم وإعادة الأمل، والدولة التي قدمت الكثير من الشهداء في كل من مأرب وعدن والساحل الغربي وغيرها.

وجاءت المحاولات الأخيرة في إشعال الحرب في أبين ضد الجنوب بهدف إسقاط عدن، وأيضاً الخروج السافر لعدد من وزرائها ضد التحالف والمملكة السعودية لتكشف الغطاء الأخير لما يدبر ويخطط له.. يشير رئيس تحرير صحيفة (العروبة) إلى هذا الوضع بالتالي: "الشرعية أصبحت مزرعة لخونة وعملاء قطر وتركيا وإيران، الجنوب العربي عمقنا الاستراتيجي العربي الذي لن نفرط به للمشروع الفارسي التركي الإخواني إذا فشل اتفاق الرياض ستنشب حرب أهلية بين الشمال والجنوب"[1] كل المحاولات التي جرت للإيقاع بين الجنوب والتحالف العربي ومن ضمنها محاولة الاستفادة من دور المملكة العربية السعودية الضامن والمشرف على اتفاق الرياض للإيقاع وخلق الفرقة وكذا مع دولة الإمارات تم إفشالها في الواقع من خلال إظهار للتحالف وفي قيادته المملكة العربية السعودية هذا التحالف البين والذي تقوده أطراف نافذة في الشرعية لإفشال التحالف والتآمر عليه، وإنهم لن يجدوا من الجنوب إلا الحليف الصادق والاستراتيجي للحفاظ على أمن الخليج والأمن القومي العربي ضد الإرهاب ومن أجل السلم العالمي.. ولهذا فشلت خطة إسقاط عدن بصمود الجنوبيين ودفاعهم عن أرضهم وأكدوا للجميع بأنهم رقم يصعب تجاوزه أو أخذه على حين غرة لأنهم ينشدون إعادة وطنهم ولهم قضية عادلة باعتراف الجميع.

---

(١) صحيفة الأمناء، حاوره عادل حنش ١٣ يناير ٢٠٢٠م

الإدارة الذاتية للجنوب:

أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي الإدارة الذاتية للجنوب وحالة الطوارئ في ٢٥ إبريل ٢٠٢٠م وأوضح هدفها حماية المدنيين وإدارة مرافق ومؤسسات الدولة كموقف سياسي نظراً لعدم قيام الشرعية بالاستجابة للتنفيذ لاتفاق الرياض، ورداً أيضاً على عدم إيفائها بمتطلبات الحياة الضرورية للعاصمة عدن والتي تعرضت لظروف طبيعية ومناخية مست بنيتها التحتية، في ظل استمرار الحرب في مجال الخدمات (الكهرباء والمياه وطفح المجاري) وتفشى الأمراض، وأيضاً في ظل انتشار وباء جائحة كورونا، وظلت الحكومة بعيداً عن حل هذه القضايا المهمة والتي يجري تسييسها في حرب ظالمة جديدة ضد الجنوب وتطلعاته، هذه الخطوة المهمة حركت المياه الراكدة وبدأ الصراخ والوعيل حولها من قبل الشرعية وجناحها المختطف لها "التجمع اليمني للإصلاح أخوان اليمن" وجعل هذا الإجراء لحل قضايا حياتية أساسية مجالاً للمزايدة السياسية ولتأليب الرأي العام الداخلي اليمني والخارجي في وسائل الإعلام الخارجية وفي مقدمتها قناة الجزيرة، كما إن ما أزعجهم كثيراً أيضاً التأييد والمباركة لهذه الخطوة في محافظات الجنوب، كما إن إعادة جزيرة سقطرى أيضاً إلى محلها ومكانها كمكون جنوبي زاد من صراخهم وعويلهم فكانوا في السابق يدعون احتلالها من الإمارات، ثم أخيراً صب جام غضبهم على المملكة العربية السعودية.. هذه التطورات كلها في الناحية السياسية والعملية الميدانية حركت من جديد مسألة المطالبة بتنفيذ اتفاق الرياض الذين تهربوا من

تطبيقه سابقًا بأعذار شتى، منها تطبيق الشق العسكري أولاً في محاولة منهم لكسب الصراع عسكريًا وأمنيًا، بدلاً من أخذ الاتفاق كحزمة واحدة وفي مقدمتها الشق السياسي كأساس لتدرج الخطوات الأخرى ووفقًا لما تم الاتفاق عليه.. وكل خطوات هذا النفير السياسي والعسكري لم يكتب له النجاح لعدم وقوفه على أرضية صلبة ولأنه يهدف لتحويل المعركة بدلاً من تحرير الشمال واليمن عمومًا من الانقلابيين وأعوانهم، وتحويله إلى مساق اشغال التحالف العربي وقيادة المملكة العربية السعودية في مسارات أخرى، تمهد الطريق من جديد لإعطاء قوة للأعداء الداخلين والخارجين للوقوف على قاعدة أخرى من التحالفات والتي وضحت في زيادة توسع النفوذ الإقليمي وبروز دور تركيا في المشهد السياسي اليمني، والتي أصبحت مزاراً وموقعًا لعدد من المناهضين للمشروع العربي.. انكشف الغطاء، وظهر المستور، ولم تلاق هذه الدعوات ضد الجنوب وإدارته الذاتية القبول الإقليمي والعربي والدولي، حيث إن كل الأطراف أكدت على تنفيذ اتفاق الرياض كأساس للحل السياسي أولاً الوطني اليمني ومن ثم الحل السياسي الشامل، وكل ذلك أدى إلى قبول الشرعية من جديد مسألة العودة إلى اتفاق الرياض كمخرج لها أولاً قبل شيء من واقعها المتشظي والمختطف من أطراف معادية للتحالف والمشروع العربي.

وعلى ضوء هذه التطورات جاءت الدعوة الثانية لقيادة المجلس الانتقالي برئاسة عيدروس الزبيدي ووفده للتفاوض بالمملكة العربية السعودية من أجل

تنفيذ هذا الاتفاق، وبالتأكيد فإن فترة ما بعد التوقيع الأولى غنية بالدروس والعبر والاستفادة منها من أجل عدم السماح من جديد لاستنزاف الوقت في المناكفات السياسية بعيداً عن الواقع ومتطلباته، ما يحسب للدبلوماسية للمجلس الانتقالي ثباتها وقدرتها التفاوضية وأخذ بالاهتمام كل الظروف الداخلية والإقليمية والدولية بالحسبان والتحرك في سياق من الواقعية السياسية التي ممكن أن تصب في الأخير في تحقيق الهدف الاستراتيجي، نأمل أن تحسن النوايا وأن يقف التحالف العربي برئاسة المملكة العربية السعودية في الموقف الواضح في تنفيذ هذا الاتفاق لما له من دور في توجيه بوصلة الصراع أولاً في اتجاه التحرير لليمن من الانقلابين وأعوانهم وأن يكف كما قال الأخ/ محمد الغيثي لقناة الغد المشرق في استضافته مع آخرين، عن جعل قضية الجنوب قضيتهم الأساسية، بدلاً عن القضية الكبرى في تحرير الشمال وإعادة اليمن إلى إطاره العربي، بدلاً من التدخلات في شؤونه بدعم من قطر وإيران وتركيا، وهنا أشير إلى تصريح آخر للأخ/ محمد الغيثي عضو وفد التفاوض الجنوبي حول علاقة الجنوبيين والتحالف وخاصة الإمارات والسعودية حيث أوضح التالي: "إن علاقة الجنوب بالإمارات أو السعودية ليست علاقة موظفين بأصحاب مؤسسة أو شركة، بل هي علاقات شراكة يحددها أمرين، موقفهم من قضيتنا الجنوبية، والمحور الثاني في مواجهة التحديات في المنطقة وعلى رأسها ميليشيات الحوثي وإيران وتنظيم القاعدة والملاحة البحرية والسواحل اليمنية في الجنوب والشمال". [١]

(١) موقع تحديث نت- تصريح ٢٦ يونيو ٢٠٢٠م

اتفاق الرياض أعطى زخماً جديداً للدبلوماسية الجنوبية وأوجد دعماً كبيراً إقليمياً وعربياً ودولياً سيكون له نتائج في حل القضية اليمنية برمتها.. أما الرسالة التي نوجهها لدول التحالف العربي، ودول الخليج العربي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية تجاه الحلول للقضية اليمنية: "فالموقف المطلوب رسم لوحة جديدة لبناء الوطن تبين ما هو متمايز بين الواقع في الجنوب والشمال، بإيجاد مقاربات وحلول سلمية لفك الارتباط.. وبناء جسور جديدة من العلاقات يتم التمهيد لها عبر خارطة طريق ومرحلة انتقالية للوصول الآمن إلى نظامين في الجنوب والشمال يتم دمجهما مع دول الإقليم". (١)

آلية تسريع تنفيذ اتفاق الرياض:

في فقرة سابقة عند الحديث عن الإعلان عن الإدارة الذاتية أوضحنا الأسباب التي أدت إلى اتخاذ المجلس الانتقالي الجنوبي لقراره وفي مقدمتها عدم تنفيذ اتفاق الرياض، والذي في ثناياه يتضمن مشاركة الجنوبيين بالحكومة بالتناصف مع الشماليين وإدارة مناطقهم من خلال إجراء تغييرات فيها وبالتالي مساهمتهم وفي مقدمتهم المجلس الانتقالي عن طريق الشرعية وأجهزتها التنفيذية في تحقيق وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين من أمن واستقرار وكهرباء ومياه وصرف للرواتب وغيرها من الخدمات الأساسية كشكل من أشكال الإدارة الذاتية المتمثلة في تسخير الموارد بالمحافظات لتغطية توفير هذه

(١) م/ س . صالح سعيد بامطرف (تجربتي مع الصحافة ١٩٧٤ - ٢٠١٦م ص٢٣٨

المتطلبات الأساسية بالإضافة إلى الدعم الإقليمي والخارجي.

وقد أظهر المجلس الانتقالي الجنوبي قدرة سياسية في الدعم الجماهيري لتنفيذ اتفاق الرياض من خلال تحريك الورقة الشعبية الداعمة له مجسدة في التظاهرات الجماهيرية والمليونية الواسعة التي شهدتها كل من محافظة حضرموت، ولحج وأبين والمهرة وغيرها من المحافظات المؤيدة للمفاوض الانتقالي في الرياض والإدارة الذاتية، والتي من خلالها أكدت قوة الالتفاف الشعبي والجماهيري في الجنوب الداعم للمجلس الانتقالي، كما إن للورقة الشعبية الأثر الكبير في العملية السياسية مع الاستعداد التام لمواجهة المخاطر الأمنية والعسكرية في الجبهات ومنها استمرار عملية خرق اتفاق وقف إطلاق النار في شقرة بأبين وإفشال المحاولات المتعددة للقوى الأخرى المناوئة للاتفاق من العبث بعدن في مجال الخدمات وغيرها، كل ذلك مكن المجلس الانتقالي من الوقوف بصلابة في العمل مع التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية للوصول إلى الآلية لتسريع تنفيذ اتفاق الرياض والتي تم الإعلان عنها يوم الأربعاء الثامن من ذي الحجة عام ١٤٤١هـ الموافق ٢٩ يوليو ٢٠٢٠م، قبل عيد الأضحى المبارك بعد مباحثات ولقاءات مكثفة من قبل قيادة المملكة العربية السعودية بالتعاون والتنسيق مع دولة الإمارات العربية المتحدة مع الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي.

فماهي أهم بنود آلية تسريع اتفاق الرياض:

وفقـاً لمـا أعلنتـه المملكـة العربيـة السـعودية فـإن أهـم بنـود هـذه الآليـة بـين الحكومية اليمنية والمجلس الانتقالي تتلخص في التالي:

١- اسـتمرار وقـف إطـلاق النـار والتصـعيد بـين الحكومـة الشـرعية والمجلـس الانتقالي الجنوبي والذي بدأ سريانه منذ ٢٢/ ٦/ ٢٠٢٠م.

٢- إعلان المجلس الانتقالي التخلي عـن الإدارة الذاتيـة وتطبيـق اتفـاق الريـاض وتعيين محافظ ومدير أمن لمحافظة عدن.

٣- تكليف رئيس الوزراء اليمني ليتولى تشـكيل حكومـة كفـاءات سياسـية خـلال ٣٠ يومـاً.

٤- خـروج القـوات العسـكرية مـن عـدن إلـى خـارج المحافظـة وفصـل قـوات الطرفين وإعادتها إلى مواقعها السابقة.

٥- إصدار قـرار تشـكيل الحكومـة مناصـفة ومـنهم الـوزراء المرشـحون مـن قبـل المجلس الانتقالي وذلك أن يباشروا مهامهم في عـدن واسـتكمال تنفيـذ اتفـاق الرياض في كافة نقاطه ومساراته.

أمـا الخطـوات التنفيذيـة والتـي تمـت بـالتزامن في ٢٩ يوليـو ٢٠٢٠م فهـي التالية:

أولاً: إصدار الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهوريـة قـراراً بتكليـف رئيس الوزراء الحالي معين عبدالملك بتشكيل حكومة مناصفة من ٢٤ مقعداً بين

الشمال والجنوب بموجب اتفاق الرياض، وحدد لهذا التشكيل ثلاثين يوماً منذ إصدار القرار.

وإصدار قراراً آخر: بتعيين أحمد حامد لملس محافظاً لعدن، والعميد أحمد محمد الحامدي مديراً لشرطتها وبعدها استبدل باللواء مطهر الشعيبي.

ثانياً: أعلن المتحدث الرسمي للمجلس الانتقالي الجنوبي (نزار هيثم) التخلي عن إعلان الإدارة الذاتية للجنوب، وذلك استجابة للآلية التي قدمتها المملكة العربية السعودية لتسريع تنفيذ اتفاق الرياض.

بهذه الخطوات والقرارات تبدأ الخطوات العملية لتنفيذ اتفاق الرياض وفقاً لكافة نقاطه ومساراته وعلى ضوء ذلك أيضاً تتحدد المصداقية في التعامل معها بالتطبيق لها في الواقع وخاصة في مجال الاستفادة من الإمكانيات المتاحة ومن الدعم الإقليمي والعربي والدولي المؤيد لاتفاقية الرياض وآلية تسريعها في حل الملفات الشائكة والأساسية وخاصة في مجال توفير الخدمات الأساسية للمواطنين في العاصمة عدن والمحافظات المحررة الأخرى، وبالتالي فإن المحك القادم فيما سيتحقق على الواقع، وكيف أيضاً سيتم مواجهة كافة العراقيل السابقة وأيضاً الحالية للمناوئين لهذه الخطوة الهامة، وفي المقدمة يأتي هنا دور راعية الاتفاق وآلية تسريعه المملكة العربية السعودية، ونشير هنا إلى أن الإدارة الذاتية التي أعلن عنها المجلس الانتقالي لم تكن في الأساس هدفاً له وإنما قام بها كوسيلة أساسية للعودة إلى تنفيذ اتفاق الرياض والذي من خلاله

يتكامل دوره مع الشرعية في حل الملفات وتطوير دورها في المهام الكبيرة المناطة بها شمالاً وجنوباً بما يتوافق مع مصالح الشعب بأكمله.

الجهود الدولية للتسوية السياسية في اليمن:

اتخذ مجلس الأمن الدولي عدداً من القرارات حول اليمن منذ الثورة الشبابية ٢٠١١م واتفاق نقل السلطة، وبالترافق مع تطور المشهد اليمني في تشكله ومراحله المختلفة وحتى قراره رقم (٢٢١٦) الصادر في ١٤ إبريل ٢٠١٥م وبه تم وضع اليمن وفقاً لمقتضيات البند السابع للأمم المتحدة (تهديد السلم والأمن الدوليين). وخلال الفترة منذ بداية هذه الأوضاع عينت الأمم المتحدة مبعوثين أربعة للتعامل مع تطبيق قراراتها، منهم السيد جمال بن عمر، وبعده السيد ولد الشيخ أحمد وثالثهم مارتن غريفتس ورابعهم هانس غروندبرغ، حيث إنه خلال هذه الفترة لم يلتزم الحوثيين الانقلابيين وبدعم من إيران بتنفيذ القرارات المتخذة للأمم المتحدة، إلا إن المسار السياسي ظل هو الخيار الرئيسي لنشاط الأمم المتحدة وجهود الفاعلين الدوليين ومنهم (الرباعية) ومجلس الأمن الدولي، وعلى ضوء هذا المنطلق جرت جولات تفاوضية ثلاث أساسية في كل من جنيف وأخرى بالكويت وآخرها بستوكهولم وفي إطار هذه المباحثات والتشاورات ظلت سلطنة عمان أحد منافذ هذه التحركات لتعاطيها مع الحوثيين وجعل من مسقط موقع لتحرك وفودهم، وفي اتجاه آخر في إبراز نفوذها وتأثيرها أيضاً ومكانتها في حل بعض الملفات الدولية أو علاقاتها المتميزة والواضحة مع بعض الدول الفاعلة في هذا المشهد وبالأخص إيران

والولايات المتحدة الأمريكية، قبل الحديث عن محطات التفاوض نرى أن نوضح بعض النقاط المهمة ومنها:

أولاً: تأخير الحسم العسكري في اليمن له مردودات على تأثير فعالية الحل السياسي وإعطاء إمكانية أكبر للحوثيين وأعوانهم للتمكين من جهة وللتحرك الخارجي بفعالية ونشاط واضحين وخاصة إن الدبلوماسية للتفاوض لديهم ظلت واحدة في كل جولات الحوارات مع الشرعية.

ثانيًا: ضعف فعالية الدبلوماسية للشرعية في اليمن، بل وحصول انتكاسات كثيرة بعملها، يتبين ذلك أولاً في التغيرات للمفاوض لها من خلال تغيرات الوزراء للخارجية والتي بلغت منذ عام ٢٠١٥م ثلاث وزراء منهم عبدالملك المخلافي وخالد اليماني، وأخرهم محمد الحضرمي الذي وجه الدبلوماسية باتجاه العداء والانتقاص من دور التحالف وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة ورابعهم د. أحمد عوض بن مبارك، بل إن النكوص في الفعل الدبلوماسي للشرعية بين وواضح في ضعف فعالية هذا الطاقم الدبلوماسي المنتشر في كل اصقاع العالم، ومنظمات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وضعف تأثيره وبرز هنا دور الانقلابيين أكثر في التعامل مع المنظمات الدولية وتقاريرها، وفي أجزاء وفصول الكتاب تطرقنا إلى القرارات الدولية المتعلقة باليمن والجهود التي بذلها بعض مبعوثيها لليمن وبشكل أساسي أ. جمال بن عمر الذي شهد ت فترة عمله انتعاش العملية السياسية باليمن، كما أوضحنا أيضًا تقييم مجموعة

الأزمات الدولية وتشخيصها للأوضاع باليمن والتسوية السياسية والارتباطات الإقليمية والدولية.

أنهى المبعوث للأمم المتحدة جمال بن عمر أعماله، وأقر في ٢٥ إبريل ٢٠١٥م تعيين السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد بعد قرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦) الصادر في ١٤ إبريل ٢٠١٥م، فكيف تعاملت الأمم المتحدة مع القرار وتطبيقاته بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠١٥م وخلافاً لما نص عليه القرار (٢٢١٦) يعلن الأمين العام للأمم المتحدة عن مبادرة لتنظيم مشاورات تجمع الطرفين (في البدء حصل تلكؤ في قبول التفاوض قبل تنفيذ قرار مجلس الأمن) [١] وبعدها لبت الدعوة وعقدت أربع جولات مكوكية من المشاورات خلال سنتين من الزمن في كل من سويسرا والكويت، وانتهت بإعلان فشلها، وتأكدت حقيقة أنها لم تكن تستهدف تطبيق القرار (٢٢١٦) بما يعنيه ويترتب عليه، وإنما العكس تماماً" [٢]

أما نتائج هذه المفاوضات فتمثل بأنها منحت حركة الحوثيين ما يكفي من الوقت لإعادة ترتيب أمورها وأولوياتها، وتحويل الانقلاب إلى نظام حكم" [٣] ومن جهة أخرى أيضاً: "أعطت للحوثيين سلطة الأمر الواقع الفرصة والوسيلة

(١) ايضاح من الكاتب

(٢) ورشة عمل نظمها مركز عدن للرصد والدراسات والتدريب بالتنسيق مع المجلس الانتقالي الجنوبي (الدائرة السياسية) الأيام ٤ أغسطس ٢٠١٩م العدد (٦٥٨٩)

(٣) ن. م. السابق

للانفتاح على العالم، والخروج من العزلة، وقدمتها كطرف له رؤيته ووجوده، وداخل في نزاع محلي مع طرف آخر، والفشل المدوي للمشاورات اسدل الستار عن دور السيد ولد الشيخ في العملية السياسية" [1] لقد ازدادت خلال هذه المرحلة تحركات الحوثيين وبدعم من إيران في ظل تراخي المجتمع الدولي ومجلس الأمن تجاه تنفيذ قراراته، في ظل ضعف وهشاشة فعالية الشرعية باليمن وضعف فعاليتها بالداخل وتعمق انقساماتها، وعدم تحقيق في الواقع الميداني الاختراقات في مد نفوذها لمناطق سيطرت الحوثيين بل وبدأ إنهم يأخذون المبادرة للتقدم باضطراد، ومن جهة أخرى ساعد هذا الوضع في التراخي عن تطبيق هذا القرار باستمرار وصول الأسلحة للحوثيين والخبراء بما مكنهم من استخدام الطائرات المسيرة وأيضاً الصواريخ البالستية في عملياتهم العسكرية وأيضاً تجاه مناطق في عمق المملكة العربية السعودية قائدة التحالف وإقلاق السكينة داخلها وكذا تهديد دول التحالف الأخرى. أصبح الفعل الأكبر في إطار العملية العسكرية ضد الحوثيين وإحراز نجاحات ضدهم بينة وواضحة بالجنوب ففي البدء تم تحرير محافظة عدن وغالبية الجنوب من نفوذهم، ومن ثم في إطار التعامل الاستراتيجي مع التحالف العربي امتد هذا إلى المناطق الشمالية إن كان في الساحل الغربي (الحديدة) وأيضاً في تعز، بل في المناطق الحدودية مع السعودية وصعدة وغيرها، حيث أصبح الجنوبيون رقم أساسي في معادلة الحرب

(١) ن. م. السابق

والسلم، وأفرز هذا الواقع تأسيس المجلس الانتقالي كقوة سياسية وعسكرية في المشهد السياسي اليمني، وهذا يؤكد أهمية دوره في أية مفاوضات سياسية قادمة وهو وما أكده اتفاق الرياض.

في ١١ مارس ٢٠١٨م تم تعيين السيد مارتن غرفيتس مبعوثًا خاصًا جديداً في اليمن، بدأ هذا المبعوث الجديد يشق طريقه أخذاً بالاهتمام الوقائع والمستجدات في اليمن، وبروز قوى سياسية وعسكرية فاعلة أخرى يتطلب الاهتمام بها وإشراكها في الحوارات للأمم المتحدة، ولهذا ففي إحاطته الأولى لمجلس الأمن في الأول من إبريل ٢٠١٨م وبشأن الجنوب قال: "لقد أحدث الصراع تغييرات رئيسية على الأرض في المحافظات الجنوبية، وجعل احباطات وتطلعات الجنوبيين الطويلة الأمد الأكثر وضوحًا.. وقال: إنه لن يكون هناك سلام في اليمن إذا لم نستمع أيضًا إلى أصوات الجنوب ونتأكد من تضمينها في الترتيبات السياسية التي تنهي الحرب" (١)

وتأكيداً لهذا المنحى للأمم المتحدة فقد أشار تقرير مجموعة الأزمات الدولية حول التسوية السياسية باليمن إلى التالي: "أن المحادثات الأولية بشأن وقف لإطلاق النار وتسوية انتقالية يمكن توسعها لضمان أن يشمل أي اتفاق، إن لم يكن جميع الأطراف ذات الصلة بالصراع، فعلى الأقل اللاعبين العسكريين

(١) م/ س ورشة عمل نظمها مركز عدن للرصد والدراسات صحيفة الأيام ٢٤ أغسطس ٢٠١٩م العدد (٦٥٨٩)

الأقوياء مثل المجلس الانتقالي الجنوبي الذي يتمتع بالقدرة على تقويض أي تسوية، وسيرفض المجلس الانتقالي الجنوبي أي صفقة لا يكون جزءاً منها ولا تحتوي نصوصاً واضحة حول كيفية معالجة (القضية الجنوبية) والمظالم المرتبطة بوحدة اليمن ومطلب العديد من الجنوبيين الانفصال" [١]

وفي هذا السياق أشار الكاتب محمود قاسم في موضوعه بعنوان: تطورات المشهد في الجنوب اليمني.. دوافع وسياقات إلى التالي: "إن أي مفاوضات لا تكون القضية الجنوبية حاضرة فيها فإنها تعتبر غير ملزمة للجنوب ولا قضيتهم وهي رسائل مباشرة للأطراف المحلية والإقليمية والدولية المعنية بالأزمة اليمنية" [٢] ويطرح تقرير مجموعة الأزمات الدولية الصادر حديثاً يوليو ٢٠٢٠م مقترحات أخرى ذات أهمية للتسوية السياسية باليمن، ويشير فيها إلى: "بيان مجلس الأمن في نوفمبر ٢٠١٩م الذي يدعو إلى توسيع المشاركة، وإن توسعاً رسمياً للمحادثات سيحتاج على الأرجح دعماً صريحاً من مجلس الأمن الدولي عبر قرار جديد يمنح التفويض بدرجة أوسع من المشاركة. ب- التوصل إلى اتفاق يعترف بالوقائع على الأرض، البدء بتجميد الأعمال القتالية دون تسليم الأسلحة أو الأراضي في البداية، يتبعها ترتيبات أمنية انتقالية محدودة ووضع

(١) تقرير مجموعة الأزمات الدولية عن اليمن.. إعادة التفكير في تحقيق السلام في اليمن، تصريح الشرق الأوسط ٢ يوليو ٢٠٢٠م

(٢) صحيفة الأيام ٢٨ أغسطس ٢٠١٩م العدد (٦٦٠٣)

ترتيبات تقاسم سلطة مركزية ومحلية تحافظ بشكل عام على هيكلية السلطة اللامركزية الحالية بدلاً من الإسراع في إعادة تكون حكومة مفرطة في المركزية.

ج- لتحقيق المشاركة في تسوية سياسية بوساطة الأمم المتحدة وعملية انتقالية، ينبغي منح الأولوية لأربع قضايا معيشية متشابكة: الاقتصاد، والأمن الأساسي، وتقديم الخدمات والرواتب، كي يبدأ الاقتصاد بالتحرك مرة أخرى، ينبغي إعادة فتح الطرقات، والموانئ، والمطارات في اليمن.. وينبغي استئناف التجارة، إن توفير الكهرباء والتعليم والصرف الصحي بشكل منتظم سيخفف العبء المادي والمالي على الشركات والأفراد الذي فرضته الحرب" [1]، إذا أمعنا النظر في هذه المقترحات فهي في الحقيقة تضع أسساً جديدة للحل السياسي بالاستناد على معطيات الواقع وليس على الأدبيات والمقررات إن كانت وفقاً للمبادرات المحلية أو الإقليمية أو الدولية والتي أصبحت في حاجة ماسة إلى التجديد والتعامل مع الوقائع وليس خارجه بما يعوق وضع الحلول والخروج من دائرة الحرب، ووضع البلد في طريق جديد لمعالجة القضايا وفقاً لمتطلبات الواقع وليس وفقاً للأماني أو إطالة استمرار الأزمة والحرب لاستنزاف التحالف العربي من جهة وإطالة أمد استمرار الفشل في إدارة البلد بالحروب والأزمات في ظل استمرار تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية لحياة اليمنيين الذين أصبحوا خارج إطار معادلة الحل في ظل إنهم أساس الحل فيما إذا تم توجيه

(١) م/ س تقرير مجموعة الأزمات الدولية ٢٠٢٠م

بوصلة وضع الحلول التي لا يكرر فيها أخطاء الماضي وأيضاً عدم إعطاء المجال من جديد للقوى القديمة التي لعبت باليمن وتسببت في مآسيه وصراعاته وتخلفه للعودة من جديد في المشهد السياسي اليمني، الذي يتطلب طي صفحاتها وإعطاء المجال للدماء الجديدة والشابة التي تستطيع الاتفاق على الخروج الآمن باليمن بما يحقق مصالحه وأمن الإقليم والعمل مع المنظمات العربية والدولية وفقاً لمعطيات الواقع الجديد.

إن هذه المقترحات والمقاربات التي وضعتها مجموعة الأزمات الدولية في هذا التقرير تتفق مع المسار الجديد الذي اختطه المجلس الانتقالي الجنوبي نظرته الواقعية للحلول وأخذ القضايا وفقاً لأهميتها وإعطاء المرونة في حل ماهو أساس واستراتيجي، والتمهيد من جهة أخرى للحلول السلمية التوافقية، أما بالنسبة لقراره في اتخاذ الإدارة الذاتية بالجنوب فهو الآخر هدفه الأساسي هو التعجيل بتنفيذ اتفاق الرياض ومن أجل حل القضايا الشائكة للوضع غير السوي في مسألة حقوق المواطن في الاستفادة من ثرواته وإمكانياته المحلية في حل معضلات معيشته من توفير الكهرباء والمياه والصرف الصحي، والتعليم وأيضاً مواجهة أضرار الأوبئة الفتاكة ومنها جائحة كورونا وغيرها من الكوارث في ظل تشتت عمل الإدارة المركزية (الشرعية) واستنزافها الثروات على حساب المواطنين الذين يكتوون بالغلاء والأمراض، وغيرها من الحاجات للحياة المعيشية اللائقة، بحيث أصبح اليمنيون رغم وجود الثروات لديهم عالة على

الآخرين ويتم وصفهم كمتسولين، في ظل عدم كفاءة القيادة وفسادها، وأيضاً استنفاد قدرتها على وضع الحلول، وأيضاً خوفها الشديد من فقدان مصالحها غير المشروعة، فالجنوبيين وفي مقدمتهم المجلس الانتقالي الجنوبي وضع يدهم على الطريق الصحيح الآمن الاستعداد من أجل الدفاع عن مصالحهم الجنوبية والأساسية، وتحرير أنفسهم من استمرار التبعية ووضع أسس للشراكة الصحيحة الوطنية وللعلاقات الإقليمية والعربية والدولية، واستعدادهم للمشاركة بفعالية في كل الخطوات المتعلقة بوقف الحرب والنزوع للسلم وحل القضايا الوطنية بروح الأخوة والتسامح وإعطاء كل ذي حق حقه.

وأمام التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وقد دخلت الحرب باليمن عامها السابع منذ انطلاقها في ٢٦ مارس ٢٠١٥م إمعان النظر والتفكير في ما آلت إليه الأوضاع باليمن في كافة جوانبها، وأن تأخذ المبادرة وتتقدم بالمقترحات لإيجاد مخارج سليمة من هذا الوضع الكارثي بالبلاد، ووضع مقاربات سليمة لخروج مشرف وآمن بما يحفظ لها دورها ومكانتها، وبما يحقق أيضاً وضع اليمن في طريق آمن ومستقر، هذا لن يتأتى إلا بتوجيه البوصلة وحساب قاعدة مراعاة المصالح والتعاطي مع مطالب الشعب وليس نخبها، وأن تكون هذه الحرب قد أعطت دروساً وعبراً لصانعي القرار في هذه الدول حول الطريق السليم للتعاطي مع الأوضاع باليمن.. وبالتأكيد كما يقال المثل فالدخول في الحرب دائماً والخروج منها تحكمه عددٌ من

الموازين والآليات، وكلما كانت الآليات حكيمة ومتزنة كانت نتائجها إيجابية.

لقد أشرنا وبالاستناد على ما تم سرده في ثنايا إجزاء وفصول الكتاب إلى العديد من المحطات لأوضاع اليمن، وعلاقاته بجيرانه، والارتباط الوثيق له بعمقه الإقليمي والعربي، وهذا أحد أهم المسلمات التي يجب تأكيدها والحفاظ عليها، وإن الدور الإقليمي والعربي والدولي من الأهمية بمكان أن يحقق من خلاله سرعة وضع الحلول للأوضاع باليمن، وعدم السماح لجعل هذا مجالاً لاستمرار تنازعه من أطراف إقليمية أخرى وخاصة ما هو بين الآن من علاقات وثيقة بين إيران وتركيا وبدعم من قطر، وما هو ملموس من تعامل أطراف في الشرعية مع هذا المسعى للتدخل في الشؤون اليمنية، وأيضاً ما أصبح اليوم واضحاً في العمل على إشعال الجبهات والتوترات وخاصة في كل من عدن وشقرة بأبين، وأيضاً شبوة، بالإضافة ما يشهده وادي حضرموت والصحراء من أعمال إرهابية والعمل على ايجاد انقسامات عميقة في إطار محافظة حضرموت تغذيها أطراف نافذة في السلطة، وقد يكون هذا العبث يجد له أيضاً مساعدين آخرين من قوى الفساد والمناوئين السابقين لتجربة ج. ي.د.ش. دروس التاريخ واختلاف الحال اليوم عن الأمس يتطلب مراجعات لكل الأطراف وتحديد المواقف لما يعتمل بالواقع حالياً، وليس الانجرار لتركة الماضي وصراعاته أبان الحرب الباردة، فالعالم اليوم قد تغير ومصالح دوله الكبرى أيضاً في عصر التكنولوجيا والعولمة وعصر الإنترنت قد تشابكت، مما يتطلب منا نحن كدول

الإقليم والعرب عموماً أخذ هذا في الحسبان اليوم عند وضع السياسات والاستراتيجيات، استراتيجية أولاً المصالح الوطنية والقومية، وأيضاً الدولية بما فيها الأمن والسلم العالميين. من الأهمية بمكان عدم إضاعة الوقت والانشغال كثيراً عن ما هو جوهري وأساسي وسرعة الولوج في وضع الحلول والمقترحات من قبل دول التحالف للخروج الآمن والسليم من واقع اللاحرب واللا سلم، كما إنه يتطلب الأمر عدم السماح بالتعامل مع الواقع اليمني باسترجاع الماضي أو مكوناته المناطقية والتي تخطاها الزمن، بعد قيام دولتيه شمالاً وجنوباً، وأن يكون أي حل يتوافق مع هذا الواقع السابق المتشكل، وأن تندرج المناطق والأقاليم ضمن هذا الواقع المرسوم سابقاً دولياً، لأن هذا يساعد على سرعة الحل وليس استمرار التعطيل والاهتمام بالقضايا الفرعية على حساب ما هو أساسي ومركزي، أن أي تشجيع من أي من الأطراف أياً كانت لتغطية أو دعم النزعات المناطقية وتغذيتها ستنعكس في النهاية على عدم سرعة وضع الحلول، ومن هذا المنطلق فإن التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية وهو الذي رعى اتفاق الرياض في ٥ نوفمبر ٢٠١٩م بين الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي فإن مهمته حالياً هو العمل على تطبيقه، وفي حالة الفشل وعدم الالتزام من الأطراف النافذة بهذه بالشرعية فإن الخيارات الأخرى ستكون آثارها مدمرة وتخدم كل المتربصين بالمشروع العربي باليمن وأجندته.. كما إن الجنوبيين كما أشرنا في فقرات سابقة وهم يتعاطون إيجابياً مع الحلول السياسية المرحلية، فإن الجميع يعرفون إن هدفهم الاستراتيجي سيظل ثابتاً في فك الارتباك واستعادة دولة الجنوب فهذا

مسألة لا تقبل التأويل أو القسمة للاقتطاع على أطراف أخرى.

إن هذا العام ٢٠٢٢م يأمل من خلاله الوصول إلى تسوية سياسية باليمن، وتكون مدخلاً لمعالجة تراكمات أوضاع سابقة شهدتها البلد منذ الانقضاض على اتفاقية الوحدة عام ١٩٩٠م بالحرب ١٩٩٤م وإعلان ٢١ مايو ١٩٩٤م بفك الارتباك وقرارات مجلس التعاون الخليجي في أبها بالمملكة العربية السعودية والجامعة العربية ومجلس الأمن الدولي، ثم خروج المارد الجنوبي وإعلان ثورته السلمية في السابع من يوليو ٢٠٠٧م لاستعادة دولته سلمياً، وبعدها في الشمال عام ٢٠١١م انطلاق الثورة الشبابية والتي تحولت بعدها إلى أزمة سياسية في إطارها وتم تسويتها باتفاقية مجلس التعاون الخليجي نوفمبر ٢٠١١م، ومن بعدها القرارات الدولية، وانقلاب الحوثي وسيطرته على السلطة بالتعاون مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وبعدها انقضاء مصيره في ظل سيطرتهم، وإذاً فإن حل هذا الواقع يتطلب العودة إلى جذر المشكلة وحلها، وأن يكون للناس كما أكد أكثر من مرة القائد السياسي د. ياسين سعيد نعمان والذين هم من يحددوا مصائرهم، وليس النخب التي فسدت وعاثت بالبلد وقامت بتخريبه المقاربات السياسية السليمة ستكون أساس الحل السليم ودونها ستطول المأساة والتدمير والخراب والذي لن يقتصر على اليمن وإنما يمكن أن ينتقل تأثيره على الآخرين وعلى السلم والأمن الدوليين.

الخاتمة

على مدار خمسة أجزاء بالكتاب أبحرنا في تناول التجربة اليمنية في مساقات ومحطات عدة، البداية من سفر التكوين الأولى ومتمثلة في تأثر النخب اليمنية بالتيارات القومية العربية والوحدوية ودور تجربة عبدالناصر، والأحزاب السياسية العربية الأخرى أيضاً في هذا السفر وبالتالي تكويناته السياسية والتي في غالبها اتسمت بالطابع الوطني العام.. وفي هذا المجال فإن شعار الوحدة اليمنية وتحقيقها لم يأت من فراغ وإنما من مقدمات موضوعية دفعت به عدد من المحطات التي تم خلالها وضعها في وثائق وأدبيات الحركة الوطنية اليمنية، وبالأخص منها (الجنوبية)، والتي وصل بها الحال إلى جعل هذه القضية أساساً للتربية السياسية والثقافية والايديولوجية في كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل وشعاراً للنضال "لنناضل من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتنفيذ الخطة الخمسية وتحقيق الوحدة اليمنية "

وفي سياق الجزء الأول تعرفنا لهذه المحطات إيجاباً وسلباً وإيضاح تأثيراتها على هذا المنجز الذي كان ينظر إليه بوصفه حدثاً تاريخياً واستثنائياً، وهو كذلك في ظل معطيات الواقع حينها المتردي في ظل الأوضاع بالوطن العربي والإحباطات التي وجدت في كل تكوينات التحالفات الإقليمية داخله أو دور الجامعة العربية، كما إن تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م جاء أيضاً في وضع دولي انتقالي من الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي

والاشتراكي، إلى بروز القطب الواحد، وتفكك المنظومة الاشتراكية وبالتالي الضعف الذي انتاب أيضاً واقع حركة التحرر الوطنية العربية والعالمية.

أما الجزء الثاني، فقد أجملنا فيه حصيلة تحقيق هذا الإنجاز والتعامل معه من قبل الأطراف السياسية المحققة له، وكيف تحول من منجز يفتخر به إلى تهمة كما أشار إلى ذلك، أحد قادة الجنوب د. ياسين سعيد نعمان، حيث اتضح أثناء التطبيق الاختلاف الكبير في النظرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي انكشف المستور إن قادة نظام الجمهورية العربية اليمنية لهم نظرة وتوجه آخر من تحقيق هذه الوحدة، وبالتالي لم يستصيغوا مسألة الأخذ بالأفضل في نظام التجربتين، ومارسوا عملياً الأخذ بالأسوأ، واعتبروا إن هذه الوحدة بها يتم تحقيق (عودة الفرع إلى الأصل)، وبالتالي النظر إليها كمغنم وفيد وليس كإنسان يتم تطويره وربطه بتطور العصر وتسخير كل الإمكانيات لرفاهيته وأمنه واستقراره ومن هنا تم تخريب كل المساعي من أجل إصلاح وإعادة الأمور إلى إطارها الصحيح في إيجاد موازنة سليمة لتوازن الدولتين والشعبين في إطار دولة الوحدة، بل وأيضاً عندما تم الاتفاق على الحوار الوطني والوصول إلى اتفاق العقد الجديد للوحدة ممثلاً "بوثيقة العهد والاتفاق لبناء الدولة اليمنية الحديثة"، فقد رأوا فيها إنها انقلاباً على سلطاتهم القبلية والسماح للآخرين لمنافستهم فيها، وبالتالي رفضوا تطبيقها ووضعوا شروطاً شهد العالم بأنها تشكل بداية واضحة لرفضهم تطبيقها، وبدلاً من ذلك عملوا بكل إمكانياتهم

والتي أصبحت كبيرة من أجل شن حرب صيف عام ١٩٩٤م واستمرارهم فيها رفضاً لتطبيق قرارات مجلس التعاون الخليجي ومجلس الجامعة العربية ومجلس الأمن الدولي، وبالتالي تحقيق انتصارهم المزعوم ضد الجنوب في السابع من يوليو ١٩٩٤م، هذه الحرب المدمرة التي أفصح عن آثارها ونتائجها كثيراً من المحللين السياسيين وعقدت حولها الندوات، ومنها ما تم الإشارة إليه في ندوة نظمها مركز الأبحاث بدولة الإمارات بعنوان "حرب اليمن ١٩٩٤م الأسباب والنتائج" المنعقدة في الفترة من ٢٦ إلى ٢٧ يوليو ١٩٩٤م، أو ما ورد أيضاً في البحث الآخر القيم الصادر في مجلة دراسات شؤون اجتماعية ٢٠٠٤م العدد (٨٢) السنة (٢١) بعنوان "الوحدة اليمنية: مقوماتها، اتجاهاتها، ومستقبلها (١٩٩٠- ١٩٩٤م) وكاتبه د. سرحان بن ديبل العتيبي وأيضاً باحثين أجانب آخرين، بالإضافة إلى العديد من القادة السياسيين اليمنيين، والتي أشرنا إليها في ثنايا الكتاب، أما الاستخلاص الأساسي لتجربة الوحدة فقد عبر عنه الدكتور ياسين سعيد نعمان حين أشار في موضوعه الصادر بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٧م بعنوان "الوحدة من منجز إلى تهمة" وهو أحد الشهود والمشاركين الفاعلين في قيام الوحدة وترأس أول برلمان يمني (مجلس النواب) بعد قيامها، وكان فاعلاً في كل المحطات ما بعدها.

أما الجزء الثالث بالكتاب، فقد رصدنا فيه الأوضاع بالجنوب ما بعد الحرب الآثار المدمرة لها على النسيج الوطني وما خلفته من مآسي كبيرة مما لا يجعلنا

نطيل النظر فيها ونكتفي بما تم إيراده في ثنايا هذا الجزء، كما نلفت القارئ الحصيف إلى العودة إلى وثائق مؤتمر الحوار الوطني اليمني الشامل كشاهدة على ما تم وما اعتمل من آثار هذه الحرب، وبالتالي أثرها الكبير في إصابة هذا الهدف بمقتل مما ولد المطالب للجنوبيين باستعادة دولتهم وفك ارتباطهم وتحرير بلادهم من هذا الاحتلال الأفضع من الاستعمار البريطاني بكل ما تشمله الكلمات من معاني.. وأبرزنا في هذا الجزء الحامل السياسي الجنوبي الجديد الحراك السلمي وما قدمه من تضحيات ومآثر ودور قيادته التاريخية ممثلة بالرئيس علي سالم البيض في تبنيه لهذه المطالب ودفاعه ودعمه الكامل من أجل تحقيقها، وما أصبح واقعاً بعدها في اليمن من انقسام جديد يعود لما قبل ١٩٩٠م وكذا موقف السلطة والمعارضة وتصاعد أزمة النظام السياسي.

أما الجزء الرابع، فقد أبرزنا فيه التجليات الجديدة في المشهد اليمني، الانقسامات السابقة قبل الثورة الشبابية ٢٠١١م بين صفوف النظام سلطة ومعارضة تجاه حل إشكالية بناء الدولة واستحقاقاتها السياسية، وبالتالي فإن ثورة الشباب في كل من تونس ومصر كان لها التأثير على انطلاق الثورة الشبابية في صنعاء وتعز وخاصة في "المواقع المهمة لنظام الجمهورية العربية اليمنية" وما ولدت من انقسامات في النخب الحاكمة هناك، والنتائج المترتبة على ذلك في تحويل الثورة من مطلبها الأساسي في إسقاط النظام، إلى إعادة تقسيمه بين الفرقاء السابقين وفقاً لاتفاقية مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر ٢٠١١م،

وبعدها تطرقنا إلى تطبيق بنود هذه الاتفاقية والقرارات الدولية، وأخذنا أيضاً بالتقييم انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل ونتائجه والتي هي الأخرى لم تكن بمستوى تحقيق مطالب ثورة الشباب أو الثورة السلمية الجنوبية، وما حدث بعدها من تطورات بالانقلاب الحوثي على مخرجاتها وسيطرته السريعة على السلطة إلى آخر ما استجد عنها ومنها التدخل الإقليمي والدولي "التحالف العربي" بقيادة المملكة العربية السعودية، واستندنا في هذا الجزء أيضاً في التقييم إلى مصادر وثائقية عديدة.. ومن أهم النتائج لهذا الواقع في المشهد اليمني الانتصارات بالجنوب في تحريره وإنشاء قوات المقاومة والأحزمة الأمنية والنخب بالمحافظات (حضرموت، وشبوة)، وتحول الحراك السلمي الجنوبي إلى قوة سياسية ومادية على الأرض، تشارك التحالف العربي في أهدافه وتطلعات مشروعه العربي، وبالتالي تأسس على ذلك بعدها المجلس الانتقالي الجنوبي كحامل سياسي معترف به إقليمياً وعربياً ودولياً إطاراً عابراً للمناطقية والمشاريع المفرخة، وأظهرت المقاومة الوطنية الجنوبية استبسالاً أولاً في الضالع الأبية الصامدة ودورها في تحرير عدن بقيادة أبطالها الميامين، ومدعومة من يافع الصمود والمدد من ردفان وأبناء الجنوب عموماً، ومن ثم في امتداداتها خارج إطار نطاقها الجغرافي دعماً للمشروع العربي، ومن أجل مساعدة الأشقاء في الشمال في التحرير، حيث إن الواقع شمالاً وجد انكساراً بل وتراجعاً وتسليماً، مما أظهر بوضوح المواقف جنوباً وشمالاً واختلاف دورهما واستراتيجيتها.

أما الجزء الخامس: فقد أخذنا فيه بالاهتمام المتغيرات في الساحة الوطنية اليمنية والانقسامات ودور الشرعية في تعثر الحلول السلمية إن كان في إطار توحيد الجبهة الداخلية لمواجهة المشروع الحوثي المدعوم إيرانياً وأيضاً الإخواني بقيادة دولة قطر وتركيا، وقيمنا الجهود المبذولة من قبل دول التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في التدخل لوقف تصدع الجبهة الداخلية ودورهما في إنجاز التوقيع على اتفاق الرياض وبعدها تعثره وتحويل بوصلة الهدف من نافذي الشرعية ووفقاً لمصالحهم وأجندتهم بدلاً من المضيء شمالاً إلى الحرب جنوباً في شقرة بهدف اسقاط عدن، والمشروع الجنوبي بقيادة المجلس الانتقالي والذي في مواجهة هذا المخطط أعلن قيام الإدارة الذاتية للجنوب لمواجهة هذا التحالف المقيت ومن أجل توفير المتطلبات الأساسية للجنوبيين في توفير مقومات الحياة الكريمة وبعدها تجاوبه مع آلية تسريع اتفاق الرياض، والدور الذي أصبح يضطلع به المجلس الانتقالي في مسار التسوية السياسية والعمل مع دول الإقليم والمنظمات العربية والدولية، ومنها المبعوث الدولي للأمم المتحدة.

وفي ختام هذا الجزء تطرقنا للجهود الدولية للأمم المتحدة وتوضيح مساراتها في ظل هشاشة الوضع اليمني وعدم قدرة المنظومة السياسية به للعب دورها الصحيح في التعامل مع ما وفرته لها القرارات الدولية للتحرك وتنفيذ القرارات ومنها قرار (٢٢١٦)، وأيضاً المعوقات التي واجهت التحالف في هذا

المجال والتي أفسحت المجال لوجود نفوذ أكثر للتيارات المعادية للمشروع العربي بل وظهور أطراف في الشرعية نفسها بدلت من مواقفها وبدأت تشن حرباً شعواء ضد التحالف في البدء ضد الإمارات، وحالياً ضد المملكة العربية السعودية، وفي الأخير فإن الحلول السياسية القادمة ستكون حصيلة للوقائع على الأرض حيث يوماً بعد آخر يتبين إن القوى للنظام القديم تتحرك في عدد من المسارات لإرباك دور التحالف وأيضاً لإيجاد تصدعات وثغرات في إطار القوى المناهضة له، بل الترويج لمشاريع مناطقية ومصالح ضيقة من أجل استمرار نفوذها ومصالحها، مما يتطلب الانتباه وإظهار حركة وديمومة جديدة في مواجهة هذا المخطط بتوجيه البوصلة نحو تنفيذ اتفاق الرياض وآليه تسريع تنفيذه كأساس يمكن البناء عليه في الحل السياسي الشامل الذي من خلاله يتم تغيير الأدوات والقيادات المعرقلة والتي أصبحت عاملاً كابحاً للحل.

هذه أهم الاستخلاصات والاستنتاجات التي رأيت إن تكون خاتمة لهذا الكتاب، وآمل أن أكون قد لامست ولو بشكل نسبي الأوضاع باليمن، وأرى أن المخارج الآمنة أصبحت واضحة، حل سياسي سلمي توافقي يعود في الأساس إلى جذر المشكلة اليمنية ويتوافق مع مصالح الشعبين والإقليم والمصالح الدولية والسلم والأمن الدوليين.

جدول عام باللقاءات الوحدوية للفترة من ١٩٧٢/١٠/٢٨ حتى ١٩٨٨/٥/٤م [١]

م	تاريخ الانعقاد ومكانه	القادة المشاركون	أسباب الانعقاد	النتائج
١	اتفاقية القاهرة ١٩٧٢/١٠/٢٨م (القاهرة)	- محسن العيني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية للجمهورية العربية اليمنية - علي ناصر محمد رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	- التجاوب مع جهود لجنة التوفيق العربية المشكلة بقرار من مجلس جامعة الدول العربية رقم ٢٩٦١ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/١٣م بعد حرب عام ١٩٧٢م التي استمرت للفترة من ٩/٢٦ إلى ١٩٧٢/١٠/١٢م	- اتفقت الحكومتان على قيام دولة موحدة تجمع شطري اليمن شماله وجنوبه. - تتكون الاتفاقية من (١٥) مادة
٢	بيان طرابلس ١٩٧٢/١١/٢٨م (طرابلس)	- أول قمة يمنية بين رئيس الشطرين حضرها كل من: القاضي عبدالرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري في الجمهورية العربية اليمنية سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي	- التجاوب مع طلب رئيس الجمهورية العربية الليبية معمر القذافي	- الإسراع في تنفيذ اتفاقية الوحدة بين رئيس الوزراء بالقاهرة، وتسمية أعضاء اللجان الفنية
٣	قمة الجزائر ١٩٧٣/٩/٤م (الجزائر)	- القاضي عبدالرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري في الجمهورية العربية اليمنية	- استعرض اللقاء سير أعمال اللجان المشتركة المنبثقة عن اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس	- صدور بيان سياسي

(١) كتاب: المحطات الرئيسية لمسار العمل الوحدوي (١٩٧٢- ١٩٩٠م) صادر عن دائرة التوجيه المعنوي – مركز المعلومات ط٢ فبراير ٢٠٠٥م بمناسبة العيد الوطني الخامس عشر، ص٣٥- ٢٠٤.

م	تاريخ الانعقاد ومكانه	القادة المشاركون	أسباب الانعقاد	النتائج
		- سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة		
٤	قمة تعز- الحديدة ١٩٧٣/١١/١٢م	- زيارة الرئيس سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة للشمال وهي الأولى منذ الاستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م - القاضي عبدالرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري	- تم مناقشة تقرير مفصل للممثلين الشخصيين عن سير أعمال اللجان المشتركة	- صدور بلاغ صحفي
٥	قمة قعطبة ١٩٧٧/٢/١٥م	- أول لقاء يعقد بين الرئيسين: - الرئيس إبراهيم الحمدي - الرئيس سالم ربيع علي	- خرج بخطوات وحدوية أهمها: الاتفاق على تشكيل مجلس تنسيق رئاسي يجتمع كل ستة أشهر بالتناوب بين كل من صنعاء وعدن	- صدور بيان عن نتائج اللقاء
٦	قمة صنعاء ١٩٧٧/٨/١٥م	- المقدم إبراهيم الحمدي رئيس مجلس القيادة والقائد العام للقوات المسلحة - سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة	زيارة أخوية	
٧	قمة الكويت ٢٨- ١٩٧٩/٣/٣٠م	- المقدم علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة - عبدالفتاح إسماعيل الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني- رئيس هيئة رئاسة	- أتت تنفيذاً لقرارات مجلس الجامعة العربية بدورته الاستثنائية الطارئة التي عقدت بالكويت بعد الحرب في عام ١٩٧٩م وبحضور سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة	- صدر بيان مشترك واتفق على خمس نقاط تنفيذية منها حول إنجاز مشروع دستور الوحدة، تشكيل اللجنة الوزارية للإشراف على الاستفتاء والتأكيد على التنفيذ والالتزام بما جاء في اتفاقية القاهرة

م	تاريخ الانعقاد ومكانه	القادة المشاركون	أسباب الانعقاد	النتائج
		مجلس الشعب الأعلى	الكويت وآخرين ممثلين عن حكومة العراق وفلسطين والأردن والإمارات	وبيان طرابلس وقرارات مجلس الجامعة، ومسؤولية رئيسا الدولة في متابعة عمل اللجنة الدستورية
٨	قمة صنعاء ٢-١٩٧٩/٤م	- العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة - علي ناصر محمد رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى بالنيابة رئيس مجلس الوزراء	- أهمية تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال خطط التنمية وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية في الاستثمار	
٩	قمة صنعاء ١٩٨٠/٦/١٣م	- علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة - علي ناصر محمد الأمين العام رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ورئيس مجلس الوزراء	- اتفق الرئيسان على عدد (٧) نقاط للعمل بها	
١٠	قمة تعز ١-١٩٨٠/٩/٢م	- الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد	- صدور بيان صحفي عن القمة	
١١	قمة صنعاء ٢٦- ١٩٨٠/٩/٢٧م	- الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد	- تعزيز الاتصالات بين الشطرين وقيادتيهما بما يخدم مصالح الشعب اليمني والإسراع في الخطوات الوحدوية.	
١٢	قمة تعز	- الرئيسان علي	- تنفيذ المادة (٩) من	

م	تاريخ الانعقاد ومكانه	القادة المشاركون	أسباب الانعقاد	النتائج
	١٤- ١٩٨١/٩/١٥م	عبدالله صالح وعلي ناصر محمد	بيان طرابلس ١٩٧٤م والتعجيل بخطوات عملية لتحقيق الوحدة وتشكيل لجنة من رئاسة هيئة الأركان لتنفيذ البنود (٤) (٥) (٦) من اتفاق ١٣ يونيو ١٩٨٠م ابتداءً من ٢٠ سبتمبر ١٩٨١م	
١٣	قمة الكويت ١٩٨١/١١/٢٣م	- الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد برعاية أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح	- هدفت القمة لتصفية الخلافات وتنقية الأجواء بين الشطرين، والتي جعلت من المتعذر عقدها في صنعاء أو عدن. - تجاوز الخلافات بينهما والمتمثلة في ازدياد حدة المجابهة في المناطق الوسطى	
١٤	قمة عدن- سيئون ١١/٣٠ إلى ١٩٨١/١٢/٢م	- زيارة للرئيس علي عبدالله صالح ولقاء قمة مع الرئيس علي ناصر محمد	- تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات وكان في مقدمة ذلك إعلان ميلاد المجلس اليمني الأعلى	
١٥	قمة تعز ٥-١٩٨٢/٥/٦م	- الرئيسان علي عبدالله صالح مع الرئيس علي ناصر محمد	- اجتماع المجلس اليمني - عدم التدخل كل طرف في شؤون الطرف الآخر، ونبذ العنف في الخلافات، وحل المشاكل سلمياً. - تنفيذ اتفاق ١٣ يونيو ١٩٨٠م	

م	تاريخ الانعقاد ومكانه	القادة المشاركون	أسباب الانعقاد	النتائج
١٦	الدورة الأولى للمجلس اليمني الأعلى صنعاء ١٥-١٩٨٣/٨/٢٠م	- الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد	- صدور بيان	
١٧	الدورة الثانية للمجلس اليمني الأعلى عدن ١٥-١٩٨٤/٢/١٧م	- الرئيسان علي ناصر، وعلي عبدالله صالح	- صدور بيان	
١٨	الدورة الثالثة للمجلس اليمني الأعلى صنعاء ٤-١٩٨٤/١٢/٦م	- الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد	- صدور بيان	
١٩	قمة عدن - تعز ١٩٨٥/١/٢١/١٩م	- لقاء بعدن واستكمل بتعز بين الرئيس علي ناصر محمد والرئيس علي عبدالله صالح	- بهدف متابعة تنفيذ قرارات الدورة الثالثة للمجلس اليمني الأعلى	
٢٠	قمة صنعاء ١٩٨٥/٣/٥م	- زيارة الرئيس علي ناصر محمد ولقائه بالرئيس علي عبدالله صالح	- بحث نتائج زيارة الرئيس علي ناصر محمد لعدد من الدول العربية وللتشاور والتنسيق المشترك	
٢١	اجتماع المجلس اليمني الأعلى صنعاء ٢٤- ١٩٨٥/١٢/٢٦م	- الرئيس علي عبدالله صالح والرئيس علي ناصر محمد	- بحث الخطوات الوحدوية	
٢٢	قمة طرابلس ١٩٨٦/٧/٢م	بدعوة من الأخ /معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر الليبية عقد لقاء ثلاثي مغلق بينه والرؤساء علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ورئيس المؤتمر الشعبي العام،	- حدث هذا اللقاء بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م والتغييرات الحادثة في الجنوب، والتوترات بين الشطرين	

م	تاريخ الانعقاد ومكانه	القادة المشاركون	أسباب الانعقاد	النتائج
		والمهندس حيدر أبوبكر العطاس رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى		
٢٣	قمة صنعاء ١٩٨٧/٧/٢١م	- زيارة الأخ/ علي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب لصنعاء على رأس وفد رفيع وعقد مباحثات مع الرئيس علي عبدالله صالح وهي أول زيارة للبيض بصفته أمين عام بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م	- تشكيل لجنة لصياغة الأفكار العملية التي تم الاتفاق عليها	
٢٤	قمة تعز ١٩٨٨/٤/١٧م	- الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة والأمين العام للمؤتمر الشعبي العام - الرئيس علي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني	- استعراض اللقاء العديد من القضايا ومنها استمرار الجهود لاحتواء ومعالجة آثار أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م	
٢٥	قمة صنعاء ١٩٨٨/٥/٤م	- الأشخاص أعلاه بصفاتهم	- اتفق على نقاط أساسية منها إقامة المشروع الاستثماري المشترك في محافظة مأرب وشبوة	

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب والبحوث والدراسات

١- د. بشير البكر: القبيلة تنتصر على الوطن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت) ١٩٩٥م.

٢- إعداد جمال سند السويدي: حرب اليمن ١٩٩٤م الأسباب والنتائج مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ١٩٩٥م.

٣- د. سرحان بن دبيل العتيبي: الوحدة اليمنية: مقوماتها، اتجاهاتها ومستقبلها (١٩٩٠- ١٩٩٤م) مجلة شئون اجتماعية العدد ٨٢ صيف ٢٠٠٤م السنة ٢١، بحوث ودراسات.

٤- الكتاب الرابع والأربعون ملخص بحوث: القاعدة في اليمن إصدار مركز المسبار للدراسات والبحوث دبي.

٥- المحطات الرئيسية لمسار العمل الوحدوي (١٩٧٢- ١٩٩٠م) دائرة التوجيه المعنوي بمركز المعلومات ط (٢) ٢٠٠٥م.

٦- مذكرات الشيخ عبدالله حسين الأحمر، الآفاق للطباعة والنشر صنعاء ٢٠٠٧م.

٧- الكتاب التأبيني للأستاذ فؤاد محمد بامطرف.

٨- عزمي بشارة: في الثورة والقابلية للثورة، كتاب في جريدة الجمهورية (ملحق

مجاني) ٢٢/ ٧/ ٢٠١٠م.

٩- د. سلمان العودة: أسئلة الثورة، كتاب في جريدة الجمهورية (ملحق مجاني) ٢٥/ ٧/ ٢٠١٠م.

١٠- د. مهدي علي أبو فطيم: الربيع العربي في القرن الواحد والعشرين ط (١) ٢٠١١م، طباعة في لبنان وسائل الإعلام العالمية للخدمات.

١١- محمد عباس ناجي الضالعي، عدن تدفع الثمن، مركز عبادي للدراسات صنعاء.

١٢- د. ياسين سعيد نعمان: عبور المضيق.. في نقد أولى للتجربة ٢٠١٤م.

١٣- صالح سعيد بامطرف (تجربتي مع الصحافة ١٩٧٤- ٢٠١٦م) تنفيذ مطابع الهاشمية بالمكلا ط١ ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م.

ثانيًا: كتابات لباحثين أجانب:

١- باتريك كريجر (بريطاني)، عدد أربع مقالات عن الأوضاع في اليمن (٢٠٠٨- ٢٠٠٩- ٢٠٢٠م).

٢- ستيفن داي (أمريكي): اليمن على شفا الهاوية، التحدي السياسي للحراك الجنوبي في اليمن- أوراق كارنيغي، برنامج الشرق الأوسط العدد (١٠٨) مارس ٢٠١٠م.

٣- جين نوفاك (أمريكية)، مواضيع عن الفساد والإرهاب باليمن.

٤- بيتر سلزبري (بريطاني): اقتصاد اليمن: النفط والواردات والنخب، أكتوبر

٢٠١١م.

٥- نصوص من تقرير المعهد الملكي البريطاني عن اليمن: عباقرة فساد بشهادات دولية، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٣م.

ثالثًا: وثائق ومقررات عن اليمن:

١- المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

٢- وثائق مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

٣- عملية عاصفة الحزم.

٤- عملية إعادة الأمل.

٥- الوثيقة النهائية لمؤتمر الرياض من أجل انقاذ اليمن.

٦- اتفاق الرياض بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي.

٧- برنامج اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني العام.

٨- مشاريع الحراك السلمي الجنوبي.

٩- وثائق مؤتمر حضرموت الجامع.

رابعًا: تقارير مجموعة الأزمات الدولية، وقرارات مجلس الأمن الدولي عن اليمن

١- د. إبريل لونجلي ألي: خبيرة في مجموعة الأزمات الدولية، تكتب عن الوضع القائم في اليمن: خطوة نحو الأمام وخطوتان إلى الوراء، ١٠ نوفمبر (٢٠١٢م).

٢- بيان صحفي: مجموعة الأزمات الدولية: تحذير من مخاطر الصراع في اليمن: حان وقت التسوية، ٢٩ يناير ٢٠١٥م.

٣- إعادة التفكير في كيفية تحقيق السلام في اليمن: تقرير الشرق الأوسط رقم (٢١٦) ٢ تموز/ يوليو ٢٠٢٠م.

٤- قرارات مجلس الأمن الدولي حول اليمن رقم (٢٠١٤) (٢٠٥١) (٢١٤٠) (٢٢٠١) (٢٢١٦)، وبعض الإحاطات والبيانات للمجلس.

خامسًا: رؤى لكتاب عن الأوضاع باليمن:

١- للتذكير الموقف الخليجي بين حربين على الجنوب، تحميل صدى عدن ١ مايو ٢٠١٥م.

٢- ماذا وراء زيارة البيض للرياض- سمير حسن- الجزيرة نت- صدى عدن ٣ مايو ٢٠١٥م.

٣- الحوار اليمني في الرياض: ألغام في الطريق، بشير البكر، تطبيق صدى عدن ١٢ مارس ٢٠١٥م.

٤- سوف نكون مثل دبي: أول دراسة اقتصادية أوربية تناقش الوضع الاقتصادي لدولة جنوب اليمن القادمة: مجلة القمة الألمانية ٢٤ يناير ٢٠١٥م.

٥- صحيفة الخليج: الوحدة.. رؤى حل قضية الجنوب لتدارك انفصاله مقدمات ومؤشرات انتكاستها قبل وبعد إعلانها ٢٧ يناير ٢٠١٥م، تطبيق صدى عدن.

سادسًا: مواضيع لكتاب بالصحافة ومنهم:

- د. أبوبكر السقاف، د. عبدالله الفقيه، د. محمد علي السقاف، د. يحيى صالح محسن، د. محمد أحمد علي المخلافي، د. محمد صالح القباطي، د. عيدروس النقيب، صالح محمد مسعد ، د. عبدالله محسن باسردة، محمد الغيثي وآخرون.

الصحف: (الأعداد أو تواريخ الإصدار):

- **الأيام**: ٣٠ نوفمبر- ٧ ديسمبر ١٩٩٤م، ٣ سبتمبر ٢٠٠٧، ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٧م، ١ نوفمبر ٢٠٠٧م، ١٤ إبريل ٢٠١٩م، ٤ أغسطس ٢٠١٩م، ٢٨ أغسطس ٢٠١٩م، ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٠م، والأعداد (٦٥٠٠- ٦٦٦٣).
- **الوسط**: الأعداد (٣٦ – ٦٣ – ١٠٣ – ١٣٤ – ١٣٧ – ١٥٤ – ٤٤٥).
- **الثوري**: الأعداد: (٢١٢٩ – ١٩١١ – ١٨٤٩ – ٢٠٠٦ – ١٨٨٢ – ٢٠٥٠ – ١٩٦٨ – ٢٠٣١ – ١٩٢٧ – ١٨٦٩ – ١٨٨٧ – ١٨٧٣ – ١٩٦٨) **التجمع**: الأعداد (٦١٣ – ٦٢٤ – ٨٣٥)
- **النداء**: الأعداد (٢٣٥ – ٢٣٦) التحديث: الأعداد (٤٠ – ١٤٠) **اليقين**: الأعداد (١٨ – ٤٧ – ٧٣) **وفاق**: **الأعداد** (١٩ – ٢١) الأولى: الأعداد (٤٥٦ – ٦٤٤) **صدى عدن**: **الأعداد** (٨ – ١٦ – ٤٧)
- **المصدر**: العدد بتاريخ ٢٩/ ١/ ٢٠٠٨م والعدد (١٥٥) **القضية**: العدد (٢٠١)
- **الأمناء**: بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٢٠م **الأهالي**: العدد (٨٢) **٣٠ نوفمبر**: (١٥١)

سابعًا: المواقع بالإنترنت:

التجمع اليمني للإصلاح، نتائج انتخابات إبريل ١٩٩٣م، المؤتمر الشعبي العام، الانتخابات النيابية بالجمهورية اليمنية، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، محطات العرب، تسجيل فيديو لإحاطة للمبعوث الدولي لمجلس الأمن جمال بن عمر عن الجنوب، وكالة الإمارات، عاصفة الحزم، الجزيرة (البث الحي)، تطبيق صدى عدن، عدن تايم، وكالة خبر للأنباء، الموقع بوست، موقع يمن شباب، اتفاق الرياض، وكالة الأناضول، موقع الرشاد اليمني، عربي ٢١، تحديث نت.

فهرس المحتويات

إهداء ٥

شكر وتقدير ٦

توطئة ١١

الجزء الأول: الوحدة اليمنية، البدايات والاتفاقيات وقيامها وفترتها الانتقالية . ١٣

الفصل الأول: الوحدة اليمنية والنظرة إليها، ومساراتها ١٥

تطور الأوضاع باليمن وثورتيه ١٥

الخطوات الوحدوية ١٩

الظروف الموضوعية والذاتية التي أدت إلى اتفاق إعلان عدن (نوفمبر ١٩٨٩م) ٢١

اتفاق عدن (٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م) ٢٥

أهم بنود اتفاق عدن ٢٦

الموقف من الاتفاق ٢٧

الفصل الثاني: إعلان قيام الجمهورية اليمنية وفترتها الانتقالية ٢٩

اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية المنعقد بصنعاء ٢٢/ ٤/ ١٩٩٠م ٢٩

إعلان قيام الجمهورية اليمنية (٢٢ مايو ١٩٩٠م) ٣١

الفترة الانتقالية مسارها ونتائجها ٣٤

الانتخابات النيابية لمجلس النواب نتائجها وأثرها على الوضع السياسي..... ٣٩
الأزمة السياسية والحوار الوطني..... ٤٥
إقرار وثيقة العهد والاتفاق بعمان ٢٠ فبراير ١٩٩٤م وتطوراته ٥٠
الجزء الثاني: حرب ١٩٩٤م ونتائجها وآثارها..... ٥٥
الفصل الأول: حرب صيف عام ١٩٩٤م وآثارها ونتائجها ٥٧
انطلاقة شرارة الحرب وسيرها..... ٦٢
تقييم عام لمسار الوحدة والحرب..... ٦٧
الفصل الثاني: نتائج حرب صيف عام ١٩٩٤م وما أفرزته من تحالفات سياسية..... ٧١
الحزب الاشتراكي اليمني..... ٧١
المؤتمر الشعبي العام..... ٧٥
التجمع اليمني للإصلاح..... ٧٨
المعارضة السياسية (أحزاب اللقاء المشترك) ٨٦
الجزء الثالث: القضية الجنوبية الانطلاقة ومواقف السلطة والمعارضة..... ٩٥
الفصل الأول: القضية الجنوبية وحراكها السلمي، التأسيس والتطور.... ٩٧
موقف السلطة من القضية الجنوبية وحراكها السلمي ١٠٧
موقف المعارضة (أحزاب اللقاء المشترك) ١١٣
الفصل الثاني: واقع النظام السياسي وتفاقم أزماته..... ١١٨

أسلوب الحكم الإفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي ١١٨
الأشكال المتعددة للفساد ١٢٠
الدستور وتعديلاته، والانتخابات ١٢٠
التعديل الدستوري الأول، أو الدستور المعدل ١٢٣
التعديل الثاني للدستور ١٢٤
التعديل الدستوري الثالث ١٢٥
الانتخابات الرئاسية والمحلية بالجمهورية اليمنية ١٢٥
الانتخابات المحلية بالمحافظات والمديريات: ١٢٧
الانتخابات الرئاسية ١٢٨
الأراضي والفساد ١٣١
النفط والمحسوبية ١٣٤
الاعتماد الإضافي أحد مجالات الفساد ١٣٦
الفساد بالقضاء ١٣٩
استخدام الطائفية في الصراع السياسي ١٤٢
القاعدة في اليمن.. والإرهاب ١٤٨
تفاقم أزمة النظام السياسي (سلطة ومعارضة) ١٥٠
الجزء الرابع: الثورة الشبابية والحلول السياسية المبادرة الخليجية والقرارات الدولية ١٦١
الفصل الأول: الثورة الشبابية والمبادرة الخليجية والقرارات الدولية.. ١٦٣

الأوضاع السياسية قبيل الثورة الشبابية ١٦٣
انطلاق الثورة الشبابية ١٦٦
التدخلات الإقليمية والعربية باليمن..... ١٧٣
المبادرة الخليجية مضمونها وتقييمها..... ١٧٦
تنفيذ مهام المرحلة الانتقالية..... ١٨٠
القرارات الدولية حول اليمن ١٨٤
الأوضاع الأمنية خلال الفترة الانتقالية ٢٠١٢- ٢٠١٣م ١٩٠
الفصل الثاني: مؤتمر الحوار الوطني الشامل..... ١٩٣
التطورات قبل انعقاده..... ١٩٣
انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل ١٩٩
المواقف من حضور المؤتمر ١٩٩
انعقاد المؤتمر ٢٠٠
القضية الجنوبية: محوريتها في مؤتمر الحوار وإحاطة المبعوث الدولي
جمال بن عمر حولها..... ٢٠١
دور فريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني ٢٠٣
الجزء الخامس: المأزق السياسي والعسكري للوضع باليمن..... ٢٠٩
الفصل الأول: التدخل للتحالف العربي في اليمن ٢١١
مستجدات الأوضاع بعد مؤتمر الحوار الوطني الشامل..... ٢١١
تطورات متسارعة بعد خروج هادي من صنعاء إلى عدن ٢١٧

التدخل الإقليمي والعربي والدولي في اليمن ٢٢٢
عاصفة الحزم وإعادة الأمل (الانطلاقة والمواقف، والنتائج) ٢٢٣
ماهي عملية عاصفة الحزم؟ ٢٢٣
الرئيس البيض والجنوب وتأييد واضح للعاصفة ٢٢٤
انبثاق المقاومة الجنوبية ٢٢٦
استيلاء القاعدة (أنصار الشريعة) على ساحل حضرموت ٢- ٣ إبريل ٢٠١٥م ٢٣٠
الفصل الثاني: الجنوب تطور حراكه ومقاومته وتطلعاته..... ٢٣٩
تطور حراكه السلمي ٢٣٩
أهمية دور التحالف العربي في المشهد الجنوبي ٢٤١
الأوضاع بعدن والجنوب ٢٤٢
ترتيب الأوضاع الإدارية والأمنية بعدن..... ٢٤٤
أهمية ايجاد الحامل السياسي الجنوبي الجامع ٢٥٠
مؤتمر حضرموت الجامع.. أهمية انعقاده وتقييم عام لنتائجه؟! . ٢٥٣
إعلان قيام المجلس الانتقالي الجنوبي بداية مرحلة جديدة في تاريخ الجنوب ٢٥٩
الفصل الثالث: التحالفات السياسية... الإنجازات والاخفاقات والجهود السياسية للأمم المتحدة..... ٢٦٥
الأوضاع السياسية اليمنية ٢٦٥

اتفاق الرياض ٥ نوفمبر ٢٠١٩م وتنفيذه ٢٧٣
الإدارة الذاتية للجنوب ٢٨٢
آلية تسريع تنفيذ اتفاق الرياض ٢٨٥
الجهود الدولية للتسوية السياسية في اليمن ٢٨٩
الخاتمة **٣٠١**
قائمة المصادر والمراجع **٣١٥**
فهرس المحتويات **٣٢١**